عنوان الكتاب : كتاب التعاون الزراعى ج٢

المؤلـــــف : ابراهيم رشاد

سنة النشـــر : ١٩٣٥

رقم العهـــدة : د ٦٩٠٥

الـــ ACC : ١٣٧٧٦

عدد الصفحات : ٤٢٠

رقم الفيلـــــم : ١٦

وزارة المعارف العمومية

EGYPTIAN UNIVERSITY
FACULTY OF AGRICULTURE

كتاب التعاون الزراعى

الجزء الثانى

تأليف

ابراهيم رشاد

مدير قسم التعاون بوزارة الزراعة

دكتور فى الفلسفة من جامعة إرلندا ، وأستاذ فى الاقتصاد السياسى
من جامعة كمبردج ، وبكالوريوس فى العلوم الطبيعية من جامعة برستول ،
وحائز لدبلوم الزراعة العليا من كلية سيرنسستر وواى

الطبعة الثانية

حق الطبع محفوظ للوزارة

القاهرة
طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٣٥

الجمعيات التعاونية في آخر سنة ١٩٣٣

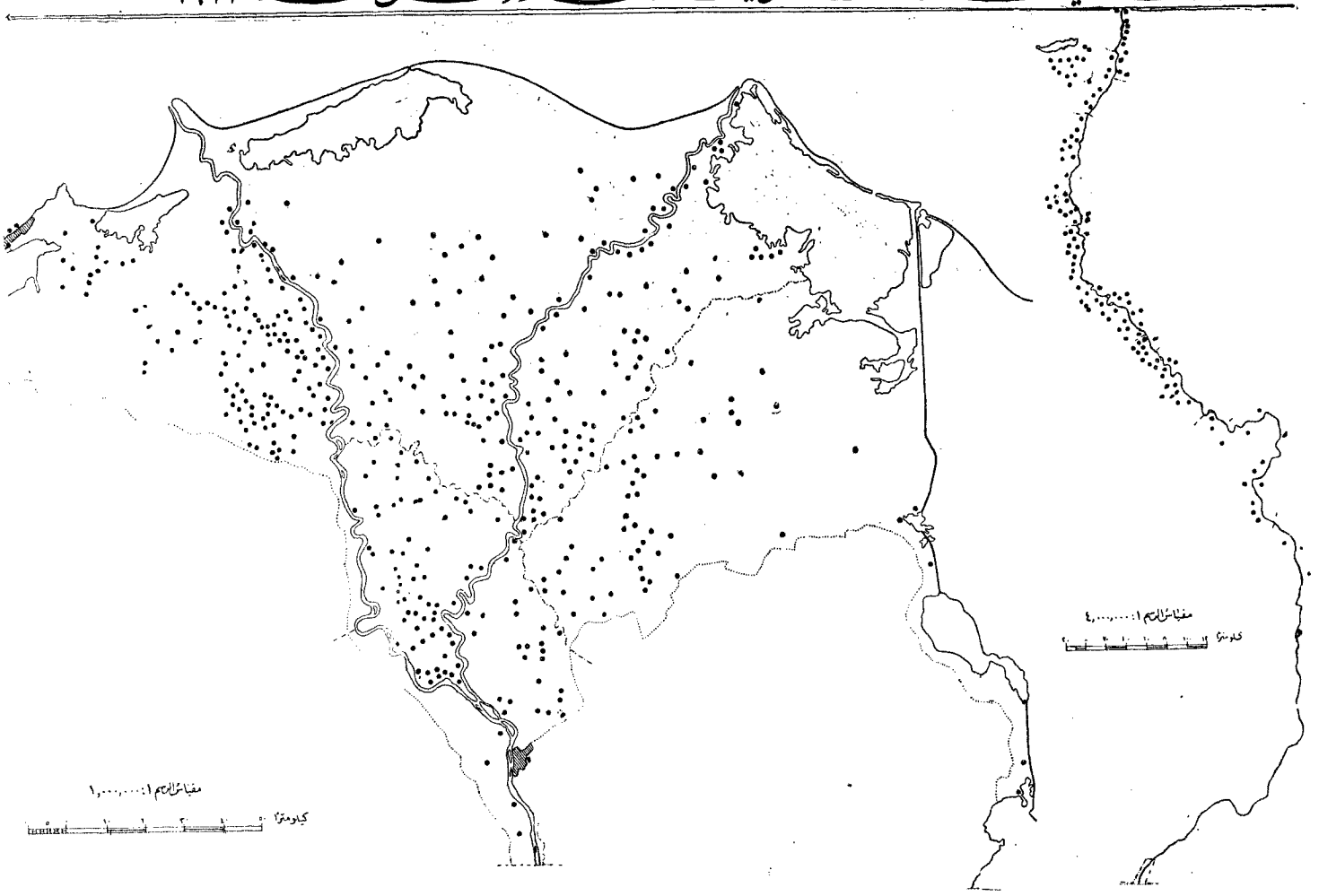

فهرس الجزء الثانى

صفحة

الفصل الخامس عشر — الحركة التعاونية فى مصر ، تاريخها وانتشارها ، تقدمها ومشاكلها ١

« السادس عشر — الحركة التعاونية فى مصر ، الجمعيات وأعمالها ١٨

« السابع عشر — التعاون فى مصر فى نظر رجال التعاون الدولى ٦٤

« الثامن عشر — « « « « « « « (تابع) ... ٨٨

« التاسع عشر — الأسواق التعاونية لتصريف الخضر والفاكهة فى هولاندا... ١١٢

« العشرون — « « « « « « فى مصر ... ١٣٧

« الحادى والعشرون — التعليم والتعاون ١٥٥

« الثانى والعشرون — « « (تابع) ١٨٤

« الثالث والعشرون — النتائج الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية... ... ... ٢١٧

« الرابع والعشرون — أثر التعاون فى الخارج فى اتجاه حركة التعاون فى مصر ... ٢٣٥

« الخامس والعشرون — بعض المشاكل الاجتماعية للحياة الريفية وعلاجها ٢٨٧

بيـان الصور

صفحة

(١) خريطة الجمعيات التعاونية فى آخر سنة ١٩٣٣ ... ... "ب"

(٢) المغفور له معالى فتح الله بركات باشا — الوزير الفلاح التعاونى ٦

(٣) لجنة وضع مشروع قانون التعاون ٨

(٤) اجتماع للدعاية التعاونيـة بالزقازيق ١٦

(٥) توزيع سلف رهن محصول القطن على أعضاء جمعية تعاونية ٢٢

(٦) شونة حبوب جمعية تعاونية ٢٤

(٧) مخازن جمعية تعاونية زراعية ٢٦

(٨) وابور طحين تابع لاحدى الجمعيات التعاونية الزراعية ٢٨

(٩) مخازن جمعية تعاونية زراعية ٣٠

(١٠) الجمعية التعاونية لتصريف الفواكه بالفيوم ٣٢

(١١) فرز وتعبئة الموالح بوكالة جمعية تصريف الفاكهة بالفيوم ٣٤

(١٢) عملية شحن الموالح فى جمعية الفيوم التعاونية ٣٦

(١٣) عملية فرز وتعبئة بصل الجمعيات التعاونية بمديرية جرجا ٣٨

(١٤) محل الجمعية التعاونية المنزلية بالاسماعيلية ٤٠

(١٥) منظر داخلى لمحل الجمعية التعاونية المنزلية بالاسماعيلية ٤٢

(١٦) محلات الجمعية التعاونية المنزلية لأعضاء نادى الصعيد بالاسكندرية ٤٤

(١٧) منظر داخلى لفرع البقالة فى الجمعية التعاونية المنزلية لأعضاء نادى الصعيد بالاسكندرية ٤٦

(١٨) لجنة تدخين البساتين التابعة لجمعية التعاونية الزراعية بكفر شكر ٤٨

(١٩) آلة الدراس بجمعية التعاون الزراعية ببشبيش ٥٠

(٢٠) ماكينة دراس الأرز التابعة لجمعية دسونس أم دينار ٥٢

(٢١) ماكينة الحرث لجمعية كفر أبو زاهر ٥٤

أمام صفحة

(٢٢) مقاومة دودة القطن بواسطة الجمعية التعاونية الزراعية بدنجويس ٥٦
(٢٣) جمعية التعاون الزراعية بناحية سملا — الأعضاء يستمعون للراديو ٥٨
(٢٤) المدرسة الابتدائية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بدرشابة ٦٠
(٢٥) تلاميذ المدرسة الابتدائية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بدرشابة... ... ... ٦٢
(٢٦) المدرسة الابتدائية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بالعزيزية ٦٤
(٢٧) نشر نتائج الأبحاث الزراعية بين المزارعين بواسطة الجمعيات التعاونية ٦٦
(٢٨) المستر ستركلند — الدكتور رشاد — المستر بوبك ٦٨
(٢٩) السوق التعاونية بلوصدوين — صورة آلة البيع أثناء العمل ١٢٠
(٣٠) وكالة بيع الخضر والفاكهة التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية ١٤٠
(٣١) عملية مزاد بيع الخضر بالوكالة التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية... ... ١٤٨
(٣٢) جرنفج فى شبابه ١٧٠
(٣٣) منظر خارجى لأحد مكاتيب الشعب ١٧٨
(٣٤) مكتب جمعية التعاون ببشلا ٢٣٦
(٣٥) معمل الألبان التعاونى التابع للجمعية التعاونية الزراعية بالعيندية ٢٣٨
(٣٦) مصنع النسيج والسجاد التابع للجمعية التعاونية الزراعية بأجا ٢٤٠
(٣٧) شونة قطن الجمعية التعاونية بناحية كنيسة دمشيت ٢٥٤

محتويات الجزء الثانى

الفصل الخامس عشر

الحركة التعاونية فى مصر

تاريخها وانتشارها ، تقدمها ومشاكلها

(صفحات ١ — ١٧)

أزمة سنة ١٩٠٧ — اعتماد البلاد على رأس المال الأجنبى — أثر سحب رأس المال هذا فى حياة الشعب — عدم امكان البنوك الرأسمالية وكذلك الحكومة تمويل صغار الناس — اتجاه الأفكار الى التعاون ثانية للقيام بهذه المهمة — حيلولة الرجعية فيما مضى دون ادخال التعاون فى البلاد — ثلاثة أسباب رئيسية لذلك — تفنيد هذه الأسباب — التعاون ووجهة نظره فى الفائدة التى يتقاضاها رأس المال — سنة ١٩٠٨ وتهيؤ الأسباب لوضع أساس الحركة التعاونية فيها — عمر لطفى الزعيم التعاونى وأعوانه — السلطان حسين كامل النصير الأكبر للحركة — تشكيل لجنة فى الجمعية الزراعية الخديوية لدرس الموضوع — استعانة اللجنة بخبرة أوروبا بالتعاون — مشروع قانون سنة ١٩٠٩ للجمعيات التعاونية الزراعية — اتجاه التشريع التعاونى اتجاها زراعيا — عدم قصر عمر لطفى جهوده على الناحية الزراعية — محاولة عمر لطفى التوفيق بين المبادئ التعاونية وأحكام القانون العام بوضعه أنظمة داخلية لمختلف أنواع الجمعيات التعاونية — اختياره للجمعيات التعاونية الزراعية — نوع الجمعيات المتعددة الأعمال وأسباب ذلك — انتشار الحركة فى الريف والحضر — وفاة عمر لطفى فى سنة ١٩١١ — هيئة تعاونية عامة " النقابة المركزية " لتكون بمثابة اتحاد وجمعية للاتجار بإجلة وبنك مركزى للجمعيات التعاونية — اخفاقها وأسبابه — التشريع التعاونى فى سنة ١٩١٤ — السبب فى تحريكه — صدور " قانون الخمسة الأفدنة " وسبب إيقافه — نشوب الحرب العظمى — جمود الحركة وتلاشى جمعياتها منذ ذلك الوقت — النهضة القومية وصدور القانون المنتظر للتعاون الزراعى فى سنة ١٩٢٣ اعتبار هذه السنة حدا بين عهدين فى تاريخ التعاون عهد شعبى انقضى وعهد حكومى بدأ فى ذلك التاريخ — قضاء هذا القانون بانشاء قسم خاص للتعاون بوزارة الزراعة لتسجيل الجمعيات التعاونية والاشراف عليها — احصاء يدل على انتشار الجمعيات كنتيجة لصدور هذا القانون وجهود ذلك القسم فى سبيل تعديل القانون بجعله أكثر ملاءمة للظروف — تكوين لجنة فى وزارة الزراعة لبحث هذا الأمر — تفضيل اللجنة وضع قانون جديد يكون عاما لا زراعيا فقط — مواطن الضعف فى القانون القديم — المبادئ التعاونية التى أدخلت فى القانون الجديد — نص القانون الجديد .

الفصل السادس عشر
الحركة التعاونية فى مصر
الجمعيات وأعمالها
(صفحات ١٨ — ٦٣)

نتيجة وضع قانون التعاون الجديد أن أعيد تنظيم قسم التعاون بوزارة الزراعة بحيث أصبح فى الواقع اتحادا تعاونيا حكوميا لمختلف أنواع الجمعيات التعاونية — إحصاء عام عن التعاون ما بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٢ — الجمعيات وأعمالها — معظم الجمعيات جمعيات زراعية من النوع المتعدد الأعمال — أهم أعمالها الاقراض — مصادقة البرلمان عقب موافقته على قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ على إعطاء التعاون الزراعى قرضا حكوميا قدره ربع مليون من الجنيهات زيد فيما بعد الى ٣٥٠٠٠٠ جنيه — إيداع الحكومة المبلغ فى بنك مصر بفائدة ٢ ٪ على ألا يقرض الجمعيات بأكثر من ٤ ٪ والجمعيات بدورها لا تقرض أعضاءها بفائدة أكثر من ٧ ٪ — النظام الذى وضعته وزارة الزراعة وبنك مصر لإقراض الجمعيات بمقتضاه — نقط ضعف هذا النظام — مدة الاقراض لا تزيد على ١٢ شهرا — قبل الأزمة كانت معاملة الجمعيات مع البنك مدعاة للثناء — شدة وطأة الأزمة أعجزت كثيرا من الجمعيات عن التسديد — عملت الحكومة على وضع نظام لتقسيط ديون الجمعيات تخفيفا لحالة — إحصاء بين مبلغ انتفاع الجمعيات بقرض الحكومة للتعاون — إنشاء بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣١ — انتقال معاملة الجمعيات التعاونية من بنك مصر الى هذا البنك — النظام الجديد الذى وضع — سعر الفائدة ومدة القرض ونوع الضمان — البنك وماله قانونا من حق الامتياز وحق الحجز الادارى — عيوب النظام الجديد — العلاج الناجع لذلك إنشاء بنك تعاونى مركزى — عدم إمكان ذلك الآن ومعالجة الأمور إلى أن تتهيأ الظروف لإنشائه — إحصاء بمعاملة الجمعيات مع بنك التسليف فى سنة ١٩٣٢ — نقد بعض كبار التعاونيين الأوربيين لخطتنا المصرية فى قصر الاقراض التعاونى على الأغراض الانتاجية — نقدهم أيضا لعدم نجاح جمعياتنا فى اجتذاب مدخرات أعضائها كودائع لديها — السلع التى توردها الجمعيات لأعضائها — بيع المحاصيل — جمعية القيوم لبيع الفاكهة — تصريف بعض جمعيات المنوفية والغربية لقطن أعضائها — العمل على تصريف محصول البصل والأرز — مساعدة بنك التسليف الزراعى ومصلحة التجارة والصناعة فى ذلك — قيام الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية بتصريف خضر أعضائها — توريد الحاجات المنزلية — عشرة فى المائة من الجمعيات الزراعية توريد الحاجات

المنزلية — عدد الجمعيات المنزلية البحتة قليل جدا — لا تعتمد هذه الجمعيات المنزلية فى أعمالها إلا على أموالها الخاصة وكل ما تستمده من معونة حكومية هو الاشراف ومراجعة الحسابات بدون أجر — أهم هذه الجمعيات جمعية الاستاعيلية وعضويتها قاصرة على أعضاء نقابة العمال اليدويين بهذه المدينة — أعمال هذه الجمعية النشطة — القاعدة فى جمعيات التعاون المنزلى أن يكون البيع نقدا وبسعر السوق المحلى — يرجع السبب فى ضعف حركة التعاون المنزلى فى مصر الى جعل الهيئة الموكول اليها الاشراف على الحركة التعاونية بأوضاعها المختلفة تابعة لوزارة الزراعة — التعاون ليس حركة زراعية بل هو حركة اقتصادية اجتماعية تخدم كافة الطبقات وليست وقفا على طبقة دون أخرى — تفضيل وضع التعاون فى أول الأمر تحت اشراف وزارة الزراعة بدلا من تجزئته الى شعارين شطريفى فى وزارة الزراعة وآخر حضرى فى وزارة المالية — الآن وقد انتشرت الحركة وجب النظر فى اخراج التعاون من الصبغة الزراعية واعطاؤه فرصة لتنمية نواحيه المختلفة — الأمور التى تقف فى سبيل تنفيذ ذلك فى الوقت الحاضر — معالجة الأمور الى أن تتهيأ الظروف لتحقيق ذلك — استعمال الآلات الزراعية — ما صادفته الجمعيات من صعاب فيما مضى تبعث همتها فى هذا المضمار — السعى فى التغلب على هذه الصعاب رجاء افادة الأهالى بهذه المخترعات الحديثة — الوجهة الاجتماعية للحركة التعاونية — ليس تحسين حالة الأهالى المادية إلا وسيلة لرفع مستواهم الاجتماعى — من الصعب أن يدرك المزارعون ذلك نظرا الى تمكن المبادئ من نفوسهم — مع هذا وصلت الجمعيات الى نتائج لا بأس بها — ينتظر مع الوقت أن تحل هذه الوجهة الاجتماعية من نفوس التعاونيين المصريين المحل اللائق بها — الجمهور التعاونى بشكل عام أرفع مستوى من الجمهور غير التعاونى من حيث النظام والمعرفة والعمل — العوامل المعرقلة للحركة — وجود التعاون فى غير موضعه فى وزارة الزراعة — جهالة عامة الناس وتأخرهم — ضرورة وضع سياسة قويمة حية للتعاون غير معرضة للتغيير بتغير الوزراء — خطر تدخل التفاتيش الزراعية ورجال الادارة فى شؤون التعاون — تعدى الحكومة حدودها فى الاشراف على الحركة التعاونية — وصول هذا التعدى الى التشريع ، لا الى التنفيذ فقط — تعديل الحكم المذكور فى سنة ١٩٢٩ للباب الثالث من قانون التعاون والخاص بمجلس التعاون الأعلى لجعله أقل شعبية وأكثر بيروقراطية — نص التعديل — الدواء الوحيد فى الرجوع الى الروح القديمة المخلصة والتزام كل من الشعب والحكومة حدوده — عدم كفاية الموظفين العاملين فى ميدان التعاون — حجة الحكومة فى ذلك وبطلانها — عدم وجود بنك تعاون مركزى — عدم وجود جمعية تعاونية للاتجار بالجملة — يحسن التمهيد لذلك بإيجاد هيئة مركزية تجمع طلبات الجمعيات وتحصل عليها لهم — جمعية الشرقية للاتجار بالجملة — الحركة التعاونية فى مصر حية على ما فيها من نقص يستطاع اصلاحه .

الفصل السابع عشر

التعاون فى مصر فى نظر رجال التعاون الدولى

(صفحات ٦٤ — ٨٧)

التعاون لاوطن له — نظمه قابلة للتصرف بشرط عدم الخروج على مبادئه الأساسية — الرابطة المتينة بين التعاونيين قائمة على وحدة وجهة النظر فى الحياة — هذه الرابطة يغذيها اتصال مستمر تختلف مظاهره — لايخفى بعض التعاونيون عن البعض الآخر رأيا يجب ابداؤه — نقدنا للحركات التعاونية الأجنبية ونقدهم لحركتنا — زيارة المستر ستركلند مستشار التعاون فى بريطانيا لمصر — كلمة تقديمنا له — تقريره القيم — أسباب عدم وجودنا على رأس الحركة التعاونية المصرية أثناء زيارته — وصفه للحركة ونقده إياها — موافقتنا على معظم ما أبداه من آراء — عرض تقريره على مجلس التعاون الأعلى الذى أحاله على لجنته الفرعية لدرسه وتقديم تقرير عنه .

الفصل الثامن عشر

التعاون فى مصر فى نظر رجال التعاون الدولى (تابع)

(صفحات ٨٨ — ١١١)

ما تضمنه تقرير هذه اللجنة التعاونية البريطانية — العلاقة المالية لجمعيات مع بنك التسليف الزراعى — تأسيس بنك تعاونى مركزى — وضع سياسة مستمرة للتعاون لاتتغير بتغير الوزارات التى تتولى الحكم — بأى الوزارات يجب أن يلحق التعاون — تقديرنا لوضع سياسة ثابتة للتعاون على شرط تمكين قسم التعاون من تحقيق هذه السياسة — اعتراض سعادة وكيل وزارة المالية على صيغة قرار اللجنة الفرعية فى مسألة أى الوزارات يجب أن يتبع التعاون — برنامج الخمس السنوات للتعاون ١٩٣٤ — ١٩٣٨ — انهاض الجمعيات القائمة وتطهير الميدان التعاونى — انشاء جمعيات جديدة — الهيئات العامة للتعاون — العناية بتصريف الحاصلات داخل البلاد وخارجها عن طريق التعاون — الثقافة التعاونية — مقتضيات تنفيذ برنامج الخمس السنوات — استقلال قسم التعاون عن التفاتيش الزراعية — مسألة موظفى التعاون —

تسهيل المواصلات لهم — المطبوعات التعاونية — البعثات التعاونية — التعليم التعاونى — إيفاد مكتب العمل الدولى بجنيف المستر بتلر بناء على طلب الحكومة المصرية لبحث حالة العمل والعمال فى مصر — تقريره عن ذلك — تقرير المستر ستركلند عن هذا التقرير — بحث تقرير المستر ستركلند هذا فى مجلس التعاون الأعلى — حصر الحركة التعاونية فى مصر فى أهل الزراعة — لاسند لاحتكار هؤلاء أداة اجتماعية كالتعاون قد استعملت لنفع المجتمع كله فى الأقطار الأخرى — المسئول عن ذلك كون قسم التعاون ملحقا بوزارة الزراعة — علاج ذلك فصله من هذه الوزارة — خطر تقسيم التعاونيين الى معسكرين وتوزيع الاختصاص الى قسمين : قسم خاص بالمدن والآخر بالأرياف — لاتقل حاجة أهل المدن على اختلاف أعمالهم الى التعاون عن حاجة من عداهم — اختصاص الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها واختصاص نقابات العمال فى مصر — حاجة الأهالى الى رفع مستوى المعيشة بصفة عامة — التعاون كفيل بذلك — آراء هنرى ولف — آراء بلير — ضرورة اتصال حركتنا التعاونية بمثيلاتها فى مختلف الأقطار المتمدينة — لاتكفى المكاتبات بل تجب الزيارات — ادراك أوروبا لذلك واهمال مصر له — عدم وجود جمعيات مركزية فى مصر أدى الى انتفاء أى تعامل تجارى بين جمعياتنا وجمعيات أوروبا — محاولة انشاء جمعية مركزية فى مصر قبل الأوان أدت الى إخفاقها .

الفصل التاسع عشر

الأسواق التعاونية لتصريف الخضر والفاكهة فى هولاندا

(صفحات ١١٢ — ١٣٦)

مقدمة — تعريف الأسواق التعاونية — من مزايات هذه الأسواق أنها تعمل لصالح المنتج والمستهلك — يساعد تكوين هذه الأسواق على تحسين الأصناف والعناية بتعبئتها وفرزها — تاريخ الأسواق التعاونية — تكونت السوق الأولى فى سنة ١٨٨٧ — إحجام المزارعين فى مبدأ الأمر عن الاقبال عليها استكمال النظام منذ سنة ١٩١٥ — مساعدة الحكومة لهذه الأسواق — زيادة عدد الأسواق تبعا لذلك تأثيرها بعد الكساد بعد الحرب — استعادتها لقوتها منذ سنة ١٩٢٥ — الغرض من هذه الأسواق ومبادئ العمل فيها — العمل على رفع شأن زراعة الخضر والفاكهة وتحسين طرق تصريفها —

البيع بطريقة المزاد الهولاندية — عدم استعمال طريقة البيع بالعينة وأسباب ذلك — هذه الأسواق لاتبيع إلا حاصلات الأعضاء فقط — وصف السوق التعاونية — السوق التعاونية فى الماضى — الشروط اللازمة للسوق التعاونية — السوق التعاونية فى الوقت الحاضر — موقع هذه الأسواق — وصف السوق من الداخل — القسم المعد للمشترين — القسم المعد لموظفى السوق وآلة البيع — وصف آلة البيع — وصف السوق من الخارج — مكاتب الموظفين — المكان الذى تدخل منه القوارب الى السوق — المخازن — المكان الذى تخرج منه القوارب من السوق — الموظفون فى هذه السوق ووظيفة كل منهم — وصف مجرى العمل فى السوق — كاتب الحسابات يقيد نوع البضائع وكميتها على كل قارب قبل دخولها السوق — دق الجرس — دخول المشترين — دخول القوارب عمل آلة البيع — اتمام عمليات البيع بسرعة — عمل الفراز — المشترون يدفعون الثمن فورا — نظام دخول البضائع الى السوق — تغير الأسعار فى بحر اليوم — أسباب ذلك — ارضاء كل الأعضاء بتقسيمهم الى جملة أقسام — أوقات العمل فى السوق — مراعاة مواعيد قيام قطارات الخضر — مراعاة قيام البواخر الى انجلترا — تعارف الأسواق المتجاورة على عدم تحديد ساعات عملها فى وقت واحد — عناية الأسواق بتعبئة الأصناف وفرزها — توزيع أدوات التعبئة على الأعضاء — وجوب فرز الأصناف وفرض الغرامات على المخالفين من الأعضاء — علاقة الأسواق بالمشترين — عناية الأسواق بالنظر فى شكايات المشترين — المنازعات — حق الفراز فى اعطاء "سماح" — الشروط التى يجب توفرها فى الفراز — غرامات الأعضاء — كيف تتصرف الجمعية فى هذه الغرامات — قبول المشترين فى السوق — إقفال باب السوق فى وجه المشترين غير المرغوب فيهم — حق مدير السوق فى ابطال جميع البيوع أثناء اليوم — النظام الادارى والموارد المالية لهذه الأسواق — قبول الأعضاء أعمال الجمعية العمومية — الموارد المالية — رسوم التحاق الأعضاء — حصص رأس المال — العمولة — الاقتراض — الهبات والعطايا — فوائد الاستثمار — إيجار المخازن — الاحتياطات — صورة ميزانية عمومية لاحدى الأسواق وبيانات اضافية عنها — الاتحاد العام لجمعيات الأسواق التعاونية — نشأته فى سنة ١٩٠٨ — الدعوة لتأليفه — الجمعيات المنضمة اليه — الغرض من الاتحاد — نشر الدعوة عن المبادئ التعاونية — إمداد الجمعيات بأخبار منتظمة عن حالة السوق — العمل على الاكثار من زراعة الخضر والفاكهة — توحيد طرق الفرز — محاربة طرق الغش والتلاعب إمداد الجمعيات ببيانات عن حالة المشترين المالية — تنظيم تجارة الصادرات — البحث عن أصناف جديدة من الخضر والفاكهة والحث على زراعتها — شروط التحاق الجمعيات بالاتحاد — الشخصية المعنوية — أن تكون مؤلفة من مزارعين — أن ينص فى نظامها على مبدأ الدفع فورا — ألا يشتمل

مجلس ادارتها على أشخاص محترفين لتجارة الفاكهة والخضر — الجمعية العمومية السنوية للاتحاد ومجلس ادارته — نظام التصويت — أقسام الاتحاد — مكتب مراقبة تجارة الصادرات من الخضر والفاكهة — تعيينه للاتحاد قبل سنة ١٩٢٤ — عدد أعضاء مجلس ادارته — التحاقه بوزارة الزراعة منذ سنة ١٩٢٤ — اتساع نطاق سلطته تبعا لذلك .

الفصل العشرون

الأسواق التعاونية لتصريف الخضر والفاكهة فى مصر

(صفحات ١٣٧ — ١٥٤)

الطرق المتبعة لتصريف الفاكهة — بيع ثمار الفاكهة قبل نضجها للتجار — فى الجهات البعيدة عن المدن سبق فى الجهات القريبة من المدن — "الوكيل" — توحيدها فى القاهرة — تعدد الوسطاء — كبر العمولة التى تتقاضاها فى الأسواق من المزارعين — تصريف الخضر — بيعها فى الأسواق القروية — اتباع طريق تصريف الفاكهة فى المدن الكبيرة — زيادة المساحة المنزرعة من الخضر والفاكهة — تسوية المتاعب فى التصريف — هبوط الأثمان تبعا لفساد نظام التصريف المتبع — التعاون هو العلاج — أهم الأسواق التعاونية هو التابع لجمعية التعاون الزراعية بالاسكندرية — تأسيس الجمعية التعاونية الزراعية فى أبريل سنة ١٩٢٩ — الصعوبة أمام المزارعين فى نقل الخضر الى المدينة — الجمعية التعاونية تتغلب على هذه الصعوبة — كبر شأن الجمعية تبعا لذلك — النظام المتبع فى البيع فى الاسكندرية — الأسواق يملكها التجار — المزارعون يحضرون محاصيلهم ليبعها نظير عمولة ٨ ٪ — تحكم التجار فى المزارعين — الجمعية التعاونية توحد صفوف المزارعين فتقصر بيع محاصيل أعضائها على سوق واحدة — الجمعية تسترد ١ ٪ من العمولة — الجمعية تنشئ سوقا خاصة بها فى سنة ١٩٣١ توطد مركز السوق فى سنة ١٩٣٢ — تناقص عدد الأسواق الأخرى فى سنة ١٩٣٣ — ادارة السوق وطرق العمل فيها — نخبة مديرين للسوق — رأس مال السوق ١٠٠٠ جنيه — موظفو السوق ووظائفهم — البوابة — طرق البيع — كبر العمولة سببه عدم ضمان تحصيل ثمن المباع — البيع خارج السوق — البيع داخل السوق قبل المزاد — البيع لتجار الصادر — البيع بالمزاد — وضع النظام الحسابى للسوق — التحصيل — عدم ضمان المشترين فى الدفع — الخطر من ضياع جزء كبير من ثمن

الأصناف المبيعة — مراقبة المشترين والتحرى عنهم — الشكاوى — شكوى المشترى من السعر الذى أملاه المزارع للسوق — شكوى الأعضاء من ادارة السوق — خدمات السوق — تصريف خضر الأعضاء — اقراضهم للزراعة — دفع جزء من ثمن المحصول مقدما — ضمان السوق للمالك فى الايجار راحة للأعضاء — توريد البذرة والأسمدة — علاقة الجمعية التعاونية بسوقها — السوق فرع من الجمعية ليست له الشخصية المعنوية — احصاءات الجمعية وسوقها .

الفصل الحادى والعشرون

التعليم والتعاون

(صفحات ١٥٥ — ١٨٣)

أغراض التعليم وأغراض التعاون — ارتباط أغراض كل منهما بأغراض الآخر — عدم توقف لزوم التعاون لشعب على مبلغ انتشار التعليم فيه — موافقة رأى هنرى وولف لهذه الفكرة — التعليم والتعاون متممان أحدهما للآخر ولا بد من أن يمشيا معا — التعليم يرقى الانسان نظريا والتعاون يرقيه عمليا بفسح الفرصة أمامه لتطبيق ماتعلم — قيام عمر لطفى لنشر التعاون فى برامج التعليم — انتشار التعليم العام فسح المجال أمام التعاون — رقى كل من التعليم والتعاون فى أوروبا أوجد بينهما صلة محكمة — التعاون فى أوروبا مدرسة تطبيقية للتربية المدنية والسياسة بل والدينية إذ أن "الدين المعاملة" — التعليم الصحيح لابد له من الارتباط بالتعاون — مثال الدانيارك ومدارس الشعب — مجد الدانيمارك قبل الحروب النابليونية — الشدة التى وقعت فيها بعد هذه الحروب وسببها وهو تحالفها مع نابليون واشتراكها فى السقوط معه — ألمانيا تغير عليها فى سنة ١٨٦٤ وتقتطع منها ولايتين — اضطراب الأحوال الاقتصادية فى الدانيارك فى الوقت نفسه وتحكم الطبقات العليا فى الشعب — كساد تجارتها وقوة منافسة أمريكا لمحاصيلها وافقال أسواق روسيا وألمانيا فى وجه محاصيلها — اعتماد الشعب الدانيماركى على نفسه فى وسط هذه المحن واقتداؤه بأمريكا الشابة فى الاعتماد بالنفس — تكاتف الشعب واصلاح شؤونه بالعلم والتهذيب — قيام الحياة البرلمانية وانتظام الأحوال الداخلية — البرلمان يصدر قانون سنة ١٨٧٥ بانشائه بنك للتسليف لمساعدة صغار الزراع على شراء الأراضى ليصبحوا مالكين — شروط الحكومة لمساعدة الزارع على شراء الأرض أساسها الوثوق من قدرته على الاستفادة منها — وقوف

حركة المهاجرة الى أمريكا بسبب تحسن الأحوال وسهولة الحصول على الأراضى — قروض الحكومة للأهالى لاصلاح أراضيهم — أكثر من ٩٠٪ من الزراع فى الدانيارك الآن يمتلكون الأرض التى يزرعونها — أثر كثرة أصحاب الأملاك فى تلك البلاد ، انتشار الروح الوطنية إذ أصبحت مصلحة الدولة هى مصلحة الأفراد — الديمقراطية تقوم على هذا الأساس — قيام التعليم والتعاون على الديمقراطية والملكية — تحمد الهمم فى سبيل ترقية استغلال الزراعة أدى الى الأخذ بالزراعة "الكثيفة" والاتجاه الى أعمال زراعية منها انتاج اللحوم ومصنوعات الألبان — التعاون روح هذه الحركة لاسيما فيما يتعلق بترقية وسائل التصريف — النظام التعاونى أغنى من النظام الرأسمالى فى ادارة الأعمال — ٤٠٠٠ جمعية تعاونية فى الدانيارك فى الوقت الحاضر أعضاؤها مليون ونصف مليون عضو ومجموع المعاملات ١٥ مليون جنيه انجليزى — نظام التعليم فى مدارس الشعب نظام عملى علميا واخلاقيا ولذلك ارتبط بالتعاون — جمعيات اقتصاديات الأراضى وخدماتها وأهمها تمكين الزراع من الانتفاع بثمرات العلوم العصرية — التعاون فى الدانيارك أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية — المزايا الاقتصادية التى بلغتها البلاد بفضله — المزايا الخلقية — المزايا الاجتماعية — المزايا السياسية — التعليم فى مدارس الشعب فى الدانيارك — فضل سفرن جرنتفج منشئ هذه المدارس — أثر أعماله عميق لا يتوقف على نفوذه الشخصى فى حياته شأن غيره من العظماء — احتفال البلاد بذكراه — ملخص سيرته — استفادته مما شاهد من أحوال انجلترا وغيرها — نقده لعيوب التعليم المتبع فى عصره — استخلاصه طرقا جديدة لنظامه الجديد قائمة على ادخال التعليم الصحيح فى أعماق النفوس لا على الامتحانات والكتب ، وعلى تخريج رجال ونساء يؤهلون للحياة الدانيماركية الحديثة من الوجهات الخلقية والسياسية — انشاء أول مدرسة من مدارس الشعب فى سنة ١٨٤٤ فى رودنج — وفاة جرانتفج فى سنة ١٨٧٢ وقيام كرستن كولد بعد جرانتفج لنشر هذه المدارس — استقلال هذه المدارس ومرونة طرق الدراسة فيها جعلاها حية فعالة — اعانة الحكومة لهذه المدارس ماليا — اتصال المتعلمين فى هذه المدارس بها بعد اتمامهم الدراسة — اختلاف هذه المدارس فى تفاصيل البرامج واتحادها فى الأساس والأساليب — اتصال المدارس المذكورة بالثقافة العامة والحياة الاجتماعية — نظار هذه المدارس يعتبرون زعماء من الوجهة التفكيرية للأوساط التى هم فيها — محاضراتهم ومناقشاتهم فى المسائل العامة مع الأهالى ونفوذهم الأدبى وأثر ذلك فى الاصلاح — ما بلغته الدانيارك بفضل هذه المدارس .

الفصل الثانى والعشرون

التعليم والتعاون (تابع)

(صفحات ١٨٤ — ٢١٦)

التعليم التعاونى — فى كليات التعاون — كلية مانشستر ، تاريخها ، غرضها — العلوم التى تدرس فيها : " القسم الأول ـ التعاون " ، " القسم الثانى ـ التاريخ "، " القسم الثالث ـ الاقتصاد " ، "القسم الرابع والخامس ـ التربية الوطنية وعلم الاجتماع "، "القسم السادس ـ التعليم "، "القسم السابع ـ نشر الدعوة والخطابة " ، " القسم الثامن ـ علوم خاصة " ، " القسم التاسع ـ العلوم التجارية " — إجازات الكلية وامتحاناتها ومصروفاتها والمعيشة فيها — فى الجامعات والكليات — شارل جيد وجامعته ـ السربون — برنامج دراسة التعاون فى كلية كمبردج — تعريف التعاون — المصارف التعاونية — الجمعيات التعاونية الزراعية — الجمعيات التعاونية للصناع — جمعيات التعاون المنزلى — التشريع التعاونى — التعليم بالمراسلة — انفراد انجلترا بهذا النوع من التعليم — تولى الاتحاد التعاونى بمنشستر هذه المهمة — للطالب بالمراسلة أن يدخل امتحانات الكلية ويحصل على شهاداتها — المواد التى تدرس بهذه الطريقة — فى المدارس التعاونية الصيفية — قيام الاتحاد التعاونى بتنظيم هذه المدارس فى المصايف وجمعها بين التعليم والترويح — طلبة هذه المدارس من أعضاء الجمعيات التعاونية ومن رجال التعاون النابهين فى انجلترا — نظام المحاضرات وأوقات الفراغ — تبادل الآراء بين الأعضاء من مختلف الجمعيات — تكاليف الطالب فى هذه المدارس — منح الجمعيات لأعضائها لحضور هذه المدارس — تخصيص بعض هذه المدارس لأبناء أعضاء الجمعيات التعاونية — المدارس التعاونية الدولية الصيفية — كيف نشأت ؟ — هذه المدارس شبه اجتماعات أو مؤتمرات تعاونية دولية — طلبة من ١٦ أمة فى مدرسة فريدروف التعاونية الدولية الصيفية فى سنة ١٩٣١ — هذه المدارس فى أول عهدها كانت تحت اشراف الاتحاد التعاونى بانجلترا ثم تولاها الاتحاد التعاونى الدولى وتلقى الدروس فيها باللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية — فى جمعيات التعاون المحلية — لجان التعليم التعاونى فى الجمعيات غرضها تقوية الأعضاء ومستخدمى الفروع المختلفة فى مصر — مدارس المعلمين الالزامية والمكاتب العامة — البرنامج الذى وضعته لها وزارة المعارف والتعديلات التى أدخلت عليه منذ سنة ١٩٢٥ — مدرستا الزراعة العليا والتجارة العليا — البرنامج الذى صادق عليه مجلس الوزراء فى سنة ١٩٣٠ — مدرسة الزراعة المتوسطة — فى كلية

الحقوق — المطبوعات التعاونية — نشر الكتب وترجمتها — النشرات التعاونية — الصحف والمجلات التعاونية — الاتحاد التعاونى للجمعيات المنزلية فى سويسرا يصدر ثمانى صحف بعضها بالفرنسية وبعضها بالألمانية وبعضها بالايطالية — التقارير والكتب السنوية — المكتبات التعاونية — المؤلفات التى صدرت فى مصر عن التعاون — النشرات التى أصدرها قسم التعاون — التقرير السنوى — صحيفة التعاون — مكتبة قسم التعاون .

الفصل الثالث والعشرون

النتائج الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية

(صفحات ٢١٧ — ٢٣٤)

النتائج الاقتصادية : دبيب الروح القومية فى جسم ارلندا — القوانين التى كان لها الأثر الفعال فى تحسين الحالة الاقتصادية : (١) قوانين الأرض ، (٢) قوانين العملة فى المزارع ، (٣) قانون مجلس الجهات المكتظة (٤) قانون مصلحة الزراعة والتعليم الفنى — عدم كفاية مجهود الحكومة لاستكمال الاصلاح اذا لم يقم الشعب بواجبه ويعمل مستقلا — الاستدلال باحصاءات الجمعيات التعاونية المختلفة — جملة على ما جنت ارلندا من المزايا الاقتصادية على يد التعاون — عدم اقتصار ذلك على الأعضاء وتعديه الى الأهالى اجمالا وسببه — قصور الاحصاءات عن تمام الإلمام بقدر الخدمات الاقتصادية للحركة — المزايا الاقتصادية التى جناها الفلاح من وراء التعاون بصفته منتجا ومستهلكا — تساوى الفلاح الصغير والكبير فى الانتفاع بهذه المزايا — مسألة الأجير فى المزارع والتعاون — استثارة التعاون للقوى الطبيعية الكامنة فى نفوس الشعب وتوجيهها فيما أعدت له — سبق الرقى الاقتصادى الرقى الاجتماعى فى الشعوب الجادة فى نهضتها — النتائج الاجتماعية — للحركة التعاونية وجهة اجتماعية بجانب الوجهة الاقتصادية — قصور أى اصلاح عن الكمال اذا أهمل العنصر الانسانى وانماء كامل خلقه — حلول التعاون محل الواسطة بين كل الهيئات العاملة لرقى الزراعة وبين الفلاح نفسه — الجمعيات التعاونية من الفلاح بمثابة صاحب ومرشد ومدافع — تهيئة التعاون للفلاح لتنمية استعداده فيما يتعلق بعلاقاته بالأعمال التجارية والمالية — الفلاح كبائع وتاجر — التعاون وتعليم الفلاحين واجباتهم

المدنية على أتمها — التعاون وازع نفسانى عن ارذيلة — التعاون مبعث روح الحياة الاجتماعية الحقة — جمع شمل المختلفين فى العقيدة والسياسة تحت لواء واحد بفضل التعاون — تجميله الحياة القروية للفلاحين برسائل الترويح وبواعث الاهتمام بها وأثر ذلك فى تقليل الهجرة — المأمول فى التعاون تحقيق المدنية الفاضلة التى لم يزل العلم والأدب يدعوان اليها .

الفصل الرابع والعشرون

أثر التعاون فى الخارج فى اتجاه حركة التعاون فى مصر

(صفحات ٢٣٥ — ٢٨٦)

الوجوه الظاهرة فى الحركة التعاونية الارلندية وتطبيقها على حالتنا فى مصر : (١) التعاون فى التوريد — الجمعيات التعاونية فى مصر جمعيات متعددة الأعمال وسبب ذلك ، (٢) التعاون فى الانتاج — حلج القطن وكبسه — معامل الألبان — معامل حفظ الفاكهة وعمل المربى — معامل حفظ الخضروات وعمل الصلصة — تبييض الأرز ، (٣) التعاون فى الاقراض — أهمية الاقتراض لدى جميع المنشآت التعاونية فى مصر — معونة الحكومة للتعاون — مذهب القائلين بمعونة الحكومة — مذهب القائلين بالمعونة الذاتية — المساعدة التشريعية — المساعدة المالية — المساعدة التنظيمية — مركزنا فى مصر حيال هذا الموضوع — تنظيم الحكومة للتعاون فى مصر — التوفيق بين مذهبى معونة الحكومة والمعونة الذاتية — اقراض الحكومة للتعاون عن طريق مصرف مصرى — الإقراض بفائدة وبشروط مناسبة — اقراض الجمعيات بنسبة معينة لمجموع ما لديها من المال — التعامل تحت اشراف وزارة الزراعة — الضمان هو المسئولية . الأدوار التى مرت بها طرق تمويل الجمعيات التعاونية فى مصر — التمويل بالطرق التعاونية ، (٤) التعاون فى بيع الحاصلات — البيع التعاونى أصعب أشكال المجهود التعاونى — البيع التعاونى لا يكون تاما حتى تتولى جمعية مركزية بيع منتجات الجمعيات المحلية — قطع لارتداد مع فرط مجهودها نصف الطريق — القطن المصرى والبيع التعاونى — العقبات القائمة فى سبيل ذلك وأسبابها — ثمار التعاون لا تنضج إلا بعد تشبع النفوس بمبادئه — التعاون لا يعمل لرفع أثمان الحاصلات الزراعية مما يثقل كاهل المستهلك — صواب اتقان التوريد التعاونى قبل كل شىء ، (٥) الاتجار التعاونى بالجملة — اذا تعددت الجمعيات التعاونية شعرت بالحاجة الى إيجاد هيئة تجارية عامة لها فى مصر — لم يحن الوقت لانشائها — طريقان لسد الحاجة فى الماضى — الجمعية الزراعية الملكية — محاسن

وعيوب اختيارها — وزارة الزراعة — محاسن وعيوب اختيارها — أفضلية الطريق الثانى فى الماضى — قيام بنك التسليف الزراعى بمهمة التوريد — اعتراضنا على قيام البنك بالتجارة — (٦) التعاون فى الاستهلاك — أهمية التعاون المنزلى فى كل البلدان على السواء — التعاون فى الانتاج هو تعاون بين طبقات المنتجين — التعاون فى الاستهلاك شامل للجميع — تنظيم قوى المستهلكين فى العالم أجمع بالنظم التعاونية — الوصول الى "الدولة التعاونية" — الجمعيات التعاونية المنزلية فى مصر — متى تؤسس الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة — كيفية تدرجها من التوريد الى الإنتاج — غزل ونسج القطن — الاشتراك فى الجمعية التعاونية الدولية للاتجار بالجملة ، (٧) المعونة الحكومية والمعونة الذاتية — التعاون حركة اقتصادية اجتماعية قائمة على المجهود الاختيارى للشعب — الحكومة تعين التعاون تبعا للظروف — مركزنا حيال ذلك فى مصر — صواب الاستعانة بالحكومة فى أول الأمر — المعونة الحكومة شكلان مادى ومعنوى — اقتراح إنشاء مصرف مهمته تدبير المال لجمعيات فلاحة تعاونية — يد الحكومة كوسيلة معنوية فى تنظيم الحركة التعاونية عندنا ، (٨) التعاون فى الفلاحة — التعاون نظام يطبق على مختلف نواحى الحياة — حيازة الأراضى وفلاحتها تعاونيا — الطريقة الجمعية — الطريقة الفردية — حاجتنا فى مصر الى هذه النظم تخريج المدارس الزراعية — المشروع يرفع مستوى الزراعة بأن يعمر الأراضى وينشط حركة المواصلات ويرفع قيمة الأرض فتزداد ثروة البلد والحكومة — تمويل المشروع تقوم به الحكومة وأسباب ذلك — كيفية فلاحة الأرض — عدم امكان تحقيق الطريقة الجمعية — اتباع الطريقة الفردية — قواعد العمل — الأرض التى تختارها الحكومة ونوعها وتوزيعها — انشاء جمعية تعاونية ذات مسئولية مطلقة — بيع الحكومة للأرض بالتقسيط — وضع المشروع الشائى للأرض — مدير المزرعة — تسديد الأعضاء للأقساط — المخالفات ، (٩) التعاون والرأسمالية المصرية — الرأسمالية ملة واحدة — وجوب الحرص ونحن على أبواب الاستقلال الاقتصادى على أن نجعل القوة فى يد الشعب نفسه — كفالة التعاون بتحقيق هذه الغاية — مثل من شرور الرأسمالية فى أوروبا — محاولة المذاهب الحديثة تخفيفها أو تغييرها أو قلبها — حجاج المعارضين والقائلين بفناء حياتنا الاقتصادية من الآن على أساس التعاون ، (١٠) الوجهة الاجتماعية للحركة — اهمال المتعاونين الوجه الاجتماعى من الحركة التعاونية وسببه — اخفاق الجمعيات التعاونية فى مهمتها اذا هى لم تجعل غرضها الأسمى خلق نمط راق من أعضائها — لن يغنى كمال الحياة الاقتصادية فى مصر عن أمرها الاجتماعى شيئا — ماقامت به الجمعيات التعاونية من الأعمال الاجتماعية الى الآن — (١١) مكان المرأة من الحركة — ضرورة اشتراك المرأة فى الأعمال القومية — المرأة المصرية فى النهضة الحاضرة — اتاحة الفرصة للمرأة المصرية للقيام بدورها فى الحياة العامة — كيان نهضتنا

الحاضرة مستمد من أوروبا — على هـــذا الأساس سيكون قيام حياتنا القومية المقبلة — ووجوب ادراك هذه الحقيقة من الآن واعداد العدة لذلك — المرأة عندنا وعندهم — مستقبل الأمة متوقف على المرأة — ضرورة أن تكون للمرأة وجهة قومية فى أعمالها — لابكل النظام التعاونى حتى يكون للمرأة دور فيه — الهيئات النسوية التعاونية فى أوروبا وأمريكا — الفلاحة المصرية — خطة السير — تشييد نظام اجتماعى سام فى مصر على أساس التعليم الالزامى والتعاون الاختيارى .

الفصل الخامس والعشرون

بعض المشاكل الاجتماعية للحياة الريفية وعلاجها

(صفحات من ٢٨٧ — ٣٣٣)

معالجة المشاكل الاجتماعية للحياة الريفية يبث روح الجماعة — التعاون خير وسيلة لبث هـذه الروح لأنه يتفق مع طبيعة الانسان وتكوينه — للانسان جسم وروح والتعاون ناحيتاه المادية والمعنوية — عقد المؤتمرات الدولية فى ربع القرن الأخير لتحسين الريف وحل مشاكله : (١) أهل الريف — الريف مثل الأمة — رقى الريف يصحبه رقى المدينة والعكس فى العكس — معنى القدرة على الانتاج والابتكار ، (٢) كيف نخلق النوع الصالح ؟ — بستانى المشتل وأهميته — هذا البستانى هو المرأة نصف الانسانية — بفضلها تقوم صروح الأسرة القويمة ، (٣) تأثير نزوح الريفيين الى المدن — نزوح الشبان الأقوياء من الريف بسبب فساده وتعميم العنصر الكليل فيه — المدن تستنفد قوى الرجال وتتطلب دائما دما جديدا — كيف نضمن بناء عدد كاف من العنصر الصالح فى القرى ؟ (٤) توفير أسباب العيش الرغد — الإشارة الى ماورد فى الكتاب عن دور الجمعيات التعاونية فى فتح أبواب الرزق أمام أهل الريف ، (٥) توفير أسباب الحياة الاجتماعية الراضية — الفرق بين الجيرة فى المدن والجيرة فى الريف — الزعم بأن الريفى سيبقى دائما متأخرا عن المدن — وجوب زوال هذا الاعتقاد الخاطئ — يجب أن ينال الريفى حظه من الحياة ، (٦) بيت القروى هو حصن الأمة القائم — مافكر فيه المصلحون لتحسين البيت القروى — ذهاب تلك الجهود هباء — كيف يجب أن تبنى الدار — (٧) مسجد القرية وأثره فى تحسين الحياة الاجتماعية — التعاليم الدينية قوانين المدنية الريفية — وجوب

العناية بالمسجد ، (٨) — مدرسة القرية — مجمع للثقافة فى الريف — اذا كان تحسين حالة المدارس فى الحضر واجبا فهو فى الريف أوجب وأسباب ذلك — الاشارة الى أساليب التعليم فى الدانيمرك ، (٩) مستشفى القرية — قرى مصر أحوج للمستشفيات من قرى أوروبا — لا تخلو قرى أوروبا من المستشفيات ، (١٠) التآلف والإخاء — التمهيد لاجتماع القرويين فى المساجد والجمعيات التعاونية والمحافل والأعياد والفرق الرياضية والنوادى ودور الكتب وقاعات المحاضرات — الرياضة والتسلية — وجوبها — معارضة البعض لذلك — الخطأ الذى يقعون فيه — مستقبل الفلاح ، (١٢) الأعيان المتغيبون — عدم عنايتهم بأراضيهم وتحسين حال فلاحيهم — علاقة الأعيان بمستأجرى أطيانهم — الأعيان قادة الهيئات الريفية وعليهم يتوقف رقيها — وجوب عودتهم الى قراهم — المدنية الريفية والمدنية الفاضلة .

الفصل الخامس عشر

الحركة التعاونية فى مصر

تاريخها وانتشارها ، تقدمها ومشاكلها

نزلت بمصر أزمة سنة ١٩٠٧ وهى على غير استعداد لمقاومتها والتغلب على صعابها . إذ كانت البلاد تعتمد على رأس المال الأجنبي وعلى بيوتات المال الأجنبية لتمويل أعمالها فى الريف والمدن . وقد أثر سحب رأس المال هذا فى حياة الشعب الاقتصادية تأثيرا عميقا . نعم إن البنوك العادية و بنوك الرهن العقارى والبنوك الزراعية كانت قائمة فى البلاد منذ عهد بعيد غير أنه اتضح أن هذه البنوك لا يمكن أن تخدم أغراض صغار الناس لاسيما أهل الريف ، الأمر الذى من أجله حاولت الحكومة أن تمدهم بالمال مباشرة ولكن كان ذلك بغير جدوى .

لمحة تاريخية :

حيال هذه الظروف — الأزمة الطاحنة من جهة والفشل فى التذرع بالوسائل المذكورة حتى فى أيام الرخاء من جهة أخرى — كان من الطبيعى البحث عن طريقة أخرى يستطاع بها امداد الفلاح الصغير الذى تتكون منه الأغلبية الكبرى فى هذه البلاد وتقويته حتى يصبح فى مقدوره شراء حاجاته الزراعية و بيع محصولاته دون أن يغبن .

لهذا اتجهت الأفكار ثانية الى التعاون على الرغم من الفكرة الرجعية التى حالت دون دخوله فيما مضى وهى أن ايجاد حركة ديموقراطية كهذه فى مصر لايخلو من

الخطر . وذهب القوم الى أن تعاليم التعاون قد تؤدى الى افلات الشعب من رقابة الحكومة . وقال بعضهم إن الأمة لم تنضج بعد لتفهم مبادئ التعاون وتعمل بها . وذهب آخرون الى أن الالتجاء الى التعاون لامحل له الا بعد اختبار "الرأسمالى" الوطنى اختبارا يبين عجزه عن خدمة صغار الناس الخدمة الكافية .

أما الاعتراض الأول فقد أمكن ازالة خطره والتخلص من نتائجه وذلك بإحكام التشريع التعاونى و بتنظيم الحركة والاشراف عليها فلا يكون هنالك إذن مجال للخوف من هذه الناحية . هذا فضلا عن أن التعاون لم يكن فى وقت من الأوقات حركة ثورية وانما كان وما يزال عبارة عن اجراءات اصلاحية سلمية تدريجية ، الأمر الذى جعله هدفا لسهام انتقادات الاشتراكيين بسبب التجائه الى الذرائع التطورية التى من شأنها تفادى العنف . وفضلا عن ذلك فقد دلت الحركة على أنها ساعدت الحكومات كثيرا على ماتقوم به من الاصلاح فى كل زمان ومكان .

وأما الاعتراض الثانى فقد رد عليه "هنرى وولف"* منذ سنين اذ رفع صوته فى وجه أعداء ادخال التعاون فى مصر قائلا : " اذا كان الفلاحون لم ينضجوا بعد للتعاون فنهم اذن لم ينضجوا لأى شىء آخر" . وقد أراد ذلك التعاونى العظيم بقوله هذا أن يلفت النظر الى أن تنظيم الأحوال فى الريف لا يتوقف على انتشار التعليم فيه وأن التعاون شىء والتعليم شىء آخر وأنهما يمشيان كتفا الى كتف مساعدا كل منهما الآخر فى سبيل الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى .

وأما عن النقطة الثالثة فان الرأسماليين أجانب كانوا أم وطنيين سواء، لافرق بينهم يُذكر ، ذلا هم لهم الا منفعتهم الذاتية . فاذا اتفقت هذه المنفعة وصالح المجموع فخيرا والا فان صالح المجموع لايهمهم . وان لنا من خبرة أوروبا فى هذا الأمر

* Henry W. Wolff شيخ التعاونيين فى انجلترا الى عهد قريب اذ توفى سنة ١٩٣١ عن تسعين عاما تقريبا ، وكان رحمه الله رجلا تعاونيا دوليا بارزا .

قبلنا مايغنينا عن اضاعة الوقت والجهد فى تكرار الاختبار نفسه والوقوع فيما وقعت فيه من مشقات لا تزال الى الآن تعانى محاولة الخروج منها ، بتعديل النظام الرأسمالى وابداله اذا اقتضت الحال بنظام آخر أوسع صدرا بحيث يستطيع الشعب عامة أن يعيش فى ظله عيشة سعيدة بدلا من قصر هذه السعادة على النفر القليل . وخير وسيلة لتحقيق هذا الشعور الانسانى فى هذه الحياة والعمل على تعديل الرأسمالية مع الاحتفاظ بما فيها من خير ، ونشر لواء العدل بين أبناء البشر فى معاملاتهم ، انما هى تلك الوسيلة الانسانية المعروفة بالتعاون . ولسنا نعرف فى الوقت الحاضر خيرا منها للوصول الى هذا الغرض لاسيما فى بلاد كمصر حيث قضت أسباب تاريخية بأن يظل الشعب فى حالة متأخرة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية .

تناول البحث هذه الأمور الثلاثة وكثيرا غيرها وأهمها أمر خاص بمسألة دينية . فالاسلام كما هو معلوم يحرم الربا . وقد ذهب المتشددون فى الأمور الدينية الى حد أبعد من ذلك وقالوا إنه يحرم أخذ "الفائدة" بأى شكل كان ، غير أن زعماء التعاون شرحوا للشعب أن التعاون لايعمل للربح ولكنه يعمل لأداء الخدمات ، و بهذا أمكن تمهيد الطريق لتخطى هذه الصعوبة . وقد أوضح هؤلاء الزعماء للناس أن الجمعيات التعاونية لا تستطيع أن تقوم بخدماتها دون رأس مال كاف، وأنه لا مفر من مكافأة الخدمة التى يؤديها حتى يتسنى اجتذاب المزيد منه مع ملاحظة أن التعاون لايسمح الا بفوائد لا تتعدى الحد المعقول .

ولقد تهيأت الظروف فى سنة ١٩٠٨ لوضع أساس للحركة التعاونية فى مصر . اذ تطلبتها الحالة وطلبها الشعب و برز بين الصفوف خير من يحمل لواءها . فقام المرحوم عمر لطفى بك وهو محام قدير ورجل من رجال النهضة، وسرعان ما ضم حول الحركة أعوانا من المتعلمين ثم دعا الى التعاون فى الريف والحضر . وكان على

رأس مؤيديه الامير حسين كامل رئيس الجمعية الزراعية الخديوية الذى شكل لجنة فى تلك الجمعية كان عمر لطفى فى مقدمة أعضائها فدرست هـذه اللجنة الحركة التعاونية وطريقة تطبيقها فى البلاد بعـد استشارة مشاهير التعاونيين فى فرنسا وايطـاليا وأهمهم " لويجى لوتزاتى " وزير مالية ايطـاليا وزعيمها التعاونى ، كما أن بعض أعضائها زاروا عدة جمعيات تعاونية فى البلدان الأجنبية . ثم وضعت الأسس العامة للحركة . وقدم الأمير بعد كل ذلك مشروع قانون للجمعيات التعاونية الزراعية الى الحكومة فى سنة ١٩٠٩ لتنظر فيـه ولكن للأسف كان مآل هذا المشروع الحفظ .

هكذا كان اتجاه الحركة من أول الأمر اتجاها زراعيا نظرا الى أن البلاد زراعية والهيئة التى تكفلت بالموضوع زراعية كذلك ، على أن عمر لطفى كان فى الوقت نفسه ينشر الدعوة غير قاصر جهوده على التعاون الزراعى بل كان يدعو الى تكوين أى نوع من الجمعيات يمكن أن يحقق مطالب الشعب المعاشية . ولم يقف عند حد الدعوة بل وضع أنظمة داخليـة نموذجية لادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والبنوك التعاونية والجمعيات الاستهلاكية ، وقد ظهر فى هـذه الأنظمة ذكاؤه كمحام ونزعته الاصلاحية كتعاونى اذ كان فيما وضعه من هـذه الأنظمة المحكمة أقرب ما يمكن إلى الروح التعاونيـة فى ظل قوانين ذلك العهد الذى لم يكن فيه وجود لقـانون تعاونى) وقد اختار للجمعيات التعاونية الزراعية نوع الجمعيات المتعددة الأعمال . ولم يكن فى اختياره هذا مدفوعا فقط بدافع عدم وجود الكفاية من المـال فى المنـاطق المختلفة ولا عدم وجود العـدد الكافى من الرجال الذين يستطيعون ادارتها إدارة سديدة ، ولكنه رأى بثاقب نظره أن من الصعب توطيد الهيئة الاجتماعية القروية على أساس تعدد الجمعيات بتعدد الأغراض وأن الأوفق توحيد الأغراض سعيا وراء توحيد هذه الهيئة .

أسفرت جهود عمر لطفى فى الدعوة إلى التعاون فى طول البلاد وعرضها عن انشاء بعض الجمعيات الريفية والحضرية فى جهات مختلفة فسارت فى العمل تحت ارشاده وتقدمت حتى كانت مثالا يحتذى . بيد أنه للأسف لم يعش بعد ذلك طويلا اذ مات فى سنة ١٩١١ تاركا الحركة التى وهبها مهجته ولم تزل فى طفولتها لفجزن أشياعه لموته حزنا شديدا . أما الجمعيات فانها — لعدم وجود هيئة عامة تستمد منهـا مبادئ الحركة وتكون بمثابة رابطة تقـوم بأعمال التعليم والتفتيش وصيانة المصالح التعاونية وتوثيق الصلات بين الجمعيات المختلفة — كونت اتحادا تعاونيا فى سنة ١٩١٢ أسمته "النقابة المركزية" وجعلت مقره القاهرة . غير أن هذا الاتحاد لم يكن على أحسن مايجب أن يتوفر فى هيئـة مركزية من هذا القبيل اذ أنه كان اتحاداً وجمعية اتجـار بالجملة ومصرفاً مركزيا معا ، و بذلك جمع بين أعمال التنظيم والاتجار والتمويل فى هيئة عليا . هذا فضلا عن أن انشاءه كان على أساس "رأسمالى" مما جعله معتمدا بدرجة كبيرة على رءوس أموال من أفراد يتطلعون إلى الربح من جهة ويناصرون الحركة التعاونية ويسعون لنشرها من الجهة الأخرى ، فلا عجب اذا كانت هـذه الهيئة العليا لم تقو على القيام مدة طويلة على مثل هذا الأساس المتناقض .

ولنعد الى الكلام على التشريع التعاونى فنقول ان الحكومة لم تتخذ أى خطوة فى هذا السبيل الا فى أوائل سنة ١٩١٤ أى بعد عامين من صدور قانون خمسة الأفدنة ، ذلك القانون الذى ازدادت بسببه صعوبة حصول صغار الزراع على ما يلزمهم من قروض اذ أصبح من غير الممكن قانونا نزع ملكية المدين الذى يملك خمسة أفدنة فما دون . فلأجل مساعدة هؤلاء المزارعين على حسن القيام بما يلزمهم من الأعمال التى تحتاج الى المـال ، فكرت الحكومة فى انشاء جمعيات تعاونية زراعية ووضعت مشروع قانون لهذا الغرض على أساس المشروع القديم الذى وضعته الجمعية الزراعية ، ولكن أغفل شأنه بنشوب الحرب العـالمية .

ومن ذلك الحين الى سنة ١٩٢٣ والحركة تتخبط دون أن تكون لها هيئة مركزية تعنى بشأنها أو حكومة تتعهدها فوقفت جامدة . أما الجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية التى كانت موجودة فقد أخذت تضعف شيئا فشيئا حتى تلاشى معظمها .

غير أن حاجة البلاد الى التعاون فى هذه الفترة كانت قائمة وقد تجلى شعور أولى الأمر بهذه الحاجة فى انشاء شركات التموين الخيرى التى مع كونها لا تمت الى التعاون بصلة فإنها اجراءات اقتصادية اسعافية يراد بها تزويد الأهالى بحاجاتهم المنزلية بطرق شبه تعاونية .

نهضت البلاد نهضتها السياسية بعد الحرب فأدركت الحكومة حاجات الشعب الاقتصادية وأصبح الشعب فى الوقت نفسه أكثر تقديرا لضرورة الاصلاح الاقتصادى ، فلم تلبث الحكومة طويلا حتى أصدرت فى سنة ١٩٢٣ قانون التعاون الذى طال انتظاره فى ضوء ما سبق من الأبحاث والمشروعات والخبرة فى مضمار التعاون تنظيما وتشريعا وعملا . فاذا ساغ لنا أن نعتبر سنة ١٩٠٨ تاريخ نشوء التعاون وجب أن نعتبر سنة ١٩٢٣ تاريخ احيائه . وأكبر ما يلاحظ من الفرق بين هذين العهدين فى تاريخ التعاون فى مصر أن السياسة التعاونية تغيرت من اعتماد الحركة على نفسها الى اعتمادها على معونة الحكومة . والسبب فى هذا التغير ما أظهرته خبرة خمسة عشر عاما من ١٩٠٨ الى ١٩٢٣ من أن التعاون فى مصر لا يستطيع لأسباب شتى أن يرقى رقيا حقيقيا الا اذا أخذت الحكومة بيده . فاتفق الرأى فى البداية على أن لكل من الشعب والحكومة نصيبا فى العمل وأن نصيب الشعب يأخذ فى الزيادة تدريجا ونصيب الحكومة يقل تبعا لذلك حتى يأتى وقت تكون فيه الحركة بحق حركة شعبية زاهرة . وعلى هذا أجرى العمل طبقا لهذه السياسة التى رؤى أنها السياسة المثلى فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالبلاد .

المغفورله معالى فتح الله بركات باشا
الوزير الفلاح التعاونى

قضى القانون المذكور بانشاء قسم للتعاون فى وزارة الزراعة لتسجيل الجمعيات التعاونية الزراعية والتفتيش عليها . ولم يمض على العمل فى ظل هـــذا القانون أربع سنوات حتى كانت النتيجة كما يأتى :

عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع	الاحتياطى	قروض البنك	الفائض أو صافى الربح
		جنيـــه	جنيـــه	جنيـــه	جنيـــه
١٤٧	١٢٢٨٩	٤٦٤٦٦	٣٩٩٦	٦٢٧٥	٣٨٥٦

ولما تزايد اهتمام الجمهور بالحركات الديمقراطية عقب قيام الحكم البرلمانى فى البلاد وشعر بالحاجة الى تعـديل قانون التعاون تعديلا يتمشى مع روح العصر ويكفل للبلاد حركة تعاونية قوية يشـترك الشعب فى توجيهها وتسييرها ويشعر بأنها حركته حقا و بأنها تقدم للأهالى من الخدمات ما يساعدهم فى مختلف شؤون حياتهم، شكل معالى وزير الزراعة وكان المغفور له محمد فتح الله بركات باشا لجنة خاصة تحت رياسة معاليه لبحث الأمر بحثا دقيقا .

عقدت هذه اللجنة عدداكبيرا من الجلسات و بعـد طول الدرس تبين لها أن القـانون القائم فى حاجة الى كثير من التعديل فى أحكام مواده كما أنه يفتقر الى ادخال كثير من المبادئ والروح التعاونية عليه مما يؤدى الى تغيير كبير فيه .

ولما كانت اللجنـة مكونة من عناصر مختلفة تمثل رجال الاقتصاد والمـال والتعاون والقانون والزراعة والصناعة والتجارة والادارة والصحافة وكانت القوانين المختلفة للمنشآت التعاونية على تباين أغراضها لا تختلف فى جوهرها، الأمر الذى دعا الكثير من البلدان الراقية الى وضع قانون واحد يشمل جميع المنشآت التعاونية،

رأت اللجنة أن الفرصة سانحة لجعل قانون التعاون عاما يتضمن المنشآت التعاونية على اختلاف أنواعها خصوصا وأن الأهالى يشكون من غلاء المعيشة وصغار الصناع مفتقرون الى تدبير الأموال اللازمة لهم، فكان ذلك باعثا كبيرا على ترجيح الرأى القائل بوضع مشروع جديد عام بدل تعديل القانون القديم الخاص .

مواطن الضعف فى القانون القديم وتقويمها فى المشروع الجديد * :

رأت اللجنة أن فى القانون القديم كثيرا من مواطن الضعف يتخلل أحكامه فمن ايجاز يحتاج الى بيان أوفى ، الى غموض يستلزم زيادة ايضاح ، الى خروج على التعاليم التعاونية العامة يستوجب الرجوع اليها . وسنأتى هنا على أهم هذه المواطن :

١ — سميت المنشآت التعاونية فى قانون سنة ١٩٢٣ "شركات التعاون" وهذه تسمية غير صحيحة من الوجهة العلمية اذ أن كلمة "شركة" تدل على الهيئة "الرأسمالية" التى عمادها المال وغرضها الكسب. وبما أن أساس التعاون هو تضامن الأشخاص وتساندهم وغايته البلوغ بهم الى الكمال المادى والأدبى، لذلك وجبت التفرقة بين الاصطلاح "الرأسمالى" والاصطلاح التعاونى. وحيث إن كلمة "جمعية" اعتبرت فى أغلب البلدان التى انتشر فيها التعاون التسمية الصحيحة لهذا قد رأت اللجنة الأخذ بها .

٢ — تقول المادة الأولى من قانون التعاون سنة ١٩٢٣ إن القصد من تكوين الشركات التعاونية الزراعية هو السهر على ما للشركاء من مصالح زراعية،

* المذكرة التفسيرية التى تقدم بها قانون التعاون الجديد .

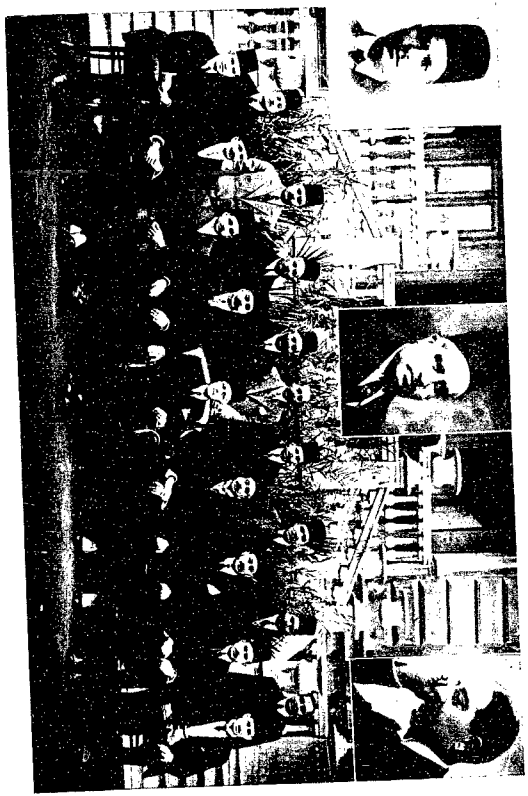

لجنة وضع مشروع قانون التعاون

لجنة وضع مشروع قانون التعاون

(١) فى أعلى الصورة من اليمين لليسار :

يوسف نحاس بك	سكرتير عام النقابة الزراعية العامة
محمد طلعت حرب بك	عضو مجلس الإدارة المنتدب — بنك مصر
حلم بك دوس	مستشار ملكى وزارة الزراعة

(٢) الواقفون :

عبد الله حسين افندى	محامى ومحرر بجريدة الإهرام
الدكتور توفيق أحمد	مفتش بقسم التعاون
حسن نافع افندى	عضو مجلس النواب
الدكتور يحيى أحمد الدرديرى	منتدب لتدريس التعاون بمدارس المعلمين الاولية
الدكتور ايزاك ليفى	سكرتير جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع الملكية
جلال فهيم بك	سكرتير عام وزارة الزراعة
محمد نجيب شاهين بك	مفتش بالتعليم الفنى بوزارة المعارف العمومية
فتح الله حسانه افندى	مفتش بقسم التعاون
الدكتور محمد أبو طالله	محرر بجريدة البلاغ

(٣) الجالسون :

الدكتور ابراهيم رشاد	مدير قسم التعاون
فؤاد أباظه بك	مدير الجمعية الزراعية الملكية
أحمد حمدى سيف النصر بك	عضو مجلس النواب
حسن سعيد باشا	عضو مجلس الإدارة المنتدب — البنك الشرقى الأهلى
فتح الله بركات باشا	وزير الزراعة
رشوان محفوظ باشا	وكيل وزارة الزراعة
الدكتور فؤاد بك سلطان	عضو مجلس الإدارة المنتدب — بنك مصر
بدرخان على بك	عضو مجلس النواب
عزيز خانكى بك	محامى

وبما أن الغرض من الجمعيات التعاونية هو تحسين حالة الأعضاء الاقتصادية فقد راعت اللجنة ذلك فى المادة الأولى من مشروعها ، وهذا ما أغفله قانون سنة ١٩٢٣ الذى حرم على الشركات الزراعية الاتجار بالحاجات المنزلية لأعضائها .

وقد برهن قانون سنة ١٩٢٣ على عدم تقديره للوجهة الاجتماعية للتعاون باغفاله فى المادة ٤٧ منه تخصيص جزء من صافى الأرباح لتمدين الناحية القائمة فيها الجمعية وخصوصا من الوجهة التعليمية وأيضا لأعمال الخير ونشر المبادئ التعاونية . وبما أن وجوب تخصيص جزء من الأرباح لهذه الأعمال أصل أصيل فى المبدأ التعاونى لدرجة أن الاتحادات العامة فى أوروبا تحتم على الجمعيات المنتمية اليها التزام هذا الأصل فقد قررت اللجنة ذلك فى المادة ٧٧ من مشروعها .

٣ — قصرت المادة الثانية فقرة خامسة من قانون سنة ١٩٢٣ قبول الودائع فى الجمعيات التعاونية على الأعضاء وقد رأت اللجنة أن الأخذ بهذا المبدأ ضار بالجمعية ولذلك أباحت فى المادة ٤٠ من الباب الخامس من مشروعها قبول الودائع من غير الأعضاء للاكثار من أموالها من جهة ولتشجيع الغير على معاملة الجمعية من جهة أخرى حتى اذا ماتبينوا مافى الانضمام لعضويتها من فوائد مؤكدة انضموا اليها .

٤ — تقضى المادة الثانية عشرة من قانون سنة ١٩٢٣ بأن تكون المصارف التعاونية ملزمة باتباع المسئولية المطلقة . وقد قررت اللجنة فى المادة الثامنة من مشروعها أن يترك للجمعيات التعاونية ذات رأس المال على اختلاف أنواعها اختيار نوع المسئولية التى تناسب عملها لأنه قد تنشأ جمعية عملها الأساسى الإقراض ثم تأتى عليها ظروف تقلل من هذا وتكثر من الاتجار وبما أن العمل الأول يستوجب تضييق دائرة العمل والثانى توسيعها فاذا حتم القانون اتباع المسئولية المطلقة كان هناك غبن على الأعضاء البعيدين عن مركز الجمعية غير القادرين

بطبيعة الحال على الاشراف الدقيق على أعمالها وتصرفات أعضائها ، ذلك الاشراف الذى يتطلبه نظام المسئولية المطلقة .

يضاف الى ذلك أنه قد يكون من أهل الريف من لهم فى البلاد القريبة من مزارعهم أملاك غير زراعيـة لا يرضون أن تكون تحت رحمة المسئولية المطلقة لجمعية زراعية ينتمون اليها فاذا كان أعضاء مثل هـذه الجمعية يرغبون فى كسب عضوية هؤلاء ويفضلون لذلك الأخذ بنظام المسئولية المحدودة لما فيه من المصلحة لهم فلا معنى لالزامهم باتباع غيرها .

أما القول بأن المصرف التعاونى لايكسب الثقة ، أو لا يتسنى له الحصول على المال الكافى لادارة دولاب أعماله الا اذا كانت مسئوليته مطلقة فهو قول لايقره الاختبار ولا التجربة وأمامنا فى ألمانيا وهى أم التعاون فى الاقراض النوعان من المسئولية وكلاهما ناجح .

٥ — نصت المادة التاسعة عشرة من قانون سنة ١٩٢٣ على إنشاء " قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية " بوزارة الزراعة تكون مهمته تسجيل شركات التعاون والتفتيش عليها وحيث ان هناك أمورا أخرى من الأهمية بمكان يجب أن يقوم بها هذا القسم مثل بث الدعوة التعاونية ومساعدة الأهالى على انشاء جمعيات تعاونية وتعليمهم أنظمتها ونشر التربية التعاونية بينهم والدفاع عن المصالح التعاونيـة بصفة عامة والعمل على رقيها — رأت اللجنـة أن يستبدل اسم " قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية " باسم "قسم التعاون" .

٦ — يقتضى نظام تسجيل شركات التعاون حسب المادتين ١٣ و ١٧ من قانون سنة ١٩٢٣ انتقال عشرة أعضاء على الأقل الى المحكمة المختصة التى قد تكون بعيدة عنهم لاتمام اجراءات التصديق على امضاءاتهم وفى ذلك عقبات وصعوبات.

وقد رأت اللجنة أن تسهل هذه المهمة على القائمين بها فأجازت للمؤسسين فى المادة ١٣ من مشروعها أن ينيبوا عنهم ثلاثة منهم يقومون بهذه المهمة فى أقرب محكمة .

٧ — تجيز المادة ٢٧ من قانون سنة ١٩٢٣ للعضو المستقيل حق استرداد قيمة حصصه وترى اللجنة فى ذلك موطن ضعف يهدد حياة الجمعيات اذ قد يلجأ اليه بعض الأعضاء إما طلبا لاسترداد قيمة حصصهم و إما رغبة فى ايقاع أذى بالجمعية لسبب من الأسباب يفضى إلى حلها .

واللجنة مع تمسكها بكل مامن شأنه عدم إنقاص رأس المال الأصلى لجمعيات التعاون ترى أنه يحدث أحيانا ما يقتضى استقالة العضو واسترداده لقيمة حصصه. فتوفيقا بين هذين الأمرين قررت فى المادة ٥١ من مشروعها اجازة تنازل العضو المستقيل عن حصصه للغير بشرط موافقة مجلس الادارة على ذلك .

٨ — أجازت المادة ٣٨ من قانون سنة ١٩٢٣ للجمعية العمومية انتخاب لجنة مراقبة من بين أعضائها وبما أن التعاليم التعاونية تقضى بوجوب جعل تعيين هذه اللجنـة الزاميا لا اختياريا لضمان حسن سير مجلس الادارة فقد قررت اللجنة ذلك فى المادة ٥٨ من مشروعها .

أما المراقب الذى تشير اليه المادة ٣٧ من قانون سنة ١٩٢٣ والذى يصح أن يكون من غير الأعضاء فهو فى الواقع مراجع الحسابات .

وقد فرضت المادة المذكورة موافقة وزارة المالية على اختيار هذا المراجع وفى ذلك ارتباك للعمل دلت عليـه التجارب . فقـد حدث أن انتخبت بعض الجمعيات مراجعا لحساباتها واختلفت وزارتا الزراعة والمالية على اقرار اختياره مما ترتب عليه ارتباك فى أعمال الجمعية .

ولما كانت الأصول التعاونية تتطلب من مراجعى حسابات الجمعيات المامًا بالأمور الحسابيـة ومعرفة حقيقية للصبغة الخاصة لهذه الجمعيات وعطفا صادقا

على مبادئها قررت اللجنة فى المادة ٨٠ من مشروعها أن يقوم بهذه المهمة اختصاصيون من قسم التعاون أو الاتحاد التعاونى الذى تنتمى اليه الجمعيات .

٩ — أقر قانون سنة ١٩٢٣ فى المادة ٤٤ مبدأ الإنابة فى التصويت وقد رأت اللجنة أن العمل بهذا المبدأ ضار فهو يشجع الأعضاء على التغيب عن حضور الجلسات ولا تخفى أهمية هذه الجلسات لما تتيحه من الفرص لازدياد رابطة الأعضاء بعضهم ببعض وتدريبهم على المناقشة ووقفهم على أعمال الجمعية فليس من الحكمة أن يفوتهم حضور هذا الاجتماع خصوصا وأن العضو اذا أعطى صوته بطريق الإنابة إنما يملى ارادته دون أن يستمع إلى المناقشة التى قد تغير رأيه فى الموضوع . لذلك قررت اللجنة فى المادة ٧٣ من مشروعها عدم جواز الإنابة فى التصويت الا للنساء والقصر والمحجور عليهم ، على ألا ينوب عضو إلا عن عضو واحد .

١٠ — جاء فى المادة السابعة من قانون سنة ١٩٢٣ ألا يطلق اسم "شركة تعاون" الا على الشركات التى يعترف بها قانون التعاون . وبما أن فى وضع المادة بهذه الصيغة ما يفتح مجالا للتحايل والمغالطة وخداع الجمهور باسم التعاون فيسمى بعضهم شركته "الرأسمالية" بأسماء مختلفة تضاف اليها كلمة " تعاون" رأت اللجنة أن الكلمة التى تجب المحافظة عليها هى كلمة "تعاون" أو ما يشتق منها كما جاء فى المادة ١٠٧ من مشروعها .

المبادئ التعاونية التى أدخلت فى مشروع القانون الجديد :

أدخلت اللجنة كثيرا مما يتفق مع روح التعاون ومبادئه فى مشروعها ملاحظة فى ذلك ظروف البلاد وحاجاتها ، ونأتى هنا على أهمها :

١ — أغفل قانون سنة ١٩٢٣ المبدأ الأساسى للتعاون ، الذى يقضى بجعله حركة شعبية وأدركت اللجنة هذا الأمر فعملت على ادخال المبدأ رجاء الوصول

بالتعاون يوما ما الى ذلك ، ومهدت الطريق بأن نصت فى المواد من ٩٩ إلى ١٠٤ من مشروعها على ايجاد اتحادات تعاونية تقوم بالعمل الذى يقوم به الآن قسم التعاون فتنسحب الحكومة تدريجيا من الميدان التعاونى كلما تقدمت الأمة فيه تاركة الحركة فى نهاية الأمر تسير بأكملها وفقا لمبدأ المعونة الذاتية .

٢ — قررت اللجنة فى المادة ٢٢ من مشروعها فيما يختص بالسياسة العليا للتعاون من حيث تنظيمه وتمويله وجوب انشاء مجلس تعاون أعلى وقررت تشكيله بحيث يتمشى مع الروح الشعبية المذكورة فى النقطة السابقة وكى يضمن استقلال رأى أعضائه وانتظام انعقاد اجتماعاته .

٣ — دلت التجارب على أن التعاون فى مصر فى حاجة الى مساعدات مادية تقويه وتنميه وتساعد على نشره والأخذ بتعاليمه ، لذلك قررت اللجنة فى المادة ٤٥ من مشروعها وضع امتيازات أسوة بالبلاد الأجنبية رأتها ضرورية لتشجيع الأهالى على تأسيس جمعيات تعاونية .

٤ — بما أن الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعيات الزراعية هم من صغار الزراع الذين يحتمون وراء قانون خمسة الأفدنة ، الأمر الذى يترتب عليه ارتباك فى معاملة الجمعية مع أعضائها فى حالة عدم قيامهم بتعهداتهم نحوها ، قررت اللجنة فى المادة ٥٧ من مشروعها وجوب استثناء الجمعيات التعاونية من حكم الحظر المنصوص عليه فى القانون المذكور الخاص بعدم توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة ، وذلك الاستثناء يتناول الأعضاء فى معاملتهم مع جمعياتهم فقط .

٥ — نصت المادة ٣١ من قانون سنة ١٩٢٣ على أنه لا يجوز للشريك أن يمتلك أسهما يزيد مجموع قيمتها على عشر رأس مال الشركة على ألا يزيد هذا المجموع على ٢٠٠ جنيه .

وقد رأت اللجنة أن فى هذا التحديد مايغل أيدى الراغبين من الأعضاء فى تمويل جمعيتهم ، لذلك قررت اللجنة فى المادة ٥٥ من مشروعها رفع مقدار ماقد يمتلكه العضو فى رأس المال الى الخمس مع عدم فرض مبلغ معين لا يتعداه .

٦ — لم تنص المادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٣ على موعد معين يلزم فيه " قسم التعاون " بأن يسجل مايتقدم اليه من الجمعيات المزمع انشاؤها أو يرسل الى المؤسسين عقد التأسيس وما معه من الأوراق لاستيفائها اذا لم تكن مستوفاة ، وفى ذلك مجال لتسويف التسجيل وتعطيل الأعمال .

ولهذا قررت اللجنة فى المادة ١٢ من مشروعها اعطاء مهلة ١٥ يوما لقسم التعاون لتسجيل العقد أو رده لاستيفائه فاذا انقضى هذا الميعاد دون القيام بذلك أو اذا أعاد أوراقها طالبا تعديلها ورأى المؤسسون أن لاحقّ لقسم التعاون فيما طلبه من التعديل ، فلهم أن يرفعوا الأمر الى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرة اختصاصها مركز الجمعية وهى تبت فيه بطريق الاستعجال وبدون مصاريف ويكون حكمها نهائيا .

٧ — نصت المادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٢٣ على أن يصدر معالى وزير الزراعة بعد الاتفاق مع معالى وزير المالية قرارا يبين فيه القواعد التى يجب اتباعها فى عمليات التسليف لأعضاء الشركات التعاونية أو قبول الودائع منهم . وقد وضع مشروع هذا القرار فعلاً ولكنه لم يصدر بعد .

ولما رأت اللجنة أن وضع قواعد الاقراض والاقتراض بهذا الشكل عرضة للتغيير والتبديل بما قد لا يتفق ومصلحة التعاون قررت أن تكون هذه القواعد صادرة فى شكل قانونى دستورى يضمن سلامته ويزيد ثقة الأهالى به . فراجعت اللجنة مشروع القرار السالف الذكر واقتبست منه بعض الأحكام وأضافت اليه أحكاما

أخرى جعلته أكثر اتفاقا مع المبادئ التعاونية القويمة كما هو مبين فى الباب الخامس من مشروع اللجنة .

٨ — فرض قانون سنة ١٩٢٣ فى المادة ١٨ منه أن يكون الحد الأدنى لرأس مال الشركات التعاونية ٢٥٠ جنيها يدفع خمسه على الأقل وبما أن الأخذ بهذا المبدأ يكون عقبة فى سبيل تأسيس كثير من الجمعيات التعاونية لفقر أعضائها قررت اللجنة عدم الأخذ به عملا بالمبادئ التعاونية واقتداء بالبلاد التى خطت خطوات واسعة فى التعاون .

٩ — نظرا إلى أهمية التفتيش على الجمعيات التعاونية ومراجعة حساباتها رأت اللجنة ضرورة تفصيل هذا العمل فوضعت قواعده مفصلة فى الباب الثامن من مشروعها .

كذلك رأت اللجنة ضرورة لزيادة ايضاح اختصاصات مجالس الادارة للجمعيات ومسئوليتها كما ورد فى الباب السابع من المشروع ، ولكى تتوطد الثقة فى نفوس المتعاملين مع الجمعيات التعاونية من غير أعضائها ، رأت اللجنة أن تعين مسئولية أعضاء هذا المجلس قِبَل الغير حتى يكون الجميع على بينة من معاملته حسب نص المادة ٦١ من المشروع .

١٠ — نظرا الى جعل مشروع قانون التعاون عاما تؤسس بمقتضى أحكامه المنشآت التعاونية على اختلاف أنواعها راعت اللجنة فى مواد أبوابه المختلفة أن تتفق أحكامه وهذه الغاية .

هذه هى أهم الأسباب التى دعت لجنة التعاون الاستشارية العليا الى تفضيل الرأى القائل بوضع قانون جديد للتعاون بدل تعديل القانون القديم .

وقد كانت اللجنة فى أبحاثها الطويلة — رجاء الوصول الى وضع أقوم الأنظمة وأسهلها تطبيقا — مسترشدة بما وصلت اليه الأنظمة التعاونية فى الأمم الراقية مراعية ظروف البلاد وحاجة أهلها .

ترتب على صدور هذا القانون أن أعيد تنظيم قسم التعاون بحيث أصبح فى الواقع "اتحادا تعاونيا حكوميا" لمختلف أنواع الجمعيات التعاونية، يقوم بأعمال التسجيل والدعاية والتعليم والتفتيش ومراجعة الحسابات وجمع الاحصاءات واصدار المجالات ونشر مجلة دورية(*) وكتاب سنوى كما يقوم بدرس المشاكل التعاونية المختلفة ويقدم النصح فى مختلف الأمور التعاونية .

وللقسم المذكور مدير ووكيل ومفتشون ورئيس مراجعة وهيئة كتابية مقرهم الديوان العام بالعاصمة وعدد من مفتشين محليين ومنظمين ومراجعين للحسابات مقرهم جهات مختلفة فى الأقاليم .

(*) كان قسم التعاون الى سنة ١٩٣٠ يصدر مجلة دورية اسمها "صحيفة التعاون" غير أن وزارة الزراعة منذ تلك السنة فصلت تحرير المجلة المذكورة عن ذلك القسم بحريا على الخطة التى جعلتها تخضع التفاتيش التعاونية للتفاتيش الزراعية . وهى خطة تركيز أعمال الوزارة على اختلاف أنواعها وحصرها تحت اشراف العنصر الزراعى وقد نقل اصدار المجلة المذكورة الى قسم النشر والترجمة مع أن فى فصل تحرير هذه المجلة عن قسم التعاون مخالفة صريحة للمادة فى القانون فضلا عن أن فيه انتزاعا لركن من أركان الدعوة وهى من اختصاص ذلك القسم كما أن فيه خروجا على المنهج فى جميع البلدان من جعل الدعوة — والنشر ركن منها — جزءا لا يمكن فصله عن أعمال التنظيم التعاونى . ولكن أخيرا وبفضل سعى قسم التعاون سعيا متواصلا لإقناع أولى الأمر بوجهة النظر هذه، عدلت الوزارة عن خطتها السابقة ورجعت الأمور إلى نصابها وإن كان ذلك لم يتم إلا بعد أربع سنوات .

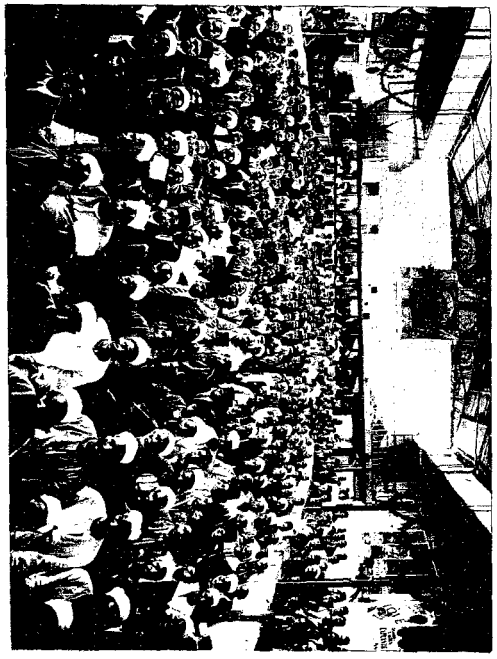

اجتماع للجمعية التعاونية بالوازرية

واليك بيانا عن تقدم التعاون منذ ذلك العهد :

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع	المال الاحتياطى	قروض البنك	ربح الصافى	سلف الأعضاء	التوريدات والخدمات الأخرى
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٢٨	١٦٢	١٤١٧٦	٥٦٠٧٦	٧٤٥٩	٢٨٤٨١	٥٨٠٦	—	—
١٩٢٩	٢١٧	٢٢٣٣٦	٨٠٩٨٥	٩٥٥٨	١٢٧٤٥٤	١١٨٨١	١٢٦٤٨٤	١٢٢١٩٠
١٩٣٠	٥١٤	٤٨٣١٧	١٤٣١٣٠	١٣٢٢٢	٢٧٥٤٦١	٢٠١٢٧	٢٧٥٩٢٥	١٩٩٥٥١
١٩٣١	٥٣٩	٥٣٤٤١	١٥٤٢٤٣	١٩١٧٥	٢٠٢٣٤٣	١٣٨٥٩	١٧٨٩٤٩	١٧٤٦٧٦
١٩٣٢	٥٥٩	٥٤٩٧٣	١٥٨٣٨٢	٢٦٢٦٥	٨٤٧٤٨	٨٦٨٧	٤٤٤٧١	١٧٧٨٧٥
١٩٣٣	٥٨٧	٥٧٥٦٨	١٦٣٣٩٤	٣١٦٦٩	٩٧٣١٠	١١٦٠٤	١٩٣٤٨	٢٢٠٠٥٦

وقبل أن نختم هذا الفصل لا بد لنا من أن نقرر ما للغفور له سعد زغلول باشا من فضل على التعاون فى حث الحكومة على وضع التشريع الوافى له والإهابة بالهيئات النيابية إلى العناية بأمره و إقرار مافيه الخير له رجاء احلال النظام التعاونى المحل اللائق به بين أوضاع البلاد القومية التى تتفق وسائر النواحى التى تتجلى فيها مرامى الديموقراطية ، فكان بما بذله رحمه الله من الجهود فى البرلمان فى سنة ١٩٢٧ مكللا جهوده السابقة فى الجمعية التشريعية فى سنة ١٩١٤ (*) .

ويجد القارئ نص قانون التعاون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ فى الملحق المخصص له فى نهاية هذا الجزء .

(*) أشرنا فى الجزء الأول إلى سابق جهاد سعد زغلول باشا لوضع التشريع التعاونى على أساس شعبى ، وإلى الظروف التى حالت دون تحقيق غايته فى ذلك الوقت . والآن نشير إلى جهاده فى الميدان عينه بعد أربعة عشر عاما وتمكنه من تحقيق آماله .

الفصل السادس عشر

الحركة التعاونية فى مصر

الجمعيات وأعمالها :

معظم الجمعيات (*) جمعيات زراعية من النوع المتعدد الأعمال وهى تؤدى لأعضائها خدمات من أنواع مختلفة أهمها توريد الأسمدة والبزور والعلف واقراض الأعضاء للأغراض الانتاجية وبيع منتجاتهم ومساعدتهم على استعمال الآلات الزراعية . هذا و ٥ ٪ من هذه الجمعيات تتعامل أيضا فى الحاجيات المنزلية فتورد السكر والعسل الأسود والصابون والملح وغير ذلك من المواد الغذائية وكذا الملبوسات .

ولما كان أهم عمل للجمعيات هو الاقراض رأينا أن نبدأ بذكر ما تم فى هذا الميدان :

(*) من الجمعيات سبع عشرة استهلاكية بحتة وواحدة لعمال النسيج بقوه عملها شراء المواد الخام اللازمة للعمال وبيع منتجاتهم ورفع مستوى صناعتهم وأخرى لصناعة الجلود بالقاهرة أعضاؤها من خريجى المدارس الصناعية .

تقديم القروض :

صادق البرلمان عند اصداره قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ على اعطاء قرض حكومى قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ثم زاد عليه ١٠٠,٠٠٠ جنيه فيما بعد، على أن يودع المبلغ فى بنك مصر على ذمة إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية .

فكانت الجمعيات المذكورة تقدم إلى قسم التعاون طلباتها بالقروض اللازمة لها ولأعضائها وذلك فى حدود المبالغ التى تحددها جمعياتها العمومية فى كل سنة . ويقوم القسم بالنظر فى حاجة كل جمعية وفى حالتها العامة ثم يخطر البنك بالمبلغ الذى يوافق عليه والبنك يفحص قيمة الضمان الذى تقدمه الجمعية ويحدد القرض بناء على ذلك . وليس الضمان المذكور قاصرا على قيمة مسئولية الأعضاء حيال جمعيتهم كما هو متبع عادة فى أمثال هذه الأعمال التعاونية بل كان يشمل ضمانا شخصيا من أعضاء مجلس الادارة كما كان يشمل أحيانا ضمانا من أعضاء لجنة المراقبة . وقد حصل فى بعض الحالات أن رفض أعضاء هاتين الهيئتين أن يكونوا ضامنين كما حصل أيضا فى بعض حالات أخرى أن رفض البنك ضمانهم وذلك، نظرا إلى ضعف مركزهم المالى، هذا فضلا عن أن هؤلاء الأعضاء فى بعض الجمعيات كانوا يتطلعون — نظير هذا الضمان — إلى زيادة نصيبهم من هذه القروض أو اطالة مدة بقائهم فى عضوية المجلس أو اللجنة . هذه نقط الضعف فى ذلك النظام .

أما عن سعر الفائدة فان البنك كان يدفع إلى الحكومة ٢ ٪ وكان يتقاضى من الجمعيات ٤ ٪ وكانت هذه تتقاضى من الأعضاء ٧ ٪ وبذلك يكون الربح للجمعية ٣ ٪ فى السنة وهو الحد الأقصى الذى يسمح به قانون التعاون . وكانت مدة الاقراض لا تزيد على ٣٢ شهرا تنتهى عادة فى ديسمبر أى بعد جنى القطن بثلاثة أشهر مما كان يسمح للجمعيات بالوقت الكافى لتحصيل القروض وتسديدها للبنك . ولقد كانت الجمعيات التعاونية قبل الأزمة الحالية تسدد القروض كلها

قبل آخر السنة مما دعا الى ثناء البنك فى تقاريره السنوية عليها ثم وقعت الأزمة فبدأ بعض الجمعيات يعجز عن التسديد . واستمرت الأزمة فصارت الحال من سيء إلى أسوأ و بلغت من السوء أن عملت الحكومة على تخفيف الوطأة بوضع نظام لتقسيط ديون الجمعيات . ولولا هـذه الأزمة لكانت معاملة الجمعيات مع البنك على أحسن حال . و إنا لموردون هنا ماجاء فى تقرير مجلس ادارة البنك الى الجمعية العمومية فى سنة ١٩٣١ خاصا بهذا الموضوع :

"أما الجمعيات التعاونية فقد بلغ رصيدها المدين لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ مبلغ ٢٣٧,٢٢٤ جنيها وقد رأت الحكومة أن تمهل هـذه الهيئات خمس سنوات لسداد هذا الرصيد وأن تحول هذا الحساب و رصيد المال المخصص له إلى بنك التسليف الزراعى ، وقد تم ذلك فى أوائل سنة ١٩٣٢

ويسرنا أن نكرر بهذه المناسبة شكرنا لجميع رؤساء وأعضاء هـذه الهيئات ولحضرات رجال وزارة الزراعة وقسم التعاون على ما لاقاه البنك منهم طوال مدة معاملتهم من علاقات الود والاخلاص وعلى ما آنسه من الجميع من الرغبة فى الأخذ بيد هذه الهيئات والعمل المشترك على بث روح التعاون وانجاح مشروعه فى البلاد. ونسجل هنا ماسجلناه فى الأعوام السابقة وهو أن علاقاتنا مع الجمعيات التعاونية تحملنا على التأكيد بأنها هيئات قابلة لأن تعيش فى البلاد وأن تنمو فيها نموا مستمرا مطردا " .

وفى الجدول الآتى بيان عن مبلغ انتفاع الجمعيات بقرض الحكومة :

البيان	١٩٢٨		١٩٢٩		١٩٣٠		١٩٣١	
	جنيه	العدد	جنيه	العدد	جنيه	العدد	جنيه	العدد
قروض مطلوبة	٧٦٦٨٤	٤٧	٢١٩٩٧٦	١٤٢	٤٩٩٠٠٧	٣١٥	٥١٢٩٧٧	٣٥٣
« مصرح بها	٥٥٠٣٠	٤٧	١٧٤١٤٣	١٤٢	٣٧٠١٩٣	٣١٥	٣٢٣٩٩٧	٣٥٣
اعتمادات البنك	٣٦٧٣٠	٣٢	١٤٩٦٠٣	١٣٨	٣٠٦٥٩٥	٢٨٧	١٨٩٢٩٧	٢٨٣
قروض مصروفة	٢٨٤٨١	١٧	١٢٧٤٥٤	١١١	٢٧٣١٢١	٢٥١	١٦٤٣٧٣	٢٥٨
متوسط المصروف لكل جمعية ...	١٦٧٥	—	١١٤٨	—	١٠٨٨	—	٦٣٧	—

وفى سنة ١٩٣١ تأسس بنك شبه حكومى هو بنك التسليف الزراعى ، انتقلت اليه أعمال تمويل الجمعيات التعاونية . فتغير نظام ذلك العمل تغيرا كليا . فأصبحت الجمعيات لاتنال قروضا الا لأغراض معينة وفى الأوقات التى تدعو اليها هـذه القروض فاذا كان الغرض من الاقتراض شراء البزور أو الأسمدة وهما سلعتان يتعامل البنك فيهما فان القرض لايكون الا عينا . أما القروض النقدية فهى القروض اللازمة لشراء المواشى والآلات الزراعية ولمصاريف زراعة القطن وجنيه ، هذا فضلا عن أن البنك يعطى قروضا نظير رهن محاصيل رئيسية كالقطن والقمح والذرة والأرز ونحو ذلك .

ورغم أن سعر الفائدة أعلى بمقدار ١ ٪ من سعر الفائدة التى كان يتقاضاها بنك مصر أى ٥ ٪ فإن العضو يدفع الآن ٦ ٪ فقط أى أقل مما كان يدفعه قبلا بمقدار ١ ٪ أما الضمان فيختلف تبعا لاختلاف نوع السلفة . فاذا كان الأعضاء يقترضون بزورا وأسمدة فان عليهم أن يوقعوا على كشف فيه بيان بطلباتهم وأراضيهم وغير ذلك . وللبنك بحكم القانون حق الامتياز وحق الحجز الادارى على محاصيل أولئك الأعضاء ومواشيهم . أما عن القروض المأخوذة لشراء المواشى والآلات فان أعضاء مجلس الادارة يكونون ضامنين . وكذا فى حالة القروض الخاصة بزرع القطن وجنيه اذا لم يكن العضو مالكا بل مستأجرا ، وفى جميع الحالات تعتبر الجمعية مدينة للبنك بحكم العقد فهى المسئولة عن القروض .

وكذا تختلف آجال القروض فما كان منها خاصا بالبزور والأسمدة وزرع القطن وجنيه يستحق فى موعد المحصول . أما ما كان خاصا بشراء المواشى والآلات فانه يكون لأجل متوسط أى من سنتين الى خمس سنوات ويتعين دفعه على أقساط . وأما السلفيات على المحاصيل فهى لمدة شهرين قابلين للتجديد .

هذا هو موجز النظام الجديد واذا كان فى النظام القديم عيوب فان الجديد أيضا منظور اليه بكثير من القلق . فهو أولا لا يقتصر على شل أعمال الجمعيات

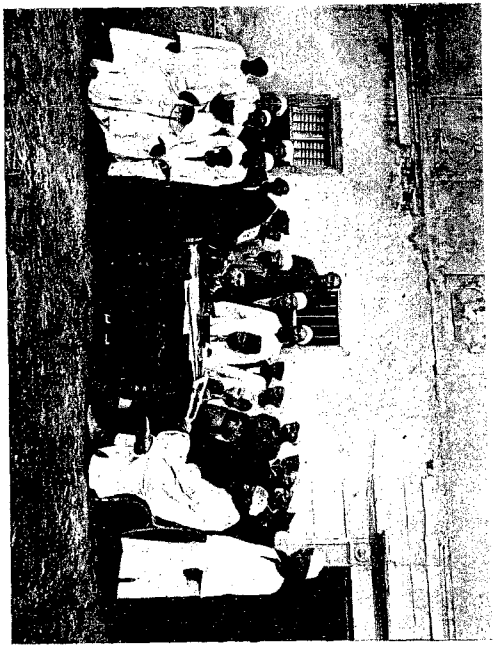

توزيع سلف رفى محصول القطن على أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية بكفر سليم (مجوزة)

الى حد كبير بل انه فوق ذلك يلزم الأعضاء بشراء أهم حاجاتهم وهى البزور والأسمدة من الأنواع التى لدى البنك و بالسعر الذى يحدده . فبفرض حسن البضاعة واعتدال السعر — وهو ما يخالف الواقع أحيانا — فان هذا الاتجاه فى حد ذاته مخالف لفكرة التعاون . فلا هو يتفق مع العمل المشترك ولا هو من شأنه أن يشجع حرية التصرف . ولقد قيل ان هذه خطة تضمن حسن نوع البضائع والعدل فى التوزيع . غير أنها — بفرض صحة ذلك — خطة لاشك أن المبادئ التعاونية غير مرعية فيها ومن شأنها ألا تدع للجمعيات فرصة الاستفادة والتعليم والعبرة بأخطائها ولا تتيح لها فرصة الوصول يوما من الأيام الى القدرة على النهوض بأى تبعة .

وليس الأمر قاصرا على أن هذه الطريقة لا تقوم على أى أساس تعاونى بل لقد شكت الجمعيات من أنها طريقة غير عملية، اذ أنها تستلزم اجراءات هى من التعقيد بحيث ينقضى وقت طويل قبل امكان الحصول على القروض وذلك لأن القروض المذكورة من أنواع مختلفة وتعطى فى مواسم مختلفة والبنك يريد أن يقدم طلب كل منها على حدته الى الجمعيات العمومية للموافقة عليه . وليس هذا بالأمر الهين .

وفضلا عن ذلك فان أعضاء اللجنة يدعون للحضور الى البنك أو فرعه عدة مرات وفى هذا ضياع للوقت والمال . هذا الى تدخل البنك فى نظام الجمعيات الداخلى بحجة أن له صالحا فى الضمان المقدم اليه . أما فيما يتعلق بما له بحكم القانون من حق الحجز الادارى على المحاصيل فانه يستعمله أحيانا بغير هوادة و بشكل ضار بمصالح الأعضاء . ولو كان هذا الحق معطى الى الجمعيات بدل البنك — مع تسليمنا بمنافاة ذلك أيضا للروح التعاونية — لكانت على الأقل تستعمله استعمالا مراعى فيه الرفق بالتعاونيين . غير أن اعطاءه للبنك الذى قصارى همه أن يسترد

أمواله ، لا يؤدى فقط الى الحط من قيمة المحاصيل — وفى ذلك خسارة على الأعضاء فى وقت هم أشد مايحتاجون فيه الى المساعدة — بل انه فوق هـذا ضار بروح التعاون ومنفر للأهالى منه .

هذه عيوب ونقائص يجرى علاجها بقدر المستطاع وفى الوقت نفسه يعمل على تمهيد الطريق لانشاء بنك تعاونى مركزى وفى هذا العلاج الصحيح(*) واليك بيانا بالأعمال الجارية بين البنك والجمعيات التعاونية الزراعية فى سنة ١٩٣٣ :

	جنيه
القروض النقدية :	
قروض لمدة ثلاث سنين لشراء مواشى	١٥,٢٨٦
« للزراعة والجنى	٨,٤١٨
سلف رهن محاصيل	٢٦,٩٥٥
القروض العينية :	
أسمدة	٣٢,٩٨٥
بزور	١٣,٦٦٦
المجموع الكلى	٩٧,٣١٠

(*) قدم المؤلف والكتاب تحت الطبع مذكرة الى معالى وزير الزراعة بمشروع انشاء بنك تعاونى مركزى فأحاله معاليه الى مجلس التعاون الأعلى وهذا أحاله الى لجنة خاصة مكونة برياسة سعادة وكيل المالية وعضوية سعادة مدير بنك التسليف الزراعى وحضرات مدير عام مصلحة التجارة والصناعة ومدير التعاون وعبد العزيز بك هندى ممثلا للجمعيات التعاونية وجناب الدكتور ليفى سكرتير عام الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والتشريع فبحثت هذه اللجنة المشروع بحثا دقيقا واتخذت فى شأنه القرارات الآتية وقد وافق عليها فيما بعد مجلس التعاون الأعلى :

"أولا — ان أصلح هيئة مالية لتمويل الجمعيات هى البنك التعاونى المركزى ولكن الحالة لا تسمح بانشائه فى الوقت الحاضر .

ثانيا — يقوى بنك التسليف الزراعى القسم المختص بأعمال التعاون فيه ويمكن بدب موظف من وزارة الزراعة يشتغل فى البنك ويكون حلقة اتصال بين الوزارة والبنك والجمعيات .

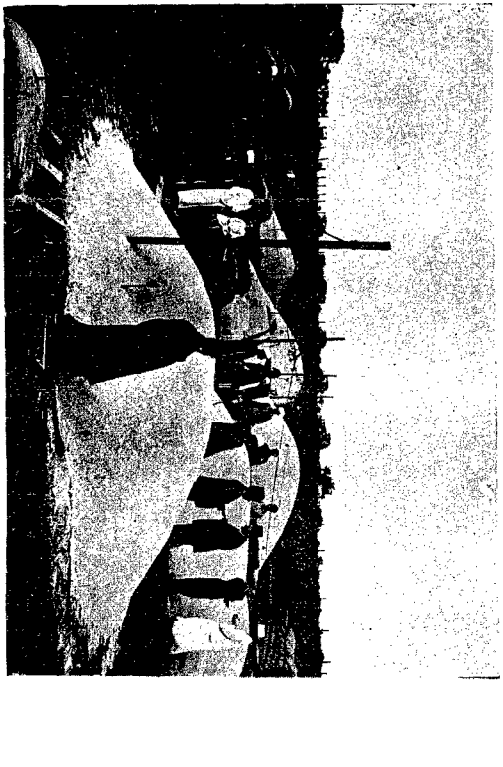

ثورة حرب الجمعية التعاونية تاجة كبيسة دمشيت (غربية)

ولا يفوتنا قبل أن نختم الكلام عن مسألة القروض أن نذكر ماوجهه الينا بعض المخلصين من كبار التعاونيين الأوروبيين من النقد على اشتراطنا ألا تكون

= ثالثا — يقدم قسم التعاون مذكرة بالتسهيلات التى يرى اضافتها الى التسهيلات التى يقوم البنك بتقديمها الآن . "

أما القرار الأول فهو تسليم بعد بحث طويل من هيئة مختصة بوجهة نظرنا واعتراف صريح بالوضع الصحيح للهيئة المالية العليا اللازمة لحركة التعاونية فى مصر ولم يبق إلا أن تحل الظروف التى تسمح بوضع الأمور فى نصابها .

أما عن القرار الثانى فقد كتبت وزارة الزراعة الى بنك التسليف الزراعى فى شأنه الخطاب الآتى :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى المصرى

تتشرف باحاطة سعادتكم علما بأن المجلس الأعلى لجمعيات التعاونية وافق بجلسته المنعقدة فى ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ على القرار الثانى من قرارات اللجنة الفرعية التى بحثت موضوع الاقراض التعاونى وهذا القرار يتضمن تقسوية القسم المختص بالتعاون فى بنك التسليف الزراعى وندب موظف مختص من قسم التعاون للعمل فى البنك على تحسين العلاقة وتسهيل التعامل بين الجمعيات والبنك وجعلها متمشية مع الروح التعاونية وأنظمتها قدر المستطاع .

وتنفيذا لذلك قررنا ندب حضرة الدكتور أحمد حسين المفتش بقسم التعاون للقيام بهذا العمل بالبنك ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ وتحددت مهمته على الوجه الآتى :

(١) أن يكون حلقة اتصال بين الوزارة والبنك والجمعيات التعاونية .

(٢) معاونة البنك على اعداد القواعد والنظم التى تسير عليها معاملة الجمعيات مع البنك طبقا للمبادئ التعاونية .

(٣) معاونة البنك على مراقبة تنفيذ جميع الأنظمة والتعليمات الخاصة بالتعاون فى فروع البنك وتوكلائه والجمعيات .

(٤) معاونة البنك والوزارة على فحص ومعالجة جميع الشكاوى التى ترد للبنك أو الوزارة خاصة بمعاملة الجمعيات مع البنك .

(٥) العمل على توثيق العلاقة بين الجمعيات التعاونية والبنك .

(٦) أن يقدم تقريرا شهريا عن أعماله من صورتين : واحدة لقسم التعاون ، وأخرى للبنك .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،

تحريرا فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٤ وزير الزراعة

القروض التى تعطى للجمعيات التعاونية الا لأغراض انتاجية . فهم يقولون إن هذا القيد يحول دون إقراض الأعضاء من جمعياتهم لدفع نفقات ضرورية وبذلك يظلون

= وأما فيما يختص بالقرار الثالث فقد قدم المؤلف المذكرة المطلوبة مرفقة بالخطاب الآتى :

"حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية ورئيس اللجنة الفرعية لمجلس التعاون الأعلى

تنفيذا لقرار اللجنة الفرعية فى جلستها المنعقدة فى يوم ٢٥ الجارى والذى يقضى بأن أقدم فى هذه الجلسة مذكرة بالتسهيلات التى أرى أن يقوم البنك بتقديمها للجمعيات التعاونية فى الوقت الحاضر أتشرف بتقديم المذكرة المرفقة بهذا ملفتا النظر الى أن هذه التسهيلات لا يمكن أن تكون الا مسكنا وليست علاجا وحبذا لو كان أقيم التسليف التعاونى من أول الأمر على أساس اقامة بنك تعاونى بدلا من تقديمنا الآن هذا المسكن أو قيامنا بذاك العلاج . على أنى عرضت الأمر مرارا أثناء انشاء بنك التسليف الزراعى على معالى وزير الزراعة لعقد مجلس التعاون الأعلى للتشاور فى الموضوع قبل أن تصبح الجمعيات أمام الأمر الواقع مضطرة تحت ضغط الأزمة الى التعامل مع هيئة مختلفة عنها فى الروح والنظام والغاية ، غير أن معاليه للأسف لم ير ما رأيت .

والتسهيلات المقترحة الآن ليست الأولى ولا الأخيرة من هذا القبيل وقد سبق أن طلبنا من البنك مثلها وأجيب طلبنا وستطلب غيرها ولنا من حسن استعداد سعادة شكرى باشا للمساعدة والتعضيد فى حدود نظام البنك ما يشجعنا على الطلب . وانها لفكرة حكيمة تلك التى قضت بتقسوية القسم الخاص بالتعاون فى البنك وندب أحد موظفى التعاون للاشتغال فيه لتتمكن من العمل على توجيه الأمور بقدر المستطاع وجهة تعاونية .

ولما لم يكن بينى وبين هذه اللجنة المحترمة خلاف فى أن أصلح بنك للتعامل مع الجمعيات التعاونية هو البنك التعاونى غير أن اللجنة رأت أن الوقت لم يحن بعد لانشاء هذا البنك أو التمهيد له بمثل المشروع الذى قدمته اليها فانى أرجو ألا تطول بجمعياتنا هذه الحالة التى نراها فيها كهيئات مغلولة اليد ضعيفة الأثر فى توحيد مصالح أهل القرية المصرية وخدمتها على أحسن وجه .

ولا يفوتنى أن أقول إن فى قيام بنك رأسمالى بامداد أعضاء الجمعيات التعاونية بما هم فى حاجة اليه من السلع فضلا عما فيه من الدخول فى اختصاصها فانه يصرفها عن التفكير فى اقامة هيئاتها المركزية للاتجار بالجملة .

=

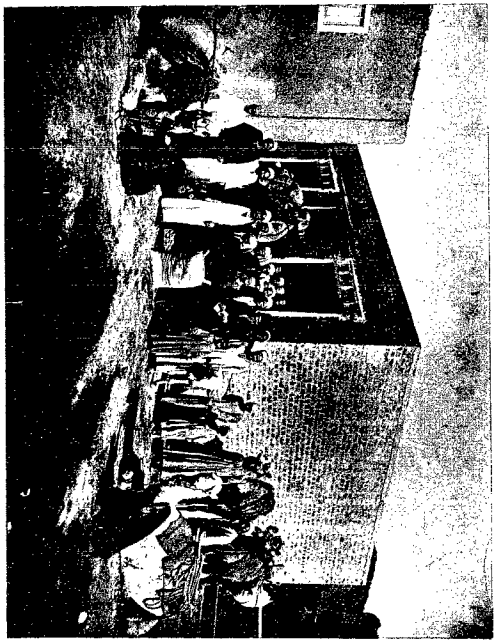

مخازن الجمعية التعاونية الزراعية بدماص (دقهلية)

فريسة فى أيدى المرابين مما يضعف قدرتهم على تسديد ما عليهم لجمعياتهم إضعافا شديدا ، و إن أهل القرية يعرفون بعضهم بعضا مما لا خوف معه من أن تمد الجمعية أعضاءها بما يلزمهم سواء لأغراض انتاجية أو غير انتاجية ما دام مجلس الادارة يتحقق من أن الغرض من كل قرض غرض نافع نفعا حقيقيا . بيد أننا من الجهة الأخرى نخشى أن يسىء الناس تطبيق هذه الخطة القائمة على حسن النية وأن يصرف شطر كبير من أموال الجمعيات فى أغراض من شأنها ألا تمكن

= لا شك أن الداعى الى كل ذلك وعدم الأخذ بالوضع الطبيعى وهو امداد الجمعيات بالمال لتولى شؤونها التجارية بنفسها ، انما هو الخوف من أن تسىء التصرف مع أن الدليل قائم على أنها فى المدة التى تعاملت فيها مع بنك مصر أظهرت استعدادا طيبا وكفاية لا بأس بها فى تسيير أمورها المالية والتجارية على أن هذا الخوف يحمل فى طياته جرثومة اضعافها على معنى القول بأن " البخيل من خوف الفقر فى فقر " .

انى أرى فى الشجاعة والإقدام العلاج الناجع لما تعانيه حركتنا التعاونية المصرية ، هذه الحركة التى اذا زالت عنها صفتها الشعبية قضى عليها . وحسب الحكومة لحداثة عهد الأهالى بالنظم التعاونية أن تقوم بارشادها والاشراف عليها ذلك الاشراف الذى قرر قانون التعاون فى شأنه أن يكون مؤقتا فلا يجدر أن تمادى فى السيطرة فتسلب الجمعيات أيضا عملها التجارى والمالى وتحول — بحجة الخوف عليها — بينها وبين الدخول فى الحياة العملية دخولا قد يجعلها تتخطى تارة وتصيب أخرى ، وفى ذلك سر تقويمها وقيامها على قدميها . ومادام الاشراف دقيقا حصيفا والارشاد مخلصا صائبا فلن يكون الانحراف عن الطريق السوى بدرجة تؤثر فى كيانها .

و إنى لعلى يقين أن الحركة التعاونية — اذا وفقت الحكومة فى العمل على هذه القاعدة — تنهض وتزدهر وتتولى بنفسها مهمة الاشراف على نفسها ، العمل الذى تقوم به الحكومة الآن . و يومئذ تكون حركتنا التعاونية تعاونية بالمعنى الصحيح لا كما يصفها تعاونيو أوروبا فى تقاريرهم بأنها حركة حكومية ونحن عالمون بمواطن الضعف فيها وطرق اصلاحها .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،

تحريرا فى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤

مدير التعاون وعضو اللجنة الفرعية

ابراهيم رشاد

المقترض من أن يسدد ديونه وألا يكفى ما يبقى بعد ذلك للقروض الخاصة بالأغراض الانتاجية . ولقد علمتنا الخبرة أنه وان كانت قروض الجمعيات الى أعضائها تصرف بوجه عام فى أغراض انتاجية فان شطرا منها يصرف فى أغراض غير انتاجية و يرجع ذلك اما الى تهاون فى الاشراف واما الى استحالة الهيمنة الدقيقة للتحقق من أن القروض تصرف فى الأغراض التى من أجلها أعطيت. على أن النظر جار فى وجهى الموضوع فى ضوء الخبرة المستمدة من الظروف الخاصة بالبلاد قصد الوصول الى ترجيح احدى الطريقتين : الطريقة الألمانية القائلة بقصر الإقراض على الأغراض الانتاجية ، والطريقة الهندية القائلة بعدم قصره على هذه الأغراض .

ولقد وجه الينا نقد آخر وهو أن جمعياتنا لم تنجح فى اجتذاب مدخرات أعضائها لتودع لديها وأن هؤلاء الأعضاء يكادون لا يرون فى التعاون الا أنه وسيلة للحصول على قروض بفوائد معتدلة . ونحن نسلم بصحة هذا النقد بل لم نبذل جهودا تذكر فى سبيل اصلاح هذا النقص عن طريق موالاة الاقناع والكتابة. والسبب فى ذلك أن الثقة بين الأعضاء و جمعياتهم لم تتوفر بعد، هذا فضلا عن أن الأزمة أعجزت التعاونيين عن الادخار والايداع .

السلع التى توردها الجمعيات لأعضائها :

أكثر ما توردة الجمعيات التعاونية لأعضائها الأسمدة التى تبلغ ٥٠ ٪ من المجموع ، يليها بزرة القطن وتبلغ ٢٠ ٪ وتليها الحاجات الزراعية المختلفة وتبلغ ١٠ ٪ وتشمل هذه الحاجيات الفحم والغاز والزيوت والحبال والخشب والأكياس والتقاوى المختلفة . أما الحاجات المنزلية التى توردها الجمعيات الزراعية والجمعيات المنزلية القليلة فتبلغ ١٥ ٪

داور طحين بجمعية كفر شرف (غربية)

واليك قيمة البضائع التى وزعت على الأعضاء فى سنة ١٩٣٣ :

	جنيه
أسمدة	٧١,٨٨١
بزرة قطن	٢٤,٠٠٠
لوازم زراعية أخرى	١٦,٣٥٨
حاجات منزلية	٢١,٨٥٢
المجموع	١٣٤,٠٩٢

ليس للجمعيات جمعية تعاونية للاتجار بالجملة تشترى لها البضائع الزراعية غير أن جودة نوع كل من الأسمدة و بزرة القطن ، مضمونة بقانون. أما السعر فيكاد يكون محددا فيما يتعلق بالأسمدة ولكنه يتراوح فيما يتعلق ببزرة القطن . وتشترى الجمعيات التعاونية الأسمدة عادة من الجمعية الزراعية بسعر مخفض بصفتها مشتركة فيها ومن وزارة الزراعة التى توزع أيضا بزرة قطن منتخبة . وقد حل بنك التسليف الزراعى أخيرا محل وزارة الزراعة فى الأعمال التجارية . وكلما طلبت الجمعيات قروضا من البنك لشراء سلعة من السلع التى يتجر البنك فيها فانه يعطيها القرض عينا فلا خيار للجمعيات فى أمر هذه السلع اذا أرادت أن تشتريها بالأجل. حقا إن البنك يخص الجمعيات التعاونية بخصم ٥ ٪ على ما يورده اليها ولكن هذا الخصم قليل بالنسبة الى ما كانت تحصل عليه قبلا ، والتجار العاديون عند ما يبيعون الى الجمعيات التعاونية بزرة قطن مثلا يخصمون لها أضعاف ذلك . هذا وقد تكلمنا فى غير هذا المكان عن شراء الحاجات المنزلية .

بيع المحاصيل :

لما كان البيع التعاونى من أصعب ما تقوم به الجمعيات التعاونية فقد اتبع فى تجربته فى مصر غاية الحذر فأنشئت جمعية من هذا القبيل لبيع الفاكهة فى مديرية الفيوم وهى تعد من أهم المديريات التى تزرع فيها الفاكهة . وقد أخذ العمل يجرى فيها بما يبشر بالنجاح اذ بدأت بفضل مساعدة مصلحة التجارة والصناعة بتصدير ٢٠٠٠ صندوق برتقال متوسط سعة الصندوق ٢٠٠ برتقالة . وقبل انتهاء هذه العملية تحسن السعر فى السوق المحلية ففضلت أن تبيع الباقى محليا . وكذلك أنشأ أهالى القليوبية جمعية من هذا النمط بعاصمة مديريتهم . هذا فضلا عن أن عددا من الجمعيات التعاونية الزراعية فى مديريتى الغربية والمنوفية جرب بيع محصولات أعضائه من القطن جملة فأحرز أسعارا أعلى من الأسعار فى الأسواق المحلية . على أن هذا العمل لا ينتظر تنفيذه تنفيذا منظما واسعا الا بعد مضى مدة من الزمن .

ونسعى الآن الى اعداد العدة لتصريف محصولين من أهم المحاصيل وهما البصل والأرز تصريفا تعاونيا . وقد بدئ فى سبيل ذلك بتوريد التقاوى الجيدة الى الجمعيات الواقعة فى المناطق التى يزرع فيها هذان المحصولان وأعقب هذا مساعدة هذه الجمعيات على الحصول على الآلات العصرية اللازمة لفرز البصل وترتيبه وآلات درس الأرز وغير ذلك من الأعمال الضرورية لتصريف هذين المحصولين على أحسن وجه . هذا وقد قام بنك التسليف الزراعى بناء على توصية قسم التعاون بتقديم سلف لزراع البصل من أعضاء الجمعيات التعاونية لزراعة هذا المحصول وجنيه وكذلك بتوريد الخيش اللازم لتعبئته وبدفع نفقات ترحيله الى

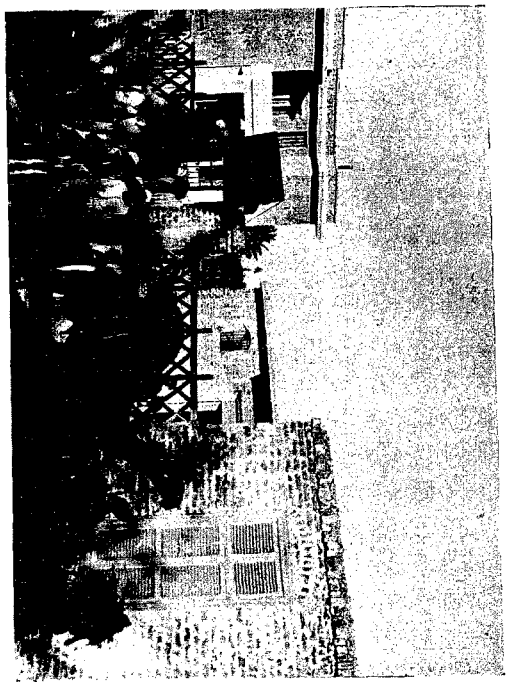

مخازن جمعية التعاون الزراعية بناحية بيت بدر بمديرية (غربية)

الاسكندرية على أن تسدد كل هذه المصاريف عند بيع المحصول . كما أن قسم التعاون اتفق مع مصلحة التجارة والصناعة على أن توصى كبار تجار الأرز بالجمعيات التعاونية التى قامت بتوريد تقاوى الأرز الجيدة لأعضائها والتى بفضلها تمكنت من شراء آلات حديثة لدرس محصول أعضائها ، وهما أمران من شأنهما تحسين نوع هذا المحصول ورفع قيمته والتمكين من تصديره بسعر أعلى .

أما بيع الخضر فتوجد للقيام به جمعية موفقة فى مدينة الاسكندرية وهى ككافة الجمعيات الزراعية متعددة الأعمال ، اذ تورد الحاجيات الزراعية للأعضاء وكلهم من زراع الخضر فى ضواحى الاسكندرية كما أنها تقرضهم مساعدة لهم على القيام بأعمالهم وفوق ذلك تصرّف لهم حاصلاتهم . وهى تورد الى أعضائها حاجاتهم الزراعية من أحسن الأنواع وبأسعار معتدلة وأخص هذه الحاجات التقاوى والأسمدة والكبريت اللازم لمقاومة الآفات . أما عن بيع الخضر وهو أهم أعمالها فقد نجحت فى انشاء سوق فسيحة للبيع بالمزايدة وهى سوق بها مكاتب ومخازن من أحسن طراز وقد تمكن القائمون بها بعد صعاب كثيرة من بلوغ الغرض الذى من أجله أنشئت ألا وهو انتشال أعضائها مما كانوا يلاقونه من سوء معاملة الوسطاء بل واضطر هؤلاء أيضا الى تحسين أساليب معاملتهم مع الزراع عامة . وفى الفصل العشرين من هذا الكتاب الكفاية عن هذه الجمعية وللقارئ أن يرجع إليه ـ

توريد الحاجات المنزلية :

يقوم ١٠ ٪ تقريبا من الجمعيات الزراعية المتعددة الأعمال بتوزيع الحاجيات المنزلية لا سيما العسل الأسود والسكر والصابون والملح والمأكولات اللازمة لشهر الصوم . وقد قامت ٣٣ جمعية فى سنة ١٩٣٣ بتوريد بضائع الى أعضائها بلغت قيمتها ٣٠٠٠ جنيه .

أما جمعيات التعاون المنزلى البحتة فقليلة جدا اذ لم يزد عددها على ١٢ جمعية فى آخر سنة ١٩٣٣ وكانت حالتها كما يأتى :

عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع	الاحتياطى	الميمات
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢	١٣٧٩	٣٣٢٨	٦٣١	١٨٨٣٠

ومما هو جدير بالذكر أن جمعيات التعاون المنزلى تقوم بأعمالها معتمدة على نفسها . وكل ما تسديه اليها الحكومة من المساعدة أنها تشرف عليها وتراجع حساباتها بدون أجر بواسطة قسم التعاون .

وأهم هذه الجمعيات جمعية الاسماعيلية وهى قاصرة على أعضاء نقابة عمال الصناعات اليدوية .

واليك مركز الجمعية المذكورة فى آخر سنة ١٩٣٣ :

عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع	الاحتياطى	صافى الربح	الميمات
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٨٠	١٨٧٨	٥٠٤	٣٣٤	١١٨٧٥

ويشمل عمل هذه الجمعية فى الوقت الحاضر الأقسام الآتية : البقالة والمواد الغذائية واللحوم والخضر والفاكهة والخردوات والبنزين والبترول .

وقد شيدت الجمعية فى سنة ١٩٣١ مبانيها وفيها بهو فسيح فى الطابق الثانى مؤجر الى نقابة عمال الصناعات اليدوية . والنقابة المذكورة تتناول اعانة سنوية من المبلغ الذى خصصته الجمعية للمعونة الاجتماعية وقدره ١٠٪ من صافى الأرباح .

تجهيز صناديق الموالح فى الجمعية التعاونية لتصريف الفواكه بالفيوم

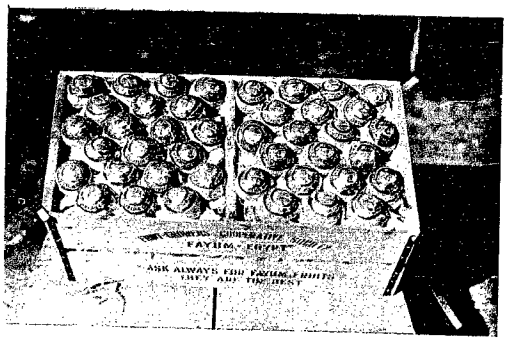

صناديق البرتقال المعدة للتصدير

وقد فكرت الجمعية فى اقامة صالة سينما، وانتهى تفكيرها إلى البدء فعلا فى تنفيذ المشروع .

وفى يوليه سنة ١٩٣٢ وضعت الجمعية قواعد لحساب الودائع، وما كاد يأتى آخر يونيه سنة ١٩٣٣ حتى بلغت المبالغ المودعة من الأعضاء وغير الأعضاء ٨١٧ جنيها ويتقاضى الأعضاء فائدة قدرها ٤ ٪ وغير الأعضاء ٣ ½ ٪

وخطت الجمعية فى مارس سنة ١٩٣٣ خطوة أخرى وهى تشجيع أبناء الأعضاء على الادخار بأن وزعت عليهم صناديق توفير صغيرة . وهـذه الصناديق يأتى بها الأعضاء الى الجمعية عند ملئها وهى تفتحها وتدون ما فى كل صندوق فى دفتر الايداع الخاص بكل طفل .

أما البيع بالأجل * فلا يسمح به الا للأعضاء فى حدود معينة هى ٦٠ ٪ من مجموع قيمة الأسهم التى دفع ثمنها ، على ألا يباع الى العضو بالأجل إلا بشرط أن

---

* من خصائص جمعيات التعاون المثلى أمران : البيع نقدا والبيع بسـعر السوق المحلى وذلك للأسباب الآتية :

الأمر الأول — اذا سمح للأعضاء بالشراء بالأجل فانهم يغالون فى الاستدانة بغير بصر فيعجزون بعد مرور وقت قصير عن تسـديد ما عليهم فتربك حالتهم المـالية وتتأثر الجمعيـة تأثرا سيئا قد يؤدى الى افلاسها . ولا شك أن الجمعيات التى تسير فى هذا الطريق الوعر لا ترى بدا من رفع أسعارها رغما عنها لأنها تلتجئ الى شراء بضائعها بالأجل فيرتفع الثمن عليهـا ويتبع ذلك رفع السعر الذى تبيع به . هـذا فضلا عن أن فى رفعها سعرها هذا تأمينا لها من خسارة قد تلحقها من عدم تسديد بعض الأعضاء ما عليهم ولا شك أن فى هـذا ظلما على العضو الذى يشترى نقدا وكذلك على العضو الذى يشترى بالأجل ويسـدد ما عليه . على أن بعض الجمعيات كالجمعية التى نحن بصددها والتى أباحت التمشى فى هذا الطريق المحفوف بالأخطار لأسباب معينة ، احتاطت لنفسها بقدر الامكان بأن حددت البيع بالأجل بمقدار ما يملكه العضو من الأسهم (التى تعتبر ضمانا) على الأكثر .

الأمر الثـانى — اذا باعت الجمعية على أساس سعر النفقات تنشأ المتاعب الآتية :

(ا) اذا حدث أن فرط فى تقدير النفقات اسـتدعى ذلك وقوع خسارة ويتعذر عندئذ مطالبة الأعضاء برد الفرق .

يدفع فى أول كل شهر ثمن ما اشتراه فى الشهر السابق . والسبب فى السماح بالبيع بالأجل أن الأجور فى مصر تدفع فى كل شهر لا فى كل أسبوع أو أسبوعين ولذلك كان من الصعب على أصحاب المرتبات أن يعتادوا الدفع نقدا ، على أن الجهود مبذولة فى هذه الجمعية وفى سواها لتشجيع الدفع نقدا .

و إن نظرة الى ما قامت به جمعية الاسماعيلية التعاونية من الأعمال وما صادفته فيها من النجاح تكفى للدلالة على ما يمكن أن تقوم به أمثال هـذه الجمعية لأعضائها من الخدمات الجليلة .

لا يسع المطلع على هـذا البيان الخاص بالناحية المنزلية للحركة التعاونية الا أن يلاحظ أنها دون الناحية الزراعية بكثير من حيث التقـدم على الرغم من فوائدها العظيمة التى يبنّاها . ويرجع السبب فى ذلك الى جعل قسم التعاون — هذا القسم الاقتصادى الذى يعنى بترقية مختلف أوضاع التعاون* — تابعا لوزارة الزراعة ، فى حين أنه لو كان مصلحة مستقلة أو على الأقل تابعا لوزارة مختصة بالشؤون الاقتصادية يستطيع التعاون فيها أن يكون أوسع مجالا ، وأن يكون لموظفيه المدربين فى الأمور

= (ب) ما يغنمه العضـو من مشترياته اليومية يكون ضئيل القـدر لا يترك أثرا يذكر فى نفوس الأغلبية يدعوهم الى تقدير المنفعة المـالية التى تعود على الأعضاء . أما اذا باعت الجمعية بسعر السوق فان ذلك يمكنها من رد "عائد" الى الأعضاء آخر السنة يشعرهم بفائدة الجمعية .

(ح) تفتح على نفسها بابا أول بها أن تتركه مغلقا . وهذا الباب هو منافسة تجّـار المنطقة الذين بعـد ما يقفون على مقدرتها على تحديد السعر الأدنى يقللون أثمـان بضائعهم مدة من الزمن يتحملون أثناءها خسارة مؤقتة . وقد يتعذر على الجمعية مجاراتهم فلا تلبث أن تفشل وعندها يرجع التجار الى سابق عهدهم من رفع أسعارهم .

(ى) ترتبك حساباتها عند ما تبيع لغير الأعضاء بسعر أعلى مما تبيع به لأعضائها .

(هـ) يخشى أن بعض الأعضاء — لمزايا الأسعار المخفضة التى تتقاضاها الجمعية — يشترون منها لا ما يلزم لحاجاتهم فقط بل وليبيعوا كذلك لغيرهم ابتغاء الكسب .

* جمعيات تعاونية زراعية وجمعيات تعاونية منزلية وبنوك ريفية وبنوك حضرية وجمعيات عمـال وجمعيات تأمين وجمعيات مساكن وجمعيات تحسين المعيشة .

فوز رعية الداخ بكأس جمعية نصر بطل الكأس بالفيوم

التعاونية نصيب كبير من التصرف والاستقلال ، لزاد انتشار الناحية الحضرية من الحركة التعاونية بل لارتقت أيضا الناحية الزراعية نفسها من الوجهة الاقتصادية وخصوصا من الوجهة الاجتماعية. فالتعاون بطبيعته ليس حركة زراعية بل هو حركة اقتصادية اجتماعية فيها مجالات كثيرة لخدمة كافة الطبقات ، ولذلك وجب ألا يكون وقفا على طائفة معينة من الهيئة الاجتماعية ، هـذا وإن لأهل الحضر فى مصر مهما قل عددهم كل الحق فى الانتفاع بالتعاون .

لما أسفر جهادنا فى سنة ١٩٢٧ عن جعل التشريع التعاونى عاما لا خاصا بالزراعة كما كان قبلا، كان يخشى من وضع الحركة تحت اشراف وزارة الزراعة فتتخذ صبغة ريفية بحتة كما حصل فعلا . وقد أدت تلك الخشية الى أن فكر بعضهم فى شطر الحركة شطرين : الشطر الريفى والشطر الحضرى ، فيكون أولهما تابعا لوزارة الزراعة والآخر تابعا لوزارة المـالية . فلما وجدنا أن مؤيدى الحركة من الزراعيين أقوى كثيرا من غيرهم ، فضلنا الحاقنا بوزارة الزراعة على شطر الحركة ، ورأينا أن نجرب حظنا مع وزارة فنية غير مدربة فى العلوم الاقتصادية والاجتماعية مؤملين أن الصعاب لا تلبث أن تذلل والمتاعب أن يتغلب عليها . أما لو حصل هذا الشطر لكانت عاقبته حتما اضعاف الحركة برمتها لاسيما فى وقت كان فيه عدد الاخصائيين التعاونيين والمفتشين المدربين أقل بكثير مما تقتضيه ادارة هـذا العمل الجديد . هذا فضلا عن أن انصداع تلك الجبهة — التى يعتقد التعاونيون بوجوب توحيدها — يكون من ورائه ما قد يغلب مصالح فريق المستهلكين من جهة على مصالح المنتجين من جهة أخرى أو العكس بدلا من جمع صفوف التعاونيين كافة تحت علم واحد والتوفيق بين هذه المصالح كلها والعمل على اسعاد الجميع اقتصاديا واجتماعيا . ولعل ما حصل كان أحكم ما قضت به الظروف . أما الآن وقد امتدت الحركة طولا وعرضا وشعر جميع الناس على اختلاف وجهات حياتهم بالحاجة اليها ؛ خصوصا وقد أثبتت الخبرة فى مصر وفى غيرها أن الحركة ان لم تطلق لها حرية

الانتشار فى جو ملائم انكمشت وضاقت بها الأرجاء ، فان هـذه الحالة غير الطبيعية التى فيهـا الحركة الآن لا مفر من اعادة النظر فيهـا ووضـع الأمور فى نصابها حتى لا تطغى الناحيـة الزراعية من التعاون على النواحى الأخرى أو على الأقـل تمو على حسابها .

هذا الرأى لاخلاف فيـه بين الواقفين على مجرى الأحوال التعاونيـة فى البلاد وما من فرد مسئول أو هيئة مختصة يبحث هذه المسألة الا وانتهت عند هذا الرأى. الا أن الصعوبة القائمـة فى تنفيذه فى نظر بعضهم هى أن سياسـة الاقتصاد التى قضت بها الظروف العصيبة التى نعيش فيهـا الآن لا تسمح بانشاء مصلحة شبه مستقلة للتعاون كمصلحة التجارة والصناعة ، فضلا عن أن الحركة التعاونية لم تتسع حتى الآن ذلك الاتساع الذى يقضى بانشاء مثل هذه المصلحة . ولو كانت فى البلاد وزارة اقتصاد قوى لتحتم نقل التعاون اليها بلا تردد . أما وهذان البابان مغلقان فسيان بقى قسم التعاون فى وزارة الزراعة أو انتقل الى وزارة المـالية ، وحيث إنه قائم الآن فى الأولى فلا داعى لقلقلته حتى تهيأ الظروف لنقله منها . على أنه يجب فى نفس الوقت أن يسـتقل قسم التعاون تماما عن التفاتيش الزراعية ويسترجع حريته التى سلبت منه فى السنوات الأربع الأخيرة ويتحرر من كثير من قيود البيروقراطيـة التى لايمكن أن تنتعش فى ظلها حركة كالحركة التعاونيـة . هذا هو ما انتهى اليه مجلس التعاون الأعلى فى هذه المسألة عند بحثه فى أسباب فتور الحركة التعاونية فى مصر فى أوائل سنة ١٩٣٤ أما نحن فنرى أن هذه النتيجة التى وصل اليهـا المجلس المذكور انمـا هى نصف اصلاح فقط والعـلاج الناجع فى نظرنا فى الوقت الحاضر هو انشاء مصلحة شبه مستقلة تابعة للوزارة الاقتصادية الموجودة وهى وزارة المـالية * أما " الظروف العصيبة " أو "عدم اتساع الحركة التعاونية"

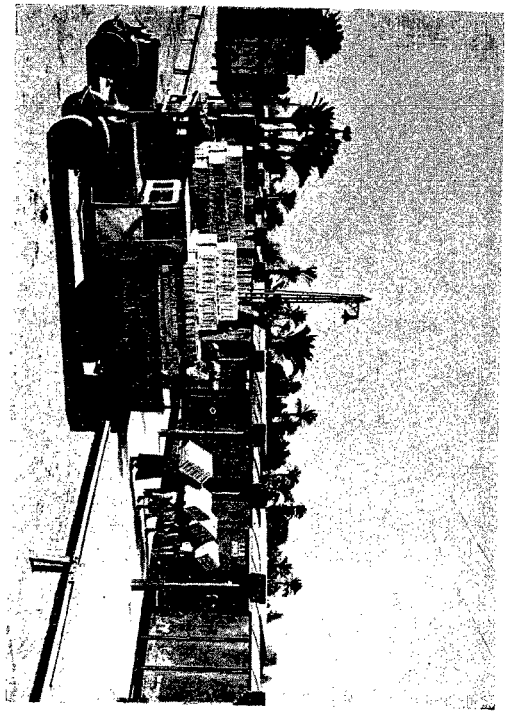

عملية شحن الفواكه فى محمية الفيوم التعاونية

وغير ذلك من الأسباب فلو نظر الانسان اليها بتأمل لرآها تحمل فى طياتها وجوب ايجاد مصلحة للتعاون ذلك لأن الظروف العصبية هى نفسها التى توجب اهتمام الحكومة بأمور الأهالى وتحتم عليها الاقتصاد فى أبواب أخرى ، أقل ما يقال عنها أنها فى عداد الكماليات ، حتى تدبر المال اللازم لاقامة صرح التعاون وهو السند الأكبر للأهالى خصوصا فى مثل هذه الأوقات. أما كون الحركة التعاونية ليست بذلك الاتساع المنشود فهذا أدعى الى شدة العناية به وتخصيص "مصلحة" له تشد أزره وتعمل على توسيع نطاقه . وقد سبق أن قامت الحكومة بمثل ذلك فيما يختص بتحسين الصناعات المصرية وترويج المنتجات الأهلية على يد مصلحة التجارة والصناعة التى لم يتسن لها القيام بمهمتها الا بعد أن ارتقت منذ أربع سنوات من "مكتب" فأصبحت "مصلحة". وليست الحركة التعاونية بما يعلق عليها من آمال قومية بأقل أهمية اقتصاديا — ناهيك بناحيتها الاجتماعية — من الصناعة والتجارة والمناجم والمحاجر والكيمياء وغيرها من الأعمال التى خصصت لها "مصالح" مستقلة تابعة لوزارة المالية اتسع لها المجال لتعمل بجد ، دون تدخل فى أمورها ، على الرغم من شأن ما تتولاه من أعمال .

استعمال الآلات الزراعية :

لا يزال استعمال الآلات الزراعية محدودا جدا وقد حصل أن تقدمت بعض الجمعيات النازعة إلى التقدم ، الى هذا الميدان حاملة آمالا كبارا ثم ما لبثت أن انسحبت منه خائبة، فكثيرا ما كان استهلاك قيمة الآلات أثقل عبئا من أن يوازى ما أدته من الخدمات . وفى كثير من الأحوال لا يوجد عمل كاف للآلات الزراعية ، وفضلا عن هذا يصعب العثور على العامل الميكانيكى الكفء ، يضاف إلى ذلك أن الزراع فى هذه الأزمة يؤثرون العودة الى العمل بالأساليب القديمة ولعل بعض السبب فى ذلك راجع إلى رخص الأيدى العاملة . على أن

بعض الجمعيات جربت الحرث بالآلات ولم تصادف فيه نجاحا كبيرا . وبالجهود مبذولة للوقوف على مدى امكان انتفاع الأهالى باستعمال الآلات الزراعية الحديثة والتغلب على الصعاب التى صادفوها . وقد بدئ فعلا بفضل معاونة مصلحة التجارة والصناعة و بنك التسليف بتوريد آلات درس بجراراتها لأربع جمعيات فى مناطق الأرز مصحوبة بمحاريث قلابة وغير قلابة حتى لا تبقى الجرارت عاطلة فى الأوقات التى لا درس فيها وقد سهل على الجمعيات الدفع بتقسيط الثمن على سنوات عدة والعمل جار لمساعدة عدد آخر من الجمعيات للحصول على مثل هذه الآلات ، خصوصا من نوع آلات الدرس التى تدرس أنواعا مختلفة من الحبوب وليست قاصرة على دراس الأرز فقط . أما الجرارات فقد دلت التجارب على أن النوع الذى يدار بالجاز غير النظيف أكثر اقتصادا وأسهل إدارة من غيره .

ومن الأعمال الأخرى التى تقوم بها الجمعيات فى هذا الميدان تدخين الأشجار الحمضية، وهو عمل يزداد أهمية تبعا لانتشار بساتين البرتقال. فمن الجمعيات عدد قليل يقوم بالتدخين تحت رقابة وزارة الزراعة من الوجهة الفنية و بمساعدتها . و يعد هذا العمل مصدر ربح لا يستهان به . وفيما يلى بيان عن خدمات الجمعيات فى عملية التدخين مقارنة بخدماتها فى أعمال التشغيل الأخرى فى نهاية سنة ١٩٣٣ :

	جنيه
الحرث	٢٠١
التدخين	٤,٤٣٢
الرى بالآلات	٩١
تأجير أراضى	٢٥٦
درس أرز	٧٤
أعمال أخرى	١,١٩٨
المجموع	٦,٢٥٢

عملية رش مبيد على الجمعيات التعاونية بجرار بجرا

مقاومة دودة القطن :

ولا يفوتنا قبل أن نختم كلمتنا هذه عن أعمال الجمعيات أن ننوه بما يقوم به بعضها من عمل جليل له قيمته وله مغزاه . ذلك أنه فى صيف سنة ١٩٣٤ عندما اشتدت إصابة المزارع بدودة القطن وخاصة فى شمال الوجه البحرى، قامت بعض الجمعيات بمقاومة هذه الآفة التى لو تمكنت لقضت على ثروة البلاد ، وفعلا قام عدد قليل من الجمعيات النشطة الواقعة فى المناطق المذكورة فوضعت بالاتفاق مع قسم التعاون قواعد العمل وانفردت بالتفصيلات . وقد أظهرت هذه الجمعيات اهتماما كبيرا بهذه المهمة ، واخلاصا عظيما فى العمل ، وكانت خير مثال للجهات التى هى قائمة فيها من حيث دقة التنظيم واتقان التنفيذ مما جعل أولى الأمر فى وزارة الزراعة الموكول إليهم أمر مقاومة هذه الآفة يثنون عليها كل الثناء و يتمنون لو كانت المقاومة فى كل الجهات على يد جمعيات التعاون * .

أما نتيجة عملها فقد كانت حسنة ولم تقدم فى مناطق عملها أى شكوى من إهمال أو تقصير فى حين أن الكثير من المناطق الأخرى لم يكن موفقا فى مهمته فضلا عن كثرة الشكاوى التى قدمت إلى حد أن وضع مفتشو الزراعة هذه الجمعيات فيما يختص بهذا العمل فى مستوى المزارع الكبيرة المنظمة فى ادارتها وأعمالها أحسن تنظيم .

ولا عجب فى ذلك فان التعاونيين يعملون وهم شاعرون انهم انما يعملون لمصلحتهم وانهم مسئولون أمام جمعيتهم أو بعبارة أخرى أمام أنفسهم .

---

* من حديث لمعالى وزير الزراعة مع مكاتب جريدة الاهرام ظهر فى عددها الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٤ : "وفى هذا العام وكلنا الى بعض الجمعيات التعاونية القيام بمقاومة دودة القطن كتجربة وقد نجحت التجربة ، اذ تولت الجمعيات المذكورة مكافحة الدودة ، ونجحت فيها نجاحا يحملنا على الاستمرار فى تكليف الجمعيات بهذه المهمة" .

هذه هى التجربة التعاونية التى نجحت وسوف يعمل بها فى السنين المقبلة . أما وزارة الزراعة فقد اتخذت خططا أخرى بعضها تشريعى والبعض إدارى ولا شأن لنا بالكتابة فيها . إلا أنه يصح المقارنة بين إحدى هذه الخطط وبين الخطة التعاونية لأنهما على طرفى نقيض .

قامت الحكومة بجمع آلاف من الأنفار من الصعيد لترحيلهم إلى الوجه البحرى لاشتداد الاصابة فيه . وقد دلت المشاهدات على أن إنتاج هؤلاء العمال كان ضعيفا . وهل كان يرجى خير كثير من أمثال هؤلاء الذين يساقون إلى الحقول فى قرى غير قراهم ليباشروا عملا جديدا عليهم غريبا عنهم ؟؟ ألم يكن الأصوب حصر الجهود فى توجيه الأهالى إلى سبيل أحسن بالنصح والإرشاد والاقناع واثارة العاطفة التضامنية فى نفوسهم وتشجيع الجمعيات التعاونية على القيام بهذه المهمة الحيوية للبلاد ؟ هذا ووجود التشريع الوافى فيه الكفاية للقضاء على هذه الآفة وأمثالها ، فان الرغبة والتضامن اذا توافرا أسفرا عن نتائج مضاعفة .

ولم يكن هذا العمل الذى قامت به الجمعيات التعاونية الأول من نوعه فى مصر فان لدينا عددا من الجمعيات كما ذكرنا قبلا ، لها لجان للتدخين * تقوم بمقاومة الحشرة القشرية التى تفتك بالموالح فى البساتين القائمة فى مناطقها سواء كانت للا عضاء أو لغيرهم . واذا نجحت الجمعيات فى أداء ما ألقى على عاتقها من هذه المهمة فان الغاية المرجوة تتحقق بانتقال هذه العماية إليها تدريجا بعد أن كانت الوزارة تقوم بها وحدها أو كان يقوم بها بعض الأفراد أو الشركات ابتغاء الربح .

وقد امتدت فكرة قيام الجمعيات التعاونية بمثل هذا العمل فى بلاد كالهند حتى تناولت الجمعيات مقاومة أمراض الانسان المنتشرة فى تلك الأصقاع مثل مرض الملاريا وكانت النتيجة باهرة .

* الجمعيات التى تقوم بهذه المهمة ولها لجان للتدخين عددها ١١ ، أما مجموع عدد لجان التدخين بالقطر فيبلغ ١٢٠

محل الجمعية التعاونية المنزلية بالاسكندرية

كل هـذا يدل بجلاء على أن الجمعيات التعاونيـة هى خير وسيلة لتنظيم جهود الأهالى فى هذه الناحية من حياتهم كما أنها تنظمها من نواح أخرى ، لأنها تضم هؤلاء الأهالى إليها فى الاشتراك معها فى الرأى فتنظم سبل سعيهم وترتب حياتهم عن رضى وافر واختيار سمح، وهى زيادة على ذلك تجمع كلمتهم وتبين الغامض عليهم وتشرح لهم أساليب العمل بصبر واناة مع توضيح للغاية و إقناع بالفائدة مما يدخل الأهالى فى ميدان كثير من الأعمال التى تقوم الحكومة بها فى بلاد كمصر . وفى هذا تعويد للأهالى على الاعتماد على أنفسهم فى أعمالهم والاهتمام بأمورهم . وفى نفس الوقت تخفيف عن الحكومة فى أعمالها وتمكين لها من القيام بمهام أخرى لا يتيسر للجمهور القيام بها .

كما أن بعض الجمعيات تقدمت خطوة أخرى فى هذا السبيل فاقتنت أجهزة للراديو وأضافت بذلك عاملا مهما من العوامل التى تساعد الأعضاء على الاتصال بما هو بعيد عن قريتهم من أمور الدنيا فضلا عن إدخال السرور إلى قلوبهم. وقد لا يمضى وقت طويل حتى نشاهد أكثر الجمعيات وقد أصبح لديها جهاز للراديو.

مما تقدم يمكن استجلاء أثر نفوذ الجمعيات فى الحرص على الروح الجماعية الطبيعية فى الشعب وتشجيعه على التآزر على المصلحة المشتركة .

الوجهة الاجتماعية للجمعيات :

نحن معشر التعاونيين نعتقد أن تحسين حالة الشعب الاقتصادية انما هو الخطوة الأولى فى سبيل ترقية شؤون الحياة، وأن الاقتصاد أول الطريق إلى التقدم والاجتماع آخره، وبين هذا وذاك خطوات عديدة فى اتجاه ترقية الفرد ورفع مستواه . ولقد بثثنا فى أذهان التعاونيين المصريين أن جمعياتهم إن لم تأخذ على نفسها بصفتها ذرائع للرقى الاجتماعى مهمة القيام بما هو فوق زيادة ثروة الشعب المـادية، فانها

تكون عديمة القيمة فى العمل على تحسين الحياة . ولقد وجدنا من الصعب حمل جمعياتنا على تلبية هذا النداء فى قليل من السنين وذلك لأن الأمور المادية أصبحت متمكنة من أذهان الناس بحيث باتت شغلهم الشاغل مما جعل انتصارنا فى المضمار الاجتماعى ضئيلا ، مع أن القانون قضى بالزام الجمعيات أن تخصص نسبة مئوية معينة من صافى الأرباح ، هى بوجه عام ٤ ٪ * لخدمات الاجتماعية فى مناطق الجمعيات . وهذا المبلغ يصرف فى إنشاء المدارس الريفية وعمل الأحواض لتشرب منها الماشية وحفر الآبار و إصلاح الجسور والمساعدة على إطفاء الحرائق وهلم جرا .

غير أن جمعيات قليلة كجمعية درشابه بمديرية البحيرة ذهبت إلى أبعد من ذلك فخصصت ٢٠ ٪ من صافى أرباحها للمعونة الاجتماعية . والجمعية المذكورة تعنى بتحسين أحوال المعيشة فى القرية بشكل عام من تحسين الطرق إلى إنارة الشوارع إلى غرس الأشجار للاستظلال بها إلى إنشاء وادارة مدرسة صناعية صغيرة يتعلم فيها الصبية النسج وصنع الأبسطة ، إلى ترقية التعليم فى البلدة وتحسين الأحوال الصحية فيها .

أما فيما يتعلق بنفوذ الجمعية الاجتماعى على أعضائها فيمكن استنتاجه من أن التعاونيين عندنا يعدون فى مجموعهم أكثر استنارة وأحسن نظاما من عامة الناس. ولقد أحرز أعضاء الجمعيات بعض التقدم فى معلوماتهم الزراعية وأساليبهم فى الأخذ والعطاء ، واجتماعاتهم يسودها النظام وخطباؤهم يعبرون عن آرائهم بوضوح وفى صميم الموضوع وسامعوهم يصغون اليهم تمام الاصغاء ، وقد أصبح الأعضاء بشكل عام أكثر اهتماما بشؤون جمعياتهم ، ولم يعودوا شركاء خاملين بل انهم يأخذون مكانهم من جمعياتهم وهم على شىء من العلم بحقوقهم و واجباتهم بوجه عام ، و يفصلون فيما

* بلغت هذه النسبة ٨٥٠ جنيها فى سنة ١٩٣١ و ٣٠٦ فى سنة ١٩٣٢ فى الجمعيات التى وزعت فائضها على الاحتياطى والعائد وغير ذلك .

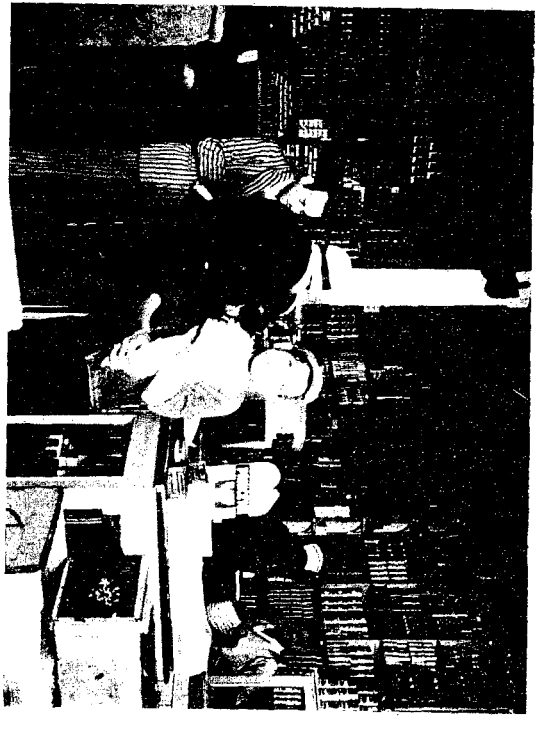

منظر داخل لمحل الجمعية التعاونية للزراعة والاصلاح

بينهم من المنـازعات بل يبحثون فى حل مشاكلهم الشخصية على أيدى جمعياتهم . حقا إن هذا يساعد كثيرا على إقرار السلام والصفاء فى القرى . هـذا ويتصل الأعضاء بما هو خارج عن قريتهم من أمور الدنيا بواسطة مجلس الادارة يستخبرون أعضاءه وهم جلوس اليهم فى المساء بعد الانتهاء من العمل عمـا وصل إلى علمهم عن طريق الصحف والكتب والمجلات والعجالات والمطبوعات الحكومية وغير ذلك مما يرد إلى الجمعية .

وبهذه المناسبة نذكر مثلا من الأمثلة الحية التى تبين كيف تستخدم الجمعيات التعاونية كواسطة فعالة لنقل نتيجة ما وصلت اليه الأقسام الفنية فى وزارة الزراعة من أبحاث ، تلك النتيجة التى تصبح لا فائدة منها إلا إذا وضعها الزراع موضع التنفيذ .

تصاب تقاوى الشعير بآفة "الحميرة المغلقة" فيؤثر ذلك تأثيرا سيئا على زراعته وقد أمكن لقسم الفطريات أن يكتشف علاجا ناجعا لهذه الآفة تقى محصول الشعير شرها ، وأراد أن ينشر بين المزارعين طريقة هذا العلاج للعمل بها ، فاتصل مدير قسم الفطريات بمدير قسم التعاون ورجاه أن يهيىء له الفرصة ليبين للتعاونيين الذين يزرعون الشعير كيفية مقاومة الآفة المذكورة . وفعلا عقـد اجتماعان فى البحيرة فى بلدتى الدلنجات وكفر الدوار حضرهمـا كثير من أعضاء الجمعيات المجاورة وغيرهم من المزارعين وعاينوا طرق المقاومة ليجربوها فى مزارعهم .

ومما لوحظ أن مجرد إعلان الجمعيات عن الموضوع ونشر الغرض من الاجتماع والمزايا المرجوة منه كان كافيا لحضور المزارعين بعكس الحال فى الاجتماعات غير التعاونية حيث تتحمل الوزارة والإدارة مشاق إقناع الأهالى والتأثير عليهم للحضور دون الوصول إلى إقناع عدد يذكر من المزارعين للحضور أو الحصول على فائدة ما من هذه الاجتماعات .

العوامل المعرقلة للحركة :

شرحنا فيما سبق المزايا التى عاد بها التعاون من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية على هذه البلاد ولقد عاد على أقطار أخرى فى الشرق والغرب بأكثر من هذا مع أن الحركة لم يتم الانتفاع بها إلى أقصى ما هى جديرة به . فالتعاونيون فى جميع أنحاء العالم يمهدون الطريق لجعل التعاون الدولى حقيقة واقعة. ولقد قطعوا المرحلة الأولى من الدعاية لهذا الغرض وهم الآن يقيمون النظم العليا اللازمة لهذه الغاية . كل هذا فى سبيل إقامة الدولة التعاونية .

ولسنا نريد فى هذه الكلمة أن نتكلم عن هذا المثل الأعلى البعيد المنال بل ان ما يهمنا فى هذا المقام الالمام بما أداه التعاون فى سبيل تحسين حالة الطبقات الدنيا والمتوسطة فى مصر وكذا معرفة العوامل التى تعرقل تقدمه أو بعبارة أخرى معرفة المدى المتواضع الذى بلغناه فى تنظيم أمورنا التعاونية والدروس التى يمكن أن نتعلمها من الخبرة التى لاقيناها .

سبق أن بينا أن هذه الحركة لكونها حركة اقتصادية اجتماعية لا بد لنشرها من جو اقتصادى اجتماعى وأن يكون ذلك على أيدى أناس تخصصوا فيها وآمنوا بمبادئها حق الايمان وأيقنوا بإمكان تطبيق هذه المبادئ .

نحن نعتقد بعد جهاد ربع قرن فى الميدان التعاونى أن هذه الحركة الجليلة بما تؤدى اليه من رفع مستوى قوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا تعد من أنجع الوسائل لتحسين حالة الجماهير وتسديد خطاها فى السبيل السوى المؤدى الى تحسين حالة الحياة . فترك قوة حيوية هذا شأنها فى وسط غريب عنها أقل مايقال عنه إنه ظلم للحركة وللعاملين فيها ، بل هوفوق ذلك خطأ فى حق الشعب نفسه. فالذى أمكن أداؤه الى اليوم كان يمكن أداء مثليه أو ثلاثة أمثاله لو سوّيت هذه الحالة .

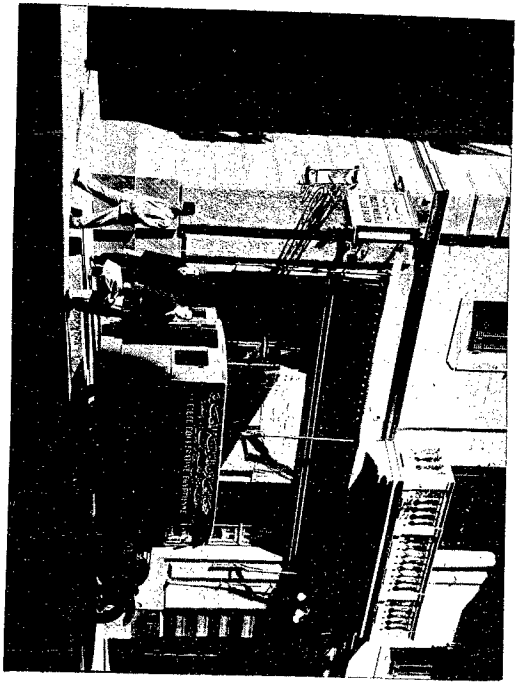

محلات الجمعية التعاونية للأعضاء بنادى الصيد العام بالاسكندرية

أما الصعاب التى نلاقيها من حالة الشعب نفسه فليست مما يستحيل تذليله . فلقد وطنا أنفسنا على أن تعترضنا جهالة عامة الناس وتأخرهم وأنانيتهم وسائر ما يعرقل حركات الاصلاح فى بلاد كمصر من العقبات . كما أننا نعلل النفس بآمال كبار فى يوم تكلل فيه جهودنا بالنجاح .

ليس الواجب فقط أن يكون الجو الذى يعمل فيه التعاون اقتصاديا اجتماعيا، بل يجب وضع سياسة تعاونية قوية حية مستنيرة غير معرضة للتغيير بتقلب الوزارات التى تتقلب فى الحكم[1]. فالتغيير المستمر فى سياسة الوزارات يعوق الحركة بل ويؤدى بالناس الى فقد الايمان بها، هذا وإن التفاتيش الزراعية تمعن فى التدخل فى الحركة بعد أن تركزت فى هذه التفاتيش منذ أربع سنوات جميع الأعمال الفنية فى الأقاليم وأصبح مفتشو الزراعة وهم غير ملمين بالشؤون التعاونية مسئولين عن التعاون فى مديرياتهم مع ما فى ذلك من مخالفة لأحكام قانون التعاون التى تقضى أن يكون قسم التعاون وحده المشرف على الحركة التعاونية[2]. وفضلا عن ذلك فان رجال الادارة فى المديريات يتدخلون فى شؤون التعاون أحيانا عن رغبة صادقة فى الاصلاح وفى الغالب سعيا وراء الحظوة لدى أولى الأمر فتسفر همتهم المصطنعة عن اتساع نطاق العمل أكثر من طاقة الموظفين المشرفين عليه وقبل أن تتخذ الخطوات التعاونية التمهيدية . والأخطر من هذا كله ادخال عوامل فى ميدان التعاون أقل ما يقال عنها إنها غريبة عنه .

---

(١) عرضت هذا الأمر على مجلس التعاون الأعلى . وتسهيلا لقبول الفكرة وضعت برنامجا خمس سنوات مصحوبا بمقتضيات تنفيذه . وقد أقر المجلس هذا البرنامج كما سيأتى الكلام عنه .

(٢) عدل عن هذه الخطة أخيرا كما ذكرنا فى غير هذا المكان .

عند ما انتقلت الحركة فى سنة ١٩٢٣ من يد الشعب الى يد الحكومة كما شرحنا فى الجزء التاريخى من الفصل السابق كنا ندرك ما سوف تجرّه الأعمال الحكومية وراءها من الرسميات المعقدة والمصلحة الشخصية والمحسوبية . ولكنا أملنا فى الوقت نفسه أن التفاهم الذى تم بين الداعين الى تدخل الحكومة والقائلين بعدم التدخل سيكون خير كفيل باقلال سيئات الأعمال الحكومية الى الحد الأدنى . وهـذا التفاهم عبـارة عن أن لكل من الحكومة والشعب نصيبا من العمل فى الحركة وأن نصيب الحكومة وقتى الى أن تستطيع الحركة أن تقوم على قدميها . وتفاهم كل منهما فى الوقت نفسه على أن تبذل الحكومة وسعها فى تشجيع الاعتماد على النفس — وهو قوام التعاون — فى نفس الشعب وذلك بأن تعلمه مبادئه وتسدد خطاه فيما يقوم به من الأعمال ، و بالجملة اتفق على أن تمهد الحكومة الطريق أمام الشعب ليتولى حركته تدريجيا و ينهض بتبعته و يديرها و يشرف عليها .

ولقد اعترف قانون التعاون الجديد بهذه الروح وهى روح التعاون الحق بأوسع معانيه بين الحكومة والأمة فقد بينت تلك اللجنة التى وضعت هذا القانون فى المذكرة الايضاحية التى تقدّمت بها الى البرلمـان وقالت إن قانون سنة ١٩٢٣ أغفل ذكر المبدأ الأساسى الذى يقوم عليـــه التعاون وهو أن يكون حركة شعبية أصلا . ولقد عنيت اللجنة بسد هذا النقص إذ حاولت أن تدخل هذا المبدأ ، والواقع أن المواد ٩٩ — ١٠٤ من المشروع ، فيها ذكر امكان تكوين اتحادات من الجمعيات يكون الغرض منها الحلول محل قسم التعاون فى أعماله مما يسمح بانسحاب الحكومة من ميدان الحركة التعاونية شيئا فشيئا إلى أن يأتى وقت تترك فيه مقاليدها بين يدى الأمة نفسها .

منظر داخل لفرع البقالة فى الجمعية التعاونية المنزلية لأعضاء ندى الصعيد العام بالاسكندرية

وقد نصت اللجنة فى المادة ٢٢ من مشروع القانون على انشاء مجلس أعلى للجمعيات التعاونية وذلك لادارة السياسة العليا للحركة . كما أنها راعت فى تشكيل ذلك المجلس أن يكون على قدر الامكان ممثلا للروح الشعبية وأن يضمن لأعضائه حرية الرأى ولاجتماعاته الانتظام .

وعلى الرغم من جميع ما اتخذ من الاحتياطات فان الحركة الآن تعانى الاعتداء على مبادئها الأساسية فقد حصل أن الحرية التى أعطيت لها عند تعاهد الحكومة والأمة أخذت تتناقص بدلا من أن تتزايد . هذا التناقص لم يبد فقط فى ميدان التنفيذ بل ظهر كذلك فى ميدان التشريع . ففى الدكتاتورية الأولى — وزارة دولة محمد باشا محمود — لم يرق لمعالى وزير الزراعة تشكيل مجلس التعاون الأعلى كما أن معاليه رأى أن هذا المجلس يتمتع بحرية أكثر من اللازم ، فعمل على تعديل الباب الخاص به فى قانون التعاون وإعادة تشكيله حسب رغبة معاليه و بمقابلة النص الأصلى بالنص المعدل فى تاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩ يتبين للقارئ صحة ما تشكو منه الحركة التعاونية من تحديد فى حريتها وتقليل من شعبيتها . وفيما يلى النص المعدّل للباب الثالث من قانون التعاون والخاص بالمجلس الأعلى للجمعيات التعاونية :

"مادة ٢٢ — ينشأ مجلس أعلى للجمعيات التعاونية مهمته بحث الخطط العامة للحركة التعاونية وفحص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو يقدمه الغير من الاعانات المالية وغيرها .

ويكون تشكيل هذا المجلس كالآتى :

عدد الأعضاء		
١	وزير الزراعة	رئيسا
١	وكيل وزارة الزراعة...	أعضاء
١	وكيل وزارة المالية	
١	المستشار الملكى لوزارة الزراعة	
١	مدير قسم التعاون	
١	مراقب مصلحة التجارة والصناعة	
٥	خمسة أعضاء يعينون بمرسوم على أن يكون ثلاثة منهم من مديرى البنوك المصرية ومن الاختصاصيين بالمسائل الاقتصادية .	
٤	أربعة أعضاء تنتخبهم الهيئات التعاونية المركزية من بين أعضائها ويعين وزير الزراعة طريقة انتخابهم بقرار وزارى . ويختار وزير الزراعة هؤلاء الأعضاء الأربعة من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الموجودة الآن ريثما يصدر القرار .	

١٥

عند غياب الرئيس يتولى رياسة المجلس وكيل وزارة الزراعة .

مدة عضوية الأعضاء المعينين أو المنتخبين ثلاث سنوات . ويجوز اعادة تعيين العضو أو انتخابه .

مادة ٢٣ — ينعقد المجلس بدعوة من الرئيس . ويجب على الرئيس مع ذلك أن يدعو المجلس للانعقاد اذا طلب منه ذلك خمسة من الأعضاء وتكون الدعوة فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب .

لاتكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضره تسعة من أعضائه على الأقل.

لجنة تدخين البساتين التابعة لجمعية التعاونية الزراعية بكفر شكر (دقهلية)

مادة ٢٤ — لا يقرر وزير الزراعة أمرا من الأمور المبينة فى الفقرة الأولى من المادة ٢٢ إلا بعد أخذ رأى هذا المجلس" .

على أن الدواء الوحيد لهذه الحالة هو الرجوع الى الأساس القديم وهو أن يلزم كل من الفريقين الشعب والحكومة حدوده و يحترم حدود غيره . على أن هذه القواعد الموضوعة مهما كانت حكيمة فانها تعتبر غير كافية مالم تكن الروح السائدة فى تنفيذها روحا طيبة و بعيدة قدر الامكان عن البيروقراطية وأساليبها .

نقول ذلك لعلمنا حق العلم بتلكؤ أنظمة البيروقراطية و بطء الأداة الحكومية حتى فى عهود الاستقرار والقومية ، فما بالك فى غيرها من العهود . و يرجع ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها أن الموظفين قائمون على مبدأ عتيق يتنافى والنظرية العصرية " بقاء الأصلح" . ذلك لأن هذا المبدأ العتيق يسمح للمحسوبية بأن تلعب دورها الخطر فى اختيار الموظف وترقيته ونقله وكل هذا له أثره فهو يغمض جفنه عن كل كفاءة وعن كل استعداد وعن كل صالح وهو أيضا يغمض جفنه عن الغاية السامية التى تسير إليها قافلة الحياة غير متوانية لتحقيق نظرية " بقاء الأصلح " هذه ، وتكون نتيجة ذلك أن تتبدل الحال و يسد هذا الفراغ الذى نريد أن نملأه ، نفر آخر من ضعاف الهمة أو الذين لم تتوفر فيهم الكفاية اللازمة فكأننا بذلك استبدلنا نظرية " بقاء الأصلح " بأخرى جديدة هى " فناء الأصلح " . وتمشيا مع هذا تصبح المصلحة الشخصية مقدمة على المصلحة العامة .

و يتطلب هذا النظام القائم على أكتاف خائرة وجهود واهية استخدام عدد كبير من مفتشين ومراقبين وكتبة و باشكتاب إلى آخره حتى يضمن العمل اتمام إجراءاته وتنفيذ أوامره . هذا فضلا عن الحاجة إلى تشكيل المجالس وعقد اللجان والرجوع إلى الخبراء وأخذ رأى المستشارين . كل هذا من شأنه إطالة للاجراءات وتعطيل للأمور لايتفق مع ماتتطلبه حركة تعاملية كالحركة التعاونية أساسها البيع والشراء

والاقراض والاقتراض والانتاج والاستهلاك ، من الاهتمام بشؤونها والسرعة فى انجاز أعمالها .

وقد نبهنا اخواننا التعاونيون فى انجلترا إلى ذلك من أول الأمر ولفتوا نظرنا إلى مايحيط بالتعاون من أخطار بسبب تدخل الحكومة فى أموره مهما كانت ميولها طيبة نحوه. ولقد وقفوا يدافعون عن رأيهم و يعززونه بقولهم بأنهم لايرضون بتدخل حكومة العمال فى شؤون حركتهم التعاونية بالرغم من أنها حركة من حركات العمال .

فاذا كان الانجليز ينظرون هـذه النظرة إلى أداتهم الحكومية التى أقل مايقال فيها إنها مستقلة مستقرة فما الذى نراه نحن فى حكومتنا ؟ ؟ وما الذى نقوله عن أداتهـا التى لم تبلغ من الإحكام تلك الدرجة التى بلغتها الحكومة الإنجليزية . هذا الى ما نراه كل يوم من تقلبها الدائم وعدم استقرارها المستمر وحب بعض وزرائنا التداخل فى أخص أعمال وزاراتهم الفنية وإن كانوا غير ملمين بها ، غير عابئين بما بيديه لهم الاختصاصيون فى الوزارة من آراء بنيت على علم وخبرة طويلين . والأمثلة على ذلك كثيرة نجتزئ بذكر مثل واحد منها . فهذا وزير حشد لتحيته فى أول عهده بالوزارة كبار موظفيها شأن العادة البالية المفروضة عليهم . أبى هذا الوزير إلا أن يكون له رأى قاطع فى حركتنا التعاونيـة يقلب به النظم ويهدم ما شيدته جهود سنين وهو لـما يمض عليه يوم بالوزارة . فهو يطالبنا بحل الجمعيات أو إدماجها لأنها صغيرة ولأنها كثيرة ولأنه يتصور التعاون أو يريده أن يكون فى جمعيات قليلة كبيرة ! ولا يزيده تنويرنا له إلا إصرارا . فاذا ما شاه كبير موظفى الوزارة وتظاهر له بوجاهة رأيه هدأ وقنع . ثم تمضى الأيام والشهور وكأن رأيه الذى أبداه وأصر عليـه لم تنبس به شفتاه فأصبح نسيا منسيا .

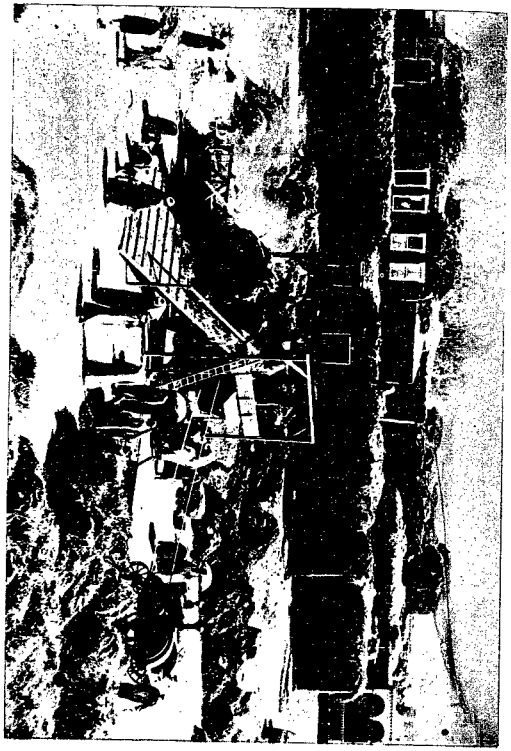

آلة الدراس بجمعية الغلاين الزراعية بشبين (غربية)

مع هذا ولأسباب سبق أن ذكرناها فى مكانها من هـذا الكتاب حبذنا الرأى القائل بوجوب تدخل الحكومة فى ميدان التعاون فى بلادنا مع إحاطة هذا التدخل بكل الأسباب التى اعتقدنا أنها كفيلة بصيانة مصالحه على أحسن وجه .

ومن الصعاب التى تقوم فى سبيل الحركة عدم كفاية الموظفين العاملين فى الميدان والقائمين ببث التعاون فى نفوس الشعب و بالاشراف على الجمعيات . ولقد ازدادت أعمال هذه الجمعيات ازديادا عظيما و بلغ عددها أربعة أمثال ما كان فى سنة ١٩٢٧ مع أن عدد الموظفين يكاد يكون كما كان فى تلك السنة . ومع أنه لا يعوز البـلاد الشبان المتعلمون الذين تلقوا العلم فى مصر وخارجها والذين يمكن أن تتوفر فيهم كل الصفات اللازمة لتعليم الناس التعاون وتدريبهم عليه لو أتيحت لهم فرصة زيارة الجمعيات التعاونية الناجحة على اختلاف أنواعها فى مختلف البلدان.

إن عذر الحكومة فى ذلك هو الاقتصاد فى النفقات ، بيد أن هذا الذى يسمى اقتصادا انما يؤدى الى عكسه . فلو أن التعاونيين تعلموا الشؤون التعاونية حق التعليم ونالت جمعياتهم حقها من الاشراف لأفاد ذلك عددا كبيرا من الأمة فائدة عظيمة ، ولعاد بأكثر من بضعة آلاف الجنيهات التى تصرفها الحكومة فى هذا السبيل . وكان الأولى بها اذا كان ولا بد من الاقتصاد أن تتقاضى من الجمعيات أجرا نظير مراجعة حساباتها والتفتيش عليها بدلا من أن تعمد الى حرمان التعاونيين من التدريب الكافى والاشراف الناجع المنشود .

ولا يسعنا أن نغفل أمرا من أهم الأمور وهو أن أكبر العيوب فى الحركة عدم وجود بنك تعاونى مركزى ، ولقد قلنا ما فيه الكفاية عن هذا المشروع فى مكان آخر . وحسبنا أن نقول ، دون أن نتدخل فى طريقة انشاء البنك وتحديد أعماله ، انه لو كان يوجد بنك من هذا القبيل لأمكن تمويل الجمعيات بالطريقة التى تلائم

غايتها وفى الوقت نفسه يكون فى الأساليب التعاونية ما يكفل تسـديد القروض فى أوقاتها .

أما عن انشاء جمعية تعاونية مركزية عامة للاتجار بالجملة فلم يحن وقت التفكير فيـه . ولعل الأولى فى الوقت الحاضر انشاء هيئة تعاونية للشراء جملة * فهى الخطوة الأولى فى سبيل انشاء الجمعية المذكورة . وعن طريق هذه الهيئة تستطيع الجمعيات أن تستخدم فى شراء لوازمها من الأسواق الكبيرة نفس الوسائل الاقتصادية التى يستخدمها الفرد فى الشراء من مخازن القطاعى التعاونية . على أنه قد تم أخيرا فى ميدان الاتجار بالجملة فى الأقاليم انشاء جمعية تعاونية زراعية للاتجار بالجملة فى مديرية الشرقية وهى مديرية فى طبيعة تربتها الرملية مايجعلها تختلف بعض الاختلاف فى حاصلاتها عن غيرها من المديريات، غير أن هذه الجمعية لم تبدأ بعد أعمالها وهى توريد الحاجيات الزراعية بالجملة الى الجمعيات الواقعة فى تلك المديرية وتصريف حاصلاتها إلا بقدر محدود .

هـذه خلاصة سيرة الحركة التعاونية فى مصر . ومنها يتبين أنهـا حركة حية على ما فيها من نقص يستطاع اصلاحه طالما أن الشعب يستسيغ مبادئها ويظهر استعداده لقبول تعاليمها الديمقراطية ومادامت خدمات التعاون قد أسفرت عن فوائد جليلة وما دام الشعب يؤمن ايمانا راسخا بمزاياه النهائية ألا وهى رفع مستوى الحياة الاجتماعية .

ولا شك أن التعاون فى مصر قد برهن أنه جدير بأن يرتخص فى سـبيله كل غال من الجهود مهما كانت النتائج التى حصلنا عليها إلى الآن محدودة بالنسبة إلى الجهود التى بذلت ، فمن خطل الرأى أن يقتصر فى قياس قيمـة الجهود فى أى

* Co-operative Ageney.

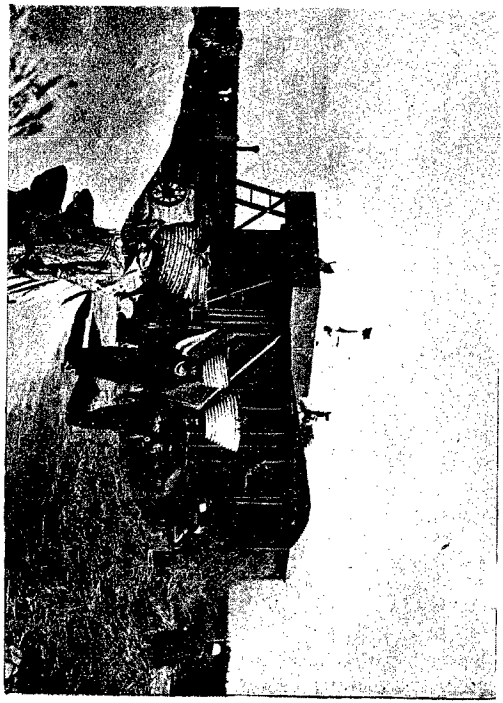

ماكينة دراس الأرز التابعة لجمعية دمرنهور أم دبار (بحيرة)

عمل إصلاحى على ما نحصل عليه من نتائج فحسب . وإنما يجب — لكى يكون المقياس صحيحا والحكم على هذه النتائج عادلا سليما — أن نذهب الى الوراء قليلا أو كثيرا لنعرف من أية نقطة بدأنا وفى أى الظروف والعوامل والمؤثرات خطونا خطواتنا الأولى . فاذا ما قارنا ماضينا بحاضرنا ووازنا بين الحالين . وقسنا ما قطعنا من مراحل فى بيئتنا المصرية على ما صرفنا من زمن ، بدت لنا النتائج فى صورتها الحقيقية واضحة ملموسة وأمكننا أن نحكم عليها حكما صادقا حصيفا .

* * *

كلمة اضافية :

عقب صدور قانون التعاون العام فى سنة ١٩٢٧ أخذت الحركة التعاونية فى طريقها إلى التقدم حتى حلت الأزمة المشؤومة وصادف ذلك لسوء الحظ أن غيرت الوزارة خططها فى أوضاع التعاون فكأن الظروف شاءت أن يعمل الاثنان معا على الوقوف فى طريق التعاون ومنعه عن التقدم المرجو وبدلا من أن تكون جهودنا كلها متجهة نحو مقاومة الأزمة أصبحنا وجزء كبير منها منصرف للمحافظة على التعاون من أن يحيد عن الطريق السوى .

أما مقاومة الأزمة فقد كانت عن طريق تقويم الجمعيات وتنويع أعمالها وتنظيم تمويلها وفيما سبق أن شرحناه من هذه النواحى وما وصلنا إليه من النتائج ما يكفى للدلالة على ما صادفنا من توفيق . وإذا كان النجاح لم يبلغ ذلك المدى الذى كنا نرجوه فان فى شدة الظروف شفيعا لنا وللتعاونيين عامة سواء أكانوا أعضاء جمعيات أو مشرفين عليها .

أما ما كنا نشكو منه من صعوبات أدت إلى انحراف التعاون عن طريقه الطبيعى فقد كنا نعالجه معالجة يعلم الله ما كلفتنا من متاعب ومع هـذا لم نوفق إلى تذليل بعض منها إلا بعد إتمام هذه الطبعة الأمر الذى جعلنى أضع هذه الكلمة الموجزة فى آخر الكلام .

ونأتى فيما يلى على ماوصلنا إليه فى النواحى الآتية :

١ — البنك التعاونى المركزى — تشكو الحركة التعاونية من عدم وجود بنك تعاونى مركزى لها ليمول الجمعيات بطريقـة تعاونية تتفق وأنظمتها كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ولما كانت الظروف لا تسمح للجمعيات باقامة هـذا البنك على أكتافها وحدها وفى الوقت نفسه لم تكن الحكومة مستعدة لإقامته وضع المؤلف مشروعا تشترك فيه الجمعيات والحكومة دون أن يتحمل أحدهما مالا قدرة له على احتماله ونكون فى الوقت نفسه قد أرحنا الجمعيات لدرجة ما ومهدنا الطريق لذلك البنك التعاونى المنشود . ولكن للأسف لم يؤخذ بهذا المشروع بحجة أن الوقت لم يسنح بعد لتنفيذه ، وخرجنا من هذا الموقف — كما سبق أن بينا — باقرار المبدأ الذى نعمـل عليه وهو أن أصلح هيئة لتمويل الجمعيات التعاونية هى البنك التعاونى المركزى ، وإلى أن يحين الوقت لإيجاده يجب أن يعمل على تنظيم تمويل الجمعيات عن طريق بنك التسليف الزراعى تنظيما أقرب إلى الطرق التعاونية عن ذى قبل وقد حصل مما ترتب عليه تحسين علاقة البنك مع الجمعيات ، وإليك المشروع الذى قدمه المؤلف لأولى الأمر :

قيام بنك التسليف الزراعى بانشاء قسم للتسليف التعاونى :

كما أن للتعاون نظاما خاصا للاتجار بيعا وشراء كذلك له نظام خاص بالأمور المالية اقراضا واقتراضا ، ولا يصلح تسيير الشؤون التعاونية على نظام غير تعاونى

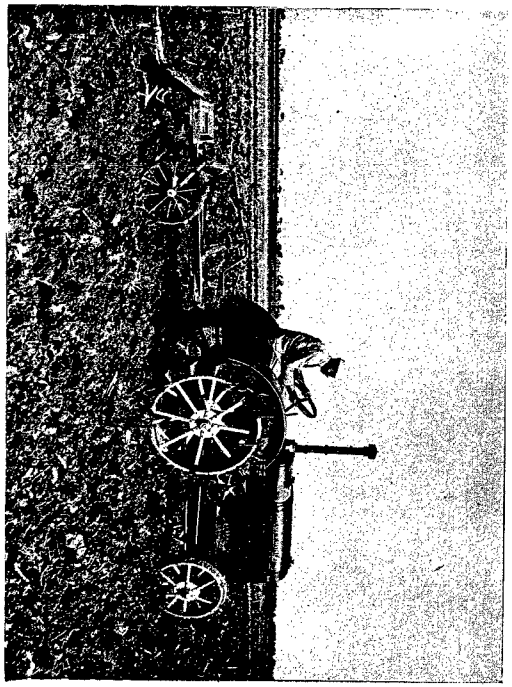

ماكينة الحرث جميعة كفر أبو ناشر (غربية)

واذا فرض أن قضت الظروف بذلك فسرعان ما تظهر عيوب هـذه العلاقة غير الطبيعية ظهورا لايمكن معه استمرار العمل .

لذلك عنـد ما تتسع حركة التسليف التعاونى فى بلدة من البلدان تقضى مصلحة الجمعيات التعاونية فيها أن تقوم هذه الجمعيات بايجاد بنك تعاونى مركزى لها تتركز فيه مصالحها المـالية فتقترض منه ماهى فى حاجة اليه من المـال وتودع فيه ماهى فى غنى عنه . ويتكون رأس مال مثل هذا البنك من أسهم تشترك فيها الجمعيات وتقوم الحكومة أحيانا بمساعدته عن طريق شراء أسهم فيه أو اقراضه مبلغا كبيرا لمدة طويلة وبفائدة مخفضة . ولا داعى للقول بأن كل حركة يقوم بها هذا البنك تكون لمصلحة الجمعيات كما أن كل اجراء من اجراءاته يلاحظ فيه راحتها لأن مبادئ الجمعيات هى مبادئ البنك كما أن غرض الاثنين واحد وهو خدمة التعاونيين .

انتشرت الحركة التعاونية فى القطر المصرى وكان من أظهر أعمـال جمعياتها الاقتراض والاقراض ولمـا لم تكن هـذه الجمعيات من القوة المـالية بحيث تقيم بنكا مركزيا لها أودعت الحكومة فى بنك مصر من مالها مبالغ وصلت الى ٣٢٠٠٠٠ جنيه على ذمة اقراض الجمعيات التعاونية على الأساس الآتى :

(١) تأخذ الجمعيات قروضها نقدا .

(٢) يضمن أعضاء مجلس الادارة الجمعية ضمانا شخصيا .

(٣) ليس هناك علاقة بين البنك وأعضاء الجمعيات .

(٤) لايقرض البنك الجمعية الا بموافقة قسم التعاون . وهذا القسم يبحث حالة كل جمعية من حيث حاجتها الى المبلغ المطلوب ومن حيث مقدرتها على الدفع .

(٥) تنحصر مهمة البنك فى تقدير الضمان . وعلى قدر هذا الضمان يحدد البنك اعتماده .

(٦) يحصّل البنك أمواله من الجمعيات بالطرق العادية بدون حق امتياز أو تحصيل ادارى .

(٧) يقرض البنك الجمعيات بفائدة قدرها ٤ ٪ (٢ ٪ للحكومة و ٢ ٪ للبنك نظير مصاريف ومسئولية العملية التى يتحملها) .

(٨) يعمل قسم التعاون جهده على تحسين العلاقة بين البنك والجمعيات وتسهيل مأمورية البنك . واتفق معه على فتح حسابات جارية للجمعيات على أن يحسب لها على أموالها فوائد بسعر ٣ ½ ٪

على هذا الأساس الذى لم يكن بالتعاونى البحت نظرا الى طول اجراءاته وتطلبه الضمان الشخصى لأعضاء مجلس الادارة استمر العمل مدة الى أن أنشئ بنك التسليف الزراعى .

تحولت عملية اقراض الجمعيات الى بنك التسليف ، وهذا بدلا من أن يكون أساس معاملاته مع الجمعيات أكثر قربا من الخطط التعاونية عن ذى قبل كان أكثر بعدا عنها واليك الدليل :

(١) القروض التى يعطيها عينية فى الغالب وتعطى للعضو شخصيا ، وبذلك شلت الحركة التجارية للجمعيات وحُمل الأعضاء على شراء بضائع قد لا يكون سعرها أو نوعها فى مصلحتهم .

(٢) الضمان لدى البنك أساسه التحصيل الادارى من أعضاء الجمعيات وهذا سلاح فى يد البنك كثيرا ما ضر استعماله مصالح التعاونيين .

(٣) سعر الفائدة ٥ ٪

(٤) الاجراءات أطول مما كانت .

مغارسة فردة الفلين بواسطة الجمعية التعاونية الزراعية بالمعيص (غربية)

مما تقدم يرى أننا فى التسليف التعاونى قد بعدنا عن الخطط التعاونية بدل أن نقرب منها ونخشى ان استمر الحال على هذا المنوال أن تنصرف الجمعيات عن معاملة بنك التسليف خصوصا متى خفت الأزمة القائمة وهى التى تضطر الجمعيات اضطرارا الى هذه المعاملة مع ما فيها من المنافاة للأساليب التعاونية .

نعم ان بنك التسليف أظهر استعداده فى مواقف متعددة لتذليل بعض الصعوبات القائمة فى سبيل اقراض الجمعيات من اختصار وتسهيل الاجراءات وتوثيق العلاقات بين الوزارة والبنك وتنظيم عملية التحصيل الى حد ما وهذا عمل يشكر عليه . ولكن الأساس لا يزال كما هو على مخالفته للخطط التعاونية وذلك بحكم كيان البنك وطبيعته فلا لوم عليه . ولا تؤدى الحالة القائمة الى تمهيد الطريق لايجاد " بنك تعاونى مركزى " حتى ولو بعد سنين طويلة .

من أجل هذا رأينا أن نعرض ما تراءى لنا عرضه من مشروع يصح أخذه كأساس يعمل عليه فى غياب بنك تعاونى مركزى تقيمه الجمعيات بنفسها :

أولا — بدلا من أن يدير بنك التسليف عملية اقراض الجمعيات بنفسه تتولى هذا العمل ادارة خاصة به داخل البنك تسمى " قسم التسليف التعاونى " تعمل الى جانبه وتكون على اتصال وثيق به كما يعمل " قسم التسليف العقارى " ولو أن العلاقة مع القسم الجديد تكون ذات صفة أخرى .

ثانيا — لما كان من مهام بنك التسليف بحكم تأسيسه أن يقرض الجمعيات التعاونية بدون تحديد المبلغ الذى يستعمل لهذا الغرض ، ونظرا الى ما جاء فى عقد تأسيسه من تقديم الحكومة له قروضا تبلغ ستة ملايين من الجنيهات فى خلال

الأربع السنوات الأولى، ونظرا الى تخصيص "قسم التسليف التعاونى" فيه، يؤخذ ربع مليون جنيه مثلا من القسط القادم ويحول الى القسم المذكور .

ثالثا — تشترك الجمعيات التعاونية وبنك التسليف فى رأس مال هذا "القسم" ويكون اشتراك كل جمعية حسب مقدرتها المالية . ولاعطاء فكرة عما يمكن أن تشترك به الجمعيات فى مجموعها نذكر أن المال الاحتياطى لهذه الجمعيات يبلغ الآن حوالى ٢٥,٠٠٠ جنيه يصح أن يكون معظم حصة الجمعيات، أما حصة البنك فتكون ضعف ذلك مثلا فى أول الأمر .

والمقصود من اشتراك الجمعيات فى هذا العمل هو التمهيد لتحقيق استقلال الحركة التعاونية بشؤونها المالية فى المستقبل والوصول الى البنك التعاونى المركزى بالمعنى الصحيح .

رابعا — تشترى الجمعيات تدريجيا ما فى يد بنك التسليف من أسهم فى هذا " القسم " ومتى تحولت حصة البنك بأكملها الى الجمعيات يصبح هذا القسم بنك التعاون المركزى .

خامسا — تعطى الجمعيات حق التحصيل الادارى لتحصيل أموالها قبل مدينيها من الأعضاء .

سادسا — يعمل " القسم الجديد " على تكوين مال احتياطى له لسد ما عسى أن يلحقه من خسارة ولزيادة ماليته المعدة للاقراض، ولايكون لبنك التسليف حق فى هذا الاحتياطى عند قيام بنك التعاون المركزى ، بل يصبح ملكا لهذا البنك .

جمعية التعاون الزراعية بناحية سملا (غربية)
الأعضاء يستمعون للراديو

سابعا — تعهد ادارة " هذا القسم " لمجلس ادارة بنك التسليف كله أو بعضه مضافا اليه عدد من ممثلى الجمعيات يتناسب مع حصة الجمعيات فى رأس المال ويزيد تبعا لزيادة تلك الحصة، وكذلك ينضم اليه مدير قسم التعاون معينا من قبل الحكومة .

ثامنا — يكون ضمان القروض التى تعطى للجمعيات مسئوليتها وعند ما تزيد طلباتها عن حدود تلك المسئولية تقوم بتقديم ضمان اضافى .

تاسعا — لا بد من موافقة قسم التعاون على القروض التى تطلبها الجمعيات .

عاشرا — سعر الفائدة ثابت لا يتغير وأقترح أن يكون ٤٪ كما كان مع بنك مصر .

حادى عشر — يقوم " القسم " باقراض الجمعيات على اختلاف أنواعها . ولا يقتصر كما هى الحال الآن على الزراعى منها فقط .

ثانى عشر — يفتح اعتماد للجمعية بالمبلغ الذى يوافق عليه قسم التعاون وتكون الجمعيات حرة فى اختيار مورديها، على أنها اذا أخذت لوازمها من غير بنك التسليف الزراعى يتولى "القسم" صرف قيمة الفواتير المتعلقة بهذه اللوازم مباشرة للموردين . وهذا يمكن الجمعيات من أن تعامل بعضها البعض أو تأخذ حاجاتها من جمعيات مركزية تنشئها ، مثل الجمعية المركزية التى أنشئت بالشرقية .

ثالث عشر — تفصل العمليات التجارية عن العمليات المالية وهو ما يقضى به نظام الهيئات العليا التعاونية. وهذا يساعد على قيام الجمعية التعاونية المركزية للاتجار بالجملة ، وأما حصر المعاملات التجارية فى البنك فانه يقضى على فكرة ايجاد الجمعية المذكورة .

رابع عشر — يكون من أعمال " القسم الجديد " قبول الودائع من الجمعيات وتركيز جميع أعمال الجمعيات المالية فيه .

خامس عشر — الاشراف على أعمال الجمعيات وحساباتها من حق قسم التعاون وحده ولا دخل " لقسم التسليف التعاونى " فى ذلك .

٢ — الموظفون اللازمون للعمل التعاونى فى الأقاليم — منذ صدور قانون التعاون فى صيف سنة ١٩٢٧ وتعيين العدد اللازم من الموظفين لتسيير العمل بمقتضاه لم يزد هـذا العدد حتى صيف سـنة ١٩٣٤ حيث تم تعيين ١٦ موظفا من خريجى الزراعة العليا والتجارة العليا مع أن عدد الجمعيات قد زاد زيادة كبيرة منذ ذلك الحين واتسع نطاق أعمالها الأمر الذى ترتب عليـه قلة ارشاد الجمعيات وضعف الاشراف عليها . وقد عملنا كل ما يمكن عمله لاقناع الوزارة بالقيام بما يجب حيال هذا الموضوع وأخيرا فقط قبلت اقتراحاتنا فى هذا الصدد وأصبحت قوة الموظفين تتناسب مع كبر الحركة كما يتبين ذلك من البيان الآتى ، وإنمـا للأسف غبنت الوزارة هؤلاء الموظفين لدرجة مخجلة إذ كثير منهم وهم متخرجون من معاهد عليـا فى أوروبا وفى مصر قد عينوا فى الدرجة الثامنة أو باليومية .

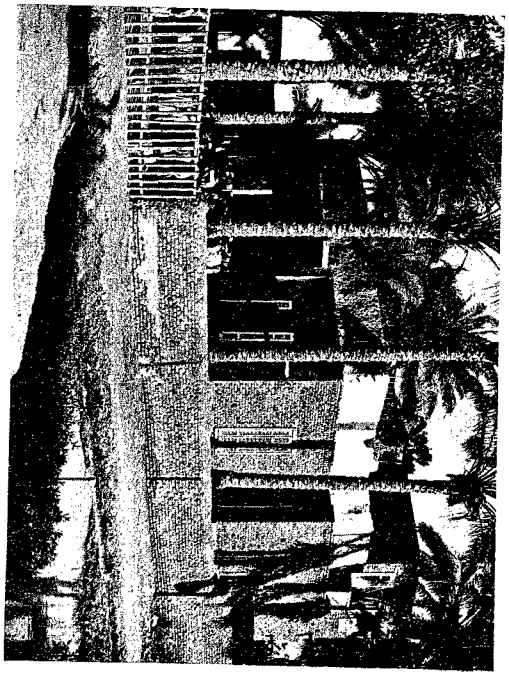

المدرسة الابتدائية الزراعية للجمعية التعاونية بدرنكه (بحيرة)

التفاتيش التعاونية بالأقاليم
موظفوها وعدد جمعياتها :

توجد ثمانية تفاتيش تعاونية بالأقاليم ، فى كل منها مفتش ومراجع للحسابات وعدد من المنظمين يتناسب مع عدد الجمعيات وحركة العمل كما هو موضح بالجدول الآتى :

التفتيش	مقره	المديريات والمحافظات التابعة له	عدد الجمعيات	عدد المنظمين	مقر المنظمين
(١) البحيرة ...	دمنهور	البحيرة	١٣٠	٥	الاسكندرية – دمنهور (٢)
		الاسكندرية	٤		شبراخيت – كوم حماده
			١٣٤		
(٢) الغربية ...	طنطا	الغربية	٩٧	٤	طنطا — طلخا — المحلة الكبرى — زفتى
(٣) الدقهلية ...	المنصورة	الدقهلية	٧٩	٣	المنصورة — ميت غمر دكرنس
		دمياط	—		
			٧٩		
(٤) الشرقية ...	الزقازيق	الشرقية	٧٢	٣	الزقازيق (٣)
		قنال السويس	٢		
			٧٤		
(٥) المنوفية ...	شبين الكوم	المنوفية	٧١	٣	شبين الكوم – منوف – أشمون
(٦) الجيزة ...	الجيزة	القليوبية	٢٧	٤	بنها – الجيزة – الفيوم – بنى سويف
		الجيزة	١٦		
		الفيوم	١٧		
		بنى سويف	١١		
		القاهرة	٢		
			٧٣		
(٧) المنيا	المنيا	المنيا	٢٧	٣	المنيا — ملوى — أسيوط
		أسيوط	٤٠		
			٦٧		
(٨) جرجا	سوهاج	جرجا	٢٨	٢	سوهاج — قنا
		قنا	١٦		
		أسوان	٤		
			٤٨		
			٦٤٣	٢٧	

٣ — المسئولون عن التعاون فى الأقاليم — كان المسئول عن ذلك منذ صدور قانون التعاون الأول فى سنة ١٩٢٣ هو قسم التعاون بصفته القسم المختص، إلا أن الوزارة غيرت خططها إزاء التعاون فى سنة ١٩٣٠ ونقلت هذه المسئولية إلى قسم غير مختص هو قسم التفاتيش الزراعية رغبة منها — كما قالت — فى تركيز جميع أعمال الوزارة فى الأقاليم فى تفاتيشها الزراعية . وقد سبق أن بينا اعتراضنا على هذه الخطة وما ترتب على اتباعها من أضرار ، الا أن العمل استمر بمقتضاها على علاتها حتى صيف سنة ١٩٣٤ حيث صدر قرار وزارى يقضى برجوع الأمور إلى نصابها مستهلا بما يأتى :

"نظرا لاختلاف طبيعة أعمال التعاون عن أعمال التفاتيش الزراعية، وبناء على ما عرضه علينا حضرة مدير قسم التعاون ، وبعد أخذ رأى مجلس التعاون الأعلى ، قررنا أن تستقل أعمال التعاون اعتبارا من ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٤ عن التفاتيش الزراعية على أن يضع مدير قسم التعاون النظام الذى يسير العمل بمقتضاه ويعرضه علينا لاقراره " ٤

وزير الزراعة

٤ — صحيفة التعاون — فى نفس الوقت الذى نقل فيه اختصاص قسم التعاون إلى التفاتيش الزراعية نقلت صحيفة التعاون الى اختصاص قسم النشر والترجمة بالوزارة ، وكان انتهاء المطاف واحدا اذ رجعت الأمور الى نصابها بعد أربع سنوات وبدأنا فى توسيع الصحيفة واصدارها شهريا بدل اصدارها مرة كل شهرين .

هاتان المسألتان الأخيرتان — مسألة التفاتيش الزراعية ومسألة صحيفة التعاون — هما مثلان حيان لوضع الأشياء فى غير محلها حينا من الزمن تعطلت فيه المصالح

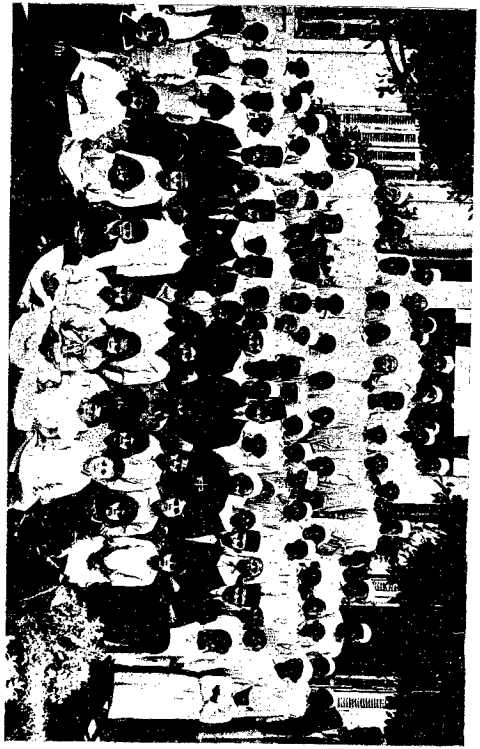

تلاميذ المدرسة الابتدائية التابعة لجمعية التعاونية الزراعية بفرشاه مع مدرسى المدرسة وزائرها وهو سكرتير الجمعية

ثم عادت الحقيقة فتغلبت ولكن بعد أن بذلت جهود كان الأولى أن تبذل فيما ينفع الناس و بعد أن فوتت فرص كان الأجدى انتهازها لتقويم الأحوال .

٥ — سياسة ثابتة للتعاون — ان مسألة وضع سياسة ثابتة للتعاون لا تتغير بتغير الوزارات لهى من أهم المسائل التى اتخذت فيها الوزارة قرارات فى مصلحة التعاون . وقد سبق أن وفينا هذه المسألة حقها من الشرح فليرجع اليه .

وهناك مسائل أخرى مثل تسهيل المواصلات لموظفى التعاون حتى يتمكنوا من تأدية واجباتهم على أحسن حال حيال الجمعيات التى هم مسئولون عنها ، وكذلك تنظيم علاقات القسم مع الوزارة بحيث يترك له ذلك القسط من حرية التصرف اللازم لكل عمل منتج مع الاقتصاد فى الوقت قدر الامكان لينصرف الموظفون الى العمل الجدى بدلا من الاكثار من المكاتبات والرد عليها . واذا كان هذا هو الحال فى الأعمال عموما فأحرى به أن يكون فى العمل التعاونى الذى لا يتحمل النظم البيروقراطية بصفته حركة شعبية وما دخول الحكومة فى ميدانها فى بلادنا الا لظروف خاصة .

الفصل السابع عشر

التعاون فى مصر فى نظر رجال التعاون الدولى

التعاون حركة كباقى الحركات الاصلاحية — سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية — لاوطن لها، فهى أينما حلت تعمل عملها طبق تعاليم خاصة و بروح معينة، وعلى قدر مافى البيئة التى يحل بها من الاستعداد للعمل بهذه التعاليم و بتلك الروح تكون النتائج. وقد سبق أن بينا أن نظم التعاون على ما هى عليه من حكمة و إحكام ليست جامدة بل هى قابلة للتصرف بما يتفق والظروف طالما أن الغرض الأصلى موفور والقواعد الأساسية مرعية . لهذا أصبحت الحركة التعاونية حركة دولية أصولها مقررة ونظمها موحدة حيثما كانت ولو اختلفت فى بعض شؤونها بين بلاد وأخرى. والتعاونى أينما ذهب وفى أى ناحية من أنحاء العالم نزل فهو حال بين التعاونيين على الرحب والسعة لأنه منهم وان اختلف عنهم فى الجنس أو فى اللغة أو فى الدين .

هذه الرابطة القوية وهذا التفاهم المتين القائم على وحدة وجهة النظر فى الحياة والايمان بأنه لا بد أن يعيش الفرد للمجموع والمجموع للفرد فينتفع الجميع بخيرات البلاد دون أن يستأثر نفر قليل بالثروات فيضيقوا على الخلق أرزاقهم بينما يعيشون هم فى بحبوحة من العيش ، وانه إن لم يحصل ذلك ظلت الدنيا فى تنافس وتشاحن لا خير فيهما لبنى الانسان، هذه الرابطة القوية وهذا التفاهم المتين اللذان يغذيهما اتصال مستمر تختلف مظاهره، مما يجعلنا نحن التعاونيين لايخفى بعضنا على بعض رأيا يرى الخير فى ابدائه أو يحجم عن تقديم النصح فى أمر وجب اتباعه ، ونحن مقتنعون بأن كل نظرية أو رأى علمى لا بد من تتبع تطبيقه فى مختلف الظروف والبيئات لمعرفة مدى ما ينطوى عليه من الاحتمالات . وهـذا هو الذى حدا بنا

مدرسة إلجيبة التعاونية الزراعية بالمعرزية / شرقية)

أثناء زياراتنا لمختلف البلدان الأجنبية باحثين منقبين الى نقد حركاتها التعاونية ، كما أن اخواننا التعاونيين عند زيارتهم لبلادنا وتعرفهم شؤوننا لا يضنون علينا بسديد آرائهم وواسع خبرتهم. ومن صفوة هؤلاء الأفاضل المستر ستركلند مستشار التعاون فى بريطانيا ، الذى زار بلادنا فى شتاء عام ١٩٣٣ و بصحبته المستر لويك مدير التعاون فى فلسطين . ولأهمية التقرير الذى وضعه جنابه عن الحركة التعاونية فى مصر بعد درس دقيق و بحث مستفيض ، رأينا أن نأتى عليه برمته هنا ليقف الرأى العام على مكانة حركتنا التعاونية فى نظر علم من أعلام التعاون ، وعلى ما يرجى منها اذا وفق القائمون بالأمر الى توجيهها التوجيه التعاونى السليم . وقبل أن نأتى على هذا التقرير يحسن أن نقدم جناب واضعه بكلمة موجزة بها يتعرف القارئ مكانته من الحركة التعاونية الدولية :

كلمة تقديم المستر ستركلند :

رجل فى الحلقة السادسة من عمره تخرج فى جامعات انجلترا كما أنه نال الشهادة العليا التى تخوله الالتحاق بخدمة الحكومة الهندية(*) والتدرج فى وظائفها الكبرى فشغل عدة منها وانتهى فيها الى وظيفة مدير للتعاون .

وقد كان منذ حداثته شغوفا بالحركة التعاونية فدرسها درسا عميقا وتبحر فيها وعمل فى ميدانها أعمالا كثيرة — وهو فوق ذلك مؤلف انتفعت به الأبحاث التعاونية ايما انتفاع . وقد كتب عن التعاون فى مختلف بلدان أوروبا كتابا من جزءين ، وكتب عن التعاون فى الهند والتعاون فى إفريقية والاصلاح الاجتماعى فى الهند ، هذا عدا مقالاته المتعددة فى أمهات المجلات الأوروبية وتقاريره القيمة عن مختلف الأقطار .

(*) هذه الشهادة المسماه Indian Civil Service لها قيمة عظيمة فى الهند .

اتخذته الحكومة البريطانية مستشارا تعاونيا لها تستشيره فى نشر التعاون فى أنحاء الامبراطورية . وقد نجحت بفضل آرائه وخططه فى ادخال التعاون فى فلسطين وتنجانيقا وزنجبار . وقد زار مصر فى سنة ١٩٢٥ باحثا ومنقبا فى حركتها التعاونية ، ومهدت له وزارة الزراعة السبيل للوقوف على حقيقة الحال ، فعملت له الترتيبات اللازمة لزيارة بعض الجمعيات التعاونية والاطلاع فى قسم التعاون على مختلف الشؤون التعاونية ، وعقب ذلك قدم تقريرا عن الحالة فى مصر نشرته مجلة "مصر المعاصرة"(*) كما أنه لما اطلع على تقرير المستر بتلر مدير مكتب العمل الدولى بجنيف فى سنة ١٩٣٢ عن حالة العمل والعمال فى مصر ، ووجد أنه لم يعن العناية الكافية بالتعاون وما يمكن أن يقدم للعمال من خدمات ، قدم تقريرا عن هذا التقرير موضحا فيه ضرورة افادة العمال المصريين بالحركة التعاونية وكيف يستفيدون بها . وكان هذا التقرير الأخير موضع نظر مجلس التعاون الأعلى .

بعد ذلك زار مصر فى شتاء سنة ١٩٣٣ وأعاد بحث الحركة التعاونية فيها بعد ما اتسعت جمعياتها وكثرت . وقد قدمته دار المندوب السامى الى وزارة الزراعة موصية إياها بتقديم المساعدات له لبحث حالة التعاون فى البلاد . فتمكن من درس الحالة فى قسم التعاون ومن زيارة عدد من الجمعيات التعاونية فى الوجهين القبلى والبحرى ، ومقابلة كثير ممن تهمهم هذه الحركة سواء أكانوا موظفين أم رؤساء جمعيات أم غيرهم ، وبعد ذلك قدم تقريره القيم الذى هو موضع البحث الآن .

مما تقدم يتضح أن لهذا الرجل قيمة عظيمة فى الحركة التعاونية من الناحيتين العلمية والعملية ، كما أن تجاربه ليست قاصرة على الغرب بل تناولت الشرق من بلدان آسيا وأفريقيا ، فاذا تكلم فى موضوع التعاون فانه يتكلم عن علم غزير وخبرة واسعة .

(*) L'Egypte Contemporaine عدد يناير سنة ١٩٢٥

نشر تابع الأبحاث الزراعية بين الزارعين بواسطة الجمعيات التعاونية "اجتماع الدليجات للجمعيات التعاونية لملاج بحيرة المنيا"

ولما كان التعاون نظاما دوليا ، تشترك فى أمهات مسائله كافة بلدان العالم ، فان معضلاته ليست وقفا على أمة دون أخرى ومصاعبه فى مختلف الممالك متشابهة ، مما دعا الى ايجاد هيئات تعاونية دولية تشترك فيها الحركات التعاونية فى أنحاء العالم ، ومؤتمراتها التى تنعقد فى العواصم التى يزدهر فيها التعاون يحضرها ممثلو حركات التعاون فى مختلف الدول غربية وشرقية ليبحثوا مختلف شؤون التعاون فيها وليتبادلوا الآراء ويقرروا القواعد فى ضوء هذه الأبحاث جميعها . من هذا تتضح أهمية تقرير المستر ستركلند وضرورة بحثه بحثا دقيقا حتى يقف القارئ على الرأى التعاونى الصحيح فى الحركة التعاونية المصرية ويلم بطرق تسييرها .

ولقد كان ايفاد المستر ستركلند الى مصر لبحث الحركة التعاونية المصرية أمرا نقصد به انجلترا أن لا تخفى كبيرة أو صغيرة فى الميدان التعاونى العالمى على مستشارها . غير أن هذه الفرصة كانت فيها فائدة لمصر اذ وقفت بها على رأى تعاونى من أرجح الآراء. ولو أرادت الحكومة المصرية أن تستشير عالما تعاونيا أجنبيا فى حركتها التعاونية لما وجدت أصلح من هذا المستشار البريطانى ، وتاريخه وأثره شاهدان على ذلك .

تقرير المستر ستركلند :

أهم الزيارات التى قمنا بها ونحن فى القاهرة ما يأتى :

(ا) زيارة دار المندوب السامى — وقد قامت الدار بما يلزم لنا من الاتصال بموظفى الحكومة المصرية الذين يستطيعون معاونتنا فى بلوغ الأغراض التى نقصدها بزيارتنا .

(ب) المستشار المالى — وقد تناقش معنا فى الاجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية لمعاونة الزراع .

(ح) وزير الزراعة — وقد اتخذ ما يلزم ليمدنا موظفو قسم التعاون التابع لوزارته بكل ما يساعدنا على دراسة الحركة التعاونية و شاهدة عدد من الجمعيات التعاونية الممثلة للجموع ، كما أنه تكرم فوضع تحت تصرفنا السيارات اللازمة ورخص باعطائنا تذاكر مجانية بسكك حديد الحكومة المصرية .

(ى) شكرى باشا مدير بنك التسليف الزراعى ، والمستر هارتشون الموظف بالبنك المذكور — وقد شرحا لنا طرق العمل فى البنك واختصاصاته .

(ه) محافظ البنك الأهلى — وقد شرح لنا الاجراءات التى تتخذها الحكومة لمساعدة المشتغلين بالزراعة وأعطانا بعض المعلومات الخاصة بالقروض الزراعية .

(و) الدكتور ابراهيم رشاد الذى كان الى عهد قريب مديرا لقسم التعاون بوزارة الزراعة * وأكبر حجة فى التعاون فى القطر المصرى — وقد أعطانا كثيرا من المعلومات القيمة فى شأن الحركة التعاونية .

(ز) المستر دلانى مدير شركة الاذاعة المصرية المؤسسة تحت اشراف شركة ماركونى وهى قائمة بانشاء محطة اذاعة قوية بالقاهرة — وقد أخبرنا أن المأمول اذاعة برامج تعليمية ذات أهمية للزراع .

---

* المؤلف : رأى معالى وزير الزراعة فى عهد الدكتاتورية الثانية — وزارة دولة اسماعيل صدقى باشا — أن يركز جميع أعمال الوزارة فى الأقاليم فى التفاتيش الزراعية وأما استشارنا معاليه فيما يختص بالتعاون وجعله من اختصاص مفتشى الزراعة بينما له أن ذلك يتنافى وأنظمة التعاون المتبعة ليس فقط فى مصر بل وفى جميع بلدان العالم ولم يكن ذلك عبثا ولا اعتباطا بل لأسباب مدروسة مبحوثة دعمتها الخبرة والتجارب ذكرناها فى أمكنة مختلفة من هذا الكتاب فضلا عما فى اتباع هذه الخطة من مخالفة صريحة لأحكام قانون التعاون الذى لم يصدر فى سنة ١٩٢٧ إلا بعد أن درست اللجنة التى وضعت مشروعه

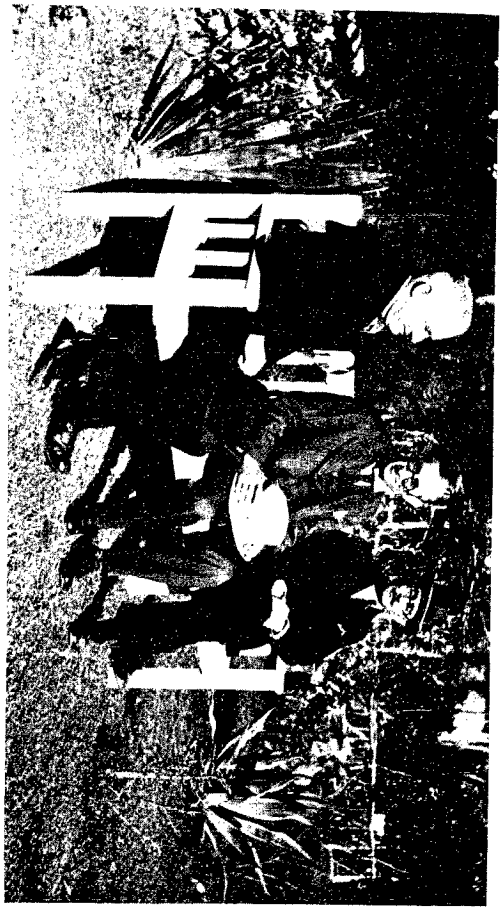

المستر ولبرت — مستر التعاون فى فلسطين
الدكتور رشاد — مدير التعاون فى مصر
المستر كاله — مستشار التعاون فى رومانيا

انتشار الحركة التعاونية فى القطر المصرى :

فيما يلى بيان مختصر عن تقدم الحركة التعاونية فى القطر المصرى :

(ا) أنشأ الجمعية الأولى المصلح عمر لطفى بك فى سنة ١٩٠٩ وحوالى الوقت نفسه اهتمت الجمعية الزراعية الملكية (تحت رياسة الأمير حسين الذى صار فيما بعد سلطان مصر) بالأبحاث والقوانين التعاونية . وفى سنة ١٩١٤ تقدّم مشروع قانون بشأن الجمعيات التعاونية ولكنه لم يصدر نظرا لقيام بعض الاعتراضات .

(ب) أنشئ عقب الحرب مباشرة عدد من جمعيات الاستهلاك المنزلى استمرت قليلا ثم اختفت .

قوانين التعاون فى جميع البلدان . وقد صرحنا لمعاليه بأن لا خير فى خطة تضحى فيها مصلحة التعاون أخذا بمبدأ تركيز الأعمال ذلك المبدأ الذى ان صح فى الأعمال الادارية المتجانسة فى الروح فانه لا شك فى غير محله اذا طبق على أعمال فنية متباينة الاختصاص . رغم كل هذا تمسك معاليه بوجهة نظره ولما أخفقت هذه الخطة التى كانت تحمل فى طياتها خيبة أملها وعمت الشكوى وأصبح الموقف موضع اعتراض القريب والبعيد أساء النية بنا وظن خطأ أننا المسئولون عن هذا الاخفاق وحنق علينا فأغالى من ادارة القسم وشتت موظفيه وأنزل العقاب بهم ثم أدار التعاون بنفسه كأنه عمل أدارى أو جزء من سكرتارية الوزارة .

لم تمض أشهر أربعة على هذا الاضطراب حتى تبين معاليه الحقيقة ورجع الى الحق ولو جزئيا ورفع ما وقع من عقاب واعترف بالفضل لذويه وفوق هذا وذاك أصبح أولو الأمر ينظرون الآن لا فى سلخ التعاون من اختصاص التفاتيش الزراعية فحسب بل فى نقله جملة الى وزارة المالية .

وكأن الله أراد أن يكون لنا معشر المصريين فى التعاون — ولو فترة قصيرة — مظاهر عظيمة كما لنا فى مختلف مرافقنا القومية ، لا تدل الا على عكس الحقيقة فكان من يدير التعاون لنا وزيرا ولا اعتراض على ذلك لولا أننا من أنصار وجوب تمشى المظاهر مع الحقيقة . ولا يضير التعاون عندنا ألا يكون مديره وزيرا ما دام على جانب من العلم والفضل والخبرة متشبعا بروح التعاون واقفا على أصوله مقتنعا ببرامجه متتبعا تطوراته فى مختلف أنحاء العالم مؤمنا برسالته كنظام اقتصادى اجتماعى يحسن حالة الشعوب الاقتصادية ويرفع مستواهم الاجتماعى .

(ح) بدأت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٣ تهتم اهتماما مباشرا بالحركة التعاونية وفى تلك السنة صدر قانون بشأن جمعيات التعاون الزراعية . وهذا القانون لم يكن وافيا بالغرض من وجوه عديدة . وفى سنة ١٩٢٧ استبدل بقانون جديد منح الجمعيات التعاونيـة مزايا معينة ، وصادق البرلمـان على تخصيص اعتماد لتمويل الجمعيات الزراعية. وفى سنة ١٩٢٤ أنشئ قسم خاص فى وزارة الزراعة لتسجيل الجمعيات التعاونية والاشراف عليها وارشاد الزراع إلى الأنظمة التعاونية و إلى إنشاء جمعيات جديدة .

(د) يتكون قسم التعاون فى الوقت الحاضر من الموظفين الآتى بيانهم، فضلا عن الكتبة :

عدد

١ مدير (نقل الدكتور ابراهيم رشاد أخيرا من وظيفتـه ولا تزال الوظيفة خالية)* .

٣ مفتشون مقرهم ديوان القسم .

٧ وكلاء مفتشين مقرهم فى المديريات .

١ رئيس مراجعة مقره ديوان القسم .

وعدد من المراجعين مقرهم فى المديريات .

ومنظمون فى اختصاص كل منهم عدد من الجمعيات يبلغ فى العادة ٢٠ جمعية . ومرتب المفتشين من ٢٠ — ٤٠ جنيها فى الشهر ووكلاء المفتشين والمنظمين من ١٥ — ٢٠ جنيها، والموظفون إجمالا من خريجى مدرسة الزراعة أو مدرسة التجارة العليا وقد درس بعضهم خارج القطر . ويظهر على المفتشين ووكلاء المفتشين أنهم ملمون إلمـاما عظيما بالأساليب والمبادئ التعاونية ومتحمسون لعملهم .

* المؤلف : أرجع الدكتور رشاد الى وظيفته بعد أن أنهى عنها أربعـة أشهر وبعد أن وضع هذا التقرير .

(هـ) والكشف الآتى يبين انتشار الحركة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٣ :

السنة	الجمعيات التى أنشئت	ملاحظات
١٩٢٤	٤	بدأت الحركة ببطء إذ كانت الخطة المرسومة إنشاء جمعية نموذجية واحدة فى كل مركز .
١٩٢٥	١٣٥	أقلع عن الخطة المذكورة وأنشئ عدد كبير من الجمعيات وكان كثير من الجمعيات غير حاصل على الارشاد الكافى .
١٩٢٦	١١	أبطأت نسبة الانتشار بسبب انتظار إعداد قانون جديد .
١٩٢٧	٢٨	سجلت جمعيتان جديدتان طبقـا للقانون القديم و ٢٦ جمعية طبقا للقانون الجديد، ولم تخضع ٣٠ جمعية قديمة للقانون الجديد، وانحلت جمعية واحدة .
١٩٢٨	١٥	أقلع عن خطة الاسراع فى النمو وتقرر عدم التوسع إلا فى حدود طاقة الموظفين .
١٩٢٩	٥٥	كانت هذه الكثرة فى عدد الجمعيات راجعة الى الرغبة فى الحصول على القروض من اعتماد الحكومة والى نشـاط رجال الادارة فى الأقاليم * .
١٩٣٠	٢٩٧	تبين خطأ سياسة الاسراع فى التوسع وقللت الحكومة الأموال المخصصة للاقراض كما أن صعوبات الميزانيـة حالت دون زيادة موظفى الأقاليم . وقد انحلت جمعية واندمجت اثنتان وبذلك بلغ عدد الجمعيات فى سنة ١٩٣٢ (٥٥٩) جمعية مسجلة وبلغ مجموع الأعضاء فى أول تلك السنة ٥٣,٤٤١
١٩٣١	٢٥	
١٩٣٢	٢٢	

* المؤلف : وضعا للأمور فى نصابها لا بد لى أن أذكر أن ما قاله المستر ستركاند فى هـذا الصدد يحتاج الى بعض التعديل :

حقيقة كانت الرغبة فى الحصول على القروض حافزا لإنشاء جمعيات جديدة كما أن بعض رجال الادارة نشطوا فى الدعوة الى التعاون ، وكان ذلك محصورا فى مديرية البحيرة دون غيرها ويرجع السبب فى ذلك الى مدير المديرية ومفتش الزراعة وقد أرادا كلاهما ألا تكون مديرية بهما فى مؤخرة المديريات تعاونيا وكان وفتئذ عدد جمعياتها لا يزيد عن ثلاثة عشر ، فبالغا فى نشر الدعوة وتأسيس الجمعيات وقبل أن توقفهما الوزارة عند حدهما كان قد تأسس عدد كبير من الجمعيات .

أما أهم الأسباب للنشاط التعاونى فى السنة المذكورة فيرجع إلى زيادة عدد الموظفين من ناحيـة واهتمام أعضاء البرلمـان فى بلادهم من ناحية أخرى ، الأمر الذى أدى الى تفهم الأهالى أغراض التعـاون ومزاياه فأقبلوا على تأسيس جمعيات فى بلادهم .

(و) والأرقام الآتية تبين الحالة المالية للحركة التعاونية فى آخر سنة ١٩٣١ :

	جنيه
رأس المال المكتتب به	١٦٠,٥٥٠
رأس المال المدفوع	١٥٤,٢٤٥
مبلغ الاحتياطى	١٩,١٧٥
قروض البنك أثناء السنة...	١٦٤,٣٧٣
أرباح السنة...	١٣,٨٥٩
توريدات للأعضاء من أسمدة و بزور ومعظمها بيع بالأجل	١٧٤,٦٧٩
سلف للأعضاء أثناء السنة	١٧٨,٩٤٩

(ز) معظم الجمعيات التعاونية فى القطر المصرى جمعيات متعددة الأغراض تمد أعضاءها بالأسمدة والبزور وغير ذلك من اللوازم غالبا بالأجل وتقدم سلفيات قصيرة الأجل . والأسهم عادة قيمتها ٥٠ قرشا ويجب دفع هذا المبلغ نقدا . ومن الأرباح يضم ٢٥٪ (على الأقل) الى الاحتياطى . ومن الجمعيات المذكورة ثلاث التزمت نظام المسئولية المطلقة والباقية ذات مسئولية مضاعفة . ويختلف التضاعف بين مرتين وعشر مرات . ومن الجمعيات الزراعية ٨٤ جمعية تقوم بتوزيع الحاجيات المنزلية وهى فى العادة قاصرة على أنواع البضائع الشائع اقبال الفلاحين عليها وتقوم ١٨ جمعية منها بخدمات من قبيل الحرث الميكانيكى والرى بالآلات وتدخين أشجار الفاكهة و فى تأجير الأراضى لأعضائها بالاشتراك. وتوجد فضلا عن ذلك أربع جمعيات منزلية مسجلة . على أن أقدم الجمعيات المنزلية وأهمها وهى فى الاسكندرية غير مسجلة ولا تخضع لقانون التعاون القائم الآن، وينظرون فى الوقت الحاضر فى انشاء جمعية

تعاونية زراعية للتوريد بالجملة وبيع الحاصلات فى مديرية الشرقية ، غير أنه لا وجود لجمعية مركزية لتوريد الحاجيات المنزلية بالجملة . ولم تنجح الجمعيات فى اجتذاب مايدخره أعضاؤها[1] بل إن هؤلاء الأعضاء فى كثير من الأحوال أهم ما ينظرون اليه فى التعاون أنه وسيلة لشراء البزور والأسمدة واللوازم الزراعية بأسعار منخفضة و بالأجل والحصول على سلفيات بفوائد معتدلة . ومما يلاحظ فى التعاون فى مصر كثرة عدد الأعضاء التابعين لكل جمعية[2] ، أما الجمعيات الصغيرة فقليلة .

معونة الحكومة للجمعيات التعاونية :

لم تخصص الحكومة قبل سنة ١٩٢٦ أموالا لتمويل الجمعيات التعاونية ولكن الجمعيات فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ كانت تمول من الاعتماد الحكومى المخصص لاقراض الصناعة والذى كان يتولى توزيعه بنك مصر . و بعد صدور قانون سنة ١٩٢٧ اعتمدت الحكومة مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطى العام لاقراض الجمعيات التعاونية، زيد فيما بعد الى ٣٥٠,٠٠٠ جنيه . ووكل الى بنك مصر أيضا توزيع القروض . وكانت طلبات القروض تقدم عن طريق قسم التعاون بوزارة الزراعة ، فكان يخفض فى بعض الأحوال المبالغ المطلوبة حسب حاجة الجمعيات ومقدرتها على التسديد ثم يحول الطلبات الى بنك مصر . وكان البنك

المؤلف : (١) سبب ذلك أن الجمعيات وهى فى مرحلتها الأولى من العمل لم تحز ثقة الأعضاء بدرجة تجعلهم يودعون فيها ما يدخرون . وزيادة على ذلك فقد داهمتهم الأزمة العالمية العصيبة فأصبح فى غير موضعه حملهم على التوفير والايداع .

المؤلف : (٢) كل جمعياتنا متعددة الأغراض تقضى لأعضائها بمختلف حاجياتهم . فبطبيعة الحال تضم اليها عددا منهم أكبر مما لو كانت هذه الجمعيات من نوع ذات العمل الواحد .

المذكور يفحص حالة الضمان ثم يخفض مبلغ القروض تخفيضا يتفق وهذه الحالة.

وقد بلغت القروض الممنوحة فى السنين التالية كالآتى :

	جنيه
فى سنة ١٩٢٨	٣٨,٤٨١
فى سنة ١٩٢٩	١٢٧,٤٥٤
فى سنة ١٩٣٠	٢٧٣,١٢١
فى سنة ١٩٣١	١٦٤,٣٧٣

وقد تسددت قروض سنة ١٩٢٨ بأكملها قبل نهاية السنة . أما قروض سنة ١٩٢٩ فقد تأخر منها ٧,٧٠٧ جنيهات . وأما سلف سنة ١٩٣٠ فقد بقى منها متأخرا ١٢١,٧٦٧ جنيها . ويرجع أغلب السبب فى التأخر الى الكساد الزراعى العام الناتج على الأخص من نزول سعر القطن . وفى أوائل سنة ١٩٣٢ قامت الحكومة ، بمساعدة أهم الهيئات المالية فى مصر ، بانشاء بنك التسليف الزراعى المصرى برأس مال قدره مليون جنيه اكتتبت الحكومة بنصفه واكتتبت فى النصف الآخر البنوك الكبرى. هذا وقد انتقل الباقى من القرض التعاونى من بنك مصر الى بنك التسليف الزراعى . ولما تبين أن من المستحيل تحصيل جزء كبير من المتأخرات التى على الجمعيات التعاونية قسط الدفع لكثير من الجمعيات على عدة سنين . وقد فتح بنك التسليف الزراعى فروعا فى المديريات تقوم بالتسليف النقدى وتوريد الأسمدة والبزور. وفضلا عن ذلك تنشئ المخازن لتخزين محاصيل المقترضين ضمانا لقروضهم . وقد قدم بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣١ القروض الآتية للجمعيات التعاونية :

القروض النقدية :	جنيه
لشراء المواشى وأجلها ستتان	٢٩,٤٢٨
لجنى القطن	١٣٠
على محاصيل	١٢,١٧١
القروض العينية :	
أسمدة	١٤,٦٣٨
بذور	١٣,٢٦٠
المجموع	٩٦,٦٢٧

ويعطى بنك التسليف الزراعى القروض القصيرة الأجل للجمعيات التعاونية بفائدة سعرها ٥ ٪ ولافراد الزراع بفائدة سعرها ٧ ٪ . وفى سلف المواشى وكذا فى بعض الأحوال الأخرى يوجب ضمان أعضاء مجالس ادارة الجمعيات شخصيا وهى خطة تناقض أحسن المبادئ التعاونية . وقد أنشئت أخيرا هيئة لتسليف الزراع سلفيات طويلة الأجل برهون عقارية سميت " قسم التسليف العقارى الزراعى " وهو مشترك مع بنك التسليف الزراعى فى الادارة وفى المكان غير أن رأس ماله منفصل .

منذ الهبوط العظيم فى أسعار القطن قامت الحكومة المصرية باعطاء قسط كبير من المساعدة المالية للزراع سواء أكانوا أفرادا أم أعضاء بالجمعيات التعاونية . ومع أن ذلك كلف الحكومة أموالا طائلة الا أنه لاشك أن هذه الخطة قد أنقذت

الناس من كارثة . وفيما يلى بيان المبالغ التى أعطيت كسلف من الاحتياطى الحكومى وقد تسدد جزء منها :

	جنيه
سلف فى هيئة سماد و بزور ومصاريف زراعية الخ	١,٤٦١,٠٠٠
سلف الى بنك التسليف الزراعى	١,٢٩٣,٠٠٠
رأس مال الحكومة فى بنك التسليف الزراعى	٥٠٠,٠٠٠
سلف لارجاء نزع ملكية الأراضى الى ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ ...	٧٢٧,٠٠٠
سلف للشركة العقارية لشراء أراض مبيعة بالمزاد الجبرى لغاية ١٢ يناير سنة ١٩٣٣	٩٠٣,٠٠٠
سلف البنك العقارى لمساعدته على الاستمرار فى الاقراض ...	٢٠٠,٠٠٠
سلف لشركة السكر لتقديم قروض لزراع القصب	١٠٠,٠٠٠

وفضلا عن هذا تقوم الحكومة باصدار سندات على الخزينة بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيها لمد أجل دفع الديون المستحقة على الزراع للبنك العقارى وغيره من معاهد التسليف العقارى .

ملاحظات عامة على الحركة التعاونية فى القطر المصرى :

(١) خطة الحكومة — نظرا الى عدم وجود خطة حكومية واضحة مستمرة نازعة الى التقدم لتسيير الحركة التعاونية فان تطور هذه الحركة لم يسر على أرشد السبل . فقد كان القصد فى سنة ١٩٢٤ انشاء عدد صغير من الجمعيات كنماذج تراقب وتدار بدقة وتغذى بالمبادئ والمثل الأعلى التعاونى. وفى سنة ١٩٢٥ تدخل موظفو المديريات فى حماس زائد عن اللازم مع جهلهم فى أغلب الأحيان بالأساليب

التعاونية ، فأنشئ مالا يقل عن ١٣٥ جمعية جديدة وكان الفلاحون تحت تأثير الحصول على السلف بفوائد منخفضة وعلى الأسمدة والبذور بالأجل ثم جاءت السنوات ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ فأبطأ انتشار الجمعيات لأنه اتضح خطأ خطة سنة ١٩٢٥ ولم يكن من الحكمة انشاء جمعيات جديدة فوق طاقة الموظفين و بدون سابق تدرب الفلاحين على الأساليب والمبادئ التعاونية . وفى أواخر سنة ١٩٢٨ اعتمدت الحكومة المصرية مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لقروض تعطى للجمعيات التعاونية ثم زيد هذا الاعتماد فيما بعد الى ٣٥٠,٠٠٠ جنيه . فحصل أيضا أن الرغبة فى الحصول على سلف سهلة وكذا حماسة رجال الحكومة فى المديريات حماسة لا محل لها أدتا الى سرعة انشاء جمعيات جديدة فتسجل فى سنة ١٩٢٩ عدد ٥٥ جمعية وفى سنة ١٩٣٠ مالا يقل عن ٢٩٧ جمعية. و يظهر أن رجال الحكومة فى مختلف المديريات تنافسوا تنافسا شديدا فى اظهار أحسن النتائج فأنشئت فى سنة ١٩٣٠ فى مديرية البحيرة وحدها ١٠٤ جمعيات أكثرها بضغط رجال الادارة ، وكان إنشاء كثير من هذه الجمعيات بواسطة عمد القرى أو غيرهم من الأشخاص ذوى النفوذ . وكان بعض هؤلاء مدفوعين بدافع حقيق لتحسين حالة القرويين الاقتصادية و بعضهم كانوا بلا شك يبتغون الظهور أمام الأنظار بأنهم زعماء راقون متنورون . وكان معظم هذه الجمعيات متوقفا على جهود مؤسسيها بحيث لا تصيب أى نصيب من النجاح بدونهم. ففى الجمعيات التى كان فيها هؤلاء الأعيان مدفوعين بمثل أعلى حاصلين على كفاية فى أعمال الأخذ والعطاء حصل القرويون على منافع مادية . أما فى حالة العكس فسرعان ما ارتبكت حالة الجمعيات وأشرفت على الهلاك . على أن هذه الأحوال قامت اجمالا عقبة فى سبيل ادارة الجمعيات الادارة الديمقراطية التى تعتبر الشرط الضرورى للتعاون وأصبح عدد كبير من الجمعيات التى أنشئت بهذه الطريقة ولا وجود لها الا اسما. ولا يسعنا أن نقول عن الحركة بوجه عام إنها مستقيمة الأحوال ولم يعمل أحد على تصفية أعمال الجمعيات المتداعية . مع أن التدقيق فى تقليم الزوائد

السريعة التكون لا ينتظر من ورائه الا استقامة الأمور . غير أن من بين الجمعيات البالغ عددها ٥٥٩ جمعية الموجودة فى السجل سنة ١٩٣٢ عددا عظيما من الجمعيات سائرة على الطرق الديمقراطية متشبعة بالمثل الأعلى التعاونى . أما فيما يتعلق بمجال أعمال الجمعيات ففى رأينا أنه كان الأجدر أن توجد الحكومة جمعيات منفصلة يختص بعضها بالتسليف وبعضها بتوريد اللوازم الزراعية ، وذلك بدلا من انشاء الجمعيات المتعددة الأعمال . ولا بد لنا من ملاحظة أن الجمعيات فشلت فى الحصول على ادخارات أعضائها لتودعها لديها كما يظهر أنها لم تعمل على بث روح الادخار ، وجنح الأعضاء فى معظم الأحوال الى اعتبار النظام التعاونى كمجرد وسيلة للحصول على الأسمدة والبزور بالأجل وعلى السلف بأرباح منخفضة السعر . ومع ذلك فان بعضا من الجمعيات حاول تحسين أحوال الحياة القروية من الوجهة الاجتماعية .

(٢) أموال الحركة التعاونية — بنك التسليف الزراعى المصرى هو الذى يتولى اعطاء القروض الى الجمعيات التعاونية وهو أيضا الذى يعطى قروضا لصغار الزراع ممن ليسوا أعضاء فى جمعية تعاونية . وقد ورد شرح أعمال هذا البنك فيما سبق . ويظهر أن عمل بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣٢ وخاصة مع الجمعيات التعاونية لم يكن جاريا مجرى سلسا وان اعطاء القروض كان يتأخر كثيرا والواقع أن قيام الصعوبات فى الأعمال أثناء السنة الأولى أمر لا غرابة فيه غير أنه يظهر أن بنك التسليف لا يبدى اهتماما كثيرا بانتشار الحركة التعاونية ولا يعبأ بما اذا كان القرض يعطى للافراد أو الجمعيات التعاونية ما دام الضمان كافيا ويلاحظ أن القروض التى تعطى للأفراد أوفر ربحا للبنك من القروض التى تعطى للجمعيات التعاونية . ووجهة النظر هذه من جانب البنك تقف عقبة كأداء فى سبيل الحركة التعاونية . ونرى أن الأمور قد تتحسن بتشكيل لجنة من ممثلين عن الجمعيات التعاونية وعن قسم التعاون مع ممثلين عن البنك فتضع الخطة المالية التى يحسن اتباعها وتقرر التفاصيل الادارية وتبدى للبنك رأيها فى منح القروض .

والأفضل من هذا بل وأقوم خطة هى أن ينشئ بنك التسليف الزراعى بنكا مركزيا للجمعيات التعاونية تدفع هذه الجمعيات ٥١ ٪ من رأس ماله ويدفع بنك التسليف الزراعى ٤٩ ٪ منه . وأن يحصل البنك المركزى المذكور على الأموال من بنك التسليف الزراعى ويقدمها قروضا الى الجمعيات . فبنك مركزى للجمعيات يكون حريصا على نشر الحركة على الوجه التعاونى الصحيح ، وبانتشارها تزيد الجمعيات تدريجيا نصيبها من أسهم البنك المركزى والاشتراك اشتراكا أكبر فى ادارته .

(٣) ادارة قسم التعاون — مما يؤسف له أن قسما فنيا كقسم التعاون كان يجب أن يكون عمله النهوض بالتعاون فى القرى وفى المدن يوضع تحت سيطرة وزارة الزراعة وكان يحسن أن يكون هذا القسم تابعا لوزارة المالية * وليتسنى

المؤلف : * صدر قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ شاملا لكل أنواع الجمعيات التعاونية زراعية ومنزلية وصناعية ومالية . وقد أثير البحث عند نظر مشروع هذا القانون فى البرلمان فى موضوع الوزارة التى يتبعها التعاون باعتباره الهيئة المشرفة على الحركة التعاونية فى البلاد أتكون وزارة الزراعة أم وزارة المالية وقد رجحت كفة الرأى القائل بجعل قسم التعاون تابعا لوزارة الزراعة لسببين هما :

(١) حلول هذا القانون محل قانون التعاون الصادر فى سنة ١٩٢٣ والذى بمقتضاه أنشئ قسم التعاون فى وزارة الزراعة لأنه كان قاصرا على الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها .

(٢) صدور مشروع قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ من وزارة الزراعة وكان وزيرها فى ذلك الوقت المغفور له محمد فتح الله بركات باشا هو الواضع له والمدافع عنه والمهتم كل الاهتمام بشئون التعاون .

مضى قسم التعاون فى عمله داخل وزارة الزراعة وسرعان ما اتجهت الحركة اتجاها يكاد يكون زراعيا بحتا لدرجة أن اندمجت شئون التعاونية فى أعمال التفاتيش الزراعية مما ترتب عليه : أولا — تحويل اتجاه الحركة عن طريقها الاقتصادى الطبيعى الى طريق زراعى ليس لها أن تسلكه وفى ذلك ما فيه من اضعاف لروحها وابعاد عن أساليبها . ثانيا — حرمان البلاد من تنظيم أمورها الصناعية والمالية والمنزلية طبقا للنظم التعاونية .

له القيـام بالاشراف المـالى العام مع السماح للموظفين التعاونيين بنصيب أوفـر فى التصرف والاستقلال فى نشر الحركة التعاونية . ليس التعاون بحال من الأحوال فرعا من فروع الزراعة فوضعه تحت سيطرة وزارة لا خبرة لها بعلم التعاون مما يؤدى لا محالة الى الاحتكاك وفضلا عن ذلك فان أية وزارة زراعة لا تجد بطبيعة الحال فى تنظيم التعاون بين أهل المدن ما يعنيها . وقد حصـل أخيرا عند تعزيز سلطة التفاتيش الزراعية أن وضع مفتشو التعـاون تحت رقابة مفتشى الزراعة فى الأقاليم مع أن هؤلاء عادة ليست لهم دراية بالأمور التعاونية وبذلك وقع انقسام فى الاختصاص بين المفتشين الزراعيين وقسم التعاون وهو انقسام من شأنه ألا يدعو

وقد نشأ عن تبعية قسم التعاون لوزارة الزراعة فكرة خاطئة لدى الجمهور تقول بأن التعاون فى مصر زراعى والحقيقة أن التعاون قائم فى مصر على أن يكون عاما كما أن التعاون الزراعى ليس شأنا من الشؤون الزراعية اذ ليس فيه من علم الزراعة أكثر مما فى شؤون الزراع من الأمور الصحية والقـانونية وغيرها ؛ فالتعاون الزراعى حتى بفرض عدم وجود تعاون غيره فى مصر — وهو خطأ كما أسلفنا — لم يخرج عن كونه نظاما اقتصاديا اجتماعيا مأخوذا به فى معاملات تتعلق بالزراع وبشؤون حياتهم .

وقد أبدى البرلمـان للاعتبارات السابقة فى سنة ١٩٣٣ رغبته فى أن ينقل قسم التعـاون الى وزارة المـالية كما أن بعض أعلام التعاون الأجانب انتقـدوا وضع التعاون فى وزارة الزراعة ونسـبوا الى هذا الوضع أسباب فتور الحركة التعاونية وقصرها على الناحية الزراعية من الحياة المصرية . ولا يخفى ما لرأى هؤلاء من الأهمية من الوجهة الفنية أولا ومن وجهة الصبغة الدولية للتعاون ثانيا .

يضاف الى ذلك كله أن علاقة الجمعيات التعاونية ببنك التسليف الزراعى تزداد ازديادا مطردا وليس أقدر من وزارة المـالية على الاتصال بذلك البنك ولا أقرب اختصاصا بأعماله ولا أجدر بالاشراف على مسئولية التعامل معه فى الشؤون المـالية الأمر الذى من أجله شكل مجلس التعاون الأعلى لجنة تحت رياسة معاونة وكيل وزارة المـالية لتنظيم المعاملات وتوثيق العلاقات بين الجمعيات والبنك وقد كان لجهود هذه اللجنة أثر بيّن .

لكل ذلك نحن متفقون فى الرأى مع المستر سركلند على فصل قسم التعاون من وزارة الزراعة وجعله مصلحة لها استقلالها الداخلى تابعة لوزارة المـالية اذ هى أقرب الوزارات اختصاصا فى مثل هـذه الأعمال الاقتصادية وأقدرها على الهيمنة على الحركة التعاونية من نواحيها المختلفة وفى هذا تقوية للحركة التعاونية وتوسيع لنطاقها بحيث تتمكن من القيام بخدماتها الجليلة للجمهور عامة .

الى سهولة العمل وإجرائه على الوجه المرضى . وقد وقع الاحتكاك فعلا من جراء تلك الحالة ، ولعل ذلك الاحتكاك كان سببا فيما حصل منذ أشهر من نقل الدكتور ابراهيم رشاد وهو أكبر حجة فى التعاون فى مصر من وظيفة مدير ذلك القسم الى وظيفـة أخرى وظلت وظيفته خالية الى الآن ، وذلك على ما نظن لعدم وجود من يليق لها . فخسارة خدمات الدكتور رشاد ضربة قاسية للحركة التعاونية .

(٤) وتلخيصا للاستنتاجات السابقة تقول إن الحكومة المصرية اذا كانت شديدة الرغبة فى تشجيع انتشار الحركة التعـاونية ، فمن الضرورى على مانرى أن تقرر سياسة ييسر العمل عليها وأن تنشأ هيئة إقراض مركزية تمثل فيها الجمعيات وموظفو التعاون ، وأن يجرى النظام والرقابة على موظفى التعاون بطريقة تفسح مجال التصرف أمامهم وهم الذين تدربوا على المبادئ التعاونية والذين أبدوا حذقا وكفاية فى أداء أعمالهم .

وقد زرنا الجمعيات الآتية :

(١) الجمعية التعاونية الزراعية بأسنيت بمديرية القليوبية — انى أرى أن هذه الجمعية جمعية الرجل الواحد* ، ورئيسها عمـدة البلدة وعضو البرلمـان يظهر عليه أنه زعيم راق محب للمصلحة العامة ميال الى تحسين حال أهل البلدة من الوجهة الاقتصادية . ويبلغ عدد أعضاء الجمعية ٢٧٠ وكل عائلة فى البلدة ممثلة فى تلك الجمعية وهى تقرضهم وتورد لهم البزور والأسمدة وغير ذلك من اللوازم الزراعيـة وتقوم بتدخين أشجار الفاكهة ، ولها جرارة تستعملها فى حرث أراضى الأعضاء وكذا فى رفع المـاء للرى . وبالجملة فان الجمعية تقوم بخدمة أعضائها خدمات نافعة .

(٢) الجمعية التعاونية الزراعية بميت كنانة بمديرية القليوبية — وأعضاؤها ٢٩٤ ، وهى أيضا جمعية رجل واحد . والرئيس وهو عمدة البلدة رجل مرتبك

---

* المؤلف : هـذا النوع من الجمعيات مكروه لدى التعاونيين حتى فى أصلح أشـكاله . وموقفهم حياله هو نفس موقف الديموقراطيين فى ميدان السياسة من الدكتاتورية الصالحة .

ماليا ويعد أكبر مدين للجمعية اذ عليه لها ٢٣٠ جنيها . ومع أنه لم يدفع ماعليه إلا أن مجلس الإدارة رفع قضايا أمام المحاكم ضد عدد من الأعضاء الآخرين لحملهم على دفع القروض . وقد أنشئت الجمعية فى سنة ١٩٢٥ وأعيد تسجيلها طبقا لقانون سنة ١٩٢٧ وكانت حالة الجمعية من الوجهة المالية فى سنة ١٩٣٢ كما يأتى :

	جنيه
رأس المال المسهم	٥٢٥
الاحتياطى	١٠٠
قروض الحكومة...	١,٠٠٠
سلف نقدية قدمتها الجمعية الى الأعضاء	٩٣٣
مبيعات من أسمدة و بزور	٦٤٠
خسائر فى سنة ١٩٣٢...	٦٧
المجموع	٣,٢٦٥

ولايزال باقيا مبلغ ١٠٠٠ جنيه من ٢٠٣٠ جنيها التى اقترضتها من مال الحكومة سنة ١٩٣٠ والحكومة تنظر الآن فى مد مدة الدفع غير أنه لم يسدد أحد من الأعضاء الى الجمعية أى جزء من ديونه أثناء موسم القطن الماضى، والجمعية واقعة فى حالة تدهور واضطراب ومن الصواب تصفيتها .

(٣) الجمعية التعاونية الزراعية بالأسكندرية — هذه الجمعية متعددة الأغراض تمثل نحو ٧٥٠ زارعا من زراع الخضر فى ضواحى الأسكندرية وقد أعطت أعضاءها فى سنة ١٩٣١ سلفا مقدارها ١٣١٧ جنيها ووردت بزورا وأسمدة بمبلغ ٢٠٩١ جنيها معظمها بالأجل . بيد أن أهم عمل قامت به أنها أنشأت فى الأسكندرية سنة ١٩٣١ وكالة الغرض منها انقاذ الزراع من المعاملة السيئة التى كانوا يلاقونها من التجار المحليين وقد دفعت الجمعية ١٠٠٠ جنيه من نفقات

انشاء السوق التى يظهر أنها مدارة ادارة حسنة . وتخصم الوكالة من أثمان بيع محاصيل أعضاء الجمعية ٨ ٪ نظير النفقات الادارية يأخذ المديرون منها ٧ ٪ وهم يتحملون تبعة الديون الميتة و ١ ٪ تدفع الى الجمعية. هذا و ينتفع بالسوق عشر جمعيات تعاونية زراعية أخرى وهى أعضاء فى جمعية الأسكندرية وهو أمر مناف للقانون الذى لايسمح بأن تكون جمعية تعاونية محلية عضوا فى جمعية تعاونية محلية أخرى * وهذه الجمعيات العشر يبلغ عدد أعضائها ١٤٦٥ منهم ٩٦٠ ينتفعون بالسوق. ومن العمولة التى على مبيعات هذه الجمعيات يحتفظ المديرون بـ ٦ ٪ منها و يعطى ١ ٪ لجمعية الاسكندرية و ١ ٪ للجمعية المحلية التابع لها العضو . والطرق المختلفة الآتية متبعة فى البيع : (ا) المزاد فى الوكالة، (ب) البيع فى الطريق بين القرى ومدينة الأسكندرية وذلك للتجار الذين يرغبون فى أخذ الكيات اللازمة لهم فى الصباح الباكر قبل فتح الوكالة، (ح) بالاتفاق الخاص بين الجمعيات والتجار، (د) البيع بمقتضى اتفاقات خاصة بين مديرى الوكالة والمصدرين . وفى حالة (ب) و (ح) يتعين على الزراع أن يخطروا ادارة الوكالة مباشرة بالمبالغ التى باعوا بها وأن يدفعوا عمولة الـ ٨ ٪. و يقال إن الأعضاء بوجه عام أوفياء للوكالة و يشجعهم على ذلك حصولهم على سلف بفوائد معتدلة على خضرواتهم التى ينوون بيعها بواسطة الوكالة. وتدفع جمعية الأسكندرية فائدة على رأس المال المسهم قدرها ٦ ٪ وتنوى أن تدفع عائدا على المعاملات معها بمجرد ما تسمح الظروف المالية بذلك. و يظهر أن أعضاء مجلس الادارة نشطون أذكياء متمسكون بالمثل التعاونى الأعلى وأن الوكالة تعود على الزراع بفوائد عظيمة . وأن النتائج التى نتجت فى المدة القصيرة التى قضتها الوكالة فى العمل مشجعة جدا من حيث إمكان انشاء وكالة شبيهة بها فى فلسطين حيث يعانى الزراع فى سبيل بيع خضرواتهم إلى التجار نفس الصعوبات

* المؤلف : هذه الحالة غير القانونية قد سويت بفصل هذه الجمعيات من عضوية الجمعية و بذلك أصبح هذا الاعتراض غير قائم .

التى كانت فى الأسكندرية. ولابد لنا من ملاحظة أنه يكون من الأحسن والأقرب الى المبادئ التعاونية لو أن السوق انفصلت عن الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية وأصبحت جمعية تسويق مركزية للجمعيات الاحدى عشرة التى تنتفع بها .

(٤) الجمعية التعاونية الزراعية بدرشابه بجوار دمنهور بمديرية البحيرة — وهى جمعية متعددة الأغراض تعطى قروضا وتورد لأعضائها الأسمدة والبزور بالنقد والأجل كما أنها تعنى بتحسين حالة الحياة فى القرية وتصلح الطرق وتنير الشوارع وتدير مدرسة صنائع صغيرة يتعلم فيها الأطفال النسج وصنع السجاد وكذا تعنى بالتعليم فى القرية . وقد وضعت قاعدة تقضى بأن يلبس الأطفال الذين يتعلمون فى مدارس القرية الملابس المصرية البسيطة المعتادة وذلك تفاديا للتمييز بين الطبقات الاجتماعية . وفضلا عن ذلك فان الجمعية لجأت أخيرا الى "مبرة روكفلر" لإنشاء بئر مرحاض فى كل منزل . وكان فى الجمعية المذكورة ٨٧ عضوا سنة ١٩٣٠ فبلغوا ٩٦ عضوا فى سنة ١٩٣١ حصلوا على فوائد هامة . أما فى سنة ١٩٣٢ فان نموها أوقف بسبب الأزمة الاقتصادية العامة . ومع أن رئيس مجلس الادارة هو الروح العاملة فى الجمعية الا أنه يظهر على الأعضاء أنهم يدركون المثل التعاونى الأعلى ادراكا واسعا .

(٥) الجمعية الزراعية بالمتانيا بمديرية الجيزة — وهى جمعية متعددة الأغراض، تعطى سلفا وتورد الأسمدة والبزور بالنقد . وقد تأسست أولا فى سنة ١٩٢٥ وأعيد تأسيسها سنة ١٩٢٨ وبدأت عملها فعلا فى سنة ١٩٣٠ وعدد الأعضاء ٦٢ ورأس المال المسهم ١٦ جنيها والاحتياطى ١٠ جنيهات ولا تقترض هذه الجمعية مالا من الحكومة ولا من بنك التسليف الزراعى وتدفع ثمن ما تشتريه لأعضائها من السماد والبزور بالنقد فاذا أراد عضو سلفة أعطاه الرئيس من ماله وهو رجل مثر . وقد بنى هذا الرئيس فى آخر سنة ١٩٣١ للجمعية معملا للألبان ومكتبا

ومخازن وهو على استعداد لقبول الايجار الاسمى الذى تستطيع الجمعية دفعه . وقد بدأ معمل الألبان عمله فى أول يناير الماضى ويصله ١٠٠ جالون من اللبن كل يوم من ٢٠ الى ١٠٠ شخص أعضاء وغير أعضاء واستخدم فى العمل المذكور اختصاصيا من دمياط وأصبح ينتج أنواعا جيدة من الجبن والزبدة ، وتباع هذه البضاعة الى تجار من بنى سويف والقاهرة . ومع أنه لم يكن هناك علم بزيارتى فانى وجدت النظافة بالغة مبلغا عظيما كما لاحظت على الأعضاء الرقى والنشاط والاشتراك الفعلى فى مهام الجمعية ولو أن المساعدة المالية متوقفة على الرئيس بدرجة كبيرة .

(٦) الجمعية التعاونية الزراعية بكفر طهرمس بمديرية الجيزة — وهى جمعية متعددة الأغراض أنشئت فى سنة ١٩٢٥ وتعطى سلفا لأعضائها وتورد اليهم البزور والعسل الأسود وكذا الأسمدة وذلك بالأجل لمدة لا تتجاوز ١٢ شهرا . كما أنها تسلف الأعضاء على محاصيلهم بشرط ايداعها فى مخزن الجمعية . ولا تأخذ الجمعية قروضا من بنك التسليف وذلك لأن الأعضاء يخشون صعوبات التسديد. وقد كانت هذه الجمعية فى وقت من الأوقات أهم جمعية فى مديرية الجيزة غير أن الأزمة أخرتها. هذا وعدد أعضائها ١٥٠ ورأس المال المسهم يبلغ ٦١٨ جنيها والاحتياطى ١٦٠ جنيها وقد بنت الجمعية مخزنا فى المدة الأخيرة . ورد الأعضاء فى السنة الماضية فوائد أسهمهم الى الجمعية مكتتبين بها فى مصاريف انشاء المخزن المذكور وهذه الجمعية جمعية ديمقراطية ولم يكن بين الأعضاء الذين قابلونا من يلبس لبسا أوروبيا . وكان يبدو على الجميع الاهتمام الفعلى بادارة الجمعية وفهم الأساليب والمثل الأعلى التعاونى فهما عظيما .

(٧) الجمعية التعاونية الزراعية بمهدية بمديرية الشرقية — وقد بدأت أعمالها فى سنة ١٩٢٣ وهذه الجمعية قائمة بأعمال عديدة منها تسليف الأعضاء وتوريد اللوازم الزراعية وبيع محاصيل الأعضاء بيعا مشتركا وذلك بمزاد فى القرية يحضره تجار من الزقازيق ، ولديها دكان للحاجيات المنزلية يبيع للأعضاء وغير الأعضاء . وثمن السهم فى الجمعية ٥٠ قرشا والمسئولية محدودة بسبعة أمثال الأسهم وفائدة السهم ٥ ٪ ويبلغ رأس المال المسهم ٨٦٤ جنيها والاحتياطى ٦٥١ جنيها وقد تكلف انشاء مخزن الجمعية ٥٢٠ جنيها منها ٧٠ استهلكت فى السنوات الثلاث الماضية وأخذت الجمعية سلفة من بنك مصر تسدد جزء منها وتجزأ الباقى على عدة سنين . ولكن لم تأخذ سلفة من بنك التسليف الزراعى لأن الأعضاء لا يرغبون فى زيادة تبعاتهم . وأظهر شخص فى الجمعية وهو رئيسها وعمدة البلدة رجل غيور على المصلحة العامة ساعد الجمعية ماليا . بيد أن الأعضاء وعددهم ٢٨٢ ويمثلون جميع عائلات القرية يشتركون اشتراكا فعليا فى أعمال الجمعية ويديرونها على الأصول الديمقراطية .

(٨) الجمعية التعاونية المنزلية بالاسماعيلية — وهى جمعية تعاون منزلى تأسست فى سنة ١٩٢٢ وتسجلت فى سنة ١٩٢٧ وبها الآن نحو ٢٥٠ عضوا وهم من أرباب المهن ومن المستخدمين والعمال فى شركة قنال السويس والكل مصريون ورأس مال الجمعية المسهم يبلغ ١٧٠٠ جنيه مقسم الى أسهم ثمن كل منها ٥٠ قرشا وأما الاحتياطى فهو ٣٠٠ جنيه . وتتعامل الجمعية مع الأعضاء وغير الأعضاء وقد دفعت من السنة الماضية فائدة قدرها ٦ ٪ وعائدا الى الأعضاء بنسبة المعاملة قدره ٣ ٪ .

وللجمعية مبان ضخمة فيها دكانها الحسن المحتوى على كثير من البضائع ، وهو وإن كان قليل المال بسبب صرف شطر كبير من أموال الجمعية فى المبانى إلا أنه يدار ادارة حسنة ويبدو على الأعضاء أنهم ذوو دراية ونشاط .

*
* *

الى هنا انتهى هذا التقرير القيم الذى لم يفتنا عرضه على مجلس التعاون الأعلى الذى أحاله على لجنته الفرعية لبحثه وتقديم تقرير عنه . وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات وقدمت تقريرا عنه الى المجلس فى جلسته المنعقدة فى ٥ مايو سنة ١٩٣٤ سنتناوله فى الفصل التالى .

الفصل الثامن عشر

التعاون فى مصر فى نظر رجال التعاون الدولى (تابع)

تقرير اللجنة الفرعية لمجلس التعاون الأعلى
(عن تقرير المستر ستركلند)

يتضمن تقرير المستر ستركلند الأربع الموضوعات الآتية :

الأول — العلاقة المالية للجمعيات ببنك التسليف الزراعى .

الثانى — تأسيس بنك تعاونى مركزى .

الثالث — وضع سياسة مستمرة للتعاون لا تتغير بتغير الوزارات التى تتولى الحكم .

الرابع — بأى الوزارات يجب أن يلحق التعاون .

أما عن الموضوع الأول فقد رأت اللجنة أن علاقة بنك التسليف بالجمعيات التعاونية قد غايرت ما كانت عليه فى الوقت الذى كتب فيه المستر ستركلند تقريره اذ زادت العلاقة بين البنك والجمعيات وانتظمت معاملاته معها بفضل التسهيلات العديدة التى أقرها البنك فى طريقة تعامله مع الجمعيات .

أما عن الموضوع الثانى الخاص بتأسيس بنك تعاونى مركزى فقد سبق أن بحثته اللجنة الفرعية وأصدرت فيه قرارا وافق عليه مجلس التعاون الأعلى فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ *

* المؤلف : راجع الفصل السادس عشر .

أما عن الموضوع الثالث الخاص بوضع سياسة مستمرة للتعاون فقد عرضت اللجنة لما مرت به الحركة التعاونية بسبب اختلاف الآراء فى كيفية السير بها ورأت أن تكون للتعاون سياسة قائمة معينة فأقرت بعد مناقشة طويلة مشروع برنامج لهذه السياسة * وضعه الدكتور رشاد متضمنا مقتضيات تنفيذها فى خمس سنوات على أحسن وجه وهو مفصل فى نهاية هذا التقرير .

* المؤلف : نحن نرى رأى المستر ستركلند فى تقدير أهمية وضع سياسة ثابتة للتعاون وبرنامج يعمل على تحقيقه رغم تغيير الوزارات ولكننا نرى فى الوقت نفسه وجوب توفر ثلاثة أمور اثنان منها يمكن تنفيذهما من الآن أما الثالث فسير يقتضى اعادة النظر فى طريقة الحكم فى بلادنا وتحديد مهمة الوزراء فى وزاراتهم وهذا لا يسهل الا بعد أن تستقر أمور البلاد السياسية وتوضع قواعد رقيها ورفعتها وتخطط الخطط المؤدية الى سعادتها ورفاهيتها :

الأمر الأول — لا ريب أن برنامجا للتعاون مهما أحكم وضعه وعظم شأنه يصبح لا قيمة له الا اذا وجدت الأداة اللازمة لتسييره وتحقيقه ، ولذلك أرفقنا ببرنامج السنوات الخمس للتعاون مقتضيات تنفيذه من توافر عدد الموظفين الاكفاء وتسهيل تنقلاتهم الى الجمعيات ووضع قواعد للعمل فى التعاون تتفق وأنظمته وروحه وتوفير أسباب نشر الدعوة وتعليم الأهالى أصول التعاون وتعريفهم مراميه ووقوف المهيمنين على الحركة التعاونية أولا بأول على حالة التعاون فى الأقطار التى خطا فيها خطوات واسعة ليتمكن لهم أن يقتبسوا منها ما يصلح تطبيقه فى جمعياتنا المصرية ، والاهتمام بالنشء وتلقينهم مبادئ التعاون وادخالهم عمليا فى أموره ، الى غير ذلك من الأمور التى بدونها يصبح البرنامج معطلا لا فائدة منه .

الأمر الثانى — حتى لو وجدت الاداة التى أشير اليها لتسيير التعاون فان هذا وحده لا يعتبر كفيلا بتحقيق الغاية الا اذا أخلص المهيمنون على الوزارة التابع لها التعاون ولم يضعوا العقبات فى طريق تقدمه لاننا نعلم كيف تعرقل الأمور فى الوزارات اذا أريدت عرقلتها ولقد كدنا نصل فى مصر الى مثل ما كان يحدث فى تركيا القديمة عندما كان يطلب القائد ذخيرة لجيشه وهو فى معمعة القتال فترسل له بدل ذلك خيول أوعندما كان يطلب أحذية فترسل له كلها من "الفردة" اليمنى فيصعب على الجند لبسها الخ . كما هذه عراقيل من القيادة العامة يقصد بها افساد عمل القواد فى الميدان . وأمثلة ما يحدث عندنا من هذا النوع كثيرة .

الأمر الثالث — الوزير فى بلادنا لا حدّ لسلطته فليس هو بالوزير السياسى فقط بل هو الفنى وهو الإدارى وهو كل شىء بل إن كثيرا منهم يتدخل فى أصغر الأعمال بأقل الموظفين . هذه خطة معقدة للعمل وقد قضت علينا اتجاتزا قضاء مبرما بأن جعلت من الوزير رجلا سياسيا يدير مع زملائه الوزراء دفة سياسة البلاد ويمثل مصالح وزارته بعد أن يدرسها ويحضرها وكلاء الوزارات الثابتون الذين يستمدون

أما عن الموضوع الرابع الخاص بالوزارة الأقرب تجانسا فى العمل مع الحركة التعاونية فقد بحثت اللجنة هذا الموضوع باحثة الآراء الآتية :

هل يكون التعاون مصلحة مستقلة أم يتبع وزارة المالية أم يبقى كما هو، تابعا لوزارة الزراعة .

رأت اللجنة أن الحركة التعاونية لما تبلغ المدى الذى يحتاج معه الأمر الى مصلحة مستقلة هذا فضلا عما تقتضيه سياسة الاقتصاد التى تسير عليها الحكومة فى الأزمة القائمة، وعلى ذلك آثرت اللجنة أن يكون التعاون فى الوقت الحاضر ادارة تابعة لاحدى الوزارات . كما رأت — نظرا الى عدم وجود وزارة للاقتصاد القومى تضم اليها جميع الأعمال الاقتصادية فى البلاد (تلك الوزارة التى يتحتم عند وجودها ضم التعاون اليها) — أن يتبع التعاون وزارة المالية أو وزارة الزراعة، ولما كان التعاون الآن تابعا لوزارة الزراعة التى نشأ فيها ، لم تر اللجنة داعيا الى نقله الى وزارة المالية . وإنما حتمت أن يستقل فى شؤونه عن التفاتيش الزراعية .

= معلوماتهم من مديرى الأقسام المختصين الذين ما وصلوا الى مراكزهم هذه إلا بفضل كفاياتهم الشخصية . وبهذا وحده تصبح أعمال الوزارة مدروسة درسا صحيحا بمعرفة المختصين ومركزة فى وكيل الوزارة الثابت الذى يعرض حالة وزارته وأعمالها أمام الوزير ليلم بها الإلمام الكافى ويتمكن من توجيه السياسة العليا لوزارته والدفاع عن هذه السياسة أمام مجلس الوزراء والهيئات النيابية . أما عندنا فى مصر فان اتجاه الوزارات فى شؤونها يتغير حسب رغبات الوزراء وأهوائهم فتنقطع بذلك سلسلة الاستمرار من ناحية ويضعف وكيل الوزارة وكذا مديرو الأقسام من ناحية أخرى أمام سلطة الوزير المطلقة وخوفهم من بطشه بهم فيسيرون معه على خطته فتضطرب الأعمال وينتهى الأمر بالفشل . وكثيرا ما يتسابق كبار الموظفين الى إرضاء الوزير وموافقته على أمر يعلمون خطأه وذلك تفاديا لضرر يلحقهم أو تطلعا منهم إلى نفع يصيبهم وفى هذا مافيه من تدهور فى الأخلاق وضياع للصلحة العامة ناهيك بتولى غير الأكفاء وغير المخلصين المناصب العليا فى الدولة .

هذا ما رأته اللجنة الفرعية وقد وافق مجلس التعاون الأعلى عليه مع تعديل بسيط، أما صيغة قرارها الخاص بمسألة أى الوزارات يجب أن يتبعه قسم التعاون . فقد كانت، كما كنت أتوقع، موضع اعتراض من سعادة وكيل وزارة المالية الذى رد عليها ردا مقنعا لم يسع معالى الوزير رئيس المجلس إزاءه الا أن يصرح بأنه سوف يعرض الأمر على مجلس الوزراء . واليك ما دار من المناقشة فى هذه المسألة :

أحمد عبد الوهاب باشا — حقيقة ليست هناك وزارة للاقتصاد القومى ولكن أعمال تلك الوزارة موجودة بالفعل فى وزارة المالية فأعمال مصلحة التجارة والصناعة ومصلحة الجمارك — عدا جباية المكوس — وأعمال مراقبة الشركات والسكرتارية المالية ومصلحة المناجم ومصلحة الاحصاء، كل هذه الأعمال تقوم بها وزارة المالية. وأنا لا أقصد بذلك أن أقول اتبعوا قسم التعاون لوزارة المالية، ولكن أريد أن أبين أن التعليل الذى استندت اليه اللجنة الفرعية غير مطابق للواقع .

مصطفى الصادق بك — إنه لا يوجد الا التعاون فقط من الأعمال الاقتصادية التى لا تتبع وزارة المالية .

معالى وزير الزراعة — هذه المسألة سينظرها فيما بعد مجلس الوزراء .

معالى شكرى باشا — نحن نوافق على ذلك والى أن يبت فى مصير هذا القسم من حيث الوزارة التى يتبعها يكون مستقلا فى أعماله عن التفاتيش الزراعية .

معالى وزير الزراعة — انى أعد بالنظر فى هذا الموضوع .

القرار — وافق المجلس على ذلك .

برنامج الخمس السنوات للتعاون سنة ١٩٣٤—١٩٣٨ *

أولا — انهاض الجمعيات القائمة وتطهير الميدان التعاونى :

(١) العمل على زيادة عدد الأعضاء بحيث تصبح الجمعية تخدم نصف سكان الناحية على الأقل ، مثال ذلك ان منطقة يبلغ عدد سكانها ٢٤٠٠ نسمة يجب أن يكون عدد أعضاء جمعيتها ٢٠٠ على الأقل باعتبار أن العضو يعول عائلة عدد أعضائها ستة أشخاص .

(٢) مع أن فى زيادة عدد الأعضاء هذه زيادة لرأس المال الا أنه لايكتفى بهذه الزيادة بل يجب فى الوقت نفسه العمل على زيادة رأس المال زيادة أخرى من ناحية زيادة متوسط ما يخص العضو من الأسهم حتى تتمكن الجمعية من القيام بما يتطلبه منها الأعضاء من الخدمات .

(٣) العمل على زيادة ما يخص العضو من الخدمات التى تقوم له بها الجمعية فى السنة واتقان العمليات التى تقوم بهـا الآن كل جمعية ، الأمر الذى من شأنه تشجيع الأعضاء على قصر معاملاتهم على جمعياتهم .

(٤) تشجيع حركة التوفير بين الأعضاء وحثهم على ايداع ما يدخرونه فى صندوق الجمعية أولا بأول وفى ذلك فائدة مزدوجة للجمعية والعضو .

(٥) تنبيه الجمعيات الى عدم قصر جهودها على الناحية المـادية من التعاون وتوجيهها فى الوقت نفسه الى العناية بالخدمات الاجتماعية التى تعود على الأعضاء والمنطقة بالتقدم .

* المؤلف : هذه هى الصيغة التى أقرها مجلس التعاون الأعلى ووافق عليها معالى وزير الزراعة فأصبح معمولا بها من شهر أغسطس سنة ١٩٣٤

(٦) تحسين ادارة الجمعيات وتعويد أعضاء هيئاتها الادارية على الاعتماد على أنفسهم فى تسيير أمورهم وانتظام معاملاتهم و إمساك دفاترهم الأمر الذى يقوم بأكثره موظفو التعاون فى الوقت الحاضر .

(٧) تطهير الميدان التعاونى من الجمعيات التى تسيء الى سمعة التعاون بالعمل على حلها اذا تعذر إصلاحها .

ثانيـا — انشاء جمعيات جديدة :

(١) أن يكون السـير بالتعاون تدريجيا كأن يكون متوسط التأسيس ما بين ٥٠ و ٦٠ جمعيـة فى السنة واذا سمحت حالة الموظفين فلا مانع من زيادة عدد الجمعيات التى تؤسس .

(٢) وجوب نشر الفكرة التعاونية فى المناطق التى لا توجد بها جمعيات وذلك عن طريق التفهيم والاقناع والترغيب ، واعطاء التعاون الصناعى والتعاون المنزلى نصيبهما من العناية فى نشر الدعوة التعاونية ، والعمل على تعميم النوع الثانى بحيث يصبح فى كل بندر أو مركز أو محافظة جمعية تعاونية ، وأن ينظر فى أمر ايجاد ذلك النوع الذى لم يوجد بعد فى مصر وهو نوع الجمعية ذات العمل الواحد لمـا فى ذلك من مزايا فى بعض الأحيان لا تحققها الجمعيات المتعددة الأعمال .

ثالثا — الهيئات العامة للتعاون :

يعمل على تأسيس عدد قليل محدود من الجمعيات المركزية للعنـاية بتصريف الحاصلات وتوريد الحاجيات المنزلية ، أما إنشاء الاتحادات الاقليمية فيرجأ النظر فيه الآن حيث لم يحن الوقت بعد لانشاء هذه الاتحادات .

رابعا — العناية بتصريف الحاصلات داخل البلاد وخارجها عن طريق التعاون .

يحصر قسم التعاون جهوده فى الوقت الحاضر فى أمر تصريف الأربعة المحاصيل الآتية :

القطن والأرز والبصل والفاكهة .

خامسا — الجمعيات و بنك التسليف :

يعمل على توثيق العلاقة بين الجمعيات و بنك التسليف الزراعى بحيث تصبح أعمالها المالية مركزة فيه بقدر المستطاع .

سادسا — الثقافة التعاونية :

يعمل قسم التعاون على ايجاد ثقافة تعاونية فى البلاد بتعليم مبادئ التعاون الصحيحة وتطهير الجو من كل مايسيء الى التعاون وايقاف التعاونيين أولا بأول على مجريات الأحوال التعاونية داخل البلاد وخارجها ، وتوثيق الصلات بين التعاونيين و بعضهم وذلك بالوسائل الآتية :

(١) تعليم النشء أصول التعاون تمهيدا لتهيئة الجيل القادم للتكوين التعاونى.

(٢) اصدار "مجلة التعاون" شهريا وخدمتها على أحسن وجه وجعلها حقيقة لسان حال قسم التعاون والجمعيات التعاونية .

(٣) العمل على جعل جمعية التعاون مركزا يلتف حوله الأهالى لمزايا اجتماعية وفى هذا ما فيه من تهيئة الجو لمختلف الاصلاحات اللازمة للريف ومن لوازم ذلك وجود راديو للجمعية لاذاعة ما يقتضى اذاعته بين الأهالى .

(٤) الانتفاع بمعدات السينما لدى وزارة المعارف العمومية ومصلحة الصحة فتعرض مختلف الأشرطة السينمائية على الجمعيات التعاونية للتسلية والفائدة وتنتهز فرصة عرض هذه الأشرطة على الجمهور للتحدث اليهم فى التعاون : أصوله وأعماله ومزاياه .

مقتضيات تنفيذ برنامج الخمس السنوات للتعاون *

أولا — استقلال قسم التعاون عن التفاتيش الزراعية :

أن تستقل أعمال التعاون فى الأقاليم عن التفاتيش الزراعية وتوكل أعمال التعاون جميعها الى رجال قسم التعاون .

ثانيا — تعيين الموظفين :

(١) أن يتوفر لدى قسم التعاون الموظفون اللازمون للعمل على نشر الحركة التعاونية حتى يتيسر ارشاد من يرغبون فى تأسيس جمعيات تعاونية الى طريقة العمل فيها والاشراف على إدارتها وحساباتها ضمانا لعدم الخروج على النظام مما يؤدى الى الفشل وهو أمر خطير اذ أن من أسباب اقبال الأهالى على تأسيس الجمعيات ثقتهم من اشراف الحكومة ورعايتها للحركة .

و يستلزم الاشراف والرعاية المشار اليهما أن يوجد منظم لكل ٣٠ جمعية على الأكثر ومراجع لكل ١٠٠ جمعية على الأكثر على أن تقرر حاجات كل سنة من سنى البرنامج من الموظفين فى الميزانية التى تعتمد قبل بداية هذه السنة فمثلا الموظفون اللازمون لبرنامج سنة ١٩٣٥ يلزم ادراجهم فى ميزانية سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ المالية .

(٢) أن يراعى فى اختيار موظفى قسم التعاون أن يكونوا ممن لديهم مؤهلات للعمل فى هذا القسم و يحسن اختبارهم مدة سنة فى ميدان العمل للتحقق من أهليتهم لأداء هذا العمل . كما يراعى ألا ينقل موظف التعاون الا عند الضرورة القصوى و يقدم قسم التعاون مذكرة بأسباب النقل الذى تقتضيه المصلحة .

* هذه هى الصيغة التى أقرها مجلس التعاون الأعلى ووافق عليها معالى الوزير على أن يتفاوض مع وزارتى المالية والمعارف فى موضوع البندين الخامس والسادس الخاصين بالبعثات والتعليم التعاونى فى المدارس .

ثالثا — تسهيل المواصلات :

(١) أن يكون لكل تفتيش تعاونى موتوسيكل بسبت اذ متى سهلت للموظف أسباب التنقل أمكنه أن يقدم للجمعيات من الخدمات أضعافها .

(٢) أن يكون للقسم سيارة ليتمكن من الاشراف على جمعيات التعاون البالغ عددها أكثر من ٦٠٠ جمعية موزعة فى أنحاء القطر ولزيارة الجهات التى تبث فيها الدعوة تنفيذا للبرنامج .

رابعا — المطبوعات :

(١) أن يعاد الى اختصاص قسم التعاون اصدار النشرة "صحيفة التعاون" التى كان يقوم باصدارها فعلا منذ سنة ١٩٢٩ ثم رفعت من اختصاصه ، ذلك لأن قانون التعاون قد نص على أن يصدر قسم التعاون نشرة نظرا لأن من أهم الأعمال التى من أجلها أنشئ هذا القسم الارشاد والدعاية والصحيفة المذكورة هى من أهم الوسائل التى يستخدمها القسم فى أداء هذا العمل .

(٢) أن يستمر قسم التعاون على اصدار تقريره السنوى عن التعاون لتوزيعه على الجمعيات التعاونية وعلى الهيئات التى من اختصاصها وفى سلطتها مراقبة سير التعاون وتقرير مصيره كأعضاء مجلس التعاون الأعلى وأعضاء مجلس النواب والشيوخ وعلى من يهمهم الوقوف على تقدم الحركة التعاونية فى البلاد على أن يدرج فى الكتاب السنوى الذى تصدره الوزارة موجز عن سير الحركة التعاونية .

خامسا — البعثات :

لما كان التوسع فى نشر الحركة التعاونية وتنويع أعمالها ودخولها فى ميدان الأعمال المركزية الكبرى يقتضى توفر عدد من الموظفين ذوى مقدرة علمية عملية

لبحث المشروعات الجديدة ورسم الخطط ووضعها موضع التنفيذ والاشراف على سيرها أصبح من الضرورى أن تقوم الوزارة بايفاد بعثات دراسية كما يأتى :

(١) بعثة علمية للمعاهد التعاونية الكبرى فى الخارج على أن يكون هناك بصفة مستديمة عضو من هذا النوع كلما أتم دراسته أرسل غيره .

(٢) بعثة عملية كلما مست الحاجة لدراسة مواضيع خاصة بالمشروعات التى يلزم تنفيذها .

سادسا — التعليم التعاونى فى المدارس :

بما أنه لا يمكن أن تكون الحركة التعاونية المصرية وطيدة الا اذا بنيت من متعاونين حقيقيين لقنوا منذ حداثتهم مبادئ التعاون وخبروه عمليا ، لذلك تعمل الوزارة على تحقيق ما يأتى :

(١) أن تقوى دراسة التعاون فى مقرر التربية الوطنية فى المدارس الابتدائية والثانوية والالزامية ومدارس الصيارف وأن يدرس التعاون على حدة فى مدارس التجارة والزراعة وفى معاهد تخريج معلمى المدارس الأولية والابتدائية والالزامية .

(٢) أن تعمل على تكوين هيئات تعاونية من الطلبة فى المدارس العليا والثانوية والخصوصية لتقوم ببعض الأعمال التعاونية فيعتاد الطلبة منذ صغرهم العمل التعاونى وتكون لهم خبرة فيه وتعلق به .

*
* *

هذا ما كان من أمر تقرير المستر ستركلند وما ترتب عليه من اجراءات . وهناك تقرير آخر له * لا يقل أهمية عن هذا التقرير وضعه فى سنة ١٩٣٢ بمناسبة ما يأتى :

* هذا التقرير قدمناه كذلك لمجلس التعاون الأعلى حيث يدرس الآن .

عند بحث الحكومة المصرية فى التشريع الخاص بالصناعات ونقابات العمال لوضعه على أساس ثابت ولتحسين حال العمال أوفد مكتب العمل الدولى بجنيف بناء على طلب الحكومة المصرية جناب المستر بتلر * مدير ذلك المكتب لفحص الحالة فى مصر، فقضى جنابه فى ذلك أربعة أسابيع ابتداء من ١٦ فبراير سنة ١٩٣٢ وقدم تقريره فى ٢١ مارس سنة ١٩٣٢

فلما نشر هذا التقرير فى الخارج واطلع عليه المستر ستركلند رأى أن الاجراءات التشريعية والادارية لا بد أن يصحبها اصلاح أساسى يتناول من شؤون العمال حياتهم الفردية والجماعية أيضا ، وأن النظم التعاونية كفيلة بذلك ونظرا الى ورود بعض مسائل خاصة بهذا الاصلاح لم يشر اليها التقرير الا تلميحا ، لذلك رأى الفرصة سانحة لشرحها والتكلم عن الموضوع بأكمله :

تقرير ستركلند عن تقرير بتلر :

بينما كنت أتجول فى بعض الأقطار فى سنة ١٩٢٤ لدراسة السياسة التعاونية فيها منتدبا من قبل حكومة الهند ، سنحت لى فرصة مشاهدة بعض الجمعيات التعاونية بمساعدة قسم التعاون بوزارة الزراعة . ولى الأمل أن أوفق الى مثل هذه الفرصة اذا نزلت بمصر مرة أخرى فى مستهل سنة ١٩٣٣ مكلفا بذلك من لدن حكومة أخرى . لهذا ولما أشعر به من الاهتمام بشؤون مصر بوجه عام أتقدم بادلاء بعض الملاحظات بشأن ذلك التقرير وذلك من وجهة نظر رجل تعاونى :

ان الحركة التعاونية فى وسعها أن تؤدى خدمات جليلة للطبقات الوسطى والفقيرة فى المدن المصرية بما فيها العمال . وقد كادت تنحصر هذه الحركة الى الآن فى الجهات الزراعية والمزارعين ، وهؤلاء مع أنهم يؤلفون الأغلبية العظمى من

* H. B. Butler

السكان بلا جدال فلا حق لهم فى احتكار فكرة أو أداة اجتماعية قد استعملت لنفع المجتمع كله فى الأقطار الأخرى . ولم تنفرد أوروبا وأمريكا دون غيرهما باستخدام التعاون فى تنظيم أهل المدن سعيا وراء التقدم الاجتماعى بل قامت بذلك أيضا اليابان والهند وغيرهما من الأقطار الاسيوية وهكذا فعلت فلسطين منذ عهد حديث . وأن الحاق قسم التعاون بوزارة الزراعة قد أدى الى اتخاذ الحركة فى مصر وجهة زراعية بحتة وهى حالة غير مرضية اذ ضيقت نطاق الحركة دون مبرر . فقسم خاص بالتعاون لا يمكن أن يأتى بكامل الفائدة المرجوة منه إلا إذا كان قسما منفصلا قائما بذاته كما هى الحال فى الهند البريطانية وسيلان وبلاد الملايا وفى بريطانيا العظمى نفسها أو ملحقا بوزارة الاقتصاد الأهلى — اذا وجدت — أو بوزارة المالية ، وبذلك يستطيع أن يعمل بحرية لخدمة جميع طبقات المجتمع على السواء .

أما السياسة الأخرى المتبعة فى بعض الأقطار — مثل بلجيكا — والقاضية بتوزيع الاختصاص على قسمين : قسم خاص بالحضر ، وآخر بالريف ، وأن يتبع كل منهما وزارة خاصة ، ففيها حرمان للتعاون من القوة التى يمكن أن يستمدها من الوحدة ، كما أنه يجعل من العسير أن يتوفر لكل مصلحة على حدة جميع المستشارين التعاونيين المدربين الذين تقضى بوجودهم ضرورة عمل اجتماعى فنى كهذا . ثم ان توزيع الاختصاص من جهة أخرى يفسح المجال لجعل التعاون أداة سياسية ، مما يتعارض مع الصالح العام ، وذلك بايجاد التفرقة بين طبقتين من الناس لو اعتصمتا بحبل واحد ، كما هى الحال فى الهند واليابان وكثير من الأقطار الأوروبية لاختفت النزعات السياسية الخاصة بكل منهما ولاقتصرت جهودهما التعاونية على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

لست أكتب بأى تحامل عدائى ضد وزارة زراعة ما فقد اشتركت معها طوال السنين بصفتى من رجال التعاون ولكنى أكتب عن اقتناع تام بأن الحاق موظفى

التعاون بوزارة أو مصلحة فنية كالزراعة كما هى الحال فى جزائر الفلبين أو جنوب إفريقية أو جزر الهند الغربية البريطانية لا يؤدى الى خدمة أهل المدن كل الخدمة الممكنة. وإذا انضم الى أعضاء لجنة بحث شؤون العمال المقترح تشكيلها فى الفقرة ١٣ من التقرير موظف مصرى ذو خبرة بالتعاون فى أوروبا والهند فانه يمكنه أن يوضح لبقية الأعضاء الخدمات التى يمكن أن تؤديها النظم التعاونية فى سبيل المقاصد والأعمال الاجتماعية .

ولشرح ما يجول بخاطرى أضرب المثل الآتى : قررت لجنة ويتلى * فى شأن العمال فى الهند أن أجور عمال الصناعات يجب أن يحميها القانون من أى التزام . وسوف لا أسهب هنا فى بحث هذا الاقتراح بل يكفينى أن أقول إنى أرى الأخذ بذلك الاقتراح أجدى وأنفع للطبقات الفقيرة من العمال من كافة القواعد التشريعية التى توضع لحماية مصالحهم فيما يتعلق بساعات العمل وتقدير الأجور والتعويض عن الاصابات الطارئة .

بيد أن الاقتراح المذكور من شأنه أن يضعف قوة الاقتراض ان لم يقض عليها نهائيا. فلا بد إذن من الالتجاء الى وسيلة أخرى تمكن العامل من الاقتراض لسد حاجته من المال، على أن تحاط بما يلزم من اشراف وحسن تدبير يضمنان عدم تورط العامل فى استدانة خطرة يقع بها فى أيدى المرابين .

ولا تقل حاجة أهل المدن الى التعاون عمن عداهم ، فالعامل فى حاجة الى الاقتصاد فى الانفاق أكثر مما هو فى حاجة الى الاقتراض . واذا كان لا بد له من الاستدانة فلتكن على الأقل مقرونة بالتعود على الاقتصاد . ونقابات العمال فى بلاد كمصر غالبا ما يكون العامل فيها غير مستقر على حال وكثيرا ما لا يحذق عملا ولا يتخذ المدن موطنا له .

* Whitely.

تأخذ هذه النقابات شكل جمعيات الدفاع الايطالية السابقة لعهد الفاشيست أكثر مما تأخذ شكل نقابات العمال البريطانية ، واذن فهى لا تستطيع القيام بتلك الخدمات الهامة الخاصة بسد حاجاته (الفقرة ٤٧ من التقرير) فيحسن والحالة هذه تنظيم جمعيات تعاونية للاقتصاد فى المعيشة مع حصر اختصاص النقابات فى معالجة مسائل الاستخدام والأجور وساعات العمل وما الى ذلك . ويجب ألا يقتصر تأليف جمعيات الاقتصاد المذكورة على العمال فانها لازمة ومفيدة كذلك لطبقات الكتبة وأرباب الحرف بقدر ما هى لازمة ومفيدة للعمال، ولكنها تهيىء الفرص للعامل ليتفادى شرور الحياة فى المدن . تلك الشرور التى تجعل حياته عبئا ثقيلا عليه ، والتى تحول دون تمتعه كما يجب إذا ما تحسنت ظروف عمله وانقصت ساعاته .

وهو فى حاجة أيضا الى التمكن من شراء طعامه وغير ذلك من الحاجيات من صنف جيد بسعر مناسب . فان قلة المقادير التى يشتريها فى الوقت الحاضر بسبب قلة أجره تجعله يدفع أعلى الأسعار ويأخذ أردأ الأصناف . ومن المستطاع انشاء حوانيت تعاونية مرتبطة بجمعيات الاقتصاد (أو الالتجاء الى عقد قرض من الحكومة اذا قضت بذلك الحاجة القصوى) وهذه الحوانيت تسد الحاجات المنزلية للطبقات الفقيرة والوسطى بطريقة تنقذهم من الخطر الذى ينجم عن الشراء بالأجل من الدكاكين .

وتأتى بعد ذلك خطوة أخرى لتنظيم جمعيات تعاونية لبناء المنازل . وليس من السهل إقناع العمال الذين يشتغلون بصفة مؤقتة فى المعامل الصناعية أو فى المدن بادخار مال لبناء مساكن لهم ، سواء أكان ذلك بالطرق التعاونية أم بغيرها . لأن أمثال هؤلاء العمال يعودون دائما إلى قراهم متى حصلوا على ما يسدون به ديونهم التى من أجلها نزحوا إلى المدن . أما العامل الذى قطع صلته بالقرية فلا تحدوه

الرغبة فى بناء منزل أو شرائه إلا إذا حذق مهنته فلا يضطر للانتقال من بلد إلى أخرى أو من مهنة إلى غيرها .

ولذلك فالكتبة والعمال الفنيون كما سبق أن أوضحنا ، هم الذين ينتفعون كثيرا من الجمعيات التعاونية لبناء المنازل و يستمدون الأموال اللازمة من ادخاراتهم ومن قروض يأخذونها من الحكومة أو من أى بنك تجارى يرهن على هذه المبانى .

وصاحب الحرفة سواء أكان أجيرا أم مشتغلا لحسابه الخاص ينتفع كثيرا من الجمعية التى تقوم بشراء المواد الخام بالجملة وتساعده على تصريف منتجاته . و يوجد هؤلاء العمال بالمدن والقرى على حد سواء . وقد جرت العادة بالتحدث عنهم كأنهم من أهل الريف ولكن أغلبهم فى الحقيقة يسكنون المدن حيث يجدون فيها أسواقا لتصريف منتجاتهم . وهذا النوع من الصناع قد أضر به أيضا انتشار الآلات . وكما هو وارد بالفقرة ١٧ من التقرير يشترط لاستقرار هؤلاء الصناع فى عملهم على وجه مرضى أن تكون مصنوعاتهم من نوع عال ، و إذا ما كان الصانع منتظما فى جمعية تعاونية أصبحت أمامه طرق كثيرة لبلوغ ذلك المستوى الصناعى العالى المطلوب .

و بالفقرتين ٧ و ١٨ من التقرير إشارة إلى حاجة المصريين إلى رفع مستوى المعيشة بصفة عامة . وليس هناك شك فى أن الاحتكاك بالأمم الأخرى وتقدم المصريين أنفسهم مما يدخل فى الأذهان أن الوقت قد حان لاحداث تغييرات جمة فى بنائهم الاجتماعى ، وإنه إذا أريد مجاراة العالم فى تقدمه وجب توفير وسائل الرقى لا للطبقات المتعلمة وحدها بل يجب توفيرها كذلك فى نواحى كثيرة للطبقات البسيطة بدون إبطاء .

والصعوبة فى مصر كما فى غيرها من البلاد المشابهة لها فى الأحوال ، أن الرجال الذين يرغبون فعلا فى التقدم تنقصهم المثابرة وروح الاتحاد مما يضمن استمرار

الجهد للوصول إلى الغرض المنشود . فالحاجة ماسة إلى الرابطة الوثيق يستمسك بها الذين يرغبون فى الاشتراك فى الجهد فلا يفشل أمرهم . وقد اتخذت الهند طريقها لحل هذه المسائل بايجاد "الجمعيات التعاونية لترغيد العيش"[1] على اختلاف أنواعها . ففى بعض الأحيان كان يطلق عليها هذا الاسم بالذات ، وفى البعض الآخر كانت تنظم فى شكل أكثر تحديدا وذلك باسم جمعيات تعاونية للتربية والتعليم وللشؤون الصحية . و جمعيات التعاون التى أنشئت لمقاومة الملاريا فى البنغال أولترغيد العيش فى البنجاب مشهور أمرها . و يرمى بعض الأقطار الأخرى إلى تقليدها والنسج على منوالها . فتنظيم عمال وصناع الحضر والريف فى مصر على هذا النحو مما يعود على هؤلاء العمال بالنفع الجم . والطريقة المثلى للبدء فى هذا العمل هى أن يعهد إلى رجل من رجال التعاون المصريين الأكفاء بدرس الأنواع الخلقية والاجتماعية لجمعيات التعاون الموجودة الآن فى أنحاء العالم . و بعد الاختبار والتجربة التى يقوم بها — دون أن يثبط همته أن لحق به نصيب من الفشل — يتخير أى نوع من هذه الجمعيات يكون أصلح للأوساط المصرية . وقد تبتكر مصر أنواعا جديدة خاصة بها . وعلى كل حال يجب ألا يغيب عن البال أنه مما يضيع الوقت والجهد هباء محاولة إصلاح أحوال العمال دون أن نصل إلى غور المشكلة ونستعرض مساوئ حياتهم بصفة عامة وأن نسعى الى معالجة هذه المساوئ ذاتها . وقد يقال إن ذلك من عمل الجمعيات الخيرية والهيئات المتشعبة بروح الصالح العام كما هى الحال فى "مجالس الخدمة الاجتماعية"[2] وغيرها بأوروبا . على أن الفرق فى مصر أن العنصر الاجتماعى لم ينضج بعد النضوج الكافى لتأليف هذه الهيئات وللاضطلاع بهذه المشروعات . فليس فى البلاد العدد الكافى من أهل الفراغ والثروة الذين يهبون جهودهم وأوقاتهم للخدمات العامة — غير السياسية — التى

(١) Better Living Societies.

(٢) Social Service Councils.

لا أجر لها . وأما الطبقات الفقيرة من الشعب فهى لاتزال فى الطور الذى تحتاج فيه إلى أن تخبر الرجل الذى يتقدّم لانهاضها للعمل وتعرفه جيدا قبل أن تستمع إلى أقواله وهى لا تقدّر نصيحته لما لها من المزايا فحسب بل يجب فيمن يتقدّم اليها لترغيد حياتها أن تكون قد عرفته من قبل ووثقت به فى ميدان آخر .

ولما كان رجل التعاون قد عوّدهم التردّد عليهم والتجوال بينهم للأغراض التعاونية الخاصة بالادخار والاقراض وتوريد الحاجيات وبيع الحاصلات فهو الرجل الذى يستمعون إليه (بصرف النظر عن قبول النصيحة منه) فيما يتعلق بتحسين أحوالهم الاجتماعية وهو الذى يستطيع أن يؤلف بينهم لتحسين أحوالهم المعيشية باتباع التدابير الصحية أو بترقية تعليمهم أو بناء مساكن لهم أوتحسين مصنوعاتهم. على أن أساس عمله يجب أن يكون " الاقتصاد " .

و إنى واثق بأن الاعتبارات التى بسطتها لا تبعد كثيرا عن الأغراض التى يرمى اليها التقرير الذى وضع عن حالة العمال بمصر ، بل أعتقد أنها حقيقة فى لب الموضوع .

و إن مصر بتضييقها مجال تطبيق تلك النظم التى وجد فيها العالم أداة صالحة لاستعمالها فى أكثر الأغراض تنوعا ، إنما تفوت على نفسها الفرصة لرفع مستوى الطبقات العاملة والطبقات الوسطى بتلك الوسيلة البسيطة الانسانية القوية . ألا وهى "التعاون" وإن أى تشريع أو إجراء إدارى لتحسين حال العمال سيكون قليل الأثر مالم يتناول حياة العمال بالاصلاح من باطنها دون الوقوف عند عوارضها الخارجية .

* * *

ليس ما سبق ، هو كل ما قاله قادة الرأى التعاونى فى أوروبا عن الحركة التعاونية المصرية ، بل هناك أقوال قيمة أخرى لغيرهم ممن اتصلوا بحركتنا وكان

لهم رأى فيها ، نذكر منهم الرجل التعاونى العالمى العظيم " هنرى وولف " * الذى فكر أولو الأمر أيام اللورد كرومر فى استشارته فى ادخال النظام التعاونى فى مصر. لكنهم عدلوا عن ذلك بحجة أن الأهالى فى بلادنا لم ينضجوا لتفهم هذا النظام بعد ، مما أثار هنرى وولف فقال كلمته المشهورة "اذا كان المصريون لم ينضجوا للتعاون بعد ، فانهم لم ينضجوا لأى شىء آخر" يريد أن هذا ليس بسبب يؤخذ به ، وأن تأخر البيئة لا يمنع من ادخال التعاون فيها ، بل الأمر بالعكس ، فان هذا التأخر أدعى للاهتمام والتعجيل بالاصلاح ، ما دام هذا النظام يؤدى للمجتمع أجل الخدمات ، لا بغايته وحدها وهى توفير الرخاء والهناء ، بل بوسيلته أيضا وهى النظام والتعليم وتربية روح الجماعة ؛ هذا فضلا عن سهولة قواعده و بساطة أساليبه .

تعاقبت الأعوام ، وشاءت الأقدار أن يكتب لنا هنرى وولف بعد ذلك بسنين عدة ، مدليا برأيه فى حركتنا التعاونية . وانا نورد هنا ترجمة ما خطه بيده إثباتا لفترة تاريخية من حياة هذه الحركة ، وارتياحا الى تقدمها الحالى مع تخوف من تداخل الحكومة فيها . على أننا نلفت القارئ الى أن هنرى وولف من أكبر أنصار استقلال التعاونيين فى شؤونهم استقلالا تاما ، مما كان سببا فى اتساع هوة الخلاف وصعوبة التفاهم بينه و بين التعاونيين الفرنسيين الذين يعتمدون الى درجة كبيرة على معونة الحكومة المالية .

على أننا شخصيا ، نود لو أتيح لنا أن نشارك هنرى وولف فى هذه العقيدة ، لكننا فى مصر ، كما يعلم الجميع ، لا نستطيع أن نستغنى — فى الظروف الحاضرة على الأقل — عن مساعدة الحكومة للتعاون ، خصوصا وقد جربت خطة قيام

---

* Henry W. Wolff تعاونى انجليزى كبير له مؤلفات كثيرة فى التعاون وكان أحد المؤسسين للتحالف التعاونى الدولى ورئيسا له . عمر طويلا (١٨٤٠ — ١٩٣١) وخدم نظام التعاون خدمات جليلة .

الشعب بتنظيم التعاون وتمويله — فى أيام المرحوم عمر لطفى بك — فانتهت بالاخفاق . لذلك آثرنا أن نتخذ منزلة وسطا بين الأمرين ، فنجعل التعاون شعبيا حكوميا ، على أن يتناقص نصيب الحكومة يوما بعد يوم، على حين يتزايد نصيب الشعب ، سواء أكان ذلك فى صدد تنظيم الحركة أم فى تمويلها .

هذه خطة نؤمن كل الايمان بصلاحها فى بلاد كبلادنا، ليست حالتهاالتعليمية والنفسية مماثلة لحالة البلاد التى يعيش فيها هنرى وولف .

واليك ترجمة خطابه الذى بعث به إلينا فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ قبل وفاته ببضعة أشهر :

"عزيزى الدكتور رشاد

أشكر لك كريم عنايتك بى ، و إرسالك الى النشرة الانجليزية التى عنوانها " التعاون فى مصر " مصحوبة بنسخة من قانون التعاون ، ولا أخفى عليك مبلغ أهميتها لدى ، فقد أخبرنى اللورد ايلكستون منذ عهد بعيد بأن النية معقودة على استشارتى فى موضوع تنظيم الاقراض التعاونى فى مصر ، وعلمت من المرحوم اللورد كرومر بعد ذلك — وقد كان من أقوى أنصار التعاون — العلة فى عدم استشارتى فى هذا الموضوع إذ قال لى إن الفلاحين فى ذلك الوقت ، لم يكونوا ناضجين الى درجة تكفى لتفهُّم التعاون .

وكم كان يُسَرُّ لو علم بحالة التعاون الحاضرة فى مصر ، وهى فى نظرى تقوى الأمل فى النجاح وان كانت مستهدفة لبعض الخطر من جراء تدخل الحكومة بدرجة كبيرة فى تنفيذ المشروع . ومع ذلك فمن الجائز أن يكون هذا التدخل نتيجة العجز عن الاستغناء عنه ، وربما كانت التجارب مع تعددها ، والتشبع بالمبادئ

التعاونية ، كفيلين بالخلاص من التدخل الحكومى ، كما هى الحال فى الهند حيث تؤمل الوصول الى استقلال التعاون واعتماده على نفسه. وفى الختام أتمنى لك النجاح فى أعمال القسم الذى تديره ولا زلت لك المخلص" ؛

هنرى وولف

* * *

وهنالك أحد كبار التعاونيين ، هو المستر بلير * أحد مديرى الجمعية التعاونية الانجليزية للاتجار بالجملة وهى أكبر جمعية تعاونية من نوعها فى العالم .

زار جنابه القطر المصرى فى شتاء سنة ١٩٣١ كأحد الأعضاء الأربعة للجنة الانجليزية التى أوفدتها الحكومة البريطانية لبحث كل ما من شأنه ترويج التجارة الانجليزية فى هذه البلاد .

ومع قصر وقته وكثرة الأعمال الموكولة اليه فانه — كما هو شأن كل تعاونى صميم — وجد متسعا من الوقت يلم فيه بحركتنا التعاونية بقدر ماتسمح به ظروفه . ويتبين رأيه مما كتبه إلينا يوم مغادرته هذه البلاد فى ٧ مارس سنة ١٩٣١ :

عزيزى الدكتور رشاد

إن من دواعى السرور العظيم . ذلك النجاح الذى كلل عملكم إلى الآن رغم ما صادف القيام به من الظروف العصيبة و إنى لأتمنى أن تتوصل أنت ورجالك إلى نجاح أبهر حتى تتبوأ بلادكم مكانها الجدير بين الأمم التعاونية فى العالم .

لقد استحسنت خطتكم الرشيدة التى تقيمون عليها جمعياتكم لتكون قوية مضطلعة بعملها وسوف يزداد عملكم نفعا بانشاء هيئة مركزية للشراء التعاونى

* W. R. Blair, director, Co-operative Wholesale Society, Manchester.

لجمعياتكم حتى تتبع هذه الجمعيات فى شرائها البضائع فى أسواق الجملة نفس الطريقة الاقتصادية التى يعمل بها الأعضاء فى معاملة جمعياتهم المحلية " بالقطاعى " .

وختاما أتمنى لكم كل نجاح وآمل أن تدرك جمعياتكم أنها جزء من الحركة التعاونية العالمية التى تضم الآن أكثر من ٥٠ مليونا من الأعضاء" ؛

المخلص

بلير

ويلاحظ من كتاب المستر بلير ثلاثة أمور :

١ — اقتناعه بنجاح حركتنا التعاونية فى مصر رغم ما صادفته وتصادفه من متاعب وعقبات وكذلك موافقته على ما نتبعه من خطط لتحقيق أغراضنا التعاونية وأمله فى اطراد هذا النجاح حتى تحل البلاد المحل اللائق بها بين بلاد العالم التعاونية .

٢ — مشورته لنا بالعناية بإيجاد جمعية تعاونية مركزية للاتجار بالجملة تغذى الجمعيات المحلية بما هى فى حاجة إليه من مختلف البضائع . وكان طبيعيا من المستر بلير أن يشير علينا بذلك وقد جاء من بلاد يرجع كثير من الفضل فى نجاح حركتها التعاونية المنزلية إلى هذا الصنف من الجمعيات ، الذى يشير علينا به — وقد كانت نصيحته فى حيطة ، شأن الانجليز جميعا خصوصا ساكنى الشمال منهم إذ أشار بالتدرج فى ذلك ، فبعد إيجاد العدد الكافى من الجمعيات المحلية ، الذى يتطلب اتخاذ خطوة إيجاد جمعية مركزية لها ، لا يكون ذلك طفرة بل بالتدرج عن طريق إيجاد هيئة * مهمتها حصر طلبات الجمعيات وتوريدها لها جملة . فاذا ما نجحت هذه الخطوة أمكننا أن نقدم على إنشاء الجمعية المركزية للاتجار بالجملة على نمط الجمعية التى هو أحد مديريها والتى كتبنا عنها تفصيليا فى الفصل الأول من الجزء الأول .

* A Central Co-operative Buying Agency.

٣ — عدم اغفالنا أننا نحن تعاونيى مصر جزء من تعاونيى العالم البالغ عددهم ما ينيف على خمسين مليونا من الأعضاء كلهم مرتبطون بمبادئ واحدة يخدمون غرضا واحدا هو اسعاد الطبقتين الوسطى والدنيا من الشعوب ، ويعملون على تقريب الوقت الذى يتجر فيه مختلف الممالك على قواعد تعاونية وبذلك يقضى على التنافس المضر بين الأمم وتتجه جهود الجميع ذلك الاتجاه الطيب الذى يؤدى الى سعادة الانسانية .

*
* *

هذا ماعن لنا إثباته من آراء رجال التعاون الدولى فى الحركة التعاونية المصرية واذا قدر لهذه الحركة أن تتبوأ مكانا يتناسب ونهضتنا القومية رغم ما اعترضها فى السنوات الأخيرة من صدمات عنيفة ، فلابد من استمرار هذا الاتصال الفكرى بل لابد من المزيد منه لا مع أوروبا وحدها بل مع سائر الأقطار . فأمريكا وزيلاندا الجديدة والهند واليابان وجنوب إفريقية وغيرها ، كل هذه بلدان للاتصال بحركاتها التعاونية قيمة لا يستهان بها إذ لنا فى كل منها عبرة وعنها نأخذ . وإن مجرد تبادل الآراء معها كتابة والوقوف على شؤونها عن طريق المطبوعات لا يكفى ، بل يجب زيارتها والتعرف الى أهلها وإحكام الصلات معهم للوقوف على حقيقة ظروفهم ودقائق أعمالهم التعاونية إذ أن بعض الأخبار يبدو أروع من الواقع والبعض يحتاج الى تحقيق . فلا بد والحالة هذه من ايفاد موظفى التعاون لرحلات الى مختلف أنحاء المعمورة حيثما وجد نشاط قوم الحركة التعاونية وأفاد التعاونيين . وفى هذا ما فيه من تكوين متين للهيمنين على حركتنا التعاونية تظهر قيمته فى حسن توجيهها ودقة الاشراف عليها وفتح أبواب جديدة أمامها ، وهذا ما يفعله غيرنا من الأمم التى تنبهت الى قيمة ما ندعو اليه فانجلترا وهى أعرق الأمم فى النظم التعاونية وكذا غيرها من الممالك التى لا تقل عنها شأنا تبعث من وقت لآخر بمن يأتى لها بالخبر اليقين عن نشاط

تعاونى جديد أو نظام مبتكر فى هذه الناحية من العالم أو تلك. أما عندنا فى مصر فلا يعار هذا الأمر التفاتا رغم تنبيهنا أولى الأمر اليه مرارا وتكرارا . والحكومة تجفل على التعاون بمثل هذه البعثات تارة بحجة الأزمة وتارة عن عدم عناية وطورا عن عدم تقدير أوقلة اكتراث. وهل يجوز فى قسم التعاون، هذا القسم الحديث الذى يعمل لنشر نظام عصرى هو موضع آمال قومية عظيمة ، ألا يكون من رجاله الا واحد أوفدته الحكومة من قبلها الى الخارج وكان ذلك منذ سبع سنوات خلت ! !

هذا ما يختص بالناحية التنظيمية للحركة التعاونية. أما من الناحية التعاملية فليس بين جمعياتنا المصرية ومثيلاتها فى الخارج اتصال تجارى نظرا الى عدم وجود جمعية مركزية للاتجار بالجملة فى قطرنا كما هى الحال فى كل قطر تعاونى متقدم. والوضع التعاونى لا يسمح بتعامل الجمعيات المحلية فى قطر ما مع جمعيات تعاونية فى قطر آخر بل يجب أن تكون هذه المعاملات بين الجمعيات المركزية فى القطرين والا ارتبك الأمر واختل النظام نظرا الى عدم معرفة حقيقة مركز الجمعيات المحلية العديدة فى مختلف الأقطار من جهة ولتوفير كثير من الوقت والجهود والنفقات من جهة أخرى . وقد حاولنا تحت الحاح عدد من جمعياتنا وفى ظروف كانبحث فيها موضوع ايجاد جمعية مركزية لتوريد الحاجيات المنزلية بالجملة* أن تحصل هذه الجمعيات

* عقب زيارة المستر بلير لمصر واشادته بأعمال جمعيته العظيمة فى انجلترا رغب معالى وزير الزراعة أن ينشئ واحدة من هذا النوع فى مصر ليشيد بها ذكراه غير مكترث بأنه ليس عندنا عدد يذكر من الجمعيات المنزلية وكان يجب قبل هذه الخطوة الخطيرة أن يعمل على نشر الجمعيات التعاونية المنزلية أولا . ولكن رغم أننا بينا الأمور وطالبنا بالتمشى مع الوضع الطبيعى صمم معاليه على تشكيل لجنة لتكوين هذه الجمعية المركزية الكبرى وقد تم ذلك واجتمعت هذه اللجنة مرات عديدة وبحثت أمورا شتى ولكن بغير جدوى ذلك لأنه لا ينتظر أن يسير الموكب والعربة أمام الحصان على حد المثل الانجليزى .

بصفة مؤقتة على حاجياتها المنزليـة من جمعيات مركزية فى الخارج فرفضت هذه الا أن تكون المعاملة عن طريق جمعية مركزية . وانا لنرجو أن نوفق الى الا كثار من الجمعيات المنزلية أولا و بعـدها نتمكن من اقامة جمعية مركزية لها ، كما أننا نرجو أن إنشاءنا جمعيات مركزية لتصريف الحاصلات يؤدى بنا الى الاتصال بالتعاونيين فى الخارج خاصة و بالسوق الدولية عامة .

الفصل التاسع عشر

الأسواق التعاونية

لتصريف الخضر والفاكهة فى هولاندا

الأسواق التعاونيـة هى نوع قائم بذاته من جمعيات التعاون المنشأة لتصريف الحاصلات الزراعية ، تسير على طريقة تختلف عن الطرق المتبعة عادة فى هـذه الجمعيات وتتكون على الأخص لتصريف حاصلات أعضائها من الخضر والفاكهة.

المعروف عن جمعيات البيع التعاونى أنها تعمـل لتقريب المنتج من المستهلك فتأخذ على عاتقها القيام بعمـل الوسطاء و بذلك تختصر حلقة أو أكثر من حلقات النظـام الاقتصادى الحالى فى تبادل السلع . تلك الحال غير معروفة فى الأسواق التعاونية التى نحن بصددها .

فى هولندا التى هى مهد هذا النظام تنشأ هذه الأسواق لتكون من مجموعة المنتجين لأصناف معلومة فى دائرة محدودة جبهة واحدة تستطيع أن تتعامل على أساس عادل مع الوسطاء المختصين فى تصريف هذه الأصناف و بذلك يأمن الزارع الغبن فى معاملته منفردا مع هؤلاء الوسطاء .

ومن مميزات هـذه الأسواق أنها لاتعمـل لصالح المزارع وحده أو تتحكم فى الأثمان التى يدفعها الوسيط و بالتالى المستهلك لحاصلاته وانما تعمل لصالح المنتج والمستهلك معا و بمعنى آخر هى أداة التوازن بين الأثمان التى يتقاضاها المنتج و يدفعها المستهلك فهى مبنية على أساس اقتصـادى متين يدل على ذلك نجاحها المحقق فى الأربعين سـنة المـاضية ومكانها الممتاز فى الوقت الحاضر فى حياة هولندا الاقتصادية اذ أن معظم حاصلات هـذه المملكة من الخضر والفاكهة تصرف بواسطة هذه الأسواق .

وقد ساعد إنشاء هذه الأسواق فى هولندا على العمل المنظم لتحسين أصناف الخضر والفاكهة وعلى مضاعفة العناية بتعبئتها وفرزها ونقلها ونشر الدعوة عنها فى داخل المملكة وخارجها فاستفاد المزارع الهولندى شهرة لحاصلاته وضمن لها سوقا أوسع وثمنا أعلى كما استفاد المستهلك صنفا مضمونا سليما نظيفا من نوع أرقى، يدفع ثمنه عن طيب خاطر وكفى هذا النظام فخرا أن أصبحت هولندا اليوم تدعى بفضله " بستان أوروبا " .

تاريخ الأسواق التعاونية :

المعروف عن أولى هذه الأسـواق أنها تكونت فى سنة ١٨٨٧ فى قرية فى شمال هولندا هى " بروك أب لنجندك " * حيث تزرع الخضر بكثرة خصوصا صنف الكرنب ليمكن تصريف هذه الحاصلات . وقد تم تكوين هـذا السوق الأول على يد بعض المزارعين من جهة و بعض أصحاب المراكب المعدة لنقل هذه الخضروات من جهة أخرى، وقد تولت بلدية القرية نفسها تنظيم السوق واعداد المكان اللازم له .

وابتدأت الفكرة تنتشر شيئا فشيئا بين المزارعين وابتدأت تقام أسواق أخرى ولكن ببطء نظرا الى الصعو بات العديدة التى صادفتها وقلة اقبال المزارعين عليها كما هى عادتهم فى كل بلد نحو كل جديد ولكن بالمثابرة تمكنت هذه الأسواق من تثبيت أقدامها وأصبح لها منذ سنة ١٩١٥ نظام كامل أخرجته التجارب العـديدة فيما يقرب من ٣٠ سنة .

وقد رأت الحكومة أن الفرصة سانحة لمد يد مساعدتها لهذه الجمعيات بعد أن برهنت على منفعتها وخدمتها العظيمة للزارعين فأصدرت فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٦

* Brook op Lengendijk

قانونا صدق عليه البرلمان الهولندى يقضى بأنه لايسمح باعطاء رخص لتصدير الخضر والفاكهة الا للاشخاص الذين يشترون جميع بضائعهم من هذه الأسواق التعاونية .

صدر هذا القانون ابان الحرب العظمى أى فى وقت انعدمت فيه التجارة الدولية بين ممالك أوربا الوسطى وبين الحلفاء فوجد المزارع الهولندى سوقا خارجية لخضره وفاكهته تكاد تكون خالية من المزاحمين وزادت أثمان الصادرات من هذه الأصناف زيادة كبيرة عن أثمان هذه الحاصلات فى داخل المملكة كما زادت المساحات المزروعة فى هولندا من هذه الأصناف تبعا لذلك .

صدر القانون المذكور فى مثل هذه الظروف وتحتم على التجار المصدرين للخضر والفاكهة ألا يشتروا إلا من الأسواق التعاونية فوجد المزارع نفسه أمام أمر واقع محسوس هو أنه لا يستطيع بيع حاصلاته لتجار الصادرات والحصول على الأثمان العالية لها الا اذا باع لهم عن طريق احدى الأسواق التعاونية .

فكأن الحكومة باصدارها هذا القانون قد أرغمت المزارعين ارغاما على الاشتراك فى عضوية احدى الأسواق القريبة منهم — ان وجدت — أو الاسراع فى تكوين أسواق جديدة فى دائرتهم حتى لا تفوتهم تلك الفرصة الذهبية . يدل على ذلك الازدياد السريع فى عدد الأسواق فى المدة بين سنة ١٩١٦ وسنة ١٩٢٠ وزيادة أعضاء هذه الأسواق وكميات البضائع التى يبعت عن طريقها فى بحر هذه المدة وبذلك رسخت جذور ذلك النظام التعاونى الجديد فى حياة هولندا الاقتصادية وأخذ المزارعون منه درسا عمليا عن فائدة الأنظمة التعاونية فى تصريف البضائع .

إلا أنه بعد انقضاء الحرب العظمى وسنى الانتعاش التى تلتها وعودة الصلات التجارية بين مختلف ممالك أوروبا أى حوالى سنة ١٩٢٠ كان من الضرورى

أن يفقد المزارع الهولندى جزءا من صادراته فعادت كمية المنتجات من هذه الأصناف الى حالتها الطبيعية وأصبح عدد الأسواق المنشأة لتصريفها أكثر من اللازم، فتناقص عددها بالطبع ومرت عليها سنوات الكساد بعد ذلك فكان لا بد لها أن تتأثر بهذه المحن مدة ثم أمكنها أن تستعيد قوتها وسيرها الطبيعى منذ سنة ١٩٢٥ ولو أن عدد هذه الجمعيات وهو نحو ١٨٠ لا يبلغ الرقم الذى وصل اليه عدد هذه الجمعيات فى سنة ١٩١٨

الغرض من هذه الأسواق ومبادئ العمل فيها :

تنص عقود هذه الجمعيات على الغرض من تكوينها وتختلف هذه النصوص لفظا بختلف الجمعيات إلا أنها كلها تتحد فى المعنى وفى المبدأ الذى تسير عليه . وأهم أغراض السوق التعاونية العمل على رفع شأن زراعة الخضر والفاكهة وتحسين طرق تصريفها وتسعى الجمعيات للوصول الى الغرض المتقدم بالوسيلتين الآتيتين :

١ — تنظيم الأسواق التعاونية وحث كل مزارعى الخضر والفاكهة فى دائرة الجمعية الى الانضمام اليها .

٢ — اتخاذ التدابير لحفظ كيان هذه الأسواق بكل الوسائل كمراقبة جودة الأصناف التى تباع وبذل العناية فى تعبئتها وفرزها ووضع غرامات على من يخالف اللوائح الموضوعة واعدام الحاصلات التى لا تستوفى الشروط المطلوبة وفصل الأعضاء الذين يلجأون الى تصريف حاصلاتهم أو جزء منها عن طريق آخر بدون اذن الجمعية .

ومبدأ العمل فى هذه الأسواق هو البيع بطريقة المزاد الا أن الطريقة المتبعة تختلف عن طريقة المزاد المعروفة عندنا فى مصر حيث يبدأ أحد المتقدمين للشراء

بسعر هو الحد الأدنى يزيد عليه آخر فآخر الى أن يرسو المزاد على من يقدم أعلى سعر أمافى هولاندا فيجرى المزاد على مبدأ آخر اذ يبتدئ البائع بطلب سعر ذى حد أعلى ثم يخفض هـذا السعر قليلا قليلا وتتم الصفقة لأول من يتقدم من المشترين بقبول السعر الذى يطلبه البـائع وهذا هو المبدأ الذى تسير عليـه عمليات البيع فى هذه الأسواق أما الطريقة التى تتخذ لتنفيذ المبـدأ نفسه فنترك شرحها مؤقتا الى أن يأتى الكلام على وصف السوق التعاونية . وجدير بالذكر أن هذا المبدأ معروف فى هولندا منذ القدم . كان يستعمله الأفراد وما يزال فيما بينهم قبل أن تنشأ جمعيات الأسواق التعاونية .

ويشترط أن تكون البضائع المعدة للبيع موجودة فى السوق قبل ابتداء عملية البيع ومع ذلك فقد يحدث فى بعض الأحيان أن يسمح بطريق التجاوز ببيع بعض البضائع بمقتضى "العينة" اذا حدث مثلا ما يمنع المركب المحملة بالبضائع من الوصول الى مكان السـوق فى الوقت المعين . فى هـذه الحالة تشترط شروط دقيقة فى " العينة "كما يشترط ميعاد محدود يجب أن تسلم فيه البضائع الى المشترى بعد بيعها .

وقد يسأل الباحث المدقق عن السبب فى عدم استعمال طريقة البيع " بالعينة " فيوفر ذلك على المزارع مشقة احضار البضائع الى مكان السوق مثلا . الجواب على ذلك يرجع الى ثلاثة أسباب رئيسية :

١ — الفواكه والخضر ليست من المنتجات التى يمكن بسهولة أخذ "عينة" منها تمثل حقيقة مجموعها ولذلك فان المشترى لا يميل الى الاعتماد عليها .

٢ — الكمية التى يبيعها المزارع الواحد فى الدفعة الواحدة تكون عادة صغيرة فليس من باب الاقتصاد أن تباع مثل هذه الكميات بطريق " العينة " .

٣ — يعمد التجار عادة الى تفضيل شراء أصنـاف موجودة تحت نظرهم يمكنهم معاينتها قبل الشراء ونقلها فى الحال بعد الشراء حيث المواصلات من مكان السوق سهلة سريعة . ولا يغرب عن البال أن هـذه الأصناف هى من الخضر والفاكهة السريعة التلف عادة .

ومن مبادئ هـذه الأسواق أنها لا تبيع الا حاصلات أعضائها فقط كما أنهـا تفرض على أعضائها ألا يحضروا الى السوق حاصلات غيرهم من المزارعين لتباع باسمهم اذ أن فى ذلك أشد الخطر على أعمال الجمعية التى قد تصبح بهذه الطريقة وسيلة للتلاعب ودر الربح بطريقة تتنافى مع المبادئ التعاونية .

وصف السوق التعاونية

السوق التعاونية فى المـاضى :

شتان بين السوق التعاونية كما هى عليه الآن وبين السوق التعاونيـة كما كانت فى مبدأ عهدها . يقولون إن هذه الأسواق عند ما بدأت تنتشر بين المزارعين — وهو عهد ليس ببعيد — كانت تقام فى الأرض الفضاء أو فى حانة القرية فى أوقات غير منتظمـة تضم الى عضويتها عددا من المزارعين معـدودا على الأصابع وتبيع فى اليوم الواحد أقفاصا من الفاكهة أو الخضر لا يزيد وزنها على عشرات الأرطال .

تبدلت الحال غير الحال وزاد عدد المزارعين المنضمين الى عضويتها فشعرت بحاجتها الى مكان مستقل تتوفر فيه الشروط اللازمة للسوق التجارية فنشأت عن ذلك صعوبات عديدة أهمها ما يلى :

أولا — توفير المـال اللازم لشراء أو استئجار بناء يصلح لأن تقـام فيـه السوق .

ثانيا — اختيار المكان الذى تتوفر فيه سهولة المواصلات على الزارع باحضار منتجاته وعلى المشترى لنقل هذه المنتجات بعد شرائها حيث يوجد المستهلك .

ثالثا — اختيار المكان الذى يقع على أبعاد متناسبة من مزارع كل أعضاء الجمعية حتى لا يشق بعضهم لبعده من السوق وينعم البعض الآخر لقربه منه .

تلك بعض الصعوبات التى قامت فى وجه هذه الأسواق فى مبدأ عهدها ، تغلبت عليها بالمثابرة وبما تعلمته من التجارب العديدة فى مدى أربعين سنة .

السوق التعاونية فى الوقت الحاضر :

يقام معظم هـذه الأسواق فى الوقت الحاضر حيث توجد القنـالات المعدة للملاحة والمنتشرة فى جميع أنحـاء المملكة والتى كانت ولا زالت من أرخص طرق النقل وأسهلها على المزارعين فى هولندا لنقل حاصلاتهم ولذلك يمتلك الكثير منهم قاربا أو أكثر يصلح للسير فى هذه الترع الضيقة الضحلة .

وأحسن هذه الأسواق موقعا ما كان منها بجانب الخطوط الحديدية الرئيسية حيث تأخذ منهـا خطا فرعيا لاستعمالها الخاص وبذلك يتمكن المشترون من نقل هذه الحاصلات بسرعة إلى الموانئ المهمة والى الممـالك المجاورة مثل ألمـانيا . وقد عمت فى العهد الأخير أيضا طريقة نقل الحاصلات من هـذه الأسواق بواسطة السيارات .

وتبنى السوق بشكل صالة كبيرة مسقفة تمر فى وسطها ترعة تقسمها الى قسمين رئيسيين :

القسم الأول — معد للمشترين وهو مبنى بشكل مدرج مواجه للترعة يصعد اليه الداخل بسـلالم خلفية وتعد فيه مقاعد منحرة يتصـل كل منهـا بزر كهربائى

وفى أعلى المدرج توجد أيضا أكشاك صغيرة موجود فى كل منهـا تليفون معـد لاستعمال المشترين حتى يمكنهم الاتصال بمكاتبهم الخصوصية عند الحاجة والاستعلام عن الأسعار فى الأسواق الأخرى .

القسم الثانى — أى الجانب الآخر من الترعة معد لموظفى السوق تعد لهم فيه مكاتب خلفية يفصلها عن باقى البنـاء حاجز زجاجى وآلة البيع التى سنأتى على شرحها حالا ويفصل الحاجز الزجاجى وآلة البيع عن الترعة رصيف يبلغ عرضه نحو مترين معد لوقوف عامل آلة البيع ومساعده والكل مواجه للمدرج المقام على الجانب الآخر من الترعة وتتكون آلة البيع من لوحة يبلغ ارتفاعها نحو الأربعة الأمتار فى أعلاها دائرة قطرها نحو مترين ونصف ، شبيهة بالساعة ، فى وسطها عقرب . وينقسم محيط هذه الدائرة الى مائة قسم مرقمة بنفس الترتيب الذى يرقم به ميناء الساعة أى من اليمين الى اليسار وتمثل هذه الغبر أسعار البضائع بالعملة الهولندية التى هى الفلورين* والسنت وفى داخل الدائرة دوائر صـغيرة يبلغ عددها مائة وخمسين مرقمة أيضـا وفى داخل كل منها مصباح كهربائى وكل مصباح من هذه المصابيح متصل بأحد الأزرار الكهربائيـة المثبتة أمام مقـاعد المدرج والمرقمة بنفس الأرقام الموجودة على المصابيح .

ويتصل عقرب الآلة بيد فى الركن الأيمن من اللوحة يديرها عامل الآلة فيدور العقرب دورة عكسية أى بعكس الاتجاه الذى يسير فيه عقرب الساعة فيبتدئ بالرقم ١٠٠ فى محيط الدائرة ثم يمر بالرقم ٩٩ ثم ٩٨ ثم ٩٧ وهكذا وهذه الأرقام هى الممثلة لأسعار البضائع كما تقدم .

وبجانب لوحة آلة البيـع لوحة أخرى تكتب عليها أسمـاء وأوصاف جميع الأصناف التى تباع فى السوق عادة وتخصص هذه اللوحة لكتابة الكمية المعروضة

* الفلورين مائة سنت وقيمته نحو الثمانية قروش .

للبيع أمام اسم كل صنف بالطباشير وفى بعض الأسواق لا تستعمل هذه اللوحة المتقدمة بل يكتفى بأن ينادى عامل آلة البيع عن اسم الصنف المعروض ووصفه وكميته .

تلك هى كل المعدات الموجودة داخل السوق . ولكن يوجد عدا ذلك عادة بناء صغير ملحق بالسوق تعد فيه مكاتب يشتغل فيها موظفو السوق فى الأوقات التى لا تجرى فيها عمليات البيع . أما الترعة المارة فى وسط بناء السوق فتأخذ من ترعة أخرى أكبر منها ، أحد جانبيها معد لانتظار القوارب المحملة بالبضائع قبل دخولها فى السوق والجانب الآخر معد لخروج القوارب بعد البيع وبذلك تتبع القوارب بعضها بعضا فى دخولها الى السوق وخروجها منه بسرعة وانتظام دون مزاحمة أو اختلاط . ويوجد فى جانب الترعة الذى تخرج اليه القوارب كل معدات النقل المتوفرة لدى السوق مثل عربات السكة الحديد والسيارات . وينشئ معظم الأسواق فى هذا الجانب من الترعة أيضا مخازن تؤجر لمن يشاء من المشترين يستعملونها فى تعبئة الأصناف التى يشترونها فى صناديق خاصة بهم اذا أرادوا حفظها فى هذه المخازن مؤقتا الى أن يحين ميعاد نقلها الى الجهة المعينة المراد ارسالها اليها .

أما موظفو السوق المكلفون بمباشرة العمل فيه فهم فى معظم الجمعيات كما يأتى :

(١) مدير السوق وصرافه .

(٢) فراز السوق .

(٣) عامل آلة البيع .

(٤) عارض العينات على المشترين .

(٥) عامل مساعد ومخزنجى .

(٦) كاتب حسابات .

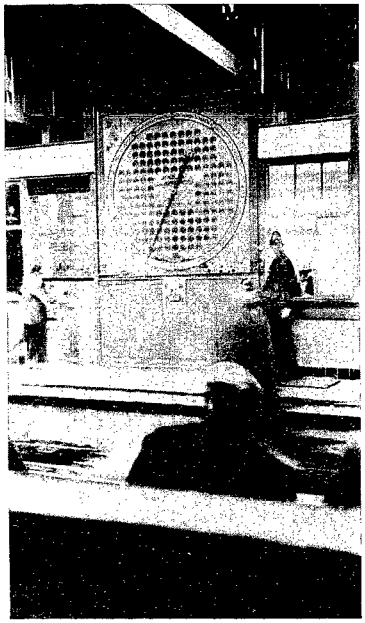

السوق التعاونية بلوسدون
صورة آلة البيع أثناء العمل

وسيأتى الكلام عن مهمة كل منهم أثناء البحث فى مجرى العمل فى السوق وعلاقة الجمعيات بالمشترين .

وصف مجرى العمل فى السوق :

أتينا على وصف السوق ومعداتها وملحقاتها ، والآن نأتى على وصف عمليات البيع فيها :

تصل القوارب المحملة بالبضائع الى جانب الترعة المعد لانتظارها قبل ابتداء عمليات البيع بساعة على الأقل فيمر أحد موظفى السوق (كاتب الحسابات) على كل قارب ويطلب من عامل القارب أن يكتب نوع البضائع الموجودة فى قاربه وصنفها وكميتها فى دفتر خاص معد لذلك . وتكتب هذه البيانات فى الدفتر من ثلاث نسخ نسخة أصلية ونسختين بالكربون ويخصص دفتر لكل عضو ، وتجمع كل هذه الدفاتر فى المكتب المخصص للموظفين داخل السوق قبل ابتداء عملية البيع .

يدق جرس كبير ايذانا بابتداء عملية البيع فيدخل المشترون من الباب الخاص المعد لهم الى المدرج حيث يخصص لكل منهم مقعد ذو رقم معلوم لدى موظفى السوق .

يدخل القارب الأول الى الترعة فى وسط السوق ومن الدفتر الموجود فى المكتب ينادى عامل آلة البيع عن نوع البضائع الموجودة فى القارب وصنفها وكميتها — مثلا ، فى هذا القارب خيار وزنه الصافى ٣٠٠ كيلو من حجم متوسط — أو يقيد مساعد عامل آلة البيع هذه البيانات نفسها على اللوحة المخصصة لذلك — ان وجدت —

بدون حاجة الى المناداة و يسرع عامل آخر ليعرض على من يشاء من المشترين "عينات" من الصنف المعروض يأخذها من القارب . ومتى تم ذلك يبتدئ عامل آلة البيع بتحريك عقرب الآلة مبتدئا برقم ١٠٠ ثم يمر على الرقم ٩٩ ثم ٩٨ ثم ٩٧ وهكذا . كل هذا والقارب سائر من أحد جانبي الترعة الى الجانب الآخر . فترى المشترين وقد وضع كل منهم يده على الزر الكهربائى مترقبا حتى يصل العقرب الى السعر الذى يريد أن يدفعه فيسرع بالضغط على الزر حتى لا يسبقه الى ذلك أحد المشترين الآخرين .

ومتى ضغط أحد المشترين على الزر الكهربائى أنار المصباح الموجود على آلة البيع ، ذو الرقم المقابل لرقم الزر ووقف العقرب فجأة دالا على الثمن الذى بيعت به البضائع و بذلك تتم عملية البيع بسرعة مدهشة وهدوء تام فلا يكاد يصل القارب الى جانب الترعة الذى يخرج منه حتى يكون قد بيع كل ما عليه .

من رقم المصباح المنار والرقم الذى يقف عليه العقرب يستطيع الموظف الجالس وراء الحاجز الزجاجى (كاتب الحسابات) أن يعرف اسم المشترى والثمن الذى بيعت به البضائع فيقيد ذلك فى دفتر البائع فى نفس الصفحات التى قيدت بها كمية البضائع وصنفها قبل ابتداء العمل فى السوق كما تقدم . و يقيد ذلك بنفس الطريقة أى من ثلاث نسخ و يقيد أيضا على نفس الصفحات اسم المشترى ورقم مخزنه المجاور للسوق حيث يطلب من عامل القارب تسليم البضائع ثم تفصل نسختان وتسلم النسخة الثالثة مع الدفتر الى عامل القارب قبل أن يترك فناء السوق . و يتوالى دخول القوارب الى السوق و يتوالى بيع ما عليها بنفس الطريقة المتقدمة .

ومتى خرج القارب من السوق وجد أحد موظفى السوق منتظرا (الفراز) وهذا مكلف بمراقبة نقل البضائع وتسليمها إلى المشترى والتحقق من نوعها ودرجة جودتها وسيأتى الكلام عن تفصيل ذلك فى مكان آخر .

ومتى تمت عملية البيع فى السوق خرج المشترون لدفع أثمان البضائع التى اشتروها الى صراف السوق (أو مديره) فورا . والفاتورة المقدمة لهم للدفع ان هى الا نسخة من النسخ الثلاث المقيدة فى دفتر العضو الذى سبق ذكره .

ومبدأ الدفع فورا ونقدا هو من المبادئ الأساسية فى هذه الأسواق . وفى بعض الأحيان "ترخص" هذه الأسواق للمشترين الموثوق فى ذمتهم أن يدفعوا بواسطة "شيكات" على البنوك أو فى اليوم التالى ليوم الشراء فى أحوال استثنائية .

ولما كان مبدأ الدفع فورا هو المبدأ المعمول به ففى استطاعة الجمعية أن تدفع لأعضائها ثمن مبيعاتهم فى مدة قصيرة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ البيع . وتستفيد الجمعية من هذه المدة القصيرة لتسوية حسابات أعضائها وتقييد مبيعاتهم والمستحق لهم فى دفاترها .

وتستعمل لتقييد هذه البيانات فى دفاتر الجمعية احدى نسخ الدفتر الثلاث الباقية لدى الجمعية و يستطيع العضو أن يعرف المستحق له من النسخة الثالثة الباقية لديه فى الدفتر .

نظام دخول البضائع الى السوق :

يلاحظ دائما فى هذه الأسواق أن البضائع المتماثلة فى الصنف والجودة لاتباع بأثمان متساوية طول اليوم . وقد دلت التجارب فى هذه الأسواق على أن ذلك لايرجع فى الغالب الى أسباب اقتصادية بحتة كتناقص الطلب فى الساعات الأخيرة لانعقاد السوق بل يعزى ذلك الى عوامل أخرى قد يمكن وصفها بأنها نفسانية .

فى ساعة افتتاح السوق لايندفع المشترون الى شراء الدفعة الأولى من البضائع بل يتريث كل منهم قاصدا بذلك أن يعرف ماسيدفعه المشترى الآخر فيبنى على ذلك حسابه فى شراء الدفعات التى تليها . لذلك يباع عادة مافى القارب الأول

الذى يدخل الى السوق بأثمان منخفضة . كذلك فى أيام الموسم لهذه الحاصلات تبقى السوق منعقدة ساعات متوالية تباع فيها البضائع بالسرعة المدهشة التى وصفناها فيكل المشترون ويستولى عليهم الإعياء فلا يقبلون على الشراء بنفس الحماسة التى كانوا عليها قبل ذلك .

لذلك يعلق أعضاء هذه الأسواق أهمية عظمى على ترتيب دخول بضائعهم الى السوق . ولكى تستطيع الجمعية أن ترضى جميع أعضائها فهى تقسم عددهم الى جملة أقسام تخصص لكل قسم يوما من أيام الأسبوع يحضر فيه بضائعه للسوق . ويختلف اليوم المخصص لكل قسم فى الأسبوع الأول عن اليوم المخصص له فى الأسبوع الثانى وهكذا . ثم تعود الجمعية فتجزئ كل قسم الى أجزاء ترتبها فى كل مرة بترتيب يختلف عن المرة التى سبقتها . وبذلك يأخذ كل عضو دوره فى الدخول الى السوق ببضائعه دون تذمر أو احتجاج .

أوقات العمل فى السوق :

تراعى فى تحديد ساعات العمل فى السوق الشروط الآتية :

(١) مراعاة مواعيد قيام القطارات حتى يمكن للمشترى أن يشحن البضائع الى الجهة المراد ارسالها اليها فى نفس اليوم .

(٢) فى الأسواق التى تصدر منها الحاصلات الى انجلترا تراعى مواعيد قيام البواخر الى هذه المملكة .

(٣) تتعارف الأسواق المتجاورة على عدم تحديد ساعات عملها فى نفس الوقت حتى يتيسر للمشترى الواحد الحضور فى أكثر من سوق واحدة للشراء وبذلك يكثر عدد المشترين فى كل سوق فيزداد الطلب ويرتفع الثمن وبذلك يستفيد المزارع .

ومع ذلك فرئيس السوق له الحرية المطلقة دائما فى تحديد أوقات العمل الملائمة التى يختارها .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الباب أن شركة السكك الحديدية فى هولندا تعنى عناية خاصة بحركة قطارات الخضر والفواكه حتى لقد تدعو الحال فى بعض أحوال اضطرارية الى تأخير قطار الركاب لمرور قطار الخضر .

عناية الأسواق بتعبئة الأصناف وفرزها :

قلنا فى بدء هذا الفصل إن تكوين الأسواق التعاونية فى هولندا ساعد على العمل المنظم لتحسين أصناف الخضر والفاكهة وعلى وفرة العناية بتعبئتها وفرزها فاستفاد المزارع الهولندى شهرة لحاصلاته وضمن لها سوقا أوسع وثمنا أعلى . ولنر الآن كيف تعمل هذه الجمعيات لتحقيق هذا الغرض :

تأخذ معظم هذه الجمعيات على عاتقها شراء الصناديق وأدوات التعبئة التى توضع فيها أصناف الخضر والفاكهة وتوزع هذه الصناديق على الأعضاء نظير أجر زهيد أو بدون أجر كما تفعل بعض الجمعيات التى تكتفى بأخذ تأمين من الأعضاء عن الصناديق المستعملة يرد لهم بعد ارجاعها للجمعية بحالة جيدة . بهذه الطريقة تستفيد الجمعية من وجهتين : أولا — يمكنها شراء هذه الصناديق بالجملة وبأثمان رخيصة فتوفر على أعضائها جزءا لايستهان به من مصاريف التعبئة . وثانيا — تضمن الجمعية أن كل الخضر والفاكهة التى تباع فى السوق تعبأ بطريقة واحدة فى صناديق ذات شكل واحد . ولذلك أهمية عظمى فى رواج هذه الأصناف فى الأسواق . وتعطى الجمعية التعليمات لأعضائها عن الطريقة التى يجب أن تعبأ بها البضائع فى الصناديق كما أنها تحرم عليهم التصرف فى هذه الصناديق باعطائها لأى شخص آخر خارج الجمعية .

فى بعض الجمعيات الأخرى لاتتولى الجمعية شراء هذه الصناديق بل تكتفى باعطاء التعليمات لأعضائها عن نوع وشكل الصناديق التى يجب أن تستعمل وتطلب من كل منهم وضع رقم خاص وعلامة على هذه الصناديق قبل احضار البضائع فيها الى السوق .

وتأخذ الجمعيات فى كل حالة من المشترين تأمينا على الصناديق المسلمة لهم مع البضائع وتطلب منهم رد هذه الصناديق فى ميعاد معلوم و بحالة جيدة و يتعرض المشترون لفقد تأمينهم اذا خالفوا هذه الشروط .

وفى بعض الجمعيات الكبيرة التى تبيع معظم بضائعها الى المصدرين تهيئ لهم هذه الجمعيات كل الوسائل لتعبئة البضائع التى يشترونها فى صناديق خاصة بهم فتبنى بجوار السوق مخازن تؤجرها لمن يشاء من المشترين لاستعمالها فى هذا الغرض .

أما عن فرز الأصناف فان هذه الأسواق تفرض على أعضائها شروطا دقيقة عن العناية التى يجب أن يبذلوها فى فرز بضائعهم قبل وضعها فى الصناديق فتأتى الأصناف الموجودة فى كل صندوق متساوية الحجم نظيفة سليمة . وتضع الجمعيات غرامات ثقيلة على الأعضاء الذين يخالفون هذه الشروط مع تعرضهم دائما الى الفصل نهائيا من الجمعية . وسنأتى فيما يلى على الطريقة التى تتخذها هذه الجمعيات لتنفيذ ومراقبة هذا النظام .

علاقة الأسواق بالمشترين :

تعنى جمعيات الأسواق التعاونية عناية شديدة بعلاقاتها بالمشترين و بالعمل على راحتهم والنظر فى شكاياتهم بكل دقة وامعان . وهى فى ذلك لاتعمل على صالح المشترى وحده بل هى تكسب لنفسها فى الوقت نفسه سمعة حسنة فيزداد اقبال التجار على شراء بضائعها و يستفيد الأعضاء من وراء ذلك .

المنازعات :

عند خروج البضائع من السوق بعد بيعها يتولى فراز الجمعية مراقبة تسليم هذه البضائع الى مشتريها . وفراز الجمعية هو أحد موظفيها الملمين الالمام الكافى بجميع الأصناف التى تباع و يعهد اليه النظر فى الشكايات التى يقدمها المشترون بخصوص كمية البضائع أو درجة جودتها أو طريقة تعبئتها . فاذا وجد المشترى عند استلامه للبضائع مايدعو الى الشكوى لفت الى ذلك نظر الفراز فاذا وجدهذا الأخير شكاية المشترى فى محلها تباحث معه فى الطريقة التى يسترضيه بها . وللفراز فى معظم هذه الجمعيات الحق فى السماح للمشترى بتخفيض معلوم من الثمن فاذا لم يقتنع المشترى بالترضية التى يقدمها له الفراز رفع الأمر الى رئيس الجمعية أو الى لجنة تحكيم مؤلفة لهذا الغرض . و يعتبر قرار الرئيس أو اللجنة نهائيا لايقبل المعارضة طبقا لنظام هذه الجمعيات .

وتختار الجمعيات فرازيها من ذوى الشخصيات القوية اذ يتوقف على شخصيتهم وكياستهم الفصل السريع فى كثير من المنازعات . وفوق ذلك يجب أن يكون الفراز على علم تام بأصناف البضائع ودرجاتها كما يجب أن يكون من الأشخاص الموثوق بهم من الجمعية ومن المشترين . ليس هذا فقط بل يجب أن يكون قادرا على تكوين رأى لنفسه فلا يتأثر بآراء الآخرين كيما يصدر قراره بدون تحيز .

نرى مما تقدم أن لفرازى هذه الجمعيات مركزا ممتازا فى حركة أعمال السوق ولذلك تعلق الجمعية على انتخابهم أهمية كبرى اذ لاشك أن الجمعية التى لديها فراز ماهر توفر على نفسها كثيرا من المتاعب وتكسب شهرة ممتازة عن غيرها فى الأسواق .

غرامات الأعضاء :

بعد أن تفصل الجمعية فى الشكاية التى يقدمها المشترى فيما يختص بكمية البضائع أو نوعها أو طريقة تعبئتها تعود الى العضو المهمل فتحاسبه على إهماله . وتحتوى لوائح هذه الأسواق على الغرامات التى توقع على الأعضاء عن كل مخالفة يأتونها وتؤخذ هـذه الغرامات بنسبة مخصوصة من مجموع قيمة بضائع العضو المهمل تختلف تبعا لنوع المخالفة التى أتاها العضو .

وتتصرف الجمعيات فى هذه الغرامات عادة بالطريقة الآتية :

(١) اذا كانت البضاعة المفروض عليها الغرامة قيمتها أكثر من ٢٥ فلورين (أى جنيهين) يأخذ المشترى نصف الغرامة المفروضة على العضو ويذهب النصف الآخر الى احتياطى الجمعية .

(٢) اذا قلت قيمة البضاعة عن ٢٥ فلورين تذهب كل الغرامة الى احتياطى الجمعية .

قبول المشترين فى السوق :

كما تدقق الجمعيات فى فرض الشروط على أعضائها وحثهم على العناية بتعبئة وفرز بضائعهم وفرض الغرامات على المهملين منهم فهى كذلك تدقق فى قبول التجار الذين يحضرون للشراء من السوق .

تعطى الجمعية لمديرها السلطة المطلقة فى منع من يشاء من دخول السوق للشراء كالتجار الذين لفظتهم الأسواق الأخرى لعوج فى ذمتهم كما أن له الحق فى إقفال باب السوق فى وجه المشترين الذين اعتادوا الحضور اذا صدرت منهم مخالفات خطيرة تستحق هذا الأبعاد .

قد يحدث أن يتآمر بعض المشترين فى يوم من الأيام على عدم دفع الأثمان المعتادة للبضائع المعروضة فاذا شعر مدير السوق بمثل هذه المؤامرة أبطل جميع البيوع أثناء اليوم وأمر باعادة بيع البضائع من جديد بالطريقة المعتادة كما يحرم على هؤلاء التجار دخول السوق من جديد وسرعان ما تعرف أسماؤهم فى الأسواق الأخرى فلا تقبلهم بدورها . وبذلك يقضى قضاء مبرما على أمثال هؤلاء التجار وتتطهر منهم الأسواق أولا بأول .

ومن اللوائح المفروضة على المشترين أنه لا يسمح لهم حتى بالإدلاء برأيهم فى نوع الأصناف ودرجة جودتها قبل انتهاء كل عمليات البيع أثناء اليوم وبذلك لا تتعرض السوق للمؤامرات المصطنعة والتى يقصد بها شل حركة العمل فى السوق أو تخفيض الأسعار باحجام بعض التجار عن الشراء تحت تأثير مثل هذه الألاعيب .

النظام الادارى والموارد المالية لهذه الأسواق :

لا يختلف النظام الادارى لهذه الجمعيات من حيث المبدأ عن الأنظمة المتبعة فى باقى الجمعيات التعاونية ولذلك لن نطيل البحث فى هذا الموضوع .

يقبل العضو فى الجمعية متى كان من المزارعين فى الدائرة التى تعمل فيها ومن المنتجين للأصناف التى تباع فى سوقها . ويدفع الأعضاء عند التحاقهم رسما مخصوصا يتراوح بين ٢ و٤ فلورين يضاف الى احتياطى الجمعية . ويشترك الأعضاء فى حصص رأس المال التى تحتسب فى بعض الجمعيات بنسبة مخصوصة من متوسط مبيعات كل عضو فى سوق الجمعية فى بحر ثلاث سنين . وقد تقدم الكلام عن اللوائح والقوانين التى يخضع لها الأعضاء والغرامات التى يتعرضون لها بمخالفة شىء منها . وتتقاضى هذه الجمعيات من أعضائها عمولة عن مبيعاتهم فى سوقها ، وسيأتى الكلام عنها عند شرح الموارد المالية لهذه الجمعيات .

والسلطة العليا فى هذه الجمعيات هى الجمعيـة العمومية للأعضاء التى تعقد كل سنة وتصادق على الحساب الختامى والميزانيـة العموميـة للجمعية وتنتخب أعضاء مجلس ادارتها و لجنة مراقبتها . ويتكون أعضاء كل من هاتين الهيئتين من ثلاثة أشخاص فى معظم الجمعيات ولا يتقاضى هؤلاء أجرا على عملهم خلاف بدل انتقال زهيد ولكل عضوصوت واحد فى الجمعية العمومية السنوية حسب أصول المبادئ التعاونية .

أما الموارد المـالية لهذه الجمعيات فهى تنحصر فى الغالب فيما يلى :

(١) رسوم التحاق الأعضاء بالجمعية .
(٢) حصص الأعضاء فى رأس المـال .
(٣) العمولة التى تتقاضاها الجمعية من الأعضاء عن مبيعاتهم .
(٤) الاقتراض من المصارف التعاونية العامة أو اصدار السندات .
(٥) الهبات والعطايا .
(٦) الفوائد المستحقة عن أموال الجمعية المستثمرة .
(٧) ايجار مخازن الجمعية للمشترين .

والعمولة التى تتقاضاها الجمعية من الأعضاء عن مبيعاتهم هى أهم مورد مالى يمكن للجمعية أن تعتمد عليه فى تغطية مصاريفها العمومية ودفع مرتبات موظفيها . وتخصم هذه العمولة من ثمن مبيعات كل عضو حيث يدفع له الصافى فقط بعد أسبوع على الأكثر من تاريخ البيع كما تقدم . وتختلف هذه العمولة بين ٢ ٪ و ٥ ٪ بحسب الجمعيات المختلفة أو فى الجمعيـة الواحدة فى السنين المختلفة . والجمعية العمومية للأعضاء هى التى تحـدد فى آخر كل سنة مقدار العمـولة التى تؤخذ على المبيعات فى السـنة التى تليها . وما يبقى من الأموال المتحصـلة من هـذه العمولة فى آخر كل سـنة يوزع على الأعضاء بنسبة مبيعات كل منهـم فى السوق أى بنفس النسبة التى أخذت بها العمولة .

وتستطيع الجمعيات الكبيرة الحصول على رءوس الأموال اللازمة لها من مواردها الخاصة مثل حصص رأس المـال والاحتياطيات وايجار المخازن . وتلجأ الجمعيات الأخرى الى المصارف التعاونية العامة للحصول على ما ينقصها من الأموال بفوائد لا تزيد فى الغالب عن ٥ ٪ كما تلجأ بعض الجمعيات الأخرى الى اصدار سندات بضمان مسئولية أعضائها غير المحدودة للحصول على مثل هذه الأموال اللازمة لشراء أراضى ومبانى الجمعية الى غير ذلك من أوجه صرف رأس المـال .

وفيما يلى صورة ميزانيـة عموميـة لاحدى هذه الجمعيات المتوسـطة الحجم تعتبر نموذجا لميزانيات هـذه الجمعيات يمكن القياس عليه ، ويلى ذلك بيانات اضافية عن الجمعية نفسها .

جمعية الخضر التعـاونية بلوسدونن وضواحيهـا

الميزانية العمومية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠

أصـــول		خصـــوم	
فلورين		فلورين	
٤٣٦٠٠	مبانى	٢٧٢٠	حصص رأس المـال
١١٢٠	أثاث	٢٠٤٠٠	قرض من المصرف التعاونى العام
٣٣٦	أموال مستثمرة :	٢٨٨٠	تأمينات عن "العبوات"
٥٦٠	أدوات تعبئة	١٦٧٢٠	احتياطى واستهلاكات
٨٠	أدوات ومطبوعات	٤٠٦٤	مستحق لا عضاء
٩٦٠	حسابات الجمعية فى المصرف التعاونى المحلى	١٦	المتوفر المرحل
٢٤	حساب جارى فى البريد		
٨٠	صندوق		
٤٠	ايجار مخزن مستحق للجمعية		
٤٦٨٠٠		٤٦٨٠٠	

بيانات اضافية

عدد أعضاء الجمعية	رسم التحاق العضو بالجمعية	مبيعات الجمعية فى سنة ١٩٣٠	العمولة عن المبيعات	العائد عن السنة	الغرامات فى بحر السنة	مكافآت الهيئات الادارية	مسئولية الجمعية
		جنيه				جنيه	
١٧٠	٢½ فلورين — ٢٠ قرشا	٣٣٠٤٠	٤٪ من المبيعات	٢٪ من المبيعات	٦٠٠ فلورين ٤٨ جنيها	٤٨٠	عشرة أضعاف رأس المال

الاتحاد العام لجمعيات الأسواق التعاونية

نشأته :

تألف الاتحاد العام لجمعيات الأسواق التعاونية فى أول أغسطس سنة ١٩٠٨ وكان عدد أعضائه وقتئذ ٤٤ جمعية تضم إلى عضويتها نحو ١٧٠٠٠ مزارع .

وقد صدرت الدعوة الأولى لتأليف هذا الاتحاد من هيئتين رئيسيتين الأولى قسم النباتات بوزارة الزراعة والثانية جمعية فلاحة البساتين بهولندا . وكانت الدعوة بشكل مؤتمر عقد فى شهر مايو سنة ١٩٠٨ حضره مندوبو جمعيات الأسواق التعاونية تحت رياسة مدير قسم النباتات بوزارة الزراعة . وقد تكونت لجنة عقب هذا المؤتمر عهد اليها بوضع عقد التأسيس والنظام الداخلى والقيام باجراءات التأسيس القانونية .

الغرض منه :

الغرض من الاتحاد كما ينص عليه عقد تأسيسه هو العمل المنظم لصالح جمعيات الأسواق التعاونية بالطرق الآتية :

(١) نشر الدعوة عن المبادئ التعاونية والعمل على جعل طرق الادارة فى الجمعية متمشية مع الأصول التعاونية الصحيحة .

(٢) تنظيم إدارة عامة لإمداد جمعيات الأسواق بأخبار منتظمة عن حالة السوق على العموم والخضر والفاكهة على الخصوص .

(٣) الحث على الاكثار من زراعة الخضر والفاكهة بترقية الأسواق التعاونية وتنظيم وتسهيل طرق المواصلات منها واليها .

(٤) العمل على توحيد طرق الفرز والتعبئة فى جميع الأسواق التعاونية .

(٥) محاربة طرق الغش والتلاعب من جانب أعضاء الجمعيات أو من جانب المشترين فى الأسواق .

(٦) إمداد جمعيات الأسواق التعاونية ببيانات وافية عن حالة المشترين المالية وسمعتهم فى السوق التجارية .

(٧) اتخاذ التدابير لتنظيم تجارة الصادرات من الخضر والفاكهة وتوسيع نطاقها ونشر الدعوة عنها فى داخل المملكة وخارجها .

(٨) البحث عن أصناف جديدة من الخضر والفاكهة والحث على زراعتها .

شروط التحاق الجمعيات بالاتحاد :

يشترط فى الجمعيات التى تلتحق بالاتحاد الشروط الآتية :

(١) أن تكون للجمعية الشخصية المعنوية وألا يقل عدد أعضائها عن عشرة.

(٢) أن تكون مؤلفة من المزارعين المنتجين للحاصلات التى تباع فى سوقها .

(٣) أن ينص فى عقد تأسيسها على مبدأ الدفع فورا عن جميع مبيعاتها مع جواز إعطاء مهلة لا تتجاوز عشرة أيام بعد أخذ الضمان الكافى .

(٤) ألا يشتمل أعضاء مجلس إدارتها على أشخاص محترفين لتجارة الخضر والفاكهة خارج الجمعية .

وتدفع الجمعيات للاتحاد فى كل سنة ما قيمته نصف فى الألف عن جميع مبيعاتها فى بحر السنة ومن هذا المبلغ يحصل الاتحاد على الأموال اللازمة له .

الجمعية العمومية السنوية للاتحاد ومجلس ادارته :

تعقد الجمعية العمومية للاتحاد كل سنة ويحضرها عضوان من مجلس إدارة كل جمعية بشرط أن يكون أحدهما رئيس مجلس إدارة الجمعية نفسه . وحق التصويت فى الجمعية يوزع بالطرق التالية :

الجمعيات التى لا تزيد مبيعاتها السنوية عن ١٠٠,٠٠٠ فلورين، صوت واحد.

أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فلورين الى ٥٠٠,٠٠٠ فلورين ، صوتان

« ٥٠٠,٠٠٠ « « « ١,٠٠٠,٠٠٠ « ثلاثة أصوات .

« ١,٠٠٠,٠٠٠ « « « ٢,٠٠٠,٠٠٠ « أربعة «

« ٢,٠٠٠,٠٠٠ « « ... ... « خمسة «

ويتألف مجلس إدارة الاتحاد من ١٨ عضوا منتخبين فى الجمعية العمومية السنوية من قائمة المرشحين لهذه المقاعد من بين أعضاء جمعيات الأسواق أو مجالس إدارتها .

أقسام الاتحاد :

ينقسم الاتحاد فى الوقت الحاضر إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول بمدينة التريخت — ويسمى المجلس الزراعى الهولندى [١] ويعهد إلى هذا القسم القيام بالأعمال الفنية الخاصة بزراعة الخضر والفاكهة وإعطاء النصائح والارشادات لجمعيات الأسواق التعاونية وأعضائها فى هذا الخصوص .

والقسم الثانى بمدينة لاهاى — ويشمل المكتب الرئيسى لجمعيات الأسواق التعاونية[٢] ويختصص هذا القسم بأعمال التنظيم فى جمعيات الأسواق التعاونية ونشر الدعوة عن حاصلاتها فى داخل المملكة وخارجها ويقوم بأعمال هذا القسم رئيس مجلس إدارة الاتحاد وعضوان من أعضائه .

مكتب مراقبة تجارة الصادرات من الخضر والفاكهة :

وكان يتبع هذا الاتحاد قبل سنة ١٩٢٤ مكتب خاص لرقابة الصادرات من الخضر والفاكهة مهمته تمييز الأصناف التى تباع فى الأسواق التعاونية من غيرها

---

(١) Hoderlandeche Tuinbauwraad.

(٢) Centraal Bureau van de veilingen in Nederland.

بوضع علامة خاصة بها وكان يتكوّن هـذا المكتب من ستة أعضاء نصفهم من أعضاء جمعيات الأسواق التعاونية والنصف الآخر من التجار المصدرين لهـذه الحاصلات .

إلا أنه منذ ٣ أبريل سـنة ١٩٢٤ ألحقت وزارة الزراعة هـذا المكتب بأقسامها فأصبحت له الصبغة الحكومية وقد أدى ذلك الى توسيع نطاق سلطته وأصبح له الحق فى منع الصادرات من هذه الأصناف اذا لم تصـل جودتها الى درجة معينة .

الفصل العشرون

الأسواق التعاونية
لتصريف الخضر والفاكهة فى مصر

قبل أن نتكلم عن الأسواق التعاونية الموجودة بمصر لتصريف الخضر والفاكهة والشوط الذى قطعناه فى هذا المضمار نشرح باختصار الطرق التى يتبعها المزارعون فى تصريف محاصيلهم من الصنفين المذكورين ليتضح لنا جليا حاجتنا الشديدة إلى الأسواق والهيئات التعاونية التى تعمل لتنظيم الانتاج والتصريف وتكفل المحافظة على مصالح المنتج والمستهلك على السواء .

تصريف الفاكهة :

تنتشر البساتين فى أنحاء القطر المختلفة و يملكها عادة أفراد الطبقة المتوسطة والغنية من الملاك وتباع ثمار هذه البساتين جملة وهى على الشجر قبل نضجها لتجار (جنائية) يحترفون هذه التجارة وفى استطاعة هؤلاء التجار أن يقدروا المحصـول المنتظر من كل صنف بمالهم من الدراية وكذا قيمته و يستلم التاجر الحـديقة طول الموسم المتفق عليه والى أن تنتهى الأصناف المشتراة . و يبيع هؤلاء التجار الفاكهة عادة لتجار المدن القريبة الذين يحضرون للبساتين المذكورة و يشترون طلباتهم بالممارسة وهـذه هى الطريقة السائدة فى أغلب الجهات لاسيما البعيدة منها عن القاهرة والاسكندرية . ولهذه الطريقة عيوب اقتصادية واضحة وهى تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك و بيع المحصول قبل نضجه وقبل معرفة مقداره أو مستوى أسعار السوق مستقبلا . ولكن نظرا لأن الاستهلاك فى مثل هـذه الجهات محـلى

و يندر أن يتعدى المدن والقرى القريبة لايشعر المزارع بالغبن الفادح الذى يلحقه كما أن مجموع التجار المشترين لايخسرون لأنهم هم الذين يحددون مستوى الأسعار حيث يأمنون عدم ورود محاصيل مشابهة من بلاد أخرى تزاحمهم إذ أن النظام المتبع فى جميع البلاد واحد فاذا زادت المساحة المزروعة بساتين مع وجود هذا النظام فى التصريف أى والاستهلاك محدود فان المعروض يزيد عن الطلب وتهبط الأثمان وهو الحادث فى الوقت الحاضر ، أما فى البلاد القريبة من مصر والاسكندرية فمحاصيلها كلها تنصب فيهما . و يتبع بعضها نفس النظام المتقدم أى يبيع ثمر الحديقة للتاجر غير أن التاجر هنا يشحن المحصول باسم تاجر فى المدينة ولا ينتظر حضوره كما فى الحالة الداخلية لبيعها أو ليتوسط له فى بيعها لتجار القطاعى . والتجار الذين يقومون بدور الوسيط فى هـذه الحالة لهم أسواق خاصة يعرضون فيها البضائع الواردة اليهم و يطلق عليها اسم (وكايل: جمع وكالة) وقد يختص صاحب الوكالة أحيانا ببيع صنف واحد من الفاكهة . و بعض كبار المزارعين والمزارعون الواقعة حدائقهم فى الضواحى يحضرون محاصيلهم مباشرة لهـذه الأسواق . ولما كان الوارد من مختلف الجهات للمدينتين كبيرا كثر هؤلاء التجار وتعددت أسواقهم . وقد وحدتها الحكومة بالقاهرة فى سوق واحدة أما بالأسكندرية فالحالة باقية كما هى . ونرى كذلك فى حالة التصريف فى القـاهرة والاسكندرية نفس العيوب السابقة من حيث تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك وكبر العمولة التى تتقاضاها الأسواق المذكورة .

تصريف الخضر :

تكثر زراعة الخضر فى مصر بالقرب من المدن وتزداد مساحتها تبعا لكبر المدن القريبة منها . ففى القرى حيث تصغر المساحات يذهب المزارع بمحصوله و يعرضه بنفسه فى أيام الأسـواق المعينة لقريته والقرى المجاورة و يبيع منـه كذلك للتاجر

المتجول الذى يمر على القرى . وفى الجهات القريبة من المدن الصغيرة يبيع المزارعون محاصيلهم فى أيام الأسواق أو يحضرونها رأسا لتجار المدينة و يبيعونها لهم بالممارسة وفى هاتين الحالتين تقتصر زراعة الخضر على صغار المزارعين أما بالقرب من المدن الكبيرة فتكبر حركة تجارة الخضر و يكثر تجار القطاعى و يتبع النظام السابق شرحه فى بيع الفاكهة . أى يحضر المزارعون محاصيلهم إما للتجار مباشرة أو للأسواق (الوكايل) لبيعها لهم بالعمولة . والطريقة الأخيرة هى السائدة . وأغلب الوكايل تتوسط فى بيع الفاكهة والخضر معا .

ولقد زادت المساحة المنزرعة من الصنفين زيادة كبيرة فى السنين الأخيرة لاسيما بعد هبوط أسعار القطن . حيث بدأ المزارعون يبحثون عن أصناف جديدة يستعيضون بها عن جزء من خسارتهم فى القطن . وراعت المشتغلين بحالة البلد الاقتصادية الاخطار التى تهددنا من اعتمادنا فى ثروتنا الزراعية على محصول واحد فراح الكل ينشر الدعوة بين جمهور المزارعين للعناية بزراعة أصناف أخرى بجوار القطن منها الخضر والفاكهة . وهذه دعوة فى محلها وفكرة اقتصادية صائبة بلا مراء غير أننا لم نبحث فى الوقت نفسه ولم نفكر فى تنظيم التصريف والبحث عن عن أبواب جديدة له . ومن الخطأ الواضح أن نعتمد فى تصريفها على الاستهلاك المحلى و بالطرق السابق شرحها وكانت نتيجة ذلك أن زادت محاصيل البلد من الخضر والفاكهة أخيرا زيادة كبيرة وهبطت الأثمان هبوطا عظيما لكثرة المعروض منها فبيع بعض الأصناف فى كثير من الجهات وفى المدن الكبيرة ، التى هى الأسواق المهمة المعتمد عليها ، بأسعار تقل عن تكاليف الانتاج .

و يرجع سبب الكساد لفساد نظام التصريف المتبع وضيق نطاقه واعتماد المزارع فى تصريف حاصلاته على المستهلكين القريبين منه ، والمعلوم أن لطلبات هؤلاء حدا لاتتعداه .

ولا بد لهذه الحالة من علاج سريع لا سيما اذا علمنا أن مساحة البساتين تزداد سنة بعد أخرى ومحصول البلد يتضاعف وتركه على هذا النحو ضياع لجزء لايستهان به من الدخل العام كما أن العناية به فيها احياء له . وعلاج الحالة يتعلق بالمزارعين فلا بد من تنظيم جهودهم وارشادهم والبحث لايجاد منافذ جديدة لتصريف هذه المحاصيل وصناعات تستخدم فيها . ولا سبيل الى ذلك الا بتأسيس هيئات تعاونية بينهم . والنظام التعاونى هو الكفيل وحده بالخروج من هذا المأزق والحالة تدعو للاسراع فى الاكثار من الجمعيات التعاونية الخاصة بالتصريف والصناعات الزراعية .

وأهم الأسواق التعاونية الموجودة بمصر فى الوقت الحاضر لتصريف الخضر والفاكهة هو السوق التابع للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية ، وسنتكلم فيما يلى عن نشأته والحاجة التى دعت لتأسيسه ووصف طرق العمل فيه :

السوق التعاونية

التابع للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية

فى أواخر شهر أبريل سنة ١٩٢٩ تأسست بمدينة الاسكندرية جمعية تعاونية زراعية برأس مال قدره ٢٧٠ جنيها اكتتب به ٢٢ عضوا ونشرت الدعوة بين جمهور المزارعين فى الاسكندرية وضواحيها وجلهم من مزارعى الخضر للانضمام للجمعية المذكورة ونجحت الدعوة لما آنس المزارعون فوائدها وآمنوا بمنافعها حيث بدأت تورد لهم أنواع البزور المطلوبة من أحسن الأصناف وأجودها وكذلك الأسمدة ومسحوق الكبريت وتبيعها لهم بالأجل وبأثمان معتدلة فبلغ رأس المال فى آخر السنة المذكورة أى فى مدى ثمانية أشهر من التأسيس ٧٢٠ جنيها ووصل عدد الأعضاء الى ٢٩٧ عضوا . وفى أوائل سنة ١٩٣٠

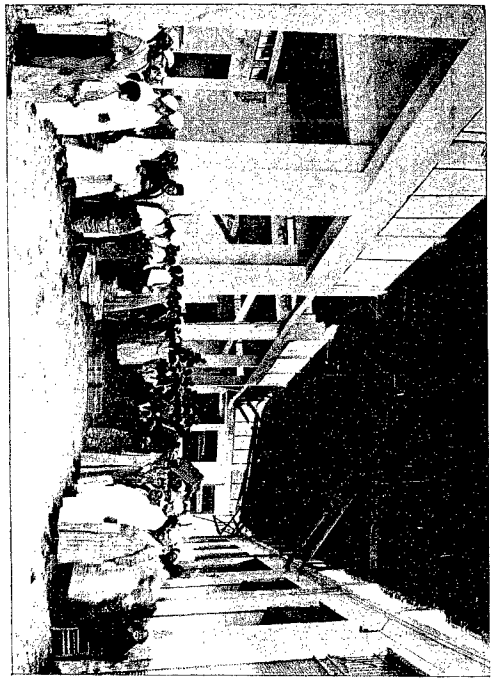

وكالة بيع الخضر والفاكهة التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية

اعترضت المزارعين صعوبة جديدة فى نقل خضرهم إلى المدينة حيث طلب قلم المرور أن يقود كل عربة نقل زراعية من العربات التى يملكها المزارعون لنقل خضرهم الى المدينة سائق له رخصة خاصة وتشبه أسوة بسواق عربات النقل العادية . ومعنى ذلك أن المزارع أو المالك لا يمكنه نقل خضره على عرباته الا اذا قادها هؤلاء السائقون المرخص لهم وبذا يصبح المزارعون تحت رحمتهم فاذا ترك السائق المزارع الذى يعمل عنده لسبب من الأسباب تعذر عليه توريد خضره للأسواق . فسعت الجمعية لوقف هذا النظام ودافعت لدى البلدية ومحافظة الاسكندرية عن مصلحة المزارعين ونجحت فى مسعاها وتم الاتفاق بينها وبين المحافظة على عمل نمر زراعية توضع على عربات النقل المعدة لنقل الخضر ويسوقها أى مزارع وأخذت ألفا من النمر المذكورة بصفتها الهيئة التى تمثل المزارعين وصارت توزعها على الأعضاء مقابل دفع الرسوم المعتادة وكان لهذه الخدمة فى باكورة حياة الجمعية أثر كبير فى تاريخها حيث علا اسمها وكبر شأنها بين المزارعين وأقبلوا عليها اقبالا عظيما فى تلك السنة وبعد أن اطمأنت الجمعية على وصول خضر الأعضاء للمدينة فكر القائمون بادارتها فى تصريفه .

والنظام المتبع فى الاسكندرية فى تجارة الخضر والفاكهة هو الذى كان متبعا فى القاهرة قبل انشاء سوق الجملة للخضر والفاكهة وهو أن عددا من التجار يملك كل منهم سوقا (وكالة) يحضر المزارعون اليه محاصيلهم وتباع داخلها بالمزاد لتجار القطاعى مقابل عمولة ٨ ٪ يتقاضاها صاحب السوق .

ولاحظت الجمعية أن هؤلاء التجار (أصحاب الوكايل) يتحكمون فى المزارعين ولما كانت الخضر تباع عادة بالأجل على أن يحصل ثمنها بعد ثلاثة أيام ثم يحاسب التاجر المزارع صار لهؤلاء التجار النهى والأمر فى المزارعين ، يتحكمون فى أموالهم

وثمرة كدهم . فكثيرا ما تضيع لهم مبالغ عند صاحب السوق أو يماطلهم فى دفع حقوقهم فضلا عن مغالطتهم فى الوزن والحساب .

ولما رأى القائمون بادارة الجمعية أن كميات الخضر التى يوردها الأعضاء لهذه الأسواق كبيرة لا سيما بعد زيادة عددهم كانت الخطوة الأولى التى اتخذوها حيال تصريف هذه الكميات أن وحدوا صفوف الأعضاء كى لا يوردوا جميعا الا لسوق واحدة من هذه الأسواق يقع عليها اختيارهم . فدفع ذلك التجار للتنافس فى اكتساب الجمعية كعميل ورأت الجمعية أن تستفيد من هذه القوة الجديدة فاشترطت على التاجر الذى تم الاتفاق معه أن يرد لها واحدا فى المائة من العمولة التى يتقاضاها من أعضائها كما أتيح لها أن تتداخل فى أمر الشكاوى التى تقدم منهم .

وفى سنة ١٩٣٠ لوحظ أن قيمة نصيب الجمعية من العمولة ، الذى استردته من صاحب السوق بلغ ١٩٥ جنيها ولما كان هذا المبلغ يساوى $\frac{1}{8}$ مجموع العمولة التى يتقاضاها التاجر أى ١٪ من مجموع قيمة الخضر الذى ورده الأعضاء فى السنة المذكورة فإن قيمة الخضر المذكورة تكون (١٩٥٠٠ جنيه) وبالرغم من المنفعة العظيمة التى عادت على صاحب السوق من توريد الأعضاء محاصيلهم اليه لم يأمنوا كثيرا من طرق الغش والتلاعب . وبجانب ذلك كبرت الجمعية ونمت نموا سريعا اذ بلغ رأس مالها فى آخر السنة المذكورة ١٦٣٠ جنيها و٥٠٠ مليم ووصل عدد الأعضاء الى ٦٦٩ عضوا .

فعقدت الجمعية العزم على انشاء سوق لها لانتشال أعضائها من بين براثن هؤلاء المعلمين بل انتشال مزارعى الخضر عامة . وكانت خطوة جريئة لما يحتاج اليه المشروع من مال كثير ودراية وخبرة بطرق البيع وأنظمته .

وفتحت الجمعية هذه السوق فى ٨ يناير سنة ١٩٣١ وجاهدت كثيرا فى نجاحها وصادفت صعوبات كثيرة فى المبدأ حيث ناوأها أصحاب الوكايل الأخرى وحاربوها بشتى

الوسائل ودبروا لها المكائد العديدة لاحباط المشروع وفشله حتى يظل الميدان لهم وحدهم وكانت حرب بين الرأسماليين والتعاونيين ، وبعد أن لاقت الجمعية مصاعب كبيرة فى نصف السنة الأولى من تأسيس السوق اطرد النجاح وسار سريعا فبلغت قيمة الخضر والفاكهة التى توسطت فى بيعها ٣٣ ألف جنيه . وقد بدأت الجمعية سنة ١٩٣٢ وهى أكثر عدة لمقاومة التجار حيث درس الأعضاء المنوط بهم ادارة السوق العمل وتدربوا على عملياته المختلفة ووزع العمل عليهم فتلاشى كثير من أخطاء السنة الأولى وتغلبت الجمعية على المنافسة التجارية تماما حتى عجز التجار عن الوقوف أمامها وأرغمتهم منافسيها على تحسين شروطهم ومعاملاتهم مع المزارعين والسعى فى مرضاتهم وبذا أمكن للجمعية أن تخدم جميع مزارعى الخضر عامة من أعضاء وغير أعضاء رغما من هبوط أسعار الخضر فى سنة ١٩٣٢ فقد بلغت مبيعات السوق (٣٧٥٠٠ جنيه) .

واستقبلت الجمعية عام ١٩٣٣ وهو العام الرابع من حياتها وقد تركز العمل فى السوق وتوطدت أنظمته . واشتدت وطأة الأزمة التى تعانيها البلاد وبان أثرها بين جميع المزارعين فاطرد هبوط أسعار الخضر والفاكهة مما اضطر معه أصحاب بعض الوكايل بالمدبنة إلى ترك هذا العمل والتخلى عنه . وبقيت الجمعية ثابتة وبلغت مبيعات السوق فى السنة المذكورة (٣٨٠٠٠ جنيه) .

وسنوضح فيما يلى ادارة هذه السوق وطرق العمل فيها :

يدير السوق خمسة من الأعضاء : الأول المدير ومن اختصاصه التوقيع على أذونات الصرف . والثانى رئيس المبيع (المشرف على عملية المزاد) . والثالث مراقب حركة السوق (تحصيل المتأخر لدى المشترين) ومباشرة الإجراءات القانونية (القضايا التى ترفع على المشترين أو المزارعين) . والرابع لنشر الدعاية بين المزارعين . والخامس احتياطى . ويجتمع الأعضاء الخمسة كل أسبوع مرة لبحث أمور السوق على شكل

جلسة يحرر لها محضر فى دفتر خاص وهؤلاء المديرون لهم حصة فى أرباح السوق نظير قيامهم بأعمالها . وللسوق رأس مال خاص قدره ألف جنيه مصرى خصصته له الجمعية من أموالها وادارتها وحساباتها ودفاتره منفصلة عن الجمعية . ويقدم مديروها كل شهر بيانا عن حساباتها لمجلس الادارة موقعا عليه منهم بعد عرضه على مراجع حسابات التعاون . وتظهر ميزانية السوق العمومية فى آخر السنة منفصلة عن ميزانية الجمعية وتعرض على الجمعية العمومية العادية السنوية لاعتمادها . وبالسوق موظفون بمرتبات شهرية غير المديرين والعمال أهمهم رئيس الحسابات وصراف ومحصلان . وتبلغ جملة المرتبات التى تدفع للموظفين والعمال نحو ٩٠ جنيها شهريا .

موقع السوق :

تقع السوق فى ناحية تجارية هامة من المدينة وأبوابها مفتوحة ليل نهار وهذا المحل على كبره واتساعه وموقعه لا يدفع له ايجار بل ولا تتحمل الجمعية شيئا من مصاريف المياه والانارة والتنظيف . والطريقة المتبعة أنه بعد انتهاء بيع الخضر يدفع المشترون عند الخروج من السوق " رسما " عن كل طرد يسمى " بوابة " ويجمع هذه البوابة عاملان يجلسان على باب الخروج أحدهما من طرف المؤجر والآخر تبع السوق وأمامهما صندوق مقفل وبه ثقب لوضع النقود المحصلة . عند خروج جميع المشترين (حوالى الظهر) يفتح الصندوق وله مفتاحان أحدهما مع مدير السوق والآخر مع مندوب المؤجر وتجرد النقود المجموعة . وللسوق ربعها والمؤجر الثلاثة الأرباع وتكرر العملية يوميا . فما يأخذه المؤجر هو بمثابة ايجار المحل وأجرة المياه والنور والتنظيف . وعلى هذا النظام تشغل الجمعية السوق بلا مقابل وتكسب ربع البوابة . وبلغ هذا الريع فى سنة ١٩٣٣ مبلغ ١٩٥ جنيها و ١٦٥ مليما .

طرق البيع :

وتباع الخضر إما خارج السوق أو داخلها وفى الحالتين إما نقدا أو بالأجل ويستحق ثمن الخضر المبيعة بالأجل فى اليوم الثالث من تاريخ البيع وبذا لا يحق للزارع المطالبة بالثمن الا بعد هذا الميعاد . وتتقاضى السوق من المزارع عمولة فى جميع الحالات قدرها ٨ ٪ من ثمن البيع . وظاهر أن رقم العمولة كبير لا سيما وأن العملية تتكرر يوميا . ويرجع سبب كبرها الى أن أغلب المبيعات بالسوق تباع بالأجل وتحت ضمانته فمركز السوق بالنسبة للمزارع كمركز وكيل بالعمولة ضامن الدفع . أضف الى ذلك أن الخضر تباع إلى خضرية لا يملكون شيئا فى الغالب ومن ذلك يتضح أن السوق معرضة لضياع مبالغ لها قبل المشترين فضلا عن صعوبة التحصيل ونفقاته . إذ للسوق محصلان يتقاضى كل منهما ستة جنيهات فى الشهر غير مصاريف انتقاله كما للسوق سيارة خاصة للإشراف على التحصيل وسرعة المرور على المتأخرين . مما تقدم يتضح أن العمولة ليست كبيرة كما يظهر لأول وهلة .

الخضر المباعة خارج السوق :

فى بعض الأحيان يبيع المزارع خضره كلها أو بعضها قبل أن تصل إلى السوق . كأن يعرف أحد تجار التجزئة (خضريا) فيذهب له ويعطيه طلبه أو يقابله فى الطريق أو يذهب له الخضرى فى الحقل اذا كان فى ضواحى الاسكندرية القريبة ويعمد المزارع لهذه الطريقة طمعا فى اكتساب سعر أعلى من سعر المزاد بالسوق بالممارسة مع المشترى واكتسابا للوقت حيث يبيع خضره مبكرا ولا ينتظر انتهاء المزاد . كذلك يفضل الخضرى أحيانا هذه الطريقة لسهولتها إذ قد يحضر المزارع خضره إلى محله فيوفر عليه الوقت والانتقال والبوابة . وتكثر هذه الطريقة بين المزارعين القريبين من الاسكندرية وتزداد فى أوقات خاصة عند ما يزداد

المعروض فى السوق . والبيع إما أن يكون نقدا أو بالأجل وفى الحالتين يحضر المزارع إلى السوق ليخطر عن الخضر المبيعة ونوعها وكميتها والسعر الذى اتفق عليه مع المشترى وعن اسم هذا المشترى واذا كان البيع نقدا يورد للصندوق ما قبضه ويأخذ السوق منه نفس العمولة . واذا كان البيع بالأجل يتولى السوق تحصيل الثمن له ويراعى فقط فى هذه الحالة أن السوق تحصل حسب الأسعار التى أملاها المزارع تحت مسئوليته حيث لا يمكن الجزم بصحة أقواله الا بعد الاتصال بالمشترى . وتبلغ كمية الخضر التى تباع بهذه الطريقة فى المتوسط أثناء السنة نحو ٢٥ ٪ من مجموع المبيعات وكثيرا ما ينتج من هذه الطريقة متاعب ، حيث يعترض الخضرى عند مطالبته بالثمن على السعر المتفق عليه فيتصل المحل بالمزارع ويواجه كل منهما بالآخر وتعمل التسوية اللازمة .

الخضر المبيعة داخل السوق :

ولبيعها طريقتان قبل المزاد وأثناء المزاد (ويطلق على هذا البيع خارج الطاقة أو داخل الطاقة) والبيع فى الحالتين نقدا أو بالأجل .

يحدث أن يحضر بعض الخضرية مبكرا قبل افتتاح المزاد ويريدون شراء طلباتهم مبكرين ليطوفوا بها من أول النهار اكتسابا للوقت وأن تكون لديهم طلبات يلزمون بتوريدها لبعض المحلات فى مواعيد خاصة . فتم هنا عملية البيع بالممارسة بحضور الخضرى والمزارع ومندوب السوق ومادام السعر يوافق المزارع والمشترى فليس هناك اعتراض من جانب السوق وبذا يسلم المشترى الطرود وينصرف قبل المزاد . وقد تحصل كذلك هذه العملية ليلا حيث يحضر كثير من المزارعين البعيدين عن الاسكندرية فى المساء ويبيتون فى السوق بجوار خضرهم .

وهناك عملية هامة تدخل فى هذا النوع وهى البيع لتجار الصادر للخارج (وتسمى الطلب) فالمصدرون لا يشترون بالمزاد وان كانوا يدفعون أثمانا حسنة فيطلب التاجر المصدر عادة طلبه قبل قيام الباخرة بوقت قصير كأن يكون فى المساء والباخرة تقلع فى اليوم التالى أو يكون عنده نقط وقت التعبئة والشحن وذلك ليحصل على خضار طازج بقدر الامكان . وتوصى السوق المزارعين فى الحال بالأصناف المطلوبة اذا لم يكن الوارد فى المساء للسوق كافيا . ويحصل الاتفاق على السعر قبل تسليم البضاعة حتى يمكن للسوق الاتفاق مع المزارع ويجنى خضره وينقلها ، وهذه أهم العمليات التى تحصل خارج المزاد :

البيع بالمزاد :

وهذه أهم العمليات ويباع بواسطتها الجزء الأكبر من الخضر والفاكهة التى تتوسط السوق فى تصريفها . فيحضر المزارعون البعيدون محاصيلهم فى المساء ويبيتون فى السوق كما أسلفنا وقد يحضرونها فى الصباح المبكر بحيث يكون كل مزارع عند فتح المزاد داخل السوق معدا بضاعته للبيع بأن يعرض جزءا منها كعينة لاطلاع المشترين عليها قبل اعطاء السعر . وعند الساعة السابعة صباحا فى الشتاء والسادسة فى الصيف يفتح المزاد فاذا كان المحصول المعروض كثيرا تولى البيع مدير المبيع وموظف آخر اختصاصى فى هذه العملية واذا كان قليلا يكتفى بالموظف . والطريقة أن يباع صنفا صنفا أى الطماطم مثلا وبعد الانتهاء منها تباع الفاصوليا وهكذا ويراعى البدء ببيع الأصناف التى يكون الاقبال عليها قليلا فى اليوم المذكور وتبقى الأصناف المرغوب فيها للنهاية حتى يضطر المشترون للبقاء لآخر المزاد فيقف الموظف المختص وبجواره عاملان : الأول للمناداة ، والثانى لتسلم النقدية فى حالة البيع بالنقد ويقف بجواره وعلى منضدة مرتفعة بحيث يشرف على الموجودين أحد الكتبة وبيده دفتر خاص (يسمى يومية الطاقة) وبدأ المشرف

على البيع بالمزاد بأن يذكر اسم الصنف واسم المزارع ويتلوه العامل بصوت مرتفع فيدون الكاتب فى دفتره . ولايعين المشرف على المزاد سعرا بل يبدأ أحد المشترين باعطاء سعر ما ويحصل المزاد بعـــد ذلك وعند مايرسو المزاد على مشتر يذكر اسمه المشرف على البيع ويكرر العامل بصوت مرتفع فيدونه الكاتب . وفضلا عن انتباه الكاتب الذى يدون العملية نراه يشرف أيضـا من علو ويرى بنظره ما يحـدث وذلك زيادة فى الدقة واذا تمت عملية بالنقد يتسلم النقود العامل الثانى بدون كتابة ـــ للسرعة ـــ وضع اشارة بالكتابة أمام العملية أنها بالنقد وهلم جرا الى أن ينتهى جميع الخضر والفاكهة الموجودة . واذا كثرت الخضر والفواكه الموجودة وتولى البيع مدير المبيع والموظف المختص تتكون مجموعتان للبيع بالمزاد فى جهتين متقابلتين من السوق كل مجموعة مؤلفة من المشرف على المزاد وعاملين وكاتب . وفى آخر المزاد يعد العـامل المشرف النقدية التى تسلمها ويقابل الكاتب الرقم على جملة المبالغ التى أمام الأسمـاء المؤشر عليهـا بالنقد فى دفتره وبذا يعرف الحساب اذا كان مضبوطا أم لا . ويلاحظ أن عمال المزاد عمال مدربون على هـذه العملية ويعرفون جميع المزارعين بالوجوه وحركة اليوم والطرود التى كانت مع كل منهم والدفتر الذى يدون فيه الكاتب الحاضر عملية المزاد هو الأساس الذى يتفرع منه القيد للدفاتر الأخرى . ومنعـا من تعطيل باقى الموظفين من العمل الى أن ينتهى المزاد جعل هذا الدفتر من ثلاث صور واحدة ثابتة واثنتان منفصلتان فكلما تنتهى صحيفة يفصل الكاتب الصورتين المنفصلتين ويرسلهما الى رئيس الحسابات ليوزع العمل وبذا يعمل جميع الموظفين فى السوق أثناء سـير المزاد كل فى عمله بدون ضياع وقت أحد منهم .

هذه هى طرق البيع كلها ويلاحظ أن المزارع والمشترى اللذين تعاملا فى الخارج أو قبل المزاد أو داخل المزاد يتسلمان بعد عملية البيع مباشرة فواتير وتسمى علوما (جمع علم) ففاتورة المزارع يوضح بها أصناف خضره وقيمة العمولة وصافى

عملية مزاد بيع الخضر بالوكالة التابعة لشركة الزراعة بالاسكندرية

حسابه وفى فاتورة المشترى الأصناف التى اشتراها وأثمانها وجملة المطلوب منه ويحضر المزاد يوميا فى المتوسط ١٩٠ مزارعا و ٧٠ مشتريا ولكل مزارع ومشتر حساب جار فى السوق . فحساب الأول دائن بقيمة خضره ومدين بالعمولة والمبالغ التى يسحبها أو تخصم منه والثانى مدين بالخضر التى يشتريها ودائن بالدفع التى يسددها . ودفاتر السوق التى بها هذه الحسابات الجارية مسجلة بمحكمة الاسكندرية المختلطة .

وعند ما أسست الجمعية السوق سارت على النظام الحسابى المتبع فى أسواق التجار الآخرين ولكن رؤى أن هذا نظام عتيق وغير دقيق فعمل قسم التعاون على تغييره من أساسه وابتكار نظام حديث تبعا لحالة العمل الى أن أمكن الوصول الى وضع نظام حسابى لسير العمل فى مثل هذه الأسواق .

التحصيل :

هذه عملية هامة وتتطلب همة ويقظة . وهى عبارة عن تحصيل أثمان الخضر التى يشتريها الخضرية وكذا الفاكهة سواء بداخل السوق أو خارجها ويستحق الثمن فى اليوم الثالث لحصول العملية ولما كان المشترون أناسا لاضمان لهم فى الغالب ولا مالية كان من المهم معرفة الصالح من غيره والاتصال بهم باستمرار . واذا تهاون القائمون بادارة السوق بهذه العملية أو أهملوا فيها يضيع جزء كبير من هذه المبالغ ويتعرض المحل لخسارة فادحة . اذ أن هذه المبالغ هى ثمن خضر أو فاكهة لمزارعين توسط السوق فى بيعها والسوق مسئولة عن ثمنها سواء حصل أم لم يحصل اذ أن السوق ضامنة فى الدفع . لهذا كانت هذه المسألة أهم المسائل ومصدر الخطر . وللسوق محصلان كما ذكرنا ، يمران على المشترين مرتين يوميا ، مرة قبل الظهر ومرة فى المساء . وكل منهما يختص بجهة معينة ويشرف على أعمالها أحد المديرين وله سيارة تحت طلبه للاتصال بجميع أسواق المدينة . ويراجع هذا العضو

يوميا بعد حضور المحصلين أسماء المشترين المتأخرين فى الدفع و يناقش المحصل فى سبب التأخير و يذهب بنفسه لتحصيل ما يتعذر على المحصل تحصيله . ونظرا لعدم توفر الضمان فى أغلب هؤلاء المشترين فان المبالغ التى تتأخر لديهم تكون فى خطر الضياع . لذا يلاحظ الوكيل المختص هذه الحركة باستمرار ومن يتأخر من هؤلاء المشترين يأمر بوقفه سريعا أى عدم البيع له حتى لايزداد المبلغ الذى فى ذمته وتوجد بالسوق لوحة يكتب عليها أسماء المشترين الموقوفين يوميا حتى يطلع عليها الموظفون والمحصلون والمشترون أنفسهم .

الشكاوى :

وهى نوعان : النوع الأول ويحصل من المشترى بالنسبة للسعر الذى أملاه المزارع للسوق عن الخضر التى باعها له خارج السوق أو بالنسبة للخضر التى اشتراها من السوق كأن تكون محتويات الطرود من الأسفل غير الجزء الظاهر المعروض . و فى الحالتين تدون الشكاوى فى دفتر خاص و يسوى الخلاف بين البائع والمشترى بواسطة المدير فان كان المشترى محقا فى شكواه يخصم له الفرق من الثمن . أما النوع الثانى فهو شكاوى من أعضاء الجمعية ضد ادارة السوق أو أحد مديريها ومثل هذه الشكاوى لاينظر فيها المدير بل يوجد صندوق بالسوق لمثل هذه الشكاوى يضع العضو فيه شكواه . و يفتح الصندوق من وقت لآخر بلجنة خاصة لفحصها تألفت فى سنة ١٩٣٣ فاذا أمكنها فض النزاع كان بها والا رفعته الى مجلس ادارة الجمعية مشفوعا برأيها وكل ما أدلى به من الرأى فهو قاطع .

خدمات السوق :

لا تقتصر خدمات السوق على تصريف خضر الأعضاء بل هناك خدمات أخرى جليلة تسديها لهم ، منها :

١ — أنها تقرضهم المال اللازم للاستعانة به على تحضير الأرض للزراعة أو لشراء الماشية وهذه القروض تعطيها بدون فائدة وتسدد من قيمة الخضر الناتجة من الأرض عند توريدها للسوق .

٢ — وتقرضهم مبالغ أثناء توريد الخضر أكثر من حسابهم يستعينون بها على قضاء حاجات عاجلة وتسدد من ثمن الخضر الواردة .

٣ — وتتعهد السوق للمالك بالايجار اذا كان العضو مستأجرا و بذا يصبح العضو حرا فى التصرف فى محصوله ونقله . و تسدد السوق الايجار للمالك رأسا و يحاسب العضو من ثمن خضره .

٤ — وتمد السوق الأعضاء بالتقاوى والبذور اللازمة والأسمدة والكبريت وهى بدورها يستوردها من الجمعية التى تنتقيها من أحسن الأصناف وأجودها وتخصم ثمنها من حساباتهم .

علاقة الجمعية التعاونية بسوقها :

سبق أن وضحنا أن للسوق رأس مال خاص وحسابات وادارة منفصلة . فادارتها فى داخلها . أما ادارة الجمعية فلها مكتب خاص منفصل عن السوق . وللجمعية مخازن داخل السوق بها أصناف البذور والتقاوى والأسمدة والكبريت ويباشر العمل فى هذه المخازن كاتب الجمعية .

وتقوم الجمعيـة كذلك بدورها بالتوريد والاقراض فبعض الأعضـاء يطلبون طلباتهم من بزور وسماد من الجمعية مباشرة بدون دخل للسوق. فتصرف اليهم بعد اعتماد مجلس الادارة . والبعض يطلبون هذه الطلبات عن طريق السوق لوجود حسابات جارية لهم فيها . فتصرف لهم الجمعية طلباتهم بنـاء عن أمر يصدر من مدير السوق ويحسب الثمن على السوق وفى الوقت نفسه تدون مشتريات العضو فى دفاتر الجمعية لضبط حساب العائد ، هذا اذا كانت المشتريات بالأجل أما اذا كانت بالنقد فتؤخذ رأسا من المخازن بدون تقديم طلب .

أما عملية الاقراض فتتولاها السوق ولذلك فهى لاتدخل فى حسابات الجمعية . وتخصم هذه القروض من أثمـان الخضر التى يوردها المزارعون المدينون .

والأعضاء الذين يطلبون قروضا من الجمعية يقدمون طلبات بها لمجلس الإدارة وتصرف لهم فى حالة الاعتماد لمدة لا تزيد عن سنة .

وعند ما يستحق دين للجمعية على عضو من الأعضـاء الذين لهم حساب جار بالسوق تحول الجمعية هذا الدين على السوق لتحصيله من العضو من ثمن خضره الواردة للسوق ثم يورد المبلغ المتحصل (الدين) للجمعية .

والسوق هى فرع من الجمعية وليست لها شخصية معنوية قائمة بذاتها وكل قضاياها ومطبوعاتها واجراءاتها تعمل باسمها .

ونذكر هنـا بيانا احصائيا عن أعمـال السوق والجمعية من عهـد نشأتها إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ والميزانية العمومية لكل منها فى التاريخ المذكور :

الميزانية العمومية

لسوق الخضر التابع للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

الموجودات			المطلوبات		
	مليم	جنيه		مليم	جنيه
الصندوق	٤١٠	١٨٣	مخصص السوق	—	٧٠٠
المشترون (خضرية)	٨٦٥	١٩٥٨	الجمعية (عمولة)	٠٩٠	٢٧٣
المزارعون	٤٠٥	٢٤١١	الجمعية (أجرة وبذور)	٣٦٠	٢٠٣
مصاريف مقدمة	٦٣٠	٣١	الجمعية (تحصيل الجمعية)	٠٧٥	٥٢٥
مسحوبات مديرى السوق	٥٠٠	٧٨٧	أمانات	١٦٥	٤١
مرتبات مقدمة	٣٧٥	١٩	مطلوبات متنوعة	٣٢٥	٦٥
عهد تحت التحصيل	٥٨٠	١٥	تأمين مشترين	٢٤٥	٨
أثاث	—	٢٠		مليم	جنيه
سيارة ركوب	—	٤٠	احتياطى عادى	—	١٠٠٠
			احتياطى الديون المشكوك فيها	—	١٠٠٠
					٢٠٠٠
			صافى الربح :		
				مليم	جنيه
			مرحل من العام الماضى	٣٥٤ ٤٤٢	
			ربح العام	١٢٩٧ ٠٦٣	
					١٦٥١
	٧٦٥	٥٤٦٧		٧٦٥	٥٤٦٧

بيانات إضافية عن السوق فى سنة ١٩٣٣

المبيعات	عمولة ٨٪	عمولة البوابة	القروض على الخضر	نفقات السوق	أرباح السوق	نصيب الجمعية فى الأرباح	نصيب المديرين فى الأرباح	عدد العملاء من الزراع
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٣٨٣٥٠	٣٠٦٨	١٩٥	١٢٠٠٠	١٥٠٩	١٦٨١	٣٨٣	١٢٩٧	٥٠٠٠

بيان عن الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية

منذ تأسيسها الى نهاية سنة ١٩٣٣

السنة	عدد الاعضاء	رأس المال		مشتريات		مبيعات		احتياطى قانونى		صافى الربح	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
١٩٢٩	٢٩٧	—	٧٢٠	٦٦٠	٤٨٢	٨١٠	٤٩٧	١٢٣	٤٩	٣٠٧	٧٠
١٩٣٠	٦٦٩	٥٠٠	١٦٣٠	٩١٢	٩٢٩	٩٨١	٩٧٠	٦٨٤	٣٨١	٨٩٢	٣١٣
١٩٣١	٧٢٠	—	١٧٠٧	٩١٥	٢٠٧٣	٨٥٠	٢٠٩١	٦٨٤	٣٨١	٠٢٧	٤٥٧
١٩٣٢	٧٢٠	٥٠٠	١٧١٥	١٣٥	١٧٤٤	٠٣٦	١٨٠٧	٧٥٤	٦٢١	٤٢٧	٤٥٥
١٩٣٣	٧٣١	٥٠٠	١٧٩٦	٣٩١	١٥٦٤	٢٧٢	١٨٨٣	٧٨٢	٨٥٥	٠٥٦	٤٦٨

الفصل الحادى والعشرون

التعليم والتعاون

التعليم :

التعليم وغرضه توسيع مدارك الانسان وتنمية شخصيته وتقويم خلقه لتمكينه من أظهار مواهبه وتهيىء كفاياته للتصرف فى أموره الفردية والجماعية بما ينتهى به وقومه إلى عيشة راقية ماديا وأدبيا ، والتعاون وغرضه توحيد قوى الأهالى الحسية والمعنوية وتنظيم جهودهم على أساس تبادل المنفعة بين الفرد والمجموع بما يحسن من حالتهم المادية ويرفع من مستواهم الاجتماعى ، هما أمران متلازمان وكلاهما متمم ومساعد للآخر ، الأول بأسلوبه النظرى والثانى بأسلوبه العملى ، وليس هنالك فيما نعلم عاملان من عوامل التقدم والرقى يجب أن يسيرا جنبا الى جنب حتى فى أقل الأمم مدنية كالتعليم والتعاون .وأنها لحجة واهية أن يقال إن هذا الشعب أو ذاك ليس على درجة كافية من التعليم تؤهله لاستيعاب نظم التعاون وتطبيقها على حياته . وهذه الحجة بنفسها هى التى ووجهت بها مصر أيام كرومر عندما أريد عدم ادخال التعاون فى البلاد مما دعا أحد زعماء التعاون المخلصين ذوى الشهرة العالمية وهو هنرى وولف أن يقول قوله المشهور "اذا لم يكن المصريون مستعدين للتعاون فهم ليسوا بمستعدين لأى شىء آخر" ولما كان أول شىء يفكر فيه للنهوض بأمة هو التعليم فالمصريون فى نظر ذلك الزعيم التعاونى اذا لم يكونوا مستعدين للتعاون فهم ليسوا مستعدين للتعليم كذلك . غير أن التعليم أدخل و يق التعاون فى خارج البلاد . ولكن أى نوع من التعليم ذلك الذى أدخل ؟ لقد أدخل التعليم على مذهب أقل مايقال فيه أنه لايتمشى مع ما كان ينتظر ان الحكومة لم تكف يدها عن ادخال التعاون فى البلاد . و بقيت الحال كذلك إلى أن قام عمر لطفى

ونادى بالتعاون ونجح فى نشر الدعوة اليه وقامت الجمعيات التعاونية . ثم تغيرت الأحوال وجاءت سنة ١٩٢٣ بالحياة الدستورية وجاءت معها فكرة مناصرة الحكومة للتعاون فنشط كما نشط التعليم وسارا جنبا الى جنب يأخذ كل منهما بيد الآخر . فجمعيات التعاون تعوّد الأهالى النظام وتدربهم على التخلق بالخلق الكريم وتربيهم التربية المدنية الصحيحة وتطلب منهم القيام بالواجب مع المطالبة بالحق ، والاعتماد على النفس مع التضامن فى العمل . أما التعليم فقد ساعد على نشر التعاون اذ أخذت مدارس الزراعة العليا والمتوسطة وكذلك التجارة العليا وكلية الحقوق والمدارس الأولية تدرس النظام التعاونى دراسة مفصلة مما مهد الطريق لمن يتولون تسيير الجمعيات التعاونية والاشراف عليها من موظفين وأهالى ؛ هذا فضلا عما فى نشر التعليم العام فى ذاته من إنارة للأذهان وتمكين للناس من الاطلاع على ما ينشر عن التعاون وتفهمه والاشتراك فى حركته اشتراكا عن فهم وتقدير . كل هذا حصل فى مصر ولكن بقدر محدود لأن التقدم فى التعليم أو التعاون لم يكن بالتقدم الذى تنشده البلاد أو ترجوه ، وذلك لأسباب لا محل لذكرها هنا .

أما فى أوروبا فقد كانت هناك رابطة قوية بين التعاون والتعليم ، ساعد على توثيق عراها كون كل منهما فى ذاته على جانب كبير من التقدم بعكس الحالة عندنا حيث ضعفت الرابطة لضعف فى كل منهما . ولقد كان للتعليم فى أوروبا فضل كبير فى تدعيم الحركة التعاونية كما كان للتعاون فضل كبير فى تطبيق النظريات العلمية والأصول الأخلاقية والمبادئ الديمقراطية فى مختلف شؤون الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية . فما الجمعيات التعاونية الا ميدان معاملة "والدين المعاملة". اذ الدين الصحيح فى الواقع ماهو الا خلاصة التعليم الدنيوى والسماوى . والحقيقة أن التعليم العام اذا صح كان من شأنه أن يعد الفرد للتآزر فى العمل مع مواطنيه عن معرفة و إدراك فيما يعود عليهم جميعا بالخير والسعادة مع أداء كل لما عليه وتمسكه

بما له والتزامه الحق والنزاهة والانصاف فى مختلف معاملاته . ونضرب لذلك مثلا من هذا التعليم العام مفصلا تفصيلا يمكن القارئ من الوقوف على كل كبيرة أو صغيرة مما نرمى اليه فى هذا الموضوع . هذا المثل هو " مدارس الشعب فى الدانيمارك" (١) .

مدارس الشعب فى الدانيمارك :

تقع الدانيمارك فى شمال أوروبا ولا تزيد مساحتها الآن على ١٧,٠٠٠ ميل مربع ولا يزيد عدد سكانها على ٣,٥٠٠,٠٠٠ نسمة (٢) وقد كان لها قبل الحروب النابوليونية شأن عظيم فى توجيه سياسة أوروبا وكلمة مسموعة لدى دولها . وذلك نظرا الى أهمية موقعها الجغرافى بين البحار ولما كانت عليه جيوشها وأساطيلها من قوة . فكان من جراء ذلك أن أصبح ما حولها من الدول العظيمة كألمانيا وانجلترا وفرنسا يخشى بأسها ويخطب ودها ثم انقلب الحال فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وأصبحت الدانيمارك مملكة صغيرة لا حول لها ولا قوة وكان ذلك نتيجة لتحالفها مع نابليون واشتراكها معه فى حروبه . فكان سقوط نابليون سقوطا للدانيمارك معه . وقد أصابها فى ذلك العهد ما يصيب الأمم المنهزمة فى الحروب من سلخ أراضيها وانقاص من عدد سكانها وتحطيم لتجارتها وتدمير لقواتها الحربية والبحرية وتحميلها ديونا لا قبل لها بتسديدها . ولم تقف المصائب عند هذا الحد بل طمع جيرانها الألمان فى البقية الباقية من أراضيها الخصبة وانتهزوا

---

(١) Folk High Schools of Denmark

(٢) مساحة الأراضى المزروعة فى القطر المصرى تبلغ حوالى ١٢,٥٣٠ ميلا مربعا وعدد سكانها ١٤,٢٢٠,٠٠٠ نسمة .

فرصة أحوالها السيئة واستولوا فى سنة ١٨٦٤ ، بعد حرب لم تدم طويلا على مقاطعتى شلزفج وهلشتين * الواقعتين بين الدولتين .

ولم تقتصر متاعب الدانمارك على ما أصابها فى علاقاتها الخارجية بل كانت أمور البلاد الداخلية من سياسية واقتصادية فى اضطراب مستمر من جراء سوء نظام الحكم المطلق وما يتبعه من استبداد الطبقة العليا بطبقات الشعب فى أمورهم المعاشية وفى شؤونهم القومية ، فكان النزاع قائما أبدا بين الملك والطبقة الحاكمة من ناحية وبين الشعب فى الريف والحضر من ناحية أخرى حول أيهما يكون مصدر السلطات والأحق بالثروة .

ومما زاد الحال سوءا أن كسدت تجارة الغلال فى البلاد كسادا لم تعهده الدانمارك من قبل وأصبح محصولها الرئيسى وهو القمح لا يأتى بربح نتيجة لانتاجه فى أمريكا الشمالية والجنوبية على نطاق واسع لايمكن معه أن تنافس الدانمارك ، وهى المملكة القديمة الصغيرة ، تلك المناطق البكر المترامية الأطراف.

وفى نفس الوقت وسّعت الروسيا مساحتها المنزرعة غلة توسيعا كبيرا وضاعفت ألمانيا الضرائب على ما يدخل بلادها من حاصلات أجنبية وقد كانت هذه البلاد أحسن سوق لحاصلات الدانمارك الزراعية .

وكأن الطبيعة أرادت أن تشارك قسوة القدر فى انزال أشد البلاء بالبلاد فسلطت عليها من الشرق والغرق والأوبئة ما أنهك قواها وضاعف بلواها .

تراكمت كل هذه النكبات على رأس الدانمارك المسكينة حتى كانت فى سنة ١٨٧٠ فى أضعف حالة وصلت اليها نفسية الأهالى وفى أخطر ما آلت اليه حالة البلاد السياسية والاقتصادية .

* Slesvig and Holstein

نظر الشعب الدانماركى حوله وهو ذاهل من شدة ما أصابه من بلوى فى شؤونه المادية والمعنوية يتلمس الأسباب التى قد تنتشله من هذا الانحطاط الذى وقع فيه دون أن يجد معينا . وقد كان أكبر مشجع له على الاعتماد على نفسه ما رآه من قيام المدنية الأمريكية على أكتاف المهاجرين من أوروبا وما كان هؤلاء يوما من الحكّام ولا من الثراة فشد ذلك من أزرهم وشحذ من عزيمتهم فاتخذوا لأنفسهم هذا الشعار " فقدنا كل شئ وكسبنا أنفسنا " .

كان هـذا حقا بدء النهوض والشروع فى العمل على تعمير البلاد والقلوب . وهل فى بلاد زراعية كالدانمارك تعمر البلاد بغير ترقية الزراعة الى أقصى مدى ؟ وهل تعمر القلوب بغير التعليم الصحيح والتهذيب ؟ هـذان هما الاتجاهان اللذان اتجه اليهما الشعب الدانماركى ليحقق آماله بنفسه فى أن يكون السيد فى بلاده .

وكان من أثر المصائب التى حلت بهـذه البلاد فقضت على الكبير والصغير أن اتصلت الطبقات بعضها ببعض ومهد الطريق للعناصر الشعبية لتتسلم قيادة الأمة بعد أن ساد الشعور بأن فى ذلك سبيل الخلاص وبدأ الشعب يحس بسريان الروح الديمقراطيـة فيه ويشعر بالحياة والقوة فأخذ يعمل على تحويل نظام الحكم من النظام المطلق الى الشورى . وسرعان ماحل البرلمان مكانه من الأمة ومثل الشعب فيه خير تمثيـل فتولى خيار الناس أمور البلاد وانتظمت الحال وعرف كل حدوده فانصرف الى القيام بمهمته فى الحياة الفردية والجماعية . وبذلك اطمأن الجميع على أرزاقهم وعلى بلادهم وأخذت الأمة سبيلها إلى التقدم .

وكان فى مقدمة ما عنى به البرلمان التخلص من كبار ملاك الأراضى باعتبارهم فئة قليلة من الناس تستغل الأغلبية وتستأثر بثروة البلاد وكانت أول خطوة فى هذا السبيل أن صدر فى سنة ١٨٧٥ قانون بانشاء بنوك للتسليف موّلتها الحكومة وكان الغرض منها مساعدة الزراع على شراء أراض لهم . وزيادة على ذلك منحت

الحكومة جوائز لصغار الملاك الذين أظهروا تفوقا فى فلاحة أراضيهم وخصتهم بمزايا تمكنهم من رفع مستوى تعليمهم وزيارة مختلف المزارع الجيدة . ومن ثم أخذت حركة تحول المستأجر الى مالك فى الانتشار والازدياد الى درجة بدأت معها المزارع الكبيرة فى الشكوى من قلة الأيدى العاملة فى أراضيها ومن ارتفاع أجورها من جراء ذلك . ثم لم يجد القوم بدا فى النهاية من تقسيم هذه المزارع الواسعة الى قطع صغيرة لبيعها لصغار الزراع وأعقبت ذلك القانون عدة قوانين فى سنين مختلفة دخلت البلاد بمقتضاها فى حركة واسعة النطاق لتوزيع الأراضى على الزراع . وفى نفس الوقت خصصت الحكومة ملايين الجنيهات لتحقيق هذه الغاية .

أما الشروط التى يجب توافرها فى الزارع للحصول على قرض يستعين به على شراء مزرعة له فأهمها أن يكون قد اشتغل بالفلاحة كمستأجر أو كأجير مدة لاتقل عن أربع سنوات على أن يقدم ضمانا بحسن خلقه من اثنين من حسنى السمعة وأن يكون لديه من المال ما يكفى لدفع عُشر ثمن الأرض التى يريد شراءها وزيادة على ذلك ما يكفى للانفاق على المزرعة . فاذا اقتنعت الهيئة الموكول اليها أمر النظر فى هذه الطلبات بتوافر الشروط الموضوعة صرفت الحكومة له التسعة الأعشار الباقية من ثمن الأرض .

أما ثمن أمثال هذه المزارع بما يلزمها من عدد ومواشى فقد جعلت الحكومة حده الأعلى ٦٤٠ جنيها كما فرضت ألا تقل مساحتها عن خمسة أفدنة . وأما سعر الفائدة على ما تقدم من هذه الأموال فلا يزيد على ٤٪ وقد راعت الحكومة فى طريقة التسديد مصلحة الفلاح الى أبعد مدى فأعفى من دفع أى شىء غير الفائدة فى الخمس سنين الأولى وبعد ذلك يبدأ فى تسديد المبلغ على سنوات عديدة . وبهذه الطريقة بلغ متوسط ما تقرضه الحكومة فى السنة لصغار الزراع

٢٧٠,٠٠٠ جنيه وبذلك زاد عدد المزارع الصغيرة زيادة عظيمة وبالتالى قل عدد المستأجرين .

وقد زادت الحكومة وسائل التسهيل للحصول على مثل هذه المزارع زيادة عظيمة منذ الحرب العظمى عند ما علت قيمة الأراضى وفى نفس الوقت وقفت حركة المهاجرة الى أمريكا بعد أن كان متوسط عدد المهاجرين كل سنة نحو سبعة آلاف فتمكن الكثيرون من شراء مزارع عادت عليهم برزق كاف وعلى البلاد بخير وفير . وقد أصدرت الحكومة قوانين تسهل على أصحاب المزارع الكبيرة تقسيم أراضيهم وبيعها مزارع صغيرة يأخذون أثمانها من خزينة الدولة وتؤجرها الحكومة لصغار الزراع ايجارات طويلة الأمد تكاد تجعلها فى حيز الملكية . وقد وصلت تسهيلات الحكومة الى حد أن أى رجل له حق التصويت فى الانتخابات يرغب فى احدى هذه المزارع الصغيرة ويقدم شهادة من المجلس المحلى بحسن سيره وجدّه فى العمل ، يمكنه أن يحصل عليها وكل ما يطلب منه أن يدفعه للحكومة هو مبلغ نسبى قليل وبذلك تؤجر له المزرعة ايجارة طويلة الأجل يعاد تقديرها من حين الى آخر ولتمكين هؤلاء المستأجرين من اصلاح مزارعهم تقدم لهم الحكومة قروضا بشروط هينة ويمكنهم الحصول على مبالغ تصل الى ٩/١٠ من قيمة هذه الاصلاحات وهم يتمتعون بأغلب ما يتمتع به الملاك فلهم أن يتركوا مزارعهم لأولادهم من بعدهم كما لهم حق بيعها فى حياتهم على أن تكون الأولية فى شرائها للحكومة وبالثمن الذى قدرته لها فى أول الأمر مع ردها قيمة كل اصلاح قام به المزارع . وبهذه الطريقة تقسم الحكومة مزارع واسعة تملكها ومثلها للاشراف القدماء تبلغ مساحتها ٢٠٠,٠٠٠ فدان توزعها على آلاف الأسر يقيمون عليها مزارع صغيرة .

كل هذا من شأنه أن أصبحت حياة الدانمارك الاقتصادية الحديثة قائمة على أساس أن الزراع يكونون ملاكا لمزارعهم وقد أصبح اليوم أكثر من ٩٠٪ من

زراع الدانمارك يملكون مايزرعون من الأراضى و ينتظر أن يصبح الباقون ملاكا قبل مضى وقت طويل وأن تكون أغلب المزارع صغيرة يبلغ متوسط مساحة كل منها ٢٥ فدانا فلا هى من الكبر ولا من الصغر بحيث يصعب تدبيرها تدبيرا اقتصاديا .

والمعروف من قديم الزمن أن كيفية حيازة الأراضى فى الأمم هى القالب الذى تصب فيه مدنية هذه الأمم وتنطبع بطابعه . لهذا كانت ملكية الأراضى فى الدانمارك بالشكل الذى بيناه مصحوبة بالديمقراطية الحقة وما تتضمنه من الشورى فى نظام الحكم وحرية الرأى وسمو المبادئ وعلو الآمال . ومن الطبيعى فى بلاد زراعية كالدانمارك أن يكون الزراع وهم أغلبية الأهالى عماد هذه الديمقراطية فهم الذين قضوا على الأرستقراطية وأصبحوا بعد جهد طويل أصحاب النفوذ فى البرلمان فعدلوا فى النظم الدستورية بما يتفق والروح الديمقراطية وأصدروا التشريع اللازم لمصلحة البلاد فى نواحيها المختلفة . وقصارى القول أنهم نظموا صفوفهم وكونوا لهم حزبا وتسلموا زمام الحكم ثم قاموا بكل ما من شأنه رفع مستوى البلاد لأن البلاد بلادهم ومصلحتها مصلحتهم .

وكما أن الملكية صحبتها الديمقراطية كذلك صحبها التعاون والتعليم لأن من مصلحة المالك أن يتعاون مع من جاوره ليزيد دخله ويحسن أرضه وهو مطمئن الى أنها باقية ملك يده وأن الفائدة عائدة عليه ، على نقيض حال المستأجر فانه يخشى عدم الاستقرار كما أنه يخشى زيادة سعر الايجار اذا زادت غلة الأرض . أما التعليم فيهم المالك لأنه السيد فى مزرعته وكل تقدم فى معلوماته ومعلومات أبنائه عائد عليه بالفائدة ماديا وأدبيا على عكس المستأجر فانه اذا حسنت حالته المعيشية وحال أسرته وارتقت حياتهم الاجتماعية خشى زيادة ايجار الأرض التى يفلحها ، هذا فضلا عن أن صاحب الملك يعمل عادة على ابقاء المستأجر فى جهالته كيما يتصرف فى شؤونه بما يتفق ومصلحته الشخصية .

هكذا عملت العوامل الأربعة المذكورة — الملكية والديموقراطية والتعاون والتعليم — لمصلحة المزارعين من نواحى مختلفة وارتبطت فيما بينها بتفاعل مستمر فساعد كل منها الآخر على تحقيق غرض واحد هو النهوض بالأمة الى المستوى الأسمى .

التعاون :

ذكرنا قبلا أن الاتجاهين اللذين اتجهت اليهما الدانيمارك فى بدء نهضتها الحديثة هما ترقية الزراعة والنهوض بالتعليم . ففى ميدان الزراعة عمل الزراع بدون تلكؤ على تغيير نظام زراعتهم فأبدلوها " بالكثيفة " * بعد أن كانت " خفيفة " وذلك لأن انتاج القمح لم يعد مربحا فى حين أن انتاج الألبان واللحوم يعود على صاحبه بكسب وفير ولذلك فانه لم يمض وقت طويل حتى وصل القوم بعزمهم وجدهم الى انتشال زراعتهم مما وقعت فيه وانقاذ تجارتها مما هوت اليه وكان عملهم على أساس عملى ففى فروع الزراعة الجديدة التى اشتغلوا بها وصلوا بعنايتهم بدقائق الأمور الى تحسينها وفى نفس الوقت نظموا تصريف حاصلاتهم ومنتجاتهم تنظيما جعلهم ينتفعون بها دون الوسطاء . ولقد كان لهذه الخطة المزدوجة — تحسين الزراعة وتنظيم تجارتها — فضل كبير فى نجاحهم . ذلك لأن تحسين نوع المنتجات يساعد كثيرا على كسب الأسواق الداخلية

---

* الزراعة الكثيفة المسماة " Intensive farming " هى التى يستخدم فيها العمال بكثرة فى فلاحة الأرض وحصدها ولا يضن عليها صاحبها بمال يصرفه بسخاء فى استغلالها استغلالا كبيرا مع المحافظة على خصبها ومواصلة تحسينها بمختلف الطرق العملية . مثل هذه الزراعة التى يكون فيها العمل والمال والمعرفة متوافرة تنتج فيها المساحات الصغيرة أرباحا وفيرة كما هو الحال فى بساتين الفاكهة وحدائق الخضروات ومزارع انتاج الألبان بعكس الحال فى الزراعة الخفيفة المسماة " Extensive farming " التى يكون فيها المال شحيحا والأيدى العاملة قليلة والطرق الحديثة فى فلاحة الأراضى وتربية المواشى والانتفاع بالعدد والآلات غير متوفرة .

والخارجية كما أن فى سهولة التصريف تشجيعا عظيما ليس فقط على المضى فى ذلك التحسين بل وعلى مضاعفة الجهود فيه . ولقد كان لحركة التصدير الى الأسواق الأجنبية خصوصا فى انجلترا وألمانيا حظ وافر ، اذ كان الاقبال فيها عظيما على المنتجات الدانيماركية من زبد ولحوم وبيض وما الى ذلك مما أكسب الدانيمارك كل سنة ملايين الجنيهات دخلت فى جيوب المزارعين عموما .

ولا يظن أحد أن هـذه المكاسب المـادية العظيمة هى كل ما يرمى اليه الدانيماركيون أو أنها غاية فى ذاتها ، انمـا هم ينظرون الى هذه الثروة نظرة حكيمة فهم يعتبرونها وسيلة لرفع مستوى حياتهم ويصرفونها فى الأبواب المحققة لهـذا الغرض . وهكذا كان لتوزيع الثروة فى تلك البلاد توزيعا متناسبا بين الأهالى من ناحية وصرفها فى الأبواب التى تعود عليهم بالرقى الاجتماعى من ناحية أخرى ، كل الفضل فى جعلها فى مقدمة دول أوروبا بل ودول العالم أجمع فى رفع مستوى الحياة .

ولقد كان التقدم العظيم فى زراعة الدانيمارك الحديثـة فى جميع نواحيها على يد التعاون ، فقد نظم كل فروع الزراعة واحدا بعد الآخر وصارت البلاد فى حالة رخاء أصبحت بها هذه " الدولة التعاونية " * كما يسمونها موضع اعجاب وتقدير من يهمهم شؤون التعاون ، فيها يؤدى المزارعون بأنفسهم جميع الأعمال التى يقوم بها أصحـاب رءوس الأموال عادة فى البـلاد الأخرى فيصنعون زبدهم وجبنهم ويشترون حاجاتهم الزراعية والمنزلية كما أنهـم يصرفون حاصلاتهم ومنتجاتهم الزراعية بأنفسهم داخل البلاد وخارجها . وهم الذين يتولون الأعمـال المصرفية الخاصة بهم ويؤمنون على زراعتهم وماشيتهم . كما أنهم يقومون بالأمور المتصلة بتربية المواشى والنباتات الممتازة اللازمة لهم والاكثار منهـا لتعميمها رجاء رفع مستوى نوعها .

* Co-operative Commonwealth.

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها ما يزيد على أربع آلاف جمعية تضم فى عضويتها ما يقرب من مليون ونصف مليون نسمة وقدر مجموع معاملاتها معهم بمـا يزيد على مائة وخمسة عشر مليون جنيه انجليزى وذلك طبقا لاحصاء سنة ١٩٣٠

ويرجع الفضل الأكبر فى نشر التعاون على هـذه الصورة الى ما اتصف به الزراع من حميد الأخلاق وحسن المعرفة التى غرسها فى نفوسهـم وأدخلها فى أذهانهم نظام التعليم الزراعى فى البلاد وعماد هذا النظام هو ما يسمى "بمدارس أو كتائيب الشعب" .

هـذه الكتائيب هى هيئات شـعبية بالمعنى الصحيح لا تتدخل الحكومة فى نظامها ولا فى ادارتها ولو أنهـا تعينها ماليا . والغرض منها تعليم فتيان القرى وفتياتها تعليما زراعيا عمليا بعد اتمامهم دراستهم الأولية وبدئهم العمل فى المزارع . هذا التعليم يقرب من أفهامهم العلوم العصرية والأنظمة الحديثة ويساعدهم على الانتفاع بهـا بطريقة عملية كما أنه يوسع معلوماتهم ويهذب نفوسهم ويقوم أخلاقهم ويحببهم فى الحياة الريفية .

هذه الطريقة فى التعليم والتى سنتكلم عنها باسهاب فيما بعد قد مهدت الطريق للتعاون وجعلت الفلاحين على أتم الاستعداد للأخذ بمبادئه والعمل بتعاليمه . واذا علمنا أن هؤلاء هم أنفسهم الذين سيكونون جمعيات التعاون فى القرى ويشتركون فى تمويلها وفى ادارة شؤونها ، لمـا كان هناك محل للدهشة لمـا وصلت اليه بلاد الدانيمارك من التقدم فى ميدان التعاون الزراعى ، ذلك التقدم الذى جعلها بحق حاملة لواء الزعامة فيه .

بينما كانت الحكومة الدانيماركية تساعد الزراع من الناحيتين التشريعية والتمويلية كانوا هم أنفسهم يعملون على شراء مزارع لهم ويتعاون بعضهم مع البعض تعاونا

يقوى مركزهم فى الانتاج والتعامل بيعا وشراء وكذلك فى الاقتراض . فانتشرت الجمعيات التعاونية من "محلية ومركزية انتشارا عظيما وتعددت أنواعها تعددا يتفق وحاجات المزارعين . فمنها ما هو خاص بالاقراض ومنها ما هو خاص بتصريف الألبان ومنتجاتها وبتوريد البزور والأسمدة والعلف والآلات الزراعية وبجمع البيض وتصديره وبذبح المواشى وتحضير لحومها للأسواق وما إلى ذلك .

ومما هو جدير بالذكر أن من هذه الجمعيات نوعا فريدا فى بابه اسمه "جمعيات اقتصاديات الأراضى" لها اليد الطولى فى رفع مستوى الزراعة وابلاغها إلى ما هى عليه من الرقى . هذه الجمعيات تتناول أعمالها جميع فروع الزراعة ومهمتها الرد على الاستشارات الفنية اللازمة للأعضاء نظير اشتراك سنوى قدره نصف جنيه . وتخدم كل من هذه الجمعيات مديرية ولها ممثلون فى نواحيها المختلفة . وهى مستقلة فى جميع شؤونها إلا أن الحكومة تعينها ماليا بدفع نصف مرتبات المستشارين الفنيين من موظفيها .

أما خدماتها الرئيسية التى تقدمها إلى الأعضاء فتتلخص فيما يأتى :

١ — تقديم النصح عند الطلب فى كل ما يتعلق بشؤون فلاحة الأراضى وتربية المواشى وإدارة العمل .

٢ — اجراء الاختبارات الفنية خصوصا فيما هو متعلق بالأبقار والألبان فى المزارع نفسها .

٣ — تحليل عينات تربة الأرض لمعرفة خصائصها ووسائل تحسينها .

٤ — إلقاء محاضرات فى القرى فى الموضوعات الزراعية بناء على طلب من بعض الأعضاء المحليين .

وقد كان لهذه الجمعيات فضل كبير فى اشراك أهل العلم فى رفع مستوى الزراعة فى البلاد اشراكا كان له أثر كبير فى حياتها الزراعية والاقتصادية . كما أنه كان

لانتفاع الأهالى بخدمات هؤلاء الفنيين سواء أكانوا اختصاصيين فى الألبان أو فى المواشى أو فى الدجاج أو فى الفاكهة أو فى العدد والآلات أو فى إمساك الدفاتر وإدارة المزارع وغير ذلك أثر كبير . ولذلك كان تقدير الحكومة لعلمهم ونفعهم أكبر مشجع لهم على القيام بأعمالهم قياما أدى بالبلاد إلى ما هى عليه الآن من التقدم والرقى .

ويتسع بنا المقال إذا نحن خضنا فى ميدان التعاون الواسع النطاق وفصلنا أنواع الجمعيات وأنظمتها فليس هذا مكان التبسط فيه . وحسبنا هنا أن نذكر شيئا عن الفوائد التى جنتها البلاد من وراء انتشار هذا النظام .

تعتبر الحركة التعاونية فى الدانيمارك قوة التماسك فى ديموقراطية هذه البلاد فقد قربت الزراع وربطتهم بعضهم ببعض فى ميادين نشاطهم المختلفة بجمعياتها ومصانعها واجتماعاتها المحلية والمركزية وصحفها كل هذه جمعت شمل الزراع وأرشدتهم إلى طرق الزراعة الحديثة وأساليب التجارة العصرية . وبذلك وجهتهم إلى الطريق السوى المؤدى الى العمران . هذا فضلا عن إشعار الزراع بقوتهم بصفتهم الفئة الغالبة فى الشعب مما أكسبهم المركز السياسى الذى يشغلونه فى البلاد . كما أن التعاون قد قلل من نفقات الانتاج وقضى على " الرأسمالية " وعلى الآخذين بها فى البلاد . وصفوة القول ان التعاون غير شكل النظام الاقتصادى والاجتماعى فيها .

وتتلخص المزايا التى جنتها البلاد من التعاون فيما يأتى :

المزايا الاقتصادية :

أولا — تمكن صغار الزراع الذين لا يملك الواحد منهم من الأفدنة ما يزيد على عدد أصابع اليدين من التمتع بما يتمتع به كبار الزراع من الامتيازات فى البيع والشراء . وكان ذلك عن طريق التعاون .

ثانيا — قيام الزراع بأعمالهم التجارية والصناعية مشتركين فى كتلة واحدة يتمكنون معها من استخدام الأموال والكفايات اللازمة مع الاستفادة من كل ما يدر عليهم هذا النظام من الأرباح التى يستولى عليها عادة الوسطاء والمضاربون.

ثالثا — يرتاح الزراع من المشاغل وتدبير الأموال التى تتطلبها مهمة تصريف حاصلاتهم بأنفسهم وينصرفون إلى اتقان زراعاتهم بما يحسن نوع حاصلاتهم ويزيد غلة مزارعهم .

رابعا — كان للتعاون فضل كبير فى ترقية الزراعة عن طريق حضور الزراع اجتماعات جمعياتهم واشتراكهم فيما يدور من الأبحاث فيها واستفادتهم من الفنيين الذين لولا هذه الجمعيات لما عرفوهم ولا اتصلوا بهم . كل هذا كان من شأنه تحسين الحاصلات والمواشى .

المزايا الخلقية :

إن عضو التعاون لا بد أن تتغير وجهة نظره فى الحياة تدريجيا . فاشتراكه فى بناء صرح جمعيته يشعره بازدياد أهمية شخصه وكبر قيمة جهوده . هذا إلى ما فى هذه المبادئ من القضاء على كثير من الأخلاق المعروفة عند الزراع عموما مثل الغيرة والحسد والأنانية وعدم الوثوق بالغير والتذمر من استغلال التجار والوسطاء . مثل هذه الأخلاق تصبح ولا داعى لوجودها ويحل محلها على مر الزمن شعور الفرد بأن المجموعة التى هو عضو فيها تخلص النصح له وتوجهه التوجيه الطيب وتمده بالمساعدة التى تجعله فى مصاف كبار الزراع من حيث المقدرة على الاقتراض والانتفاع بما وصل اليه الانسان من العلوم الحديثة والأنظمة العصرية. كل هذا من شأنه تطمين نفس المزارع وبث مكارم الأخلاق فيها وتنمية روح التضامن فيه وكسبه عضوا عاملا لمصلحة المجموع يعرف ماله من حقوق حياله فيطالب بها وما عليه من واجبات نحوه فيؤديها .

المزايا الاجتماعية :

فى الدانيمارك بل وفى غيرها من أنحاء العالم كانت الحركة التعاونية ولا تزال وسيلة فعالة لبث الثقة بالنفس فى قلوب الفلاحين والعمال . فقد علمتهم أحسن أساليب الزراعة والصناعة والتجارة ومهدت لهم الطريق للاشتراك فى نشاط بلادهم الاقتصادى، الأمر الذى لم يكن ليحدث بين هذه الطبقة لولا التعاون، اللهم إلا بالتدرج البطىء نظرا إلى أن أوقات فراغهم ومواردهم محدودة فضلا عن أنهم ينظرون إلى المسائل الاقتصادية كأنها فوق متناول طبقتهم . فلما حل التعاون بالبلاد وقضى على تقسيم الأمة إلى طبقات ورأى المتعاونون أن من بين صفوفهم ظهرت كفايات فى مختلف شؤون الحياة تدير جمعيات تعاونية تبلغ حركة معاملاتها السنوية ملايين الجنيهات وتنظم البنوك والمصانع على أسس تعاونية بشكل واسع النطاق وتوجه الاجتماعات العامة التى يحضرها آلاف الناس توجيها صحيحا بحكمتهم وبلاغتهم وغزير مادتهم وقوة حجتهم، تشجعوا وقويت عزائمهم ووثقوا بأنفسهم. وقد يرجع السبب فى أن الدانيمارك كانت أكثر دول أوروبا استفادة من هذه الناحية إلى كونها دولة صغيرة تتغلب الزراعة فيها على المرافق الأخرى فترى شعبها الآن يعتد بنفسه ويعتز بها ويحسن قدرها ماديا وأدبيا أكثر من أى شعب آخر .

المزايا السياسية :

لا شك أن التعاون قد أدى خدمات عظيمة لتمكين الزراع من الوصول إلى ماهم عليه من قوة سياسية . إذ ساعد على إدخالهم ميدان السياسة وهيأهم للتضامن فى العمل فيه ووحد قواهم مما أدى إلى توليتهم شؤون البلاد . ذلك لأن الزراع لما شعروا بأن مصلحتهم تقضى عليهم بأن يحافظوا على جمعياتهم التعاونية من هجمات أصحاب رءوس الأموال من تجار وماليين قاموا يعملون يدا واحدة مستمدين

قواهم من تنظيم صفوفهم وتقوية نفوذهم حتى استولوا على زمام البلاد فخدموا الحركة التعاونية ووجهوا أنظمة السكك الحديدية والضرائب والتعليم وغير ذلك من شؤون البلاد إلى ما يتفق ومصالحهم الزراعية على أتمها . وهل فى الدانيمارك مصالح قومية أكبر من المصالح الزراعية ؟ أو لم تكن هذه المصالح كلها قائمة على أسس تعاونية ؟

التعليم :

يتساءل الناس لماذا تقدمت هذه المملكة الصغيرة على سواها من دول أوروبا وحلت مشاكل كثيرة لا تزال تعانيها هذه الدول . أيرجع ذلك إلى فضائل كامنة فى نفس العنصر الدانيمركى أم إلى مزايا خصت الطبيعة بها هذه البلاد، أم يرجع إلى وحى نزل على سياسى كبير من رجالاتها اختط لأمته خطة لإسعادها لم يهتد اليها أحد من قبل واقفا جهوده على تحقيق ذلك فكانت نعمت الخطة ونعمت الجهود !!!

لا يرجع الفضل فى نهضة الدانيمارك الحديثة ، التى أتينا عليها قبلا ، إلى هذا أو ذاك وانما الفضل كل الفضل للأهالى أنفسهم ، الذين لم يكونوا إلى عهد قريب أكثر تفوقا فى مواهبهم ولا فى معارفهم من غيرهم من أهالى دول أوروبا ثم ماعتموا أن استولوا على سياسة بلادهم بأنفسهم وملكوا زمام حركتها الاقتصادية من مالية وتجارية، كما أنهم بجهودهم الموفقة المتواصلة أوجدوا ثقافة تناسب طبيعة بلادهم وحاجتهم القومية ؛ كل هذا حدث فى مدى أقل من نصف قرن فكان حقا من الانقلابات الرائعة فى التاريخ .

لو سئل أهل الدانيمرك عن السر فى قيامهم هذه القومة المباركة لأجابوا على الفور أن السر هو فى تعاليم رجل فذ من رجالاتهم اسمه "سفرن جرنتفج" ويعرف

جرنتفج فى شبابه
Severin Gruntvig

بالفس جرنتفج * والحق يقال إنه لم يعرف بين رجال التربيـة والسياسـة من أحدث تغييرا تاما فى حياة بلاده كما أحدث هـذا الرجل المتواضع الذى نهض بقومه إلى مستوى من الثقافة تحسد عليه . قد يقـال إن بعض رجال السياسة أحدثوا ، خصوصا فى العهد الأخير ، انقلابات عظيمة خرجت منها بلادهم إلى الصف الأول بين دول العـالم المتمدين ، غير أن هذه الانقلابات لم يمض عليها من الوقت ما يكفى للحكم عليها إذ العبرة بالنتائج البعيدة لا بمـا يدخل على نفسية أمة من مظاهر لبستها فى سنين قلائل تحت تأثير رجل قوى . فقد تموت هذه الانقلابات بموته و إذا تراخت قبضته رجعت الأمور إلى ما كانت عليه إن لم يكن إلى أسوأ منها . أما ما أحدثه جرنتفج من انقلاب فهو قائم على أساس وطيد من التربية والانتفاع حتى لقد أصبح كل دانيمركى متشبعا بآراء جرنتفج مشربا القلب بتعاليمه مقبلا على مدارسه من تلقاء نفسه لا طوعا لسلطان إنسان . فكأن كل دانيمركى جرنتفج وهذا هو الأمر الذى أدى إلى قيام البلاد قومة واحدة و إلى معرفة كل فرد لحقوقه وواجباته حيـال نفسه وحيال قومه . واستمرت الحال على هـذا إلى اليوم وها هى ذى البـلاد بأسرها تحتفل احتفالا عظيما بذكرى ذلك الرجل العظيم بعد مرور ما لا يقل عن قرن ونصف على مولده .

صبغت تعاليم هذا الرجل حياة الدانيماركيين السياسـية والاقتصادية والاجتماعية بصبغة خاصـة فى مدى جيل تخرج أبناؤه فى " كتاتيب الشعب " التى أصبحت الظاهرة العظيمة فى نظـام التعليم فى تلك البلاد . أما نشأته فكانت فى عائلة دانيمـاركية قديمة معروف عنها التدين والخلق الكريم مع رقة فى الحـال وتواضع فى المظاهر ، وقد أخذ نصيبه من التعليم السائد فى عصره رغم حنقه عليه لأسباب سنأتى عليها بعـد وقد ثار عليه فعلا وحمل عليه بحرية فى الرأى و إخلاص فى النية حتى أغضب الكثيرين .

* Bishop Grundtvig ولد سنة ١٧٨٣ وتوفى سنة ١٨٧٢

وفى خلال السنوات الثلاث ١٨٢٩ — ١٨٣١ زار جرنتفج انجلترا عدة مرات فى وقت كانت فيه البلاد تشهد صراعا بين الاستبداد والحرية أدى الى ثورات مسلحة قام بها الأهالى على الحكومة فى مدن متعددة انتهت بانتصار الحرية فأدخلت اصلاحات كثيرة على النظام البرلمانى جعلته كفيلا بتمثيل الشعب فى البرلمان تمثيلا صحيحا. وأعقب ذلك عدة قوانين صدرت فحررت الشعب من قيود كان يشكو منها ، كل ذلك شهده جرنتفج. ومما ترك أثرا عميقا فى نفسه أن الانجليز كانوا يناضلون للاستزادة من الحرية مع أنهم كانوا يتمتعون بقسط منها أوفر بكثير مما كان يتمتع به الدانيماركيون. كما أنهم كانوا يعلقون أهمية عظمى على تمام تحرير الشعب اذا قدر له العمل والنشاط والتقدم . فكر جرنتفج فى كل هذا ولما أيقن أنه إن لم يحرر الشعب الدانيماركى مما كان يرسف فيه من قيود سياسية واقتصادية واجتماعية فلن تقوم له قائمة وعلى هذا أخذ يتدبر فى كيفية الوصول الى ذلك واهتدى فى النهاية الى نظامه المشهور لتعليم الشبان والشابات وتهذيبهم على أساس قومى ذلك التعليم الذى يوقظ فى النفس حب الوطن واحترام العمل وتقدير المهنة مما يخرج العامل أو الزارع من بؤسه ويحرره من خموله ويرفع من نفسه ويجعله رجلا شريفا مخلصا مجدا .

كان جرنتفج أول من رفع صوته ضد نظام التعليم المتبع منذ سنين طويلة فى الدانمارك والذى لم يكن متمشيا مع حالة الأهالى لا فى طريقة التدريس ولا فى مواده فكانت لغة البلاد مهملة كل الاهمال وتاريخها ليس فى الحسبان كما أن التعليم كان تحت تأثير الثقافتين الألمانية والفرنسية الى حد أن الأغلبية خصوصا فى الطبقة الراقية كانت لا تجيد قراءة لغتها ولا تحسن كتابتها كما أنهم كانوا لا يعرفون من تاريخ بلادهم لا قليلا ولا كثيرا ولا يدرون عن المدنيات الأخرى الا بقدر ما يسمح لهم بقضية الامتحانات للحصول على الشهادات الدراسية . أما التعليم للمعرفة أو لتهذيب النفس أو لاعدادها للجهاد فى الحياة والعمل فيها لمصلحة الفرد والمجموع فلم يكن

ليخطر على بال القائمين بأمور التعليم وهذا هو ما جعل جرنتفج يحنق عليهم ويثور فى وجوههم وفى نفس الوقت ينادى بأن الخلاص مما انتاب البلاد من تدهور وانحلال لا يأتى الا اذا قضى على سياسة التعليم هذه واستبعدت المؤثرات الأجنبية فيه لتحل محلها سياسة تعليمية أهلية أساسها الثقافة الدانماركية التى توقظ الروح القومى وتعلم الشعب كيف يستوعب المعلومات لذاتها لا لمجرد الحصول على الشهادات .

كانت آراء جرنتفج فى التعليم فريدة فى بابها اذ كان لا يرغب فى الامتحانات ولا يميل الى التدريس فى الكتب فهذان أمران لم يكن لهما محل فى كتاتيب الشعب وكان يعتقد أن التعليم الصحيح يأتى عن طريق شخصية المعلم وقدرته على توصيل معلوماته الى تلاميذه بأسلوب شائق يؤثر فى نفوسهم ويحبب اليهم تلقى تلك المعلومات مثل هذا المعلم فرض عليه جرنتفج أن تكون وسيلته فى التعليم الالقاء لا الكتابة على أن يعيش مع تلاميذه ويشترك معهم فى تفكيرهم وفى أعمالهم عن طريق التحدث والمناقشة وكذا العلاقة المتينة بينه وبينهم والمثل الطيب فى المعاملة والمعيشة . كل هذا يمكنه من تثقيف عقولهم وتهذيب نفوسهم وامدادهم بالمعلومات اللازمة لتأدية أعمالهم خير أداء .

على أساس هذا قامت الكتاتيب فلا امتحانات ولا كراسات ولا فصول متعددة ولا تدريس لمجرد الاستفادة المادية من وراء التعليم بل لتكوين شخصية الانسان حتى يكون متعلما متحليا بالأخلاق الفاضلة . لذلك كانت المدة التى يقضيها التلميذ فى هذه الكتاتيب وهى لا تزيد على ستة أشهر يتلقن فيها عدة أشياء لازمة له فى حياته الخاصة والعامة لم يكن يعلمها من قبل يخرج بعدها الى ميدان الحياة وقد أعد العدة للعمل فيه وكله أمل ونشاط ، ووجهة نظره الى الحياة سامية واستعداده كبير معتبرا مصلحته ومصلحة المجموع واحدة لا تنافى إحداهما الأخرى .

قبل أن ينزل جرنتفج الى ميدان التعليم كانت المدارس تخرج أعيانا غير متعلمين بقشور من التثقيف وموظفين عموميين يؤدون أعمالهم كآلات مسخرة فاذا كانت هذه نتيجة التعليم الذى لا نصيب فيه للجمهور كان من الطبيعى أن يثور مثل هذا الرجل العظيم ليقرر أن التعليم ليس وقفا على الأعيان والموظفين بل هو حق عام يجب أن تتمتع به جميع الطبقات على السواء وأن يقوم على أساس صحيح فتستنير أذهان الناس عموما و يؤدون عملهم بجدارة و يعيشون سعداء لا أن يعيش الأقلون منهم طفيليين يخدعون الناس بأنهم على شىء أو يؤدون أعمالا عمومية بلا كفاية ولا اخلاص مع بقاء الأغلبية فى جهالة وركود .

ترمى هذه الكتاتيب الى ملء الفراغ الذى بين الطبقات المكونة للأمة واقامة القناطر على الهوة التى أوجدتها معاهد التعليم القديمة بين الشعب من ناحية والأقلية فى هذه المعاهد من ناحية أخرى . من هذا يتضح السر فى مقاومة هذه الكتاتيب لفكرة أن التعليم وقف على طبقة ممتازة تعيش بمعزل عن الشعب لا اتصال بينها و بينه والعمل على تعميم التعليم بحيث تصبح الأمة كتلة واحدة . وعلى هذا الأساس الديمقراطى قام نظام التعليم الحديث فى الدانيمارك واستمر الى الآن .

اذاع جرنتفج آراءه السامية بتحمس صاحب العقيدة وحامل الرسالة ونشر الدعوة لكتاتيبه بقلمه ولسانه بشكل لم يترك مجالا للشك فى أنه لا بد أن يأتى وقت يعتنق الدانيماركيون فيه مذهبه فى التعليم كما أنه وضع الخطط العملية لهذا المذهب فسهل عليهم تنفيذها . وفوق هذا وذاك لم يكن متعجلا بل صبر وثابر دون ملل أو كلل حتى جاء الوقت الذى أصبح فيه قومه مشبعين بآرائه آخذين بتعاليمه فأنشئ أول كتاب على مذهب جرنتفج فى بلدة تدعى "رودنج" * وكان ذلك فى سنة ١٨٤٤ ومن المصادفات الغريبة أنه أنشئت فى السنة ذاتها أول جمعية تعاونية فى بلدة

* Roding

"رتشديل" بانجلترا ، كما أن افتتاح " جمعية رتشديل " قوبل بمثل ماقوبل به افتتاح "كتاب رودنج" من الريبة والفتور ، ولكن ما كادت تمضى سنوات قلائل حتى تعددت جمعيات التعاون فى انجلترا وكتاتيب الشعب فى الدانيمرك واستقر نظامها وأصبحا عاملين خطيرين من عوامل إسعاد الشعبين وترقيتهما .

اكتفى جرنتفج ببث تعاليمه ونشر مذهبه تاركا التنفيذ لغيره وكان أول المنفذين رجل على جانب كبير من النشاط ذو مكانة عظيمة اسمه "كرستين كولد" * وكان هذا الرجل يشعر من زمن بما كان يشعر به جرنتفج نحو روح التعليم وأساليب التربية فى عصره . وكان يعتقد أن تلك الروح السقيمة والأساليب العتيقة من شأنها أن تقضى قضاء مبرما لا على القومية والوطنية فقط بل على الثقافة والتهذيب أيضا فثار على هذه الأوضاع البالية . ولما وقف هذا الرجل الغيور على أفكار جرنتفج صادفت هوى فى نفسه و رأى فيما يدعو اليه هذا المصلح علاجا ناجعا لما نكبت به بلاده وانقاذا لما وقع فيه أهلها فلم يتردد فى أن ينشئ بنفسه كتابا طبق فيه تعاليم جرنتفج حيث لادراسة فى كتب ولا تأدية امتحانات بل ترغيب فى المعارف بطرق شائقة وعلى أيدى أساتذة على جانب كبير من المقدرة على الايضاح والتفسير وتقريب ماوصل اليه الفكر الانسانى من العلوم الى أبسط العقول وايقاظ الروح القومية فى نفوس التلاميذ بالتحدث اليهم فى تاريخ بلادهم وسير أبطالهم وما أخرجته قرائح أهلها من فنون وآداب . كل هذا يلقن اليهم بلغتهم فى شكل حكاية جذابة تنمى مداركهم وتهذب نفوسهم وتبث الروح القومية فيهم .

ولما عرفت هذه المدرسة وزاد الاقبال عليها تحدث بفضلها القريب والبعيد وأيقنوا أن ماكان خيالا فى ذهن "جرنتفج" أصبح حقيقة على يد "كولد" فتشجع هذا وأنشأ كتابا آخرا ثم آخر حتى تعددت كتاتيبه وزادت عنايته بانتقاء أفضل

* Christian Kold

الأساتذة لها وأقدرهم على التلقين وأكثرهم خبرة بالحياة حتى يتمكنوا من بث المعارف تارة بالوصف الشائق وأخرى بالأمثلة الحية كما أنه روعى فيهم أن يكونوا ذوى فضل ووطنية ليتسنى لهم أن يحدثوا فى نفوس التلاميذ أكبر تأثير . هكذا أخذ هذا المعلم الأول عن "جرنتفج" المربى الكبير وهكذا عمل فأصبح مثلا يقتدى به . ولم تمض سنوات كثيرة حتى قام غيره وأنشأ كتاتيب مثلها فى طول البلاد وعرضها .

لا شك أن مهمة المعلم " كولد " كانت شاقة تحتاج الى كثير من الإقدام والحكمة إذ كان نجاحه متوقفا كل التوقف على مبلغ اقبال التلامذة على كتابه الأول فاذا أخفق فى استمالتهم اليه وجذبهم الى تعاليمه ضاع كل أمل فى تنفيذ ما وضعه المربى "جرنتفج" من خطط تعليمية قومية علق المفكرون على تحقيقها آمالا كبيرة لذلك عنى " كولد " كل العناية وهو ذلك الرجل الواثق بنفسه المؤمن برسالته باقامة كتابه الأول على أساس يكفل له الفوز فشخصيته الجذابة وتحمسه لعمله واتصاله التام بتلاميذه واجهاده نفسه فى تقديم زهرة علمه وخبرته اليهم وحسن اختياره لمساعديه من الأساتذة بحيث يتوافر فيهم حسن التعبير ووضوح البيان وقوة التأثير . كل هذه العوامل لابد من الركون اليها فى مثل هذا العمل الذى لا يعتمد فيه إلا على قوته فى ذاته لا على أية قوة خارجية تستمد من الحكومة أو غيرها .

ولما كانت هذه الكتاتيب للفتيان والفتيات الذين تبلغ أعمارهم بين السادسة عشرة والأربعين وكلهم رغبة فى الحصول على أكبر قسط من الاستفادة نظير ما يصرفونه من الوقت الذى يقتصدونه والمال الذى يوفرونه كانوا بطبيعة الحال أميل الى أحسن الكتاتيب تعليما وأفضلها أساتذة كما أن عدم تبعية هذه الكتاتيب للحكومة أو لهيئة أخرى من شأنه أن يجعلها حرة فى وضع برامج التعليم واختيار الأساتذة فهى لذلك معاهد شعبية بمعنى الكلمة تتنافس وكل منها

يجتهد فى أن يحصل على خيرة المعلمين وأن يضع برنامجه بحيث يكون أوفى ما يمكن بالغرض المقصود منه وعلى قدر توفيقه لذلك يكون الاقبال عليه .

قد يخيل للمعتادين على نظم التعليم القديمة والبرامج الجامدة والتفتيش الدورى على معاهده بعد تقسيمها الى فرق يحدد فى كل منها ما يجب أن يعرفه الطالب قبل الانتقال الى غيرها — قد يلوح لهؤلاء أن هذه الكتاتيب غير مفهومة فلا تسرى عليها قاعدة ولا يربطها رابط بعضها ببعض . إلا أن الحقيقة غير ذلك فان الاختلاف فى تفاصيل التعليم فى هذه الكتاتيب لا ينبغى أن يخفى عنا القاعدة الموحدة التى وضعها منشئوها لها والغاية التى كان يرمى اليها . وربما كانت الحرية التى ترفرف على هذه الكتاتيب هى التى تجعلها غير مفهومة عند من لم يألف تلك الحرية مع أن فى تحرير هذه الكتاتيب من قيود البرامج والامتحانات والمواعيد وتعدد الفرق والكتب المقررة والمحاضرات المطبوعة الى غير ذلك ما يفسح المجال أمام المعلم فى اعطاء التعليم حقه وأمام الطالب فى الاستفادة أكبر استفادة وهذا هو سر نجاح هذه الكتاتيب . وان فى تقدم الحكومة الدانيمركية بالمعونة المالية لهذه الكتاتيب اعترافا منها بجليل خدماتها وحرصا منها على استمرارها على القيام بهذه الخدمات .

وقد بلغ من تمسك هذه الكتاتيب بحريتها وتعلقها بمبادئ جرنتفج أنها تؤثر الاستغناء عن معونة الحكومة المالية على التنازل عن أى مبدأ من مبادئها اعتقادا منها أن فى هذه المبادئ حياتها . وانه ليجدر بنا هنا أن نذكر أن للنزعتين الوطنية والدينية اللتين تتخللان تعاليم هذه الكتاتيب فضلا كبيرا فى تمكينها من ايقاظ الأهالى وتوجيه تفكيرهم الى تقوية نفوسهم قبل أن يتطلعوا الى أى تقدم خارجى " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " .

ولما كانت هذه الكتاتيب شعبية أصلا حتى لكأنها قطعة من حياة الأهالى عامة أصبح التعليم فيها غير قاصر على الأطفال والشبيبة ولا على الطبقات الممتازة بل هو جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للأهالى عموما . وكما أن الدين معناه المعاملة كذلك معناه التعليم الصحيح . من أجل هذا كان سر نجاح هذه الكتاتيب تعليم التلاميذ لا لمجرد حشو أذهانهم بالمعلومات بل لتعليمهم بحيث يزول كل خلاف بين ما يعمل الانسان وما يعلم و يصبح انسانا يظهر ماهو عليه من علم وفضل فى تصرفاته لا فيما يتحدث به أو ما يحمله من ألقاب وشهادات . لذلك كانت جهود المعلمين متجهة نحو تثقيف الطلبة بحيث يستوعبون ما يلقى عليهم فتصبح نفوسهم مشبعة بها فلا يأتون فى معاملاتهم مع الناس أو تصرفاتهم فى الأمور الا ما يتفق وما يتلقوه من علم وفضل . أما ادعاء المعرفة والطنطنة بالشهادات فلا مجال لها فى هذه الكتاتيب . لهذا ولغيره قضى على هذه الروح الضالة من أول الأمر ومن أجله نرى تلاميذ هذه الكتاتيب لا تنقطع علاقاتهم بها بل ينظرون اليها نظرتهم الى كنائسهم أو جمعياتهم التعاونية أو أحزابهم السياسية فهم على اتصال دائم بها جميعا وهم لا يقصرون اتصالهم بها على فترة معينة من حياتهم ولا يتحدثون مثلا بانتمائهم الى هذا الكتاب أو ذاك بل يعملون فعلا بتعاليمها و يترددون عليها بعد مغادرتهم إياها للاستزادة من فضلها و يحضرون أحيانا كثيرة ليستمعوا الى ما يلقى فيها من الخطب لتجديد معلوماتهم والوقوف على ما يخفى عليهم من مختلف شؤون الحياة من زراعية واقتصادية ودينية وسياسية وتعاونية وغير ذلك . كما أنهم يشتركون كلما سنحت لهم الفرص فى اجتماعاتها العمومية حيث يقابلون أساتذتهم و إخوانهم الذين شربوا مثلهم من هذا المورد العذب للثقافة العامة فتقوى رابطتهم بهم و يستنيرون فى شؤون كثيرة تنفعهم فى حياتهم الخاصة والعامة .

هذه هى خلاصة تاريخ تلك الكتاتيب المنتشرة فى أنحاء البلاد والتى تعتبر من المبتكرات التى أحدثتها الدانيمارك فى نظم التعليم فى العالم اذ هى أكثر معاهد العالم

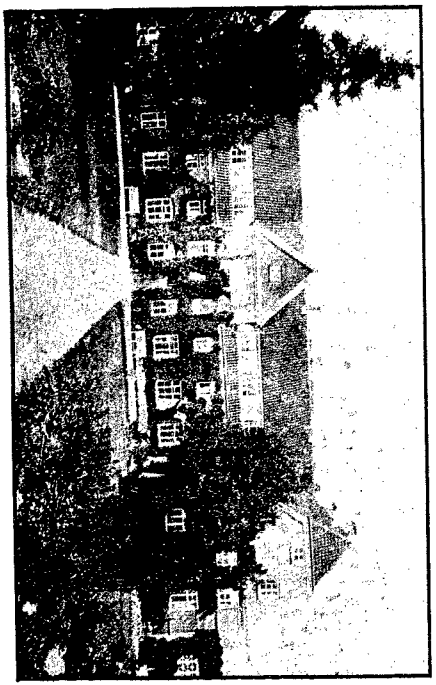

منظر خارجى لأحد كتاتيب الشعب

حرية وأقربها الى حياة النـاس فهى منظمة وممولة ومدارة بمعرفة أهل القرى . وهى متصلة بمعيشتهم وأعمالهم وثقافتهم . أما طريقتها الفريدة فى التدريس فهى موضع استغراب رجال التعليم لخلوها من الكتب والكتابة خلوا تاما واعتماد المعلم فيها على المحادثة والتلقين كل الاعتماد ومع أن يوم الدراسة طويل ويمتد الى الليل فإن التلاميـذ مقبلون على التعلـيم راغبين فى المزيد منـه . وللمعلم تمـام الحرية فى تدريسـه فى حدود المنهج المتفق عليه مع ناظر المدرسة والذى لا شأن للحكومة فى مراقبته . ومع أن مناهج هذه الكتاتيب تختلف فى بعضها عنه فى البعض الآخر فهى ، تعمل عملا أساسـيا مشتركا كغرس حب الوطن واحترام أوضاعه وتعليم ثقافة البلاد وتاريخها والتحدث بأساطير الأولين وترتيل الأغانى الأهليـة وحفظ المقطوعات القوميـة والتدريب على الألعاب الرياضية فى الخارج وطرق التسلية فى الداخل وتقدير أبطال الرجال فى مختلف نواحى الحياة .

ان كيفية المعيشة فى هذه الكتاتيب من حيث سكن التلاميذ والمعلمين فى داخلها وتناول الغذاء معا كأسرة واحدة متفاهمة على اتباع نظام خاص دون اصدار تعليمات جامدة لهـا ، فضل كبير فى تخلق الدانيمـاركيين بذلك الخلق الرضى الذى يسهل عليهم التسـاند فى أشغالهم الخاصـة والتآزر فى أعمالهم العامة ومن أجل هذا أصبحت هـذه الكتاتيب تعتبر "كمشتل" لأعضـاء الجمعيات التعاونية ومديرى أعمالها وكذلك لأعضاء المجالس المحلية وللبرلمـان نفسه .

أما الدراسة ومدتها ستة أشهر فمصروفاتها قليلة ونفقات المعيشة فى أثنائها زهيدة والمعوزون من التلاميذ تساعدهم الحكومة اذا أوصت بذلك الهيئات المحلية . ونصف هذه المدارس تقريبا للرجال والباقى للنساء ويتراوح عدد تلاميذ المدرسة الواحدة مابين عشرة وأربعمائة وأغلبيتهم العظمى من الطبقة المتوسطة من الزراع وأصحاب المزارع الصـغيرة ومتوسـط أعمارهم خمس وعشرون سنة . وكما أنه لا تعـقد امتحانات للطلبة ، كذلك لا يتطلب من الأساتذة الذين يعينون للتدريس بهذه

المدارس تأدية امتحانات كما أنهم لا يسألون عن شهادات بل ينتخبهم ناظر المدرسة على حسب معلوماتهم العامة وتجاربهم فى الحياة ومقدرتهم على بث المعلومات ومبلغ تأثيرهم فى السامعين وقوة شخصيتهم ومتانة خلقهم وحسن تصرفهم فى مختلف المسائل.

تهتم هـذه الكتائيب بشؤون الزراعة دون أن تدخل عادة فى الدراسات الفنيـة والعملية بمختلف فروعها ، تاركة ذلك لمدارس الزراعة التى يذهب اليها معظم كبار الزراع ومتوسطوهم أو لمـدارس الفلاحة التى يذهب اليهـا معظم صـغار الزراع وعمال المزارع وذلك بعد قضاء مدتهم فى كتاتيب الشعب الا أن بعض هذه الكتاتيب يرى أهميـة قيامه فى نفس الوقت بتعليم بعض فروع الزراعة فنيا وعمليا مع احتفاظه بفكرة الثقافة العامة وسواء اتبعت هذه الطريقة أو تلك فلا شك أن هـذه الكتاتيب هى أساس يقظة البـلاد ونهضتها وأن فيها يؤسس من المنشآت لأعضائها ومتخرجيها كالجمعيات والملاجئ وصالات المحاضرات والحفلات وأندية الرياضة والتسلية تقوية للروح المعنوية الملازمة لمبادئهـا وتعميا لتعاليمها وتوحيدا لقوى الآخذين بها .

وفيما يلى منهج الدراسة فى احدى كتاتيب الشعب العامة :

اسم العلم	عدد الساعات فى الأسبوع	اسم العلم	عدد الساعات فى الأسبوع
انشاء دانيماركى	٦	إمساك حسابات المزارع ...	٢
تاريخ الدانيمارك	٦	القانون الدستورى	١
تاريخ عام	٦	الاقتصاد الزراعى	١
علوم طبيعية	٤	إمساك الدفاتر	١
جغرافيا	٣	لغات أجنبية	حسب الطلب
الأدب الدانيمركى وغيره ...	٢	ألعاب رياضية	كل يوم
رسم ومساحة	٢	غناء	كل ليلة

من هذا يتبين مدى الثقافة التى تبثها هذه الكتاتيب ومبلغ اتصالها بالجهات القائمة فيها . وكما أن لكل بلدة عمـدة يختاره الأهالى رئيسـا لهم يديردفة أمورهم كذلك لهـا زعيمها الفكرى فى شخص ناظر كتابهـا الشعبى يستشيرونه فى مختلف شؤونهم الخاصة والعامة . ولمـا كان هذا الزعيم عادة ذا شخصية محترمة وعلى جانب كبير من المعرفة والخبرة والخلق الكريم ، وتام الاتصـال بالأهالى وحائزا لثقتهم ومحبتهم فان تأثيره الطيب فى الناحيـة مثمر خصوصا وأن حياة الدانيمركى الفكرية متعددة النواحى فبينما يهتم بالمسائل السياسـية كحرية الانتخابات وتمثيـل العناصر المختلفة فى البرلمـان إذا به يعنى بالمواضيع الاقتصادية كتوزيع الثروة وفرض الضرائب ويفكر فى المسائل الاجتماعية مثل العمل على رفاهية البلاد وتحديد مركز المرأة فيها ، ويعضد الحركة التعاونية ويدرس كل ما من شأنه تدعيم جمعياتها — كل هذه أمور يتحدث فيها الأهالى مع ناظر المدرسة ويشتركون معه فى بحثها ناظرين اليه ككبيرلهم يستمدون منه الرأى الصواب وهو حر فى مناقشاته غير مقيد فيما يبدى من الرأى .

وهكذا كان لهذه الكتاتيب أثر عميق لا فى أعمـال الأهالى وتصرفاتهم فقط بل فى خلقهم وعاداتهم وبقدر نفوذ الكتاب ومكانة ناظره يكون مبلغ أثره وقد لوحظ ذلك فعلا فى كثير من القرى والبلاد التى كان يتفشى فيها الخمر والميسر وكثير من الموبقات اذ تلاشت بفضل انشاء هذه الكتاتيب فيها . على أنه لا يظن بحال أنها تقضى على الترويح عن النفس بل بالعكس فانها ترحب بمختلف أسباب السرور والتسلية البريئة وتعمل فعلا على تشجيع فنون الرقص والموسـيقى والغناء والتمثيل وغيرها لدرجة أنها أدخلتها ضمن مناهجها .

تضافرت كتاتيب الشعب وبعض هيئات التعليم (هى مدارس للزراعة وأخرى للفلاحة ، وكلاهما للرجال ، * ومدارس للتدبير المنزلى للنساء وعددها جميعا يزيد

* مدارس الزراعة فيها التعليم عال ويحضرها كبار الزراع ومتوسطوهم ، أما مدارس الفلاحة فهى عملية لصغار الزراع وعمال المزارع .

على المائة يحضرها أكثر من عشرة آلاف طالب غالبيتهم العظمى من أهل الريف) للقضاء على الأميـة والجهالة وشد أزر الديمقراطية الدانيماركية التى قضت على الفوارق بين الطبقات وهيأت أهل الريف للاعتماد على أنفسهم والثقة بها ومكنتهم من التضامن بعضهم مع بعض، ليكونوا من أنفسهم جمعية قوية متعلمة تتسلم أمور البلاد بجدارة وتعمل لاصلاحها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

قدر الدانيمركيون الخدمات الجليلة التى قامت ولا تزال تقوم بها كتائب الشعب ويستدل على ذلك من تطلع الأهالى الى الالتحاق بها والتشرف بالانتماء اليها والتحدث بعـد قضاء مدتهم فيها بما حصلوا عليه من معرفة وثقافة وما كسبوه من مبادئ سامية فى الحياة والتغنى بما لهذا النوع من التعليم من مزايا ومحاسن ومن أنهم يعتبرون التعليم عامة وتعليم هـذه الكتائب خاصة غنما من الوجهتين المادية والأدبية فلا يترددون فى أن يصرفوا أموالهم فيها ومن لم يسعده الحال يوفر من نفقات معيشته ليتمكن من الالتحاق بكتائب قريته وفى ذلك ما فيه من سعادة للفرد وسعادة للمجموع .

هكذا كانت ثقافة الدانيمارك الحديثة تلك الثقافة التى جمعت بين الماديات والروحانيات والتى نلخصها فيما يأتى :

أولا — استقرار الديموقراطية الصحيحة فى حكم البلاد

ثانيا — عدم استئثار طبقة من الأهالى بالأراضى والثروات .

ثالثا — اشتراك الريف مع الحضر فى التمتع بما وصلت اليه المدنية الحديثة من أسباب التقدم والعمران والحياة الراقية .

رابعا — الانتفاع بجميع الأراضى إلى أبعد مدى حتى لم تعد هناك أرض جدباء أو ضعيفة أو غير منتجة انتاجا كافيا فى البلاد .

خامسا — تشبّع الأهالى بالروح التعاونيـة وتعرفهم مبادئ التعاون ووقوفهم على أنظمته إلى درجة أصبحت بهـا جميع أعمال الزراع من إنتاج وتمويل ، وتوريد حاجيات ، وتصريف حاصلات وغير ذلك ، مقضية بواسطة الجمعيات التعاونية .

سادسا — زيادة انتاج البلاد وتضاعف صادراتها الزراعيـة وأهمهـا اللحوم ومنتجات الألبان والبيض .

سابعا — تفتح أبواب الرجاء أمام النـاس وسمو آمالهم والنظر إلى المسـتقبل بعين التفاؤل .

هذه الثقافة التى شملت مختلف شؤون الحياة من سياسـية واقتصادية واجتماعية كان من عمدها نظام التعليم الديمقراطى للعام هذا الذى ابتدعه " جرنتفج " ذلك الرجل القومى العظيم الذى قامت الدانيمارك قومة واحدة لتمجده وتشيد بذكراه* .

---

* احتفلت بلاد الدانيمارك فى الثامن من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣ بمرور مائة وخمسين عاما على يوم ميلاد هذا المصلح الاجتماعى الكبير . فكان احتفـالا قوميا حقا صادرا من شعب وفّى ناله خير كبير من وراء جهود هـذا الرجل العظيم الذى عمر طويلا وكانت حياته حافلة بجلائل الأعمـال التى تركت أثرا عميقا فى تعليم الشعب الدانيماركى وتهذيبه ووضع قواعد تقدمه ورقيه .

الفصل الثانى والعشرون

التعليم والتعاون (تابع)

تناولنا فى الفصل السابق الكلام عما بين التعليم والتعاون من رابطة قوية ، ضاربين المثال بنوع من التعليم العام هو " مدارس الشعب فى الدانيمرك " . وسنشرح فى هذا الفصل نوعا من التعليم الخاص هو " التعليم التعاونى " مقسمين البحث فيه إلى ما يلى :

(١) فى كليات التعاون .

(٢) فى الجامعات والكليات العامة .

(٣) بالمراسلة .

(٤) فى المدارس التعاونية الصيفية .

(٥) فى المدرسة التعاونية الدولية الصيفية .

(٦) فى جمعيات التعاون المحلية .

(٧) بالمطبوعات التعاونية .

(٨) فى مصر .

١ — فى كليات التعاون :

أن أكبر كلية للتعاون فى العالم هى كلية التعاون بمانشستر * وقد رأينا أن نتكلم عنها بالتفصيل ليعرف القارئ مبلغ اهتمام التعاونيين بالتعليم ومدى اعتمادهم عليه فى تقوية حركتهم .

تاريخها — نبتت عند التعاونيين الانجليز فكرة انشاء كلية لهم منذ أكثر من ٥٠ عاما ولو أن الفكرة فى مبدئها كانت لانشاء كلية للتعليم العام إلا أنها تحولت منذ سنة ١٩١٢ واتجهت الى انشاء كلية خاصة بالتعليم التعاونى .

وفى سنة ١٩١٥ عقد اجتماع من ممثلى الهيئات التعاونية العامة فى انجلترا تقرر فيه دعوة الاتحاد التعاونى الى ضرورة البدء فى انشاء الكلية. الا أن الحرب العالمية وقفت حائلا دون تنفيذ ذلك . وفى سنة ١٩١٨ أصدر مؤتمر التعاون الذى عقد بكارليل [٢] قرارا بانشاء كلية للتعاون وعهد الى مجلس الاتحاد اصدار دعوة الى الجمعيات التعاونية للاكتتاب فى مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لتأسيس الكلية. وقد صدرت هذه الدعوة من الاتحاد للجمعيات وطلب من كل جمعية أن تدفع ٤ بنسات عن كل عضو من أعضائها أو بنسا واحدا عن كل عضو فى كل سنة لمدة أربع سنوات .

ويؤم الكلية طلبة من كافة أنحاء بريطانيا كما أمها منذ انشائها طلبة من ألمانيا والدانيمارك وفرنسا وسويسرا والسويد وفنلندا وأيسلندا والنمسا ومصر واليابان والهند وأستراليا .

---

* Co-operative College, Manchester حضر المؤلف افتتاح هذه الكلية فى سنة ١٩١٨ وتتبع تقدمها . ولما يعلمه من سمو مكانتها فى عالم التعاون أشار على الحكومة فى سنة ١٩٢٨ بايفاد بعثة اليها فكان عبد اللطيف افندى عامر أول مصرى درس فيها مدة سنتين وتخرج منها وقد حاز اجازتها مع مدالية الشرف وعين مفتشا بقسم التعاون

(٢) Carlisle

وتشغل الكلية فى الوقت الحاضر جناحا خاصا من "بيت هوليوك" * وهو مقر الاتحاد التعاونى وذلك إلى أن يتم انشاء البناء الخاص بها .

الغرض من الكلية — الكلية التعاونية بانجلترا هى المرحلة العليا للتعليم التعاونى تدرس فيها العلوم التعاونية على النظام الجامعى لتخريج رجال تخصصوا فى التعاون ذوى قوة فعالة فى تقدم الحركة التعاونية .

وهذه الكلية هى فى الوقت نفسه المجمع العلمى للتعاون تبث بين طلابها العقيدة التعاونية وتلهمهم طريق العمل لنشر التعاون كما أنها تعمل فى المحيط التعاونى لتمحيص كل ما يعرض للتعاون من المسائل والعمل على تطبيق المبادئ التعاونية والانتفاع بها فى المرافق العامة للمجتمع والوصول بها إلى حل المشاكل الاقتصادية.

العلوم التى تدرس فى الكلية — تنقسم العلوم التى تدرس فى الكلية على حسب نظامها الى تسعة أقسام أهمها علوم التعاون والتاريخ والاقتصاد والتربية الوطنية والتعليم والعلوم التجارية والقانونية وتحتوى هذه الأقسام التسعة على ٦٠ مادة ، وفيما يلى بيانها بالتفصيل :

القسم الأول — التعاون :

(١) تاريخ ومبادئ التعاون .

(٢) الاقتصاد التعاونى .

(٣) المباحث التعاونية .

(٤) التعاون والمباحث الاجتماعية .

(٥) السيطرة التعاونية على المواد الأولية .

* Holyoake House

(٦) التعاون الزراعى .

(٧) المالية التعاونية .

(٨) التعاون الدولى — درس التعاون فى مختلف الدول والصلات التعاونية الدولية .

(٩) التعاون فى الانتاج .

(١٠) الاحصاءات التعاونية والطرق الاحصائية .

القسم الثانى — التاريخ :

(١) التاريخ العام .

(٢) التاريخ الدستورى .

(٣) التاريخ الصناعى .

(٤) الانقلاب الصناعى .

(٥) التاريخ الاقتصادى والصناعى فى القرن التاسع عشر .

(٦) حركات الاصلاح فى القرن التاسع عشر .

القسم الثالث — الاقتصاد :

(١) الاقتصاد الصناعى .

(٢) النقود والأثمان والأعمال المصرفية .

(٣) التجارة الدولية والبورصات .

(٤) تاريخ ومبادئ الضرائب .

(٥) المالية العامة .

(٦) النظريات الاقتصادية .

(٧) تاريخ الاقتصاد والمبادئ الاقتصادية .

(٨) الاقتصاد الاجتماعى .

(٩) الأجور .

(١٠) الاقتصاد والمباحث الاجتماعية .

(١١) النقابات .

(١٢) الاقتصاد وتنظيم الأعمال .

(١٣) التنظيم الصناعى والتجارى .

(١٤) خدمة المجموع .

(١٥) النساء والصناعة .

القسم الرابع والخامس — التربية الوطنية وعلم الاجتماع :

(١) التربية الوطنية .

(٢) الحكومة المحلية .

(٣) الحكومة المركزية .

(٤) علم السياسة .

(٥) علم الاجتماع .

(٦) علم الأخلاق .

القسم السادس — التعليم :

(١) تاريخ ونظريات التعليم وطرق تنظيمه .

(٢) فن التعليم .

(٣) التعليم التعاونى وتاريخه وتنظيمه .

القسم السابع — نشر الدعوة والخطابة :

(١) تنظيم نشر الدعوة .

(٢) الفصاحة والخطابة .

القسم الثامن — علوم خاصة :

(١) الحركة التعاونية والضرائب .

القسم التاسع — العلوم التجارية :

(١) فن البيع .

(٢) الادارة التعاونية (خاص بأعمال مديرى الجمعيات وعمالها) .

(٣) طرق التجارة الحديثة .

(٤) الجغرافيا التجارية .

(٥) سلع التجارة .

(٦) الاقتصاد فى تنظيم الأعمال .

(٧) تنظيم الصناعة والتجارة .

(٨) امساك الدفاتر التعاونية والمحاسبة .

(٩) المحاسبة التعاونية .

(١٠) الاحصاءات التعاونية والطرق الاحصائية .

(١١) القانون التجارى .

(١٢) القانون التعاونى .

(١٣) علوم المراجعة .

(١٤) الادارة التعاونية (خاص بأعمال مجالس الادارة) .

(١٥) طرق الاعلان .

إجازات الكلية — أما إجازات الكلية فأهمها "دبلوم الشرف فى التعاون والعلوم الاجتماعية" ويحصل الطالب على هـذه الاجازة مع مدالية الشرف ولقب دبلوم فى التعاون والعلوم الاجتماعية [١] اذا أتم ما يلى :

أولا — النجاح فى العلوم الآتية :

(١) الدراسة العليا لتاريخ التعاون ومبادئه .

(٢) الاقتصاد التعاونى بقسميه .

(٣) العلوم الاقتصادية .

(٤) التاريخ الصناعى بقسميه .

(٥) التعاون الدولى .

(٦) التعاون الزراعى أو التربية الوطنية .

(٧) أحد العلوم التجارية أو القانونية مثل المحاسبة التعاونية أو القانون التعاونى أو القانون التجارى .

ثانيا — النجاح فى امتحان خاص يعقد خصيصا للطلبة الناجحين فى العلوم السالفة الذكر وهو امتحان الشرف فى التعاون [٢] .

ثالثا — تقديم رسالة يعتمدها عميد الكلية ويجوز امتحانه فيها شفويا .

كذلك يمكن للطالب الحصول على دبلوم أخرى من الكلية فى العلوم الادارية التعاونية ويعطى له لقب دبلوم السكرتارية التعاونية [٣] .

(١) Honours Diploma in Co-operation and Social Science. C.H.D.

(٢) Honours Examination in Co-operation

(٣) Co-operative, Secretarial Diploma C.S.D.

ويشترط للحصول على هذه الدبلوم أن يمر الطالب فى العلوم الآتية :

(١) المحاسبة التعاونية (ولا يسمح للطالب بالدخول فى امتحان هذه المادة الا بعد نجاحه فى علم امساك الدفاتر التعاونى بقسميه) .

(٢) القانون التجارى .

(٣) القانون التعاونى والادارة التعاونية .

(٤) تنظيم المكاتب وأعمال السكرتارية .

(٥) الاحصاءات التعاونية والطرق الاحصائية .

(٦) الدراسة العليا لتاريخ التعاون ومبادئه .

ويحتاج الطالب الذى يرغب فى الحصول على إجازتى الكلية أن يقضى ثلاث سنوات فى التحصيل بشرط أن يتمكن من اعداد رسالته فى بحر هذه المدة .

وتبتدئ السنة الدراسية للكلية فى شهر أكتوبر وتنتهى فى شهر يونيه والمصاريف المقررة سنويا هى ١٥ جنيها انجليزيا وخمسة عشر شلنا .

مسكن الطلبة — ولطلبة الكلية مسكن خاص بناحية جميلة من ضواحى مانشستر توفرت فيه شروط الراحة ويجد فيه الطلبة (وخصوصا الأجانب منهم) مجالا واسعا لتبادل الآراء والالمام بكثير من دقائق الحركة التعاونية فى انجلترا مما يزيد فى معلوماتهم التى يتلقونها فى الكلية . وتقام بهذا المنزل فى كل شهر وفى المواسم المختلفة ليالى سمر طريفة تجمع بين أساتذة الكلية وطلبتها وبالاجمال فان الطالب يعيش فى هذا المنزل فى جو تعاونى بحت ولهذا كان من شروط الالتحاق بالكلية لطلبة الدبلوم أن يقيموا فى هذا المنزل .

وقد أمكن توسيع هـذا المنزل التعاونى فى عام ١٩٣٢ باضافة منزلين مجاورين له حتى يتسع لكل طلبة الكلية .

المكتبة — تعتبر مكتبة الكلية من أهم المكاتب التعاونية بل هى أهمها جميعا فيما يختص بمراجع التعاون فى الاستهلاك . ويؤم هذه المكتبة من غير طلبة الكلية الكثيرون من الانجليز والأجانب لقضاء وقت طويل أو قصير بين جدرانها فى البحث والتنقيب .

الرحلات التعاونية — تنظم الكلية فى أثناء العام الدراسى جملة رحلات تعاونية لطلبتها لزيارة مختلف المنشآت والمصانع التعاونية القريبة من مانشستر والتابعة للجمعية التعاونية المركزية للاتجار بالجملة وكذلك تهيىء للطلبة فرصة حضور المؤتمر التعاونى السنوى الذى يعقد سنويا فى احدى بلاد انجلترا .

عميد الكلية — وعميد الكلية فى الوقت الحاضر هو الأستاذ فرد هول وهو من أكبر قادة الحركة التعاونية كما أنه يعتبر بحق أكبر مرب تعاونى * .

والكلية خاضعة فى ادارتها ونظامها للجنة التعليم وهى احدى لجان الاتحاد التعاونى المتفرعة من مجلسه العام .

٢ — فى الجامعات والكليات :

فى أغلب جامعات أوروبا وأمريكا وغيرها يعنى بتدريس التعاون عناية كبيرة ويقدم بعض المتخرجين فى هذه الجامعات أبحاثا خاصة فى التعاون لحيازة اجازة الدكتوراه .

ونخص بالذكر من هذه الجامعات جامعة السوربون بباريز حيث كان يلقى الأستاذ العالمى شارل جيد قبل وفاته سنة ١٩٣٢ محاضرات فياضة فى التعاون وله فى ذلك مؤلفات قيمة تدرس فى نفس الجامعة . وقد عنى الكثير من معاهد

* Professor Fred Hall

أوروبا أخيرا بتخصيص كرسى للتعاون مثال ذلك جامعة فرنكفورت [١] وهلة [٢] بألمانيا ومدرستا الزراعة العليا والتجارة العليا ببرلين . وفى ذلك فوز كبير للحركة التعاونية كما أنه فى جامعات لندن وأكسفورد وكمبردج بانجلترا يدرس التعاون على يد أساتذة كبار حيث يعطى لهذا العلم ما يستحقه من العناية وتحذو حذوهما الجامعات الأخرى .

وتعنى الكليات الخاصة بالعمال فى انجلترا عناية خاصة بمادة التعاون ضمن برنامجها نذكر من ذلك كلية رسكين [٣] التابعة لجامعة أكسفورد وكلية العمال بلندن [٤] وكلية هلكرفت [٥] وكلية فيركرفت [٦] ويجدر أن نشير هنا الى أن الاتحاد التعاونى فى انجلترا ممثل فى ادارة كلية رسكين السالفة الذكر .

ولكى نوضح الاتجاه الذى تسير عليه دراسة التعاون فى الجامعات نضرب لذلك مثلا ما يحتويه تعليم هذه المادة بجامعة كمبردج حيث يتولى تدريسها الأستاذ فاى مؤلف كتاب " التعاون فى داخل بلادنا وفى الخارج " [٧] الذى يعتبر من أكبر المراجع فى التعاون :

أولا — تعريف التعاون — تقسيم الجمعيات التعاونية .

---

(١) Frankfurt

(٢) Halle

(٣) Ruskin College

(٤) Working men's College

(٥) Hillcroft College

(٦) Fircroft College

(٧) Co-operation at Home & Abroad ألف هذا الكتاب فى سنة ١٩٠٨ ثم أعيد طبعه فى سنة ١٩١٨ ثم فى سنتى ٢٦ و ٣٢ — وقد اشترك المؤلف مع الأستاذ فاى فى وضع الطبعة الثانية .

ثانيا — المصارف التعاونية :

(١) الاقراض الشخصى — الفرق بين المصارف العادية والمصارف التعاونية .

(٢) مصارف الاقراض المحلية فى ألمانيا — شولز ديلتش ورايفيزن — المصارف المحلية فى المدن — المصارف المحلية فى القرى .

(٣) المرتبة العليا للمصارف التعاونية فى ألمانيا — مصارف شولز ديلتش : اتحاداتها الداخلية العامة — رايفيزن وهاس .

(٤) الاقراض التعاونى فى ممالك أخرى — المصارف التعاونية فى المدن بايطاليا — لوزاتى — مقارنة بين مصارف ايطاليا ومصارف شولز ديلتش بألمانيا — فى سويسرا — فى بلجيكا — فى فرنسا — فى ارلندا .

ثالثا — الجمعيات التعاونية الزراعية :

(١) نظامها العام — تعدد أوضاعها .

(٢) الجمعيات التعاونية الزراعية فى ألمانيا — فى الدانيمارك — فى سويسرا — فى ارلندا — فى انجلترا — فى فرنسا — فى بلجيكا — فى ايطاليا .

(٣) التوريد التعاونى — الجمعيات المحلية والجمعيات المركزية العامة — توزيع الأرباح — المسئولية — العلاقة بين الجمعيات المحلية والمركزية — توريد الآلات الزراعية .

(٤) الجمعيات التعاونية للانتاج الزراعى .

(٥) جمعيات الألبان التعاونية — مقارنة جمعيات الألبان التعاونية بصناعة الألبان المنزلية — الجمعيات العامة للتصريف — نظام الجمعيات — تقسيم الأرباح — الحصول على رءوس الأموال — المسئولية .

(٦) الجمعيات التعاونية فى صناعة الجبن كفرع من جمعيات الألبان التعاونية .

(٧) الأوضاع الأخرى للجمعيات التعاونية فى الانتاج الزراعى :

اللحوم فى الدانيمارك — النبيذ والكحول — السكر — الصعوبات التى يلاقيها هذا النوع من الجمعيات التعاونية .

(٨) البيع التعاونى — البيض فى الدانيمارك — فى ارلندا — الفرق بين تصريف البيض والفواكه — تصريف الفواكه — تصريف الحبوب فى ألمانيا — البيع بالعمولة — شروط النجاح — وجه الشبه بين التجارب فى فرنسا وألمانيا — المساعدة الحكومية .

(٩) التعاون والانقلاب الزراعى — أهمية الانقلاب الزراعى بالنسبة الى :

(ا) تسميد الأرض والآلات الزراعية وأثر التعاون فى إمداد صغار المزارعين بالأسمدة والآلات .

(ب) الصناعات الزراعية وأثر التعاون فيها .

(ج) علاقة الزراع بالأسواق الخارجية وأثر التعاون فى ذلك .

(١٠) التعاون وامتلاك الأراضى — الضياع الكبيرة والصغيرة — فى ألمانيا — فى فرنسا — فى الدانيمارك — فى سويسرا — فى ارلندا — فى ايطاليا .

رابعا — الجمعيات التعاونية للصناع :

(١) نظامها العام .

(٢) فى انجلترا — اخفاق معامل الاشتراكيين المسيحيين — جمعيات الصناع التعاونية — مدى ما حققته .

(٣) فى فرنسا — جمعيات سنة ١٨٤٨ والجمعيات الحالية — ازديادها — المساعدات التى تستمدها من الحكومة والهيئات الأخرى — مقارنة بين جمعيات الصناع فى انجلترا وفرنسا .

(٤) فى ايطاليا — نشأة الجمعيات — المخابز — الجمعيات الصناعية .

(٥) اقسام الأرباح — جمعيات الصناع و جمعيات التعاون فى الاستهلاك والخلاف بينهما فى انجلترا .

خامسا — جمعيات التعاون المنزلى :

(١) نظامها العام .

(٢) فى انجلترا — فى ألمانيا — فى سويسرا — فى فرنسا — فى بلجيكا — فى ايطاليا .

(٣) الأهمية الاقتصادية لجمعيات التعاون المنزلى — المزايا الاقتصادية لنظام روتشديل — البيع لغير الأعضاء — احتساب العائد وأهميته كمقياس للتفوق الاقتصادى .

(٤) الأهمية الاجتماعية لجمعيات التعاون المنزلى :

مزايا الجمعيات المنزلية :

(١) الإدارة الذاتية .

(٢) التعامل بالنقد و بالأجل .

(٣) التوفير .

(٤) التعليم .

(٥) الأهمية الصناعية لجمعيات التعاون المنزلى :

ازدياد رؤوس أموال الجمعيات وأثرها فى الانتاج التعاونى — الانتاج التعاونى كموصل الى المثل الأعلى فى التعاون — الجمعيات المنزلية ومنشآت المجالس البلدية — أوجه الشبه والخلاف — التعاون المنزلى والعمال — الجمعيات التعاونية والاتحادات " الرأسمالية " .

(٦) مقارنة التعاون بالنظامين " الرأسمالى " و " الاشتراكى " .

سادسا — التشريع التعاونى .

٣ — التعليم التعاونى بالمراسلة :

انفردت انجلترا بهذا النوع من التعليم فى التعاون وتتولى لجنة التعليم العامة التابعة للاتحاد اعداد دروس خاصة فى مختلف العلوم التعاونية للراغبين فى دراسة التعاون خصوصا فى الجهات التى لا توجد بها جمعيات تعاونية لها لجان خاصة بالتعليم .

و يرسل للطالب فى كل علم من العلوم التى يتلقاها نحو ٢١ درسا فيما يزيد على خمسة أشهر أى باعتبار درس واحد فى الأسبوع . و يعد هذه الدروس أساتذة تخصصوا فى هذه العلوم ومنهم الكثير من أساتذة كلية التعاون و يحتوى كل درس على أسئلة توجه للطالب و يطلب منه الاجابة عليها وارسالها بعنوان لجنة التعليم العامة بالاتحاد التعاونى كى تصحح وتعاد اليه . كما أن الطالب يجد فى نهاية كل درس أسماء الكتب التى يرجع اليها فى دراسته وكذلك يسمح للطالب بمراسلة أستاذ كل مادة لاستيضاح ما يلاقيه من الصعوبات فى أثناء دراسته .

ويجوز للطالب فى نهاية السنة الدراسية أن يمتحن فى المواد التى درسها بطريق المراسلة مع غيره من الطلبة الذين درسوا هذه المواد فى الفصول التى يعدها الاتحاد أو لجان التعليم فى الجمعيات التعاونية(*) .

وأهم المواد التى يستطيع الطالب أن يدرسها بطريق المراسلة هى :

(١) تاريخ التعاون ومبادؤه (ثلاثة أقسام) .

(٢) الاقتصاد التعاونى (قسمان) .

(٣) المالية التعاونية .

(٤) التعاون فى مختلف البلاد .

(٥) التاريخ الصناعى (ثلاثة أقسام) .

(٦) الانقلاب الصناعى .

(٧) التاريخ الاقتصادى والصناعى فى القرن التاسع عشر .

(٨) الاقتصاد (قسمان) .

(٩) النقود والأثمان والمصارف .

(١٠) التربية الوطنية .

(١١) طرق الادارة .

(١٢) القانون التجارى .

(١٣) المحاسبة التعاونية .

(*) حصل حضرة ابراهيم افندى رمزى سكرتير قسم التعاون سابقا ووكيل الادارة الأوروبية بوزارة المعارف الآن على شهادة من الاتحاد التعاونى بنجاحه فى مادة " تاريخ التعاون ومبادؤه " وكان ذلك فى سنة ١٩٢٤ وقد تلقى هذا العلم بطريق المراسلة من الكلية المذكورة وامتحنه لجنة فى القاهرة بدبها الاتحاد لذلك .

(١٤) قانون التعاون والادارة التعاونية .

(١٥) امساك الدفاتر التعاونية (قسمان) .

(١٦) الادارة التعاونية وأعمال السكرتارية .

(١٧) الاحصاءات التعاونية والطرق الاحصائية .

وتتراوح المصاريف التى يتقاضاها الاتحاد عن كل من هذه المواد بين ٤٠ قرشا و ١٥٠ قرشا داخل انجلترا، أما فى خارج انجلترا فيدفع الطالب ضعف المصاريف المقررة .

٤ — فى المدارس التعاونية الصيفية :

ينظم الاتحاد التعاونى بانجلترا فى صيف كل عام مدارس صيفية تعاونية خلال شهر يوليه وأغسطس وسبتمبر، وتستمر كل منها عادة مدة شهر واحد . وتشرف لجنة التعليم العامة المتفرعة من مجلس الاتحاد على هذه المدارس و يرأس كلا منها أحد أعضاء اللجنة .

وتنشأ كل مدرسة فى احدى مصايف انجلترا الشهيرة و يستأجر الاتحاد التعاونى لكل منها احدى الكليات فى أثناء عطلتها الصيفية حيث تتوفر قاعات المحاضرات والاجتماعات وأفنية الألعاب وحمامات السباحة وقاعات الأكل و"عنابر" النوم . وبهذا تتألف من طلبة كل مدرسة من الجنسين أسرة واحدة يتمتع أفرادها بخير ما تتوق اليه النفس من غذاء للروح وراحة للجسم مع توافر كل أسباب التسلية فى وسط كله تحاب واجتماع وتآخ .

ويباح للطالب أن يحضر الدروس مدة أسبوع واحد أو أكثر ، ولهذا فان الكثيرين من أعضاء الجمعيات التعاونية من رجال التعاون النابهين يؤمون هذه

المدارس فى إجازاتهم الصيفية يقضون فيها وقتا جميلا و يتمتعون بما يلق فيها من محاضرات وما يتخللها من مسامرات وألعاب رياضية مختلفة .

والمدرسون فى هذه المدارس من أساتذة كلية التعاون أو من كبار رجال التعاون فى انجلترا . وتلقى المحاضرات فيها بنظام خاص فلكل أسبوع سلسلة محاضراته فى ثلاثة موضوعات مختلفة . وتلق ثلاث محاضرات فى اليوم ، واحدة فى الصباح واثنتان فى المساء تلقيان فى وقت واحد وللطالب أن يحضر أيهما يشاء ويخصص الجزء الأخير من كل محاضرة لالقاء الأسئلة والتعليق عليها والمناقشة فى موضوعها .

وفى الفترات بين المحاضرات يلهو الطلبة بما يحلو لهم من الألعاب الرياضية المختلفة كما أنهم يذهبون جماعات فى رحلات للنزهة الى الأماكن القريبة وفى المساء يجتمع الكل بعد العشاء فينشدون سويا الأناشيد التعاونية المختلفة أو يستمعون الى احدى الخطب أو القطع الموسيقية أو التمثيلية التى يقوم بالقائها أو توقيعها أو تمثيلها جماعة من الطلبة أو المدرسين .

وقد أضافت هذه المدارس الى مزاياها المتقدمة مزية أخرى لايستهان بها ألا وهى أن الطلبة الذين يؤمونها من مختلف أنحاء انجلترا ومن مختلف الجمعيات التعاونية يتبادلون فيما بينهم الكثير من الآراء والأبحاث التعاونية المحلية التى تعود بالكثير من النفع على جمعياتهم عند مايعود كل منهم الى بلده إذ ينشر بين اخوانه من أعضاء الجمعية وهيئاتها الادارية ما استفاده من الآخرين من معلومات .

و يتكلف الطالب نظير اقامته أسبوعا فى احدى المدارس الصيفية نحو ٢٢٠ قرشا وهذه تشمل نفقات الأكل والنوم . والكثير من أعضاء الجمعيات وأولادهم يؤمون هذه المدارس أسبوعا أو أكثر بلا مقابل مكافأة لهم من مجلس ادارة جمعيتهم أو لجنة التعليم بها على اخلاصهم للجمعية أو قيامهم بخدمات خاصة لها أو تفوقهم

فى احدى الامتحانات فى العلوم التعاونية كما أن لجنة التعليم العامة فى الاتحاد التعاونى تمنح سنويا للطالب الأول فى كل علم من العلوم التى تدرس فى الكلية التعاونية جائزة تخوله الحق فى قضاء أسبوع فى احدى هذه المدارس .

والاقبال على هذه المدارس كبير بقدر الفائدة التى تعود على الحركة التعاونية من ورائها فى تغذية الروح التعاونية وتنمية صلات التعارف والتآخى بين مختلف أعضاء الجمعيات فى كافة أنحاء انجلترا . وقد شاهدنا ذلك بأنفسنا وكان هذا النوع من التعليم الذى يجمع بين الفائدة والسرور موضع اعجابنا . وقد نمت الفكرة واتسعت بجعل بعض هذه المدارس لأبناء أعضاء الجمعيات التعاونية من الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة كما جعل البعض الآخر للذين تتردد سنهم بين ١٧ و ٢٤ سنة وخصصت مدارس أخرى لموظفى الجمعيات التعاونية يتلقون فيها محاضرات خاصة بفنون البيع والمعاملة والحسابات كما خصصت مدارس لمعلمى التعاون فى الجمعيات التعاونية المحلية والذين تكل اليهم لجان التعليم فى هذه الجمعيات القيام بالتدريس فى الفصول التى تنظمها فى كل عام .

٥ — فى المدارس التعاونية الدولية الصيفية * :

هذه المدارس تشبه تماما مثيلاتها فى انجلترا الا أنها تمتاز بصبغتها الدولية فيؤمها التعاونيون من مختلف الممالك ومن بينهم الكثير من كبار رجال التعاون وهذا مما يعطى لهذه المدارس السنوية صبغة مجتمع أو مؤتمر علمى تعاونى تحتك فيه الآراء الناضجة فى التعاون بعضها ببعض فتترك أثرا خالدا فى نفوس المجتمعين .

وأول من فكر فى تنظيم مثل هذه المدارس الدولية هو الاتحاد التعاونى فى انجلترا فى سنة ١٩٢١ وقد عقدت المدرسة الأولى فى "بال" بسويسرا ثم عقدت المدرسة

* International Co-operative Summer Schools

الثانية فى "بروكسل" ببلجيكا سنة ١٩٢٢ والثالثة فى "باريس" سنة ١٩٢٣ والرابعة فى "غنت" ببلجيكا مع المؤتمر التعاونى الدولى فى سنة ١٩٢٤ وتلتها مدرسة "السينور"(١) بالدانيمارك "ومانشستر" بانجلترا "وسالتسيو بادن"(٢) بالسويد "وهامبرج" بالمانيا "ولاهاى" بهولاندا "وڤينا" بالنمسا "وفريدورف" بسويسرا .

ولكى نبين للقارئ مالهذه المدارس من الصبغة الدولية نثبت فيما يلى عدد المجتمعين فى مدرسة فريدورف سنة ١٩٣١ والبلاد التى حضروا منها :

المملكة	عدد الطلبة الحاضرين منها فى المدرسة
(١) النمسا	٦
(٢) البلجيك	٣
(٣) بلغاريا	٦
(٤) تشيكوسلوفاكيا	٦
(٥) الدانيمارك	٣
(٦) مصر	١ (٣)
(٧) انجلترا	١٨
(٨) فنلندا	٢
(٩) فرنسا	٥
(١٠) ألمانيا	٦
(١١) المجر	٤
(١٢) لاتفيا	١
(١٣) بولاندا	٥
(١٤) رومانيا	١
(١٥) السويد	١٤
(١٦) يوجوسلافيا	٥
	٨٦

(١) Elsinore (٢) Saltsjobaden

(٣) حضرة عبد اللطيف افندى عامر مفتش التعاون وكان عضو بعثة التعاون فى ذلك الوقت .

وتنظيم المحاضرات فى هذه المدارس على شاكلة المحاضرات فى مدارس التعاون الصيفية بانجلترا الا أنها تلقى بثلاث لغات . الانجليزية والألمانية والفرنسية . والمحاضرون فيها كلهم من كبار رجال التعاون فى العالم نذكر منهم على سبيل المثال الأستاذ "هول" عميد كلية التعاون بانجلترا ومسيو "فوكيه" مدير قسم التعاون التابع لمكتب العمل بعصبة الأمم ومسيو "پواسون" التعاونى الفرنسى الشهير وصاحب كتاب "الجمهورية التعاونية" ومستر "هنرى مای" سكرتير الاتحاد التعاونى الدولى ومسيو "برناردبيجى" التعاونى السويسرى الأشهر .

ويق الاتحاد التعاونى بانجلترا مشرفا على تنظيم هذه المدارس فى سنيها الأولى الى أن اشترك معه بعد ذلك الاتحاد التعاونى الدولى ثم انفرد هذا الأخير بتنظيمها والاشراف عليها منذ سنة ١٩٣١

وتعتبر المحاضرات التى تلقى سنويا فى هذه المدارس مجموعة علمية ذات قيمة كبيرة فى التعاون يعنى الاتحاد التعاونى الدولى بجمعها وطبعها ونشرها باللغات الثلاث الانجليزية والألمانية والفرنسية .

٦ — فى جمعيات التعاون المحلية :

يعنى معظم الجمعيات التعاونية فى الخارج بالشؤون التعليمية ففى انجلترا مثلا ينص نموذج اللائحة الداخلية للجمعيات على تخصيص ½ ٢٪ من المتوفر أو الربح الصافى كل عام لتكوين رأس مال مخصص للتعليم . كما ينص نموذج اللائحة الداخلية لهذه الجمعيات على انتخاب لجنة للتعليم تعمل بجانب الهيئات الادارية للجمعية .

وتتولى لجان التعليم القيام بمهمتها إما منفردة و إما بمعاونة الاتحاد العام وهى ترمى من وراء قيامها بمهمتها إلى غرضين رئيسيين : أولهما — تثقيف أعضاء الجمعية عامة فى مبادئ التعاون وأغراضه ومراميه وحثهم على الولاء لجمعيتهم

والحركة التعاونية عامة . ثانيهما — العناية برفع مستوى التعليم التعاونى والفنى بين موظفى الجمعية والمرشحين للعمل بها وتدريبهم خصوصا على المعاملات التجارية والحسابات كيما تستطيع بذلك الجمعيات التعاونية أن تكون متفوقة دائما على المنشآت التجارية فى حسن خدمة المستهلك كما تستطيع أن تسير فى أعمالها بدقة وتبصر بما لديها من أنظمة حسابية دقيقة يتولاها موظفون مدربون .

وتتولى لجنة التعليم فى كل جمعية اعداد المحاضرات التى تلقى على الأعضاء الذين يدعون فى نفس المساء الذى تلقى فيه المحاضرة إلى ليلة سمر تحبب إليهم الحضور لسماع المحاضرة وتشعرهم بعناية الجمعية بمصالحهم الاجتماعية والمادية على حد سواء .

وتتولى اللجنة فى الوقت نفسه تنظيم رحلات لأعضاء الجمعية لزيارة المصانع التعاونية القريبة من الجمعية كما أنها تنظم حينا بعد حين "مدارس نهاية الأسبوع"* وهى مدارس شبيهة بالمدارس الصيفية تجمع بين عدد من أعضاء الجمعية أو أبنائهم ثلاثة أيام تلقى فى أثنائها محاضرات فى موضوع تعاونى خاص يهم المجتمعين الاستماع إليه . ويحث الاتحاد التعاونى الجمعيات دائما على الاهتمام بتنظيم مثل هذه المدارس مدى السنة لما فيها من الفوائد الاجتماعية والتعليمية الجليلة .

ولتدريب موظفى الجمعيات على المعاملات التجارية والحسابية يعمل معظم لجان التعليم فى الجمعيات بالاشتراك مع لجنة التعليم العامة التابعة للاتحاد . فالجمعية الواحدة تنظم فصلا أو فصولا مسائية على حسب حاجتها واتساع ماليتها وتشرف لجنة التعليم العامة على اختيار المدرسين اللازمين لالقاء المحاضرات على الطلبة إذ تستمر الدراسة عادة ستة أشهر وتدرس المواد على حسب البرنامج الذى تقرره لجنة التعليم العامة وهى التى تتولى اعداد الامتحانات النهائية .

* Week-end Schools

٧ — المطبوعات التعاونية :

للمطبوعات أهميتها الخاصة فى تثقيف الجمهور التعاونى ونشر الدعوة للحركة التعاونية بتعليم عامة الجمهور المبادئ التعاونية وترغيبهم فى الانضواء تحت لواء التعاون. ولهذا نجد الاتحادات والهيئات التعاونية العامة تهتم أيما اهتمام بهذه الناحية من التعليم التعاونى فهى تعنى بتأليف الكتب وترجمة ماوضع منها باللغات الأجنبية لنشرها بين الجمهور . وتصدر النشرات التعاونية حينا بعد حين كما أنها تصدر الصحف اليومية والأسبوعية والشهرية وربع السنوية والتقارير والكتب السنوية وفوق هذا فانها تنشئ المكتبات التعاونية لكى تكون مرجعا علميا يضم كل ما يؤلف فى التعاون بلغة البلاد أو باللغات الأخرى ، ونأتى فيما يلى على بعض الجهود التى تبذل فى النواحى المتقدمة :

أولا — نشر الكتب وترجمتها — تعمل الاتحادات التعاونية فى مختلف الممالك على نشر الكتب التعاونية مؤلفة كانت أو مترجمة ، ففى انجلترا يقوم الاتحاد التعاونى منذ زمن بوضع المؤلفات التعاونية فى مختلف البلدان مثل اسكتلندا وفنلندا وارلندا والدانيمارك والمانيا والسويد الخ . وكذلك ترجمة مؤلفات كبار رجال التعاون غير الانجليز مثل "كتاب التعاون فى الاستهلاك" للأستاذ شارل جيد وكتاب "الجمهورية التعاونية" لبواسون أحد علماء التعاون الافذاذ فى فرنسا ونائب رئيس الاتحاد التعاونى الدولى .

ثانيا — النشرات التعاونية — للنشرات التعاونية أهمية عظيمة لأن الغرض الأول من اصدارها هو سد حاجة علمية طارئة ، على حسب الظروف المحيطة بالحركة التعاونية لتنوير أذهان الجمهور التعاونى فى أحد الموضوعات التعاونية . ويضع هذه النشرات رجال حنكتهم التجارب التعاونية فى موضوع كل نشرة فتصبح مرجعا علميا يرجع اليه فى كل موضوع تعاونى على حدة .

ويجمع الكثير من الاتحادات مثل اتحاد التعاون فى انجلترا واتحاد التعاون للجمعيات المنزلية فى سويسرا نشراته فى كل عام ويجعل منها مجلدا واحدا يصدره بشكل كتاب يرجع اليه عند الحاجة .

ثالثا — الصحف والمجلات التعاونية — تعنى الاتحادات التعاونية باصدار الصحف والمجلات التعاونية لا لأهميتها العلمية فحسب بل لنشر الدعوة بين الجمهور عامة وجمهور التعاونيين خاصة ، ففى سويسرا مثلا وهى البلد الذى يتكلم أهله احدى ثلاث لغات : الألمانية والفرنسية والايطالية ، نجد أن الاتحاد التعاونى للجمعيات المنزلية يصدر ثمانى صحف ومجلات تعاونية نأتى فيما يلى على احصائها لنبين مدى الاهتمام بنشر الصحف والمجلات التعاونية :

الصحيفة	اللغة	فترات ظهورها	عدد النسخ التى توزع من كل عدد
(١) صحيفة الاستهلاك التعاونى السويسرى ...	ألمانية	كل أسبوع	٤٦٤٠
(٢) التعاون السويسرى	فرنسة	»	١٣٦٠
(٣) الوقائع التعاونية	»	٦ مرات فى الأسبوع	٧٩٠
(٤) صحيفة التعاون المصورة	ألمانية	كل أسبوع	٢١٨٢٨٥
(٥) » »	فرنسية	»	٥٣٣٤٨
(٦) » »	إيطالية	»	١٠٦٤٢
(٧) الوقائع التعاونية المصورة	ألمانية	»	٣٠٧٠٠٠
(٨) صحيفة العائلة التعاونية	»	كل شهر	٢٥٠٠

فلو أننا أحصينا من الأرقام المثبتة فى الجدول المتقدم ما تنشره حركة التعاون المنزلى فى سويسرا من الصحف التعاونية فى السنة الواحدة لبلغ نحو ثلاثة وعشرين مليونا وربع مليون نسخة . هذا الرقم يكفى وحده للدلالة على مقدار عناية الحركة التعاونية أعظم عناية بأساليب نشر الدعاية والتثقيف العلمى .

رابعا — التقارير والكتب السنوية — لكل من الاتحادات والجمعيات التعاونية المركزية تقارير وكتب سنوية تبين مختلف الجهود التى بذلت فى مدى العام والاحصاءات العديدة عن الحركة التعاونية عامة . ولهذه التقارير أهمية كبيرة لدى الجمهور التعاونى كما أنها مرجع من المراجع الهامة التى يعتمد عليها كبار الباحثين فى التعاون فى مختلف البلدان .

أما الكتب السنوية ففضلا عما تشمله من الاحصاءات والبيانات عن الحركة التعاونية فى داخل البلاد وخارجها فهى تحتوى على معلومات عامة عن الحركة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية فى العالم . وتعتبر بحق حلقة اتصال بين الجمهور التعاونى فى مختلف البلدان وواسطة تثقيف له ونذكر على سبيل المثال من الكتب التعاونية السنوية الشهيرة مايلى :

(١) الكتاب السنوى للتعاون الزراعى — وتصدره مؤسسة هوريس پلانكت بلندن [١] .

(٢) الكتاب السنوى للجمهور — وتصدره جمعية الاتجار بالجملة فى انجلترا [٢] .

(٣) تقرير المؤتمر السنوى — ويصدره الاتحاد التعاونى بانجلترا [٣] .

(٤) الكتاب السنوى للتعاونيين — ويصدره اتحاد جمعيات الصناع فى انجلترا [٤] .

خامسا — المكتبات التعاونية — يعنى الكثير من الاتحادات والهيئات التعاونية على اختلافها وكذا بعض الهيئات الأخرى عناية كبيرة باعداد المكتبات

---

(١) Year Book of Agricultural Co-operation

(٢) Péople's Year Book

(٣) The Annual Congress Report

(٤) Co-operators' year Book

التعاونية التى تضم أكبرعدد ممكن من المؤلفات فى التعاون، وأهم هذه المكتبات فى الوقت الحاضر هى :

(١) مكتبة مؤسسة هو ريس پلانكت بلندن .

(٢) مكتبة الكلية التعاونية بمانشستر .

(٣) مكتبة التعاون بمكتب العمل الدولى التابع لعصبة الأمم بجنيف .

(٤) مكتبة التعاون التابعة للمعهد الزراعى الدولى بروما .

(٥) مكتبة الاتحاد التعاونى الدولى بلندن .

فى كل من هذه المكتبات يجد الباحث فى علوم التعاون وما يتصل بها من العلوم الأخرى ، اقتصادية كانت أو اجتماعية ، ما ينشده من المؤلفات التى ظهرت فى مختلف الأوقات كما يجد كل الكتب والتقارير والأبحاث التى وضعت عن الحركة التعاونية فى مختلف البلدان . هذا عدا الصحف والمجلات والتقارير السنوية والنشرات التى يهتم بنشرها مختلف الاتحادات والهيئات التعاونية .

ولأهمية المكتبات السالفة الذكر فى المحيط التعاونى يؤمها الكثيرون من الباحثين فى التعاون من الأمم المختلفة و يستطيع كل زائرلها أن يحصل على المساعدة العلمية التى يقدمها له أمين المكتبة وهو دائما من الذين تضلعوا فى العلوم التعاونية فيرشده الى المراجع المفيدة فى الموضوع الذى يرغب فى دراسته أو التبحر فيه .

هذا هو مجمل ما حدث و يحدث فى أوروبا من هذه الناحية للتعليم التعاونى . أما فى مصر فقد حذونا حذوهم وأملنا كبير فى أن نصل الى درجة طيبة . وفيما يلى بيان مدى ما وصلنا اليه :

٨ — التعليم التعاونى فى مصر :

(١) مدارس المعلمين الالزامية والمكاتب العامة — فى سنة ١٩٢٥ أدخل نظام تعليم التعاون فى مدارس المعلمين الالزامية تمهيدا لأن يجد التعاون فى هذه الفئة رجالا ملمين بالمبادئ التعاونية قادرين على نشرها والترويج لها فى البيئات الريفية بين أبناء الفلاحين وقد وضعت وزارة المعارف لهذا الغرض برنامجا للتعاون وافيا بالغرض المطلوب وهو يشمل :

(١) نظرة عامة عن التعاون — التعاون كغريزة حيوية — التعاون عند قدماء المصريين — الدين والتعاون .

(٢) لمحة تاريخية عن التعاون ونشأته و بواعثه وتطوراته وانتشاره وثماره فى أوروبا .

(٣) غاية التعاون المادية والأدبية .

(٤) وسائله لتحقيق هذه الغاية .

(٥) مبادئ التعاون الأساسية .

(٦) جماعاته وأنواعها من انتاجية — استهلاكية — مالية — صناعية — زراعية .

(٧) طرق تسيير هذه الجماعات (أى إدارتها) .

(٨) الاتحادات التعاونية من تنظيمية وتجارية ومالية .

(٩) موجز تاريخ الحركة التعاونية فى مصر .

(١٠) مبلغ حاجة مصر إلى التعاون .

(١١) وضع الحكومة لقانون التعاون فى سنة ١٩٢٣

(١٢) الحكومة وتنظيم الحركة فى مصر والأسباب التى دعت إلى ذلك .

(١٣) طرق نشر الدعوة التعاونية وبث تعاليم التعاون وانشاء جماعاته وتسييرها والاشراف عليها .

(١٤) حالة الجماعات الراهنة .

(١٥) دور المرأة فى هـذه الحركة فى البلاد الراقيـة وما يرجى أن يكون لهـا فى بلادنا وأثر ذلك فى حياتها وحياة الأمة .

وكانت مادة التعاون علما قائمـا بذاته يدرس لطلبة السنة الثانية من هذه المدارس وخصصت له حصة واحدة فى الأسبوع . إلا أنه فى سـنة ١٩٢٩ أدمج تدريس مادة التعاون ضمن مادة " التربية الوطنية " ففقد التعاون أهميته فى هذه المدارس كما تعدل البرنامج السابق وأصبح مختصرا بالشكل الآتى :

الباب التاسع عشر من منهج التربية الوطنية : الأوضاع الأهلية — الجماعات — أنواعها — تشكيلها العـام — الجماعات التعاونية — غرضها الاقتصادى — غرضها الاجتماعى — تشكيلها — أنواعها — التعاون الزراعى — التعاون المنزلى — التعاون الصناعى والعلمى — الجمهورية التعاونية * والمدنية القروية .

واستمرت مادة التعاون مدمجة بالشكل المتقدم ضمن منهج هـذه المدارس الى سنة ١٩٣١ حيث أعيد تعديل منهجها وجعل مشابها لمنهج المدارس الثانوية .

أما فى المكاتب العامة أى فى المدارس الأولية الالزامية فلم يرد ذكر للتعاون ضمن المناهج التى وضعت لهـا فى السنين المختلفة . غير أنه أشير إلى " صناديق الادخار و جمعيات التعاون " ضمن مادة " التربية الاجتماعية " فى الجزء المخصص لتلاميذ السنة الرابعة فى المنهج الذى تقرر العمل به ابتداء من سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤

* The Co-operative Commonwealth

(ب) فى مدرستى الزراعة العليا والتجارة العليا — أدخلت مادة التعاون ضمن المواد المقررة لطلبة السنة الرابعة فى مدرسة الزراعة العليـا حسب المنهج الذى صدق عليه مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٠ بالشكل الآتى :

(١) فكرة التعاون .

(٢) لمحة تاريخية — التعاون فى التوزيع — جمعية روتشديل — الحاجة الى التعاون فى الاقتراض وكيف سدت .

(٣) جمعيات التعاون فى الاقتراض .

(٤) مصارف التعاون المنشأة على طريقة شولزديلتش .

(٥) مصارف رايفيزن القروية .

(٦) التضامن والمسئولية .

(٧) الأموال الاحتياطية .

(٨) رأس المـال والربح ورسم الدخول .

(٩) منطقة العمل وشروط العضوية .

(١٠) شروط التسليف .

(١١) إدارة أعمـال مصارف التعاون القروية — مجلس الادارة — لجنة المراقبة — الجمعية العمومية .

(١٢) موارد مصارف التعاون القروية ووظيفتها كصناديق للتوفير .

(١٣) مصارف التعاون المركزية .

(١٤) الاتحادات التعاونية .

(١٥) مراجعة حسابات جمعيات التعاون الزراعية — تفتيش حساباتها .

(١٦) مصارف التعاون فى الهند .
(١٧) مصارف التعاون فى ايطاليا .
(١٨) مصارف التعاون فى فرنسا .
(١٩) جمعيات التعاون الزراعية للتوريد والنقابات الزراعية الفرنسية
(٢٠) جمعيات التعاون الزراعية لتصريف الحاصلات .
(٢١) مصانع الزبدة التعاونية والتعاون فى جمع البيض وبيعه .
(٢٢) جمعيات التعاون للتأمين على حياة الماشية .
(٢٣) الدعوة الى التعاون وتنظيم الجهود التعاونية .
(٢٤) التعاون فى مصر .

على أنه بعد تدريس سنين عدة فى هذا المعهد اتضح لنا ضرورة توسيع نطاق التعليم الاقتصادى فيه بحيث يدرس التعاون عموما والزراعى خصوصا ضمن منهج طويل للاقتصاد الزراعى ، وهناك مساع كبيرة لتحقيق ذلك . أما فى مدرسة التجارة العليا فقد أضيفت مادة التعاون إلى المواد المقررة على طلبة السنة الرابعة ضمن علم الاقتصاد حسب المنهج الذى تقرر العمل به ابتداء من سنة ١٩٢٢ وهو مماثل للمنهج المقرر فى مدرسة الزراعة العليا .

كذلك تدرس مادة التعاون لطلبة السنة النهائية فى مدارس الزراعة المتوسطة بشكل خلاصة عن وظائف جمعيات التعاون ضمن برامج القوانين واللوائح الزراعية.

(ج) فى كلية الحقوق — ويدرس التعاون ضمن علم الاقتصاد ، وللمتخرجين الذين يعملون للحصول على اجازة الدكتوراه أن ينتخبوا علم الاقتصاد الزراعى* ضمن مواد التخصص ويتضمن منهج هذا العلم الحركة التعاونية بالشكل الآتى :

* تولى المؤلف تدريس هذا العلم منذ أن تقرر فى سنة ١٩٢٩

لمحة فى تاريخ الحركة فى انجلترا — ماحققته روح المشاركة فى الماضى — الانقلاب الصناعى والزراعى وتأثير كل منهما فى العمال — الطور الأول للحركة التعاونية — الطور الثانى للحركة التعاونية .

التعاون الزراعى فى ارلندا — مداه — مبادئه — الغرض منه — الجمعيات التنظيمية وجمعيات الاتجار بالجملة — جمعيات الألبان التعاونية — جمعيات التعاون الزراعى — الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأعمال — النتائج الاقتصادية والاجتماعية .

مصارف الاقراض التعاونية فى ألمانيا — شولزديليتش ورايفيزن وأعمالها — الغرض من المصرف التعاونى — مقارنة بين مصارف الاقراض التعاونية فى المدن والقرى — عمليات المصارف — مسئولية الأعضاء — أموال المصارف : مواردها وكيفية استعمالها — ادارة المصارف — ماحققته هذه المصارف — الأنظمة العليا — الاتحادات للأغراض التجارية أو غيرها .

التعاون فى مصر — تاريخه — التشريع الخاص به — المعونة الحكومية — تقدم الحركة — الحالة الحاضرة للجمعيات التعاونية — نقد .

(د) المطبوعات التعاونية :

أولا — لم تعدم الحركة التعاونية فى مصر من يهتم بها من الكتاب فمنذ سنة ١٩١٤ ظهرت الثمانية المؤلفات الآتية فى التعاون وقد تناولت تاريخه وتطوراته ، أصوله ومراميه ، ووصفت نشأته وأتت على احصاءاته فى مصر والخارج :

(١) كتاب نقابات التعاون الزراعية، تاريخها ونظامها وثمراتها . } تأليف الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى طبع سنة ١٩١٤

(٢) كتاب التعاون فى الزراعة ... ... } تأليف صادق حنين باشا طبع سنة ١٩١٧

(٣) كتاب روح التعاون ... ... } تأليف الدكتور وليم كنج [١] وترجمة الدكتور حسين على الرفاعى طبع سنة ١٩٢٢

(٤) كتاب التعاون الزراعى [٢] ... ... } تأليف الدكتور ابراهيم رشاد طبع سنة ١٩٢٣

(٥) كتاب الجمهور فى التعاون الزراعى . } تأليف الأستاذ ابراهيم رمزى طبع سنة ١٩٢٤

(٦) كتاب التعاون [٣] ... ... } تأليف الدكتور يحيى أحمد الدردير طبع سنة ١٩٢٥

(٧) كتاب الجمعيات التعاونية ونظامها فى مصر . } تأليف الدكتور توفيق حامد المرعشلى طبع سنة ١٩٢٨

(٨) كتاب التعاون الاستهلاكى والصناعى للعمال — التعاون فى الاقراض والبناء — التعاون فى مصر . } تأليف أحمد لاشين افندى طبع سنة ١٩٣٠

ثانيا — عنى قسم التعاون منذ انشائه الى الآن باصدار النشرات الآتية لارشاد الجمعيات فى مختلف الموضوعات التعاونية ونشر الدعوة للتعاون :

(١) الجمعيات التعاونية — أنواعها ومزاياها .

(١) Dr. William King

(٢) مقرر تدريسه فى مدرستى الزراعة العليا والتجارة العليا وفى كلية الحقوق الملكية .

(٣) مقرر تدريسه فى مدارس المعلمين الأولية .

(٢) اجراءات تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية المصرية .

(٣) النظام الداخلى للجمعيات التعاونية الزراعية المصرية .

(٤) تنظيم الجمعيات التعاونية .

(٥) ادارة الجمعيات التعاونية — الجمعية العمومية — نظامها وعملها .

(٦) ادارة الجمعيات التعاونية — مجلس الادارة — نظامه وعمله .

(٧) ادارة الجمعيات التعاونية — لجنة المراقبة — نظامها وعملها .

(٨) النظام الداخلى للجمعيات التعاونية المنزلية .

(٩) مسئولية أعضاء الجمعيات التعاونية .

(١٠) قواعد واجراءات الاقتراض والاقراض .

(١١) تعليمات خاصة بتوزيع الأسمدة الكيميائية و بذرة القطن .

(١٢) قواعد اصدار أسهم الجمعيات التعاونية والتنازل عنها والغائها .

(١٣) جمعيات الألبان التعاونية .

(١٤) المذكرة التفسيرية لقانون التعاون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٧ (بالفرنسية) .

(١٥) أعمال قسم التعاون (بالانجليزية) .

(١٦) لمحة عن التعاون فى مصر (بالانجليزية) .

(١٧) الحركة التعاونية فى مصر سنة ١٩٣٤ (بالانجليزية) .

(١٨) « « « سنة ١٩٣٤ (بالفرنسية) .

(١٩) توزيع الأرباح فى الجمعيات التعاونية * .

(٢٠) جمعيات التعاون المنزلى * .

* تحت الطبع .

ثالثا — عنى قسم التعاون منذ سنة ١٩٣٠ باصدار تقرير سنوى عن الحركة التعاونية فى مصر وأعمال الجمعيات فى مدى السنة يقع فيما يزيد على ١٠٠ صفحة . وهذا التقرير يشمل جميع البيانات الخاصة بأعمال الجمعيات ومدى تقدم الحركة والاحصاءات التامة عن الجمعيات التعاونية و يوضع ملخص لهذا التقرير ضمن الكتاب السنوى الذى قررت وزارة الزراعة اصداره ابتداء من سنة ١٩٣٣

رابعا — يصدر قسم التعاون "صحيفة التعاون" منذ سنة ١٩٢٩ وهى لسان حال قسم التعاون بل هى لسان حال الحركة التعاونية فى مصر باعتبار أن القسم هو القائم بأعمال الاتحاد التعاونى للجمعيات التعاونية .

وكانت تصدر هذه المجلة، وعدد صفحاتها نحو الستين صفحة، مرة كل شهرين وقد تقرر اصدارها مرة كل شهر ابتداء من عام ١٩٣٥ وهى تحتوى على أبحاث تعاونية مختلفة من الوجهة العلمية والتطبيقية و يظهر بها من وقت لآخر تراجم لعظماء رجال التعاون وهى تصور جهود الجمعيات التعاونية وتنقل الى قرائها نبذا عن الحركة التعاونية فى مختلف البلدان والأنباء التعاونية فى الخارج و يطبع من هذه المجلة ٧٥٠٠ نسخة يوزع أغلبها مجانا على الجمعيات و بعض الأفراد والهيئات . و يباع منها القليل بسعر النسخة عشرين مليما .

خامسا — منذ تكوّن قسم التعاون وهو جاد فى تكوين مكتبته التعاونية وتوسيعها بقدر ما تسمح به الأحوال باضافة المؤلفات التى تظهر فى التعاون وتعتبر هذه المكتبة فى الوقت الحاضر المكتبة التعاونية الوحيدة فى البلاد وتحتوى على ٣٦٠ مؤلفا منها ما يزيد على ٢٢٠ كتابا فى العلوم التعاونية وأربعين كتابا فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية هذا عدا التقارير المختلفة للكثير من البلاد الأجنبية .

الفصل الثالث والعشرون

النتائج الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية

تناولنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب الكلام على تطورات الحركة التعاونية فى إرلندا ضمن ما تناولناه ، كما أننا علمنا مما تقدم من فصول هذا الجزء ما علمنا عن الحركة التعاونية فى مصر . و بقى علينا أن نعرض فى هذا الفصل النتائج الاقتصادية والاجتماعية التى وصلت اليها إرلندا لنستطيع فى ضوء هذه النتائج أن نتطلع الى مثلها فى بلادنا ، خصوصا وقد تحقق كثير منها كما بينا ، مما يشجعنا على طلب المزيد منها ، وعلى الأخص فى الميدان الاجتماعى الذى لا يزال يتطلب جهدا قويا وسعيا حثيثا إذا أردنا أن ندرك القيمة الاجتماعية العظيمة لهذه الحركة المباركة .

النتائج الاقتصادية :

دخل القرن الحاضر على إرلندا وهى تشعر بدبيب روح قومية فى جسمها ، وتحس جديدة نشيطة . نعم إن هذه الروح دخلت جسم إرلندا قبل ذلك بربع قرن ، ولكنها لم تكن تحسها وقتئذ لأن ذلك الجسم كان منهكا بأمراض عديدة أتلفت فيه الشعور والاحساس . ولكن من شأن الروح القومية اذا دبت فى جثمان أمة أن تبدأ باستئصال الأمراض ، وكذلك فعلت روح القومية الارلندية ، حتى اذا خلا الجسم منها تنبهت مشاعره فأحس وأدرك . وقد تشعبت أغراض هذه الروح القومية ، فعملت فى وجوه مختلفة ، بيد أنا نعنى هنا بالوجه الاقتصادى من عملها .

إن من أكبر العوامل التى تركت أثرا عظيما فى حياة إرلندا الاقتصادية هو التشريع الذى قامت الحكومة بسنه فى أوقات مختلفة ولأغراض متباينة ، ونحن فى هذا المجال لا يسعنا الا أن نثنى على عزيمة الأمة ، وكبر نفس الشعب . وحكمة قادة الأهالى ، فانها لم تجعل مفرا للحكومة من سن القوانين التى عادت بالخير العميم على البلاد . وفى مقدمة هـذه القوانين أربعة ، كان لها الأثر الفعال فى تحسين الحالة الاقتصادية :

(١) " قوانين الأراضى " [١] — بفضل هذه القوانين صار معظم أراضى إرلندا مزارع يملكها صغار الفلاحين الارلنديين ، تبلغ مساحة الواحدة منهـا خمسة وعشرين فدانا تقريبا ، بعد أن كانت نفس هذه الأراضى مراعى لا يملكها الا عدد قليل من الناس جميعهم من العنصر الأجنبى عن البلاد ، ولا شأن للأهالى فيها الا باعتبارهم مستأجرين أو عمالا بالأجرة .

(٢) " قوانين العمال فى المزارع " [٢] — كان هؤلاء العمال قبل سنّ هذه القوانين على غاية من البؤس من حيث المسكن ، اذ كانوا يسـكنون أخصاصا لا تليق بالانسان ، فقد كانت أشبه ببيوت فلاحينا بمصر ، فالبيت حجرة واحدة تسكنها أسرة كاملة رجالا ونساء وأطفالا ، وقد يشاركهم بعض حيواناتهـم فيها . ومما يزيد الحال بؤسا فقدان المنافذ أو المداخن التى تخرج دخان الوقود . الا أن الحال عندنا فى مصر — ولا فضل لنا — أخف وطأة لقـلة الأمطار ، وحسن الجو على وجه الاجمال ، ولأثر الشمس التى هى أقوى مطهر طبيعى . جاء هذا القانون ومهد الطريق لبناء مساكن لائقة للعمال ، مساكن يدخلها النور ويتخللها الهواء ، تشـتمل على القاعات اللازمة لأسر الفلاحين يحتم فيهـا وجود حديقة صغيرة لزرع لوازم الفلاح المنزلية بها كالخضر والأزهار . كل ذلك بطريقة اقتصادية تسهل على الفلاح دفع الأجرة المناسبة .

(١) Land Acts
(٢) Agricultural Labourers' Acts

(٣) " قانون مجلس المناطق المكتظة " [١] — هذا القانون خاص بتوزيع الأسر الريفية على مساحات أكبر وأخصب منعا للاكتظاظ والاحتشاد ، وتوخيا لتحسين حالة المعيشة والصحة والتعلم .

(٤) " قانون مصلحة الزراعة والتعليم الفنى " [٢] — ترتب على هذا القانون الاهتمام والعناية بالتعليم الزراعى والفنى ، وكذا بطرق الزراعة وتربيـة المواشى ، وبالاختصار ساعد على تقدم الزراعة من جميع وجوهها .

هذه القوانين وغيرها ساعدت على اكثار ثروة البـلاد مع توزيعها على الأهالى توزيعا أقرب الى العـدالة منه فيما مضى . كما أنها مهدت الطرق للأهالى كى يعيشوا عيشة صحية محترمة ، ويعمـلوا على كسب معاشهـم بغير ظلم ولا غبن ، بيد أنها أدت الى شىء آخر عظيم النفع للبـلاد ، فان الاصـلاحات التى تمت بموجبها وقفت تيار المهاجرة الى البلاد الأجنبية ذلك التيار الذى جرف من إرلندا أكثر من نصف سكانها فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر بسبب الويل الذى لحق أهلها ، والذى وصفناه فى فصل سابق .

حقا إن التشريع مفيد جدا ، ولكن البلد الذى يدخله التمدين الحديث لايصل فيه الإصلاح الى درجة عالية اذا اقتصر فيه هذا الاصلاح على المجهودات التى تأتى بها الحكومة . نعم ان الحكومة بتشريعها قد تزيل عقبات واقفة فى طريق تقدم البلاد ، كما أنها قد تمهد الطريق الى ترقية الأهالى ، ولكن الحكومة بطبيعتها وتكوينها ليس فى مقدورها مهما كانت أهليـة أو وطنية أن ترقى بالشعب رقيا حقيقيا اذا هو لم يقم بواجبه المـدنى ويعمل مستقلا عنها فيما يعود عليـه بالمنفعة والخير . قال " A.E. " :

" أظن أننا محقون فى توقع الجليـل من الحكومة ، ولكنه ينبغى أن نتوقع الأجل من أنفسنا . ينبغى أن نعلم كل العلم أنه لوفعلت الحكومة ضعف ماتفعله ،

(١) Congested Districts Board Act
(٢) Department of Agriculture & Technical Instruction Act

ما نهضنا أبدا من توسط الحال بين الأمم ، اللهم الا أن يحدونا الايمان المطلق بقوة مجهوداتنا الشخصية على النهوض بارلندا وتبوئها مكانا رفيعا ، وأن نقرن هذا الإيمان بالأفعال. وفى استطاعة الحكومة أن تتيح للرجل كفافه الاقتصادى ، ولكن الرجل وحده هو الذى يحوّل هذا الكفاف جنة ونعيا . ومن الجمود المزرى بأشرف المخلوقات أن يدأب على عمل لا يخدم فيه غرضا نبيلا ، ولا يسعى فيه الى تحقيق مثل أعلى " .

فعلى الحكومة إذن واجب ، وعلى الشعب واجب كذلك ، والخطر كل الخطر اذا ارتكن أحدهما على الآخر. اذ لكل منهما عمل لا يقوم به غيره ، فان لم يتم بقيت الأمة فى تأخر . واذا تمادى هذا الاهمال شلت حركة البلاد الى درجة تحدث قلقا واضطرابا.

رأينا فى إرلندا أن " مصلحة الزراعة والتعليم الفنى " ساعدت على نشر التعليم الزراعى الصحيح فى البلاد ، وأبانت للزارعين نتيجة تجاربها العلمية . على أن هذه التعاليم وهذه التجارب ليس فى مقدور الحكومة أن تلزم الأهالى باتباعها ، واذا ألزمتهم باتباعها وعقب ذلك تحسين واكثار لمحصول أرضهم لم يكن فى وسعها أن تكثر دخلهم من وراء ذلك . فان ذلك يتوقف على مجهودهم الخاص فى تحويل هذه المحاصيل الى دخل وافر ، وليس من وسيلة للقيام بذلك أعظم من تعاون الفلاحين بشكل اختيارى يضمن لهم الحصول على أكبر قسط ممكن من نتيجة أعمالهم الزراعية ، هذا هو الحل الوحيد لتتميم العمل الذى يؤدى الى رقى البلاد اذا هى أرادت أن تنجح فى ميدان الحياة ، وتحل محلها اللائق بها بين أقطار العالم وهذا هو السبب الذى حدا برجال الاقتصاد الاجتماعى فى إرلندا الى أن ينشروا تعاليم الحركة التعاونية بين الفلاحين لما رأوا فيها من تشجيع الفرد وانعاش قوة الاعتماد فيه على النفس وحرية المعاملة والعمل على مبدأ "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" . وقد ذكرنا آنفا أن لهذه الحركة سواء أكانت صناعية أم زراعية وجهتين اقتصادية واجتماعية . ومهمتنا هنا سرد المزايا الاقتصادية التى يجنيها الشعب من وراء عمله على النظام التعاونى .

اننا اذا نظرنا نظرة إجمالية الى احصائيات الحركة التعاونية فى إرلندا الزراعية تبين لنا مبلغ تجارتها والمزايا المادية التى كسبتها البلاد من وراء الأخذ بتعاليمها . وقد سبق أن ذكرنا إحصائيات الجمعيات التعاونية المختلفة على انفراد ، على أنا هنا نستعرضها جملة : (١)

السنة	عدد الجمعيات التعاونية المختلفة	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض والودائع	حركة المعاملة
	عدد	عدد	جنيه	جنيه	جنيه
١٩١٠	٨٨٠	٩٤٥١٢	١٧٧٨٢٤	٢٤٠٠١٠	٢٥٨٩٥٥٩
١٩١٢	٩٤٧	١٠١٩٩١	١٨٨٣٢٣	٢٦١١١٤	٣٢٠٥١٨٩
١٩١٤	١٠٢٣	١٠٦٣٠١	٢٠٢١١٣	٢٨٥٦٣٣	٣٦٦٨٩٥٨
١٩١٦	٩٥٨	١٠٦٧٣٤	٢٤٥٥٨٠	٣١٣٧٤٠	٦٠٩٩٨٨٠
١٩١٨	٩٥٠	١١٧٤٨٤	٣٢٤٦٧٣	٥٥١١١٢	٩٠٨٧٦٦٨
١٩٢٠	١١١٤	١٥٧٧٦٦	٨٠٩١٧٢	١٤٦٣٨٩٩	١٤٦٠٤٨٥٢
١٩٢٩ (٢)	٥٣٢	١١٩١٧١	٥٦٢٤٣٢	٨١٤٢٥٤	٨٨٣٨٦٠٨

وقد بلغ المال الاحتياطى حتى سنة ١٩٢٩ مبلغ ٨٣٦,٤١٩ جنيها .

ان كان مجرد الإتيان بهذه الأرقام لا يظهر تماما مبلغ الخدمات الاقتصادية الجليلة التى تؤديها هذه الحركة للفلاح الإرلندى ، فانها على كل حال توضح لنا الشىء الكثير. فنحن نرى مثلا أن عدد أعضاء الجمعيات التعاونية فى ريف إرلندا بلغ فى سنة ١٩٢٩ نحوا من ١١٩,٢٠٠ ، على أن كل عضو من هؤلاء الأعضاء يمثل فى الحقيقة أسرة متوسط عدد أفرادها أربعة ، فكأن الذين ينتفعون بمزايا هذه الحركة أربعة أضعاف هذا العدد .

(١) راجع التقارير السنوية " لجماعة التنظيم الزراعى الارلندية " الصادرة ما بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٣٢

(٢) يرجع السبب فى تأخر الحركة التعاونية فى السنين الأخيرة الى الأزمة العالمية التى قضت على كثير من الجمعيات وأدت بكثير منها الى الاندماج فى بعضها كما أنها قللت أموالها ومعاملاتها .

هذا ولم تقتصر المزايا التى أتت بها الحركة على أعضائها، بل عدتهم الى الأهالى إجمالا وذلك أن الجمعية التعاونية فى القرية صارت ميزانا لجميع التجار ومثالا يقلدونه من حيث جودة الأصناف وهوادة الأثمان وشرف المعاملة . وذلك أنه اذا بدأ التجار يتعدون حدود العدالة فى معاملتهم ، احتج الأهالى عليهم بما يرون فى جمعيات التعاون من جودة الصنف وهوادة الثمن .

ان تكن الاحصائيات تدل دلالة واضحة على مبلغ معاملة هذه الحركة الاقتصادية ، فان الحركة فى الواقع أكبر من هذا وأعظم ، ولن تستطيع الاحصاءات أن تلم بها . فليس من العدل والحالة هذه أن يحكم بها وحدها على قدرها ، بل يجب أن نرجع البصر كرتين لنرى أى أساس هذا الذى قامت عليه هذه الحركة الاقتصادية . إنه أساس جعل الفلاح يجنى ثمار أتعابه كاملة فهو يشترى وينتج ويبيع بنظام يكفل له تحويل نتيجة أتعابه الى ثمار يجنيها هو ، إذ هو أحق بها من غيره . ولقد بينا ما كان يجنيه التاجر أو الوسيط قبل ذلك من وراء الفلاح الذى كان مظلوما فى أيديهم ، وأن هذه الحركة قد تعقبت ذلك الفريق الذى كان يعيش طفيليا على الفريق المنتج من الأهالى فبذته بطريقتين : أولاهما أنها مهدت سبيل الاتجار للفلاح حتى يتعامل مباشرة مع من يود معاملته . ثانيتهما أنها منعت الخسارة التى تحصل من وراء المنافسة غير الرشيدة فى التجارة .

وقد صار الفلاح عقب ذلك قادرا على أن يحصل بصفته منتجا على الحاجات الأولية التى يستعملها فى صناعته بثمن أرخص مما كان . وذلك أنه بواسطة جمعيته يحصل على السماد والبزور والعلف بثمن الجملة بعد أن كان يأخذ هذه الأشياء من التجار المحليين بأى سعر وضعوه. على أن هؤلاء التجار لم يقتصروا على رفع أثمانهم، بل تعدوا ذلك الى احتكار السوق ، فكانوا يتفقون فيما بينهم على الأثمان التى توافقهم ؛ ويطالبون الفلاحين بدفعها ، وليس للفلاح الا الخضوع والتسليم .

نتج من ذلك أن الجمعيات التعاونية تمكنت فى السنين الأولى من عملها من تخفيض ثمن حاجات الفلاحين من سماد وبزور وعلف تخفيضا كبيرا، وفضلا عن ذلك فقد كانت هذه الجمعيات تحصل على ضمان يكفل جودة هذه الحاجات . كذلك الفلاح لكونه منتجا لبعض المواد الأولية كالألبان وغيرها أصبح آمنا غوائل التجار ، اذ كان معمل الزبدة الذى هو عضو فيه يدفع فى اللبن الذى يرسله الفلاح اليه ثمنا بقدر ما يستخرج منه من الزبدة ، وهذا أعدل تقدير لثمن اللبن ، فى حين أن معامل الزبدة غير التعاونية ما كانت تدفع الا أقل ما يمكنها دفعه التماسا للربح الكثير. وهذه هى الحال أيضا فى جمعيات الحبوم، وجمعيات البيض التى سبق شرحها . فان الفلاح يحصل فيها على قسطه من الربح كاملا ، بيعه هذه المواد بواسطة جمعيته . وكذلك الفائدة التى يكسبها من وراء معاملته مع مصرفه التعاونى، فقد حماه من غوائل المرابين ، وأمده بما يحتاج اليه من المال بفائدة معتدلة ، وبطريقة عادلة .

كل ذلك ساعد الفلاح بصفة كونه منتجا ، أما المساعدة التى جناها من وراء هذه الحركة باعتباره مستهلكا ، فليست خافية على أحد ، اذ أن حاجاته المنزلية يشتريها كلها — مأكولات وملبوسات وغيرها* — من جمعيته أيضا ، فهو مجمى بذلك من التجار منتجا ومستهلكا معا .

كل هذه المزايا يشترك فيها الفلاح الكبير والصغير على السواء ، إذ ليس هناك تفريق بينهما ، وكلما اتسع نطاق الحركة ، وكثر المنتمون اليها من مختلف الطبقات الزراعية ، قويت دعائمها ، وقدرت على أن تقوم أحسن قيام بمهمتها فى مصلحة أعضائها على السواء . فلم تبق عقبة أمام الفلاح الصغير لأن يستخدم

* إلا المشروبات الروحية بكافة أنواعها فان انتاجها والاتجار بها ، كلاهما محرم على التعاونيين بحكم مبدئهم ، رغم مافيها من ربح طائل . وذلك لما للخمر من مضار غير خافية .

أحدث الآلات الزراعية رغم علو ثمنها كأى فلاح كبير . ولم تبق هناك صعوبة فى أن يشترى كل ما يحتاج اليه بمقادير قليلة بالثمن الذى يشترى به الفلاح الكبير الذى يتعامل بمقادير كبيرة ، ولن يشق عليه الحصول على المال الذى يطلبه فى أثناء السنة . كل ذلك يدل على النعم التى أولتها الحركة التعاونية للفلاح الصغير فى حياتيه المنزلية والعملية حتى تساوى هو والفلاح الكبير .

على أنه لا ينكر مع كل هذه المزايا ، أن العامل الأجير فى المزارع لا يزال غير منتفع تمام الانتفاع بهذه الحركة . وأن حركة شعبية مثل هذه كان يجب عليها أن تقوم بخدمات أكبر لهذه الطبقة من العمال ولكن الواقع ماذكرنا . وقد كان هذا العيب حجة للمنتقدين ، على أنه عيب يعترى كل إصلاح يؤخذ به لرفع مستوى الشعب ، كأن النظم الاصلاحية التى يضعها الفكر الانسانى ليست كفيلة بأن تؤثر لدرجة كبيرة فى أدنى طبقات الشعب ومع ذلك فلا ينكر أن التعاون قد أفاد الأجير العادى فى نفس الوقت الذى عمل فيه لخير الفلاح الصغير ، فوائد نذكر منها ستا :

(١) إن تحسين الحالة الاقتصادية للمزارع الصغير بواسطة جمعياته التعاونية يمكنه من إعلاء أجور عماله فى المزارع .

(٢) إن الحركة التعاونية عملت كثيرا على إحياء بعض الصناعات الأهلية القديمة فى الأرياف مثل الغزل والنسيج " والدنتلا " وعمل الأقمشة الصوفية التى لا تزال الى يومنا هذا تعمل بالنول الذى يدار بالأيدى ، والتى يستعملها الأهالى الى الآن . هذه الصناعات كانت على وشك الفناء حتى جاءت الحركة التعاونية فساعدت على تحسينها وترويجها فانفتح بذلك باب أمام النساء فى الأرياف ساعدن به أزواجهن أو آباءهن الذين يشتغلون كعمال فى المزارع .

(٣) إن ما قامت به الجمعيات التعاونية من تمهيد الطريق لاستعمال صغار الفلاحين للآلات الزراعية قد أعطت فرصة للعمال فى أن يتقنوا استعمال هذه الآلات وفى هذا إعلاء لأجورهم . قد يقال إن استعمال هذه الآلات يؤدى الى الاستغناء عن عدد ليس بقليل من العمال . ولكن لا ينسى أن مساحة الأرض القابلة للزراعة قد زادت فى نفس الوقت ، وتحولت مراع كثيرة إلى مزارع تفلح ؛ وكان للعمال فيها نصيب كبير من العمل . فهذه المسألة ليست اذن محلا للخوف .

(٤) لا يخفى أن الجمعيات الزراعية تورد للفلاحين عموما حاجاتهم المنزلية . وذلك مما يساعد العمال الزراعيين على شراء حاجاتهم بأرخص الأثمان .

(٥) لا يخلو الأمر من أن امرأة العامل تقوم ببعض الانتاج فى الأمور الزراعية مثل الفراخ والبيض والعسل ؛ فتجد لذلك سوقا طيبة فى الجمعية التعاونية .

(٦) ان الحركة التعاونية بإيجادها معامل للزبدة ، ومغازل لتحضير الكتان ، ومصانع لعمل بضائع صوفية ، ومذابح لتهيئة اللحوم للأسواق وما يتبع ذلك من الصناعات التى لها ارتباط بالمذابح ، إلى غير ذلك ، قد أتاحت فرصا كثيرة لتشغيل عدد كبير من العمال يعود من ورائه خير عليهم وعلى الأمة .

وقبل أن نختم الكلام على النتائج الاقتصادية نذكر فضيلة اقتصادية أخرى للحركة التعاونية لا يصح أن يغفل عنها وهى أن هذه الحركة قامت بل لا تزال تقوم بعمل مهم فى استثارة القوة الطبيعية الكامنة فى نفوس الشعب والقادرة على العمل فى مضمار الصناعة والتجارة وابرازها إلى حيز الوجود وتوجيهها فيما أعدت له ونحن نعلم أن الحاجة شديدة فى كل أمة إلى رجال ذوى مقدرة وهمة يعملون فى هذا المضمار . هذه الحاجة فى إرلندا أشد منها فى غيرها من البلاد . وذلك بسبب فقدها عددا كبيرا من أحسن أهلها وأصحهم وأقدرهم على العمل برحلتهم إلى أمريكا وغيرها سعيا وراء الثروة والسعادة .

قال بعض رجال الاقتصاد إن الحياة الاجتماعية العادية تخرج قوى الناس العملية من نفوسهم إلى حيز العمل ، إذا كانت هناك قوى ، فليس والحالة هذه من حاجة إلى حثها بالوسائل الأخرى ، ولكن التجارب الارلندية دلتنا على عدم تمام صحة هذه النظرية . فقد وجدنا أناسا يسكنون الأرياف ، بعضهم زراع بسطاء ، و بعضهم معلمون صغار ، وقساوسة معتزلون ، لم تؤثر فيهم الحياة الاجتماعية العادية ، وظلوا على حالتهم من الركود والسكون ، فلما أنشئت بينهم جمعيات تعاونية فى جهاتهم ، بعضها معامل زبدة ، و بعضها مصانع صوف وكان إلى غيره ، نشطوا إلى مساعدة هذه الجمعيات وتولوا إدارتها فأحسنوا وأجادوا ، بل أظهر بعضهم نبوغا فى إدارة دولاب الحركة الصناعية والتجارية التى تولوها دل على قدرة طبيعية ، لو أنها استكشفت فى أول الأمر وأعطيت الفرص لظهورها لكانوا من أكبر الرجال فى مضمار الصناعة أو التجارة .

هذا هو ملخص المزايا الاقتصادية التى جناها الشعب من وراء هذه الحركة ، ومنها يستدل على أنه بانتشار هذا النظام التعاونى فى طول البلاد وعرضها يرتفع الفلاح إلى درجة أرقى مما هو فيها ، و يصير فى حالة مرضية من حياته المعاشية والعملية . ولامراء فى أن هذا مما يمهد الطريق لترقيته أدبيا ، إذ الواقع أن الانسان قبل أن يفكر فى ترقية نفسه أدبيا ، لابد أن تكون حالته المعاشية راضية مرضية . والرقى الاقتصادى يسبق الرقى الاجتماعى فى الشعوب .

النتائج الاجتماعية :

ذكرنا أن للحركة التعاونية جانبين : أحدهما اقتصادى والآخر اجتماعى . نعم إن الجانب الاقتصادى يأتى أولا ، إلا أن الجانب الاجتماعى هو بيت القصيد . واذا بقى هذا الجانب بلا تقدم ، فلن يستطيع أن يقوم مقام ذلك أى مجهود يبذل

فى سبيل استكمال الحياة الاقتصادية . وقد سبق لنا [1] أن بيّنا أن إصلاح حالة الشعب الاقتصادية ليس إلا الخطوة الأولى الى تحسين حياته الاجتماعية ، وأن الأولى هى بداية الطريق والأخرى نهايته ، و بين هذه وتلك مراحل يترقى فيها الخلق الفردى وتظهر فيها قواه الكامنة . واذا لم يكن لأى نظام إصلاحى للهيئة الاجتماعية ثمرة غير الثمرة المادية فهو ضعيف الأثر فى محاولة تحقيق الحياة الحسنى ذلك أن الثروة والسعادة [2] شيئان يجب مراعاتهما حين نتناول إصلاح أى هيئة اجتماعية . فمن الواجب والحالة هذه ألا نهمل العنصر الانسانى وانماء كامن قوى خلقه اذا كانت مهمتنا جعل هذه الهيئة خيرا مما وجدناها وأسعد .

ان أظهر دليل على نفع أى نظام اجتماعى هو ما يتركه من الأثر فى نفوس الشعب . أما اذا وقف التأثير عند حد التحسين المادى ، ولم يترك أثرا فى النفوس يحدث تغييرا جوهريا فيها و يظهر فضائل الشعب الكامنة التى قد أخفتها المحن على كر العصور ، فلن يكون لهذا الاصلاح يد دائمة فى بناء قومية الشعب .

رأينا فى الفصول السابقة من الجزء الأول مبلغ التحسين الذى أدخلته الحركة التعاونية الزراعية على حياة الفلاح الارلندى الاقتصادية ، و بقى علينا هنا أن نبحث فى تأثير هذه الحركة فى نفسه وفى خلقه وفى تعليمه وفى مبلغ قدرته على العمل وفى قوة اعتماده على نفسه وفى رغبته فى تعاونه مع غيره من الفلاحين على الخير و بالاختصار فى حياته الاجتماعية على وجه الاجمال قبل أن نحكم حكما عادلا على قدر هذه الحركة بين حركات الاصلاح الاجتماعى .

ولعل القارئ قد تحقق صدق القول فيما كتبناه عن الجمعيات التعاونية المختلفة فقد ذكرنا أن اهتمام الأعضاء بشؤون جمعياتهم زاد فى معلوماتهم الفنية زيادة أكثرت من قوة انتاجهم وأنمت مداركهم . وكثيرا ما اعترفت بذلك

(١) فى الفصل الثالث من الجزء الأول .

(٢) Wealth & Welfare

" مصلحة الزراعة الارلندية " وأقرت بأن مساعدة الحكومة على تنفيذ إصلاحها للزراعة وتعليمها للزراع لم تتحقق الا بمعاونة الحركة التعاونية لها ، ولولاها لما قدرت الحكومة أن تقرب معلوماتها من أذهان الفلاح الارلندى ، ولما تيسر لها أن ترشده الى تطبيق ماوصلت اليه من التجارب العلمية . و بالرغم مما لدى الحكومة من كبير اقتدار على العمل على تقدم التعليم الفنى ، ونشر التعاليم الزراعية الصحيحة ، وإرشاد الفلاحين الى النصائح ، وتحذيرهم من أخطار الأوبئة والآفات ، و إرشادهم إلى طرق تلافيها ومنع انتشارها إلى غير ذلك من الأمور ذات الأهمية العظمى فى الزراعة ، بالرغم من كل ذلك لم يكن فى مقدورها أن تقوم بمهمتها خير قيام دون معاونة الحركة التعاونية لها . ذلك أن هذه الحركة بصفة كونها نظاما أقامه الفلاح بنفسه ، و رضى به ممثلا له ، ووثق بمبادئه تمام الوثوق ، أصبح بينها و بينه صلة دائمة ، فهى تخدمه وترشده وتعمل لمصلحته ، وكل ما يأتى عن طريقها فهو مقبول لديه ، فهى إذن الواسطة الفعالة بين الهيئات العاملة لرقى الزراعة و بين الفلاح نفسه . ومن عرف مقدار جمود الفلاح وحبه لبقاء القديم على قدمه وعدم ثقته بالمعلومات الحديثة ، وشكه فى صلاحية ما تشير به الدوائر الرسمية ، أدرك أهمية هذه الوساطة ومبلغ تأثيرها فى تقدم الفلاح والفلاحة .

فالجمعية التعاونية للفلاح الارلندى هى الأداة الوحيدة التى اتخذها هو من تلقاء نفسه لتكون واسطة بينه و بين كل هيئة تعمل لاصلاح الزراعة . فهى التى تفهم الفلاح بالطرق التى يفهم بها مغزى تعاليم مصلحة الزراعة والغاية التى ترمى إليها من إرسال منشورات زراعية إليه ، والمقصود من القوانين الزراعية التى تسنها من آن لآخر ، وأهمية تنفيذ الفلاح لتعاليم المصلحة ، والعمل بالقوانين التى تسنها ، كما أنها تبين له بالصبر والاناة النقط العلمية ، والموضوعات الفنية التى تنصح مصلحة الزراعة بالعمل بها ، وتبين له ماهو غامض عليه فيما يختص بالاستكشافات

الحديثة كاستعمال الأسمدة الكيماوية ، وتربية النباتات والحيوانات ، واستعمال الآلات الزراعية وغير ذلك . و إذا علمنا أن كل جمعية تعاونية تديرها لجنة مكونة من أقدر فلاحى الجهة ، وأمتنهم خلقا ، وان كل جمعية منتمية إلى الجمعية الرئيسية فى العاصمة التى على رأسها أكبر رجال الأمة فى الزراعة ، وأن لهذه الجمعية الرئيسية مستشارين فنيين و إخصائيين ، ولها مجلات و جرائد ونشرات يكتب فيها كل ما يهم الفلاح معرفته ، ثبت لدينا أن الفلاح الارلندى هو فى مقام ممتاز بين فلاحى العالم ، لأنه قد نظم نفسه باختياره تنظيما يضمن له أن يكتسب من كل الظروف التى تحيط به ، وذلك بفضل مجهوداته التى لولاها لما وقف هذه الوقفة رافع الرأس مستنيرا محترما ، له هيئة قوية تدافع عنه وعن مصالحه وترشده إلى ما فيه خيره . وهذه الهيئة هى ملكه وهو الذى يديرها .

وكما أننا رأينا أن قيمة التعاون التعليمية عامل عظيم فى ترقى القوى الفردية فى انتاج الثروة ، فانها عامل عظيم أيضا فى تأدية المعاملات التجارية والمالية ، فقد قامت الجمعيات التعاونية بقسط وافر فى تنظيم إدارة أعمال الفلاح تنظيما أدخله فى دائرة لم يكن يعهدها من قبل ، فقد كانت أعماله مقتصرة على المعاملة فى دائرة قريته الضيقة . فاذا باع كان ذلك للتاجر فى حانوته ، أو للسوق المحلية حيث يستغل جهله وانفراده وقلة حوله ، فيبيع حاصلاته بأبخس الأثمان . واذا اشترى وقع عليه الضيم أيضا من التاجر . واذا ما احتاج الى قرض يستعمله فيما يعود عليه بالربح من الطرق الانتاجية ، أعرض عن ذلك لجهله بمزايا القروض التى تزيد قوة انتاجه ولعدم قدرته على إيجاد من يقرضه بشروط عادلة . واذا أصاب زراعته أو ماشيته آفة جوية أو مرضية ضاعت ثروته . أما طرق إمساك دفاتره التى تكفل له معرفة حقيقة مركزه المالى ، وتبين له أى عمل من أعماله أعود عليه بالربح الوفير سواء أكان ذلك فى زراعته أم فى ماشيته ، فأمر يجهله جهلا تاما . ومنه ترى كيف كان الفلاح الارلندى قبل انتشار الفكرة التعاونية

متأخرا فى أعماله الادارية والتجارية والمالية . كان لا يعلم شيئا عن حالة الأسواق العمومية ، واذا علم فلا يتسنى له إرسال محاصيله الى السوق التى تدر عليه الربح الأكثر كما أنه كان بعيدا عن موارد التسليف العادلة ، جاهلا بطرق التأمين على المحاصيل والماشية ، والطرق الحديثة فى ضبط الحسابات .

فلما جاءت الجمعيات التعاونية أفهمته أنه مهما تقدم فى طرق زراعته ، ومهما أكثر من محاصيله ، فان ذلك لا يحسن مركزه المالى ما دام جاهلا أو مهملا طرق المعاملة التجارية غير قادر على أن يستفيد استفادة مالية من كل زيادة فى محصوله ، وانه اذا قصر مجهوده على تقدم طرق زراعته ، كان ذلك فى الحقيقة فائدة كبيرة للتجار ، لا له .

بعد أن فهم الفلاح هذه النظرية ، أخذت الجمعيات تزيد فى معارفه التعاملية وتدربه على الاتجار ، وتبصره بضرورة معرفة حالة الأسواق العمومية القريبة والبعيدة . وكيفية الوصول اليها بأقصر الطرق حتى يتسنى له إرسال محاصيله الى أعلاها ثمنا . فلم يمض طويل وقت حتى تنبه الأعضاء ، وتحسنت طرق معاملتهم التجارية حتى فى حياتهم الشخصية .

على أن هذا العمل لم يتم بسهولة ، بل لقد استغرق وقتا طويلا كابد فيه رجال التعاون مشقات عظيمة ، إذ كان "المنظمون" يعلمون الاعضاء بأنفسهم نظام الجمعيات التعاونية ويعلمون مديريها كيف يديرونها ، ويدربون كتبتها كيف يمسكون الدفاتر ويقدمون التقارير ، وأمناء الصناديق كيف يتعاملون مع المصارف المالية ويقدمون الحساب وهلم جرا . وما زالوا كذلك حتى تمكن الفلاح من القيام بكل ذلك بنفسه ، الى أن صار قادرا على أن يدير أعماله داخل جمعيته وخارجها بنظام وترتيب وروية وبعد نظر ودراية وتجربة لا يقل فى ذلك عن التاجر فى المدن . فأصبح لحياته العملية وجهان ، وجه زراعى ووجه تجارى ،

وكلاهما من الأهمية بمكان ، إذ أن عليهما معا يتوقف مقدار دخله ، فكأن مرمى الجمعيات التعاونية أن يكون أعضاؤها تجارا متدربين فوق أن يكونوا زراعا مستنيرين . ومن ثم استفاد الريف وأهله ، وأحس التاجر أن فلاح اليوم غير فلاح الأمس من طرق معاملته معه . وكان فى هذا فائدة شملت غير التعاونيين من النظام التعاونى .

نأتى الآن الى ميدان عمل فيه التعاون عملا خلقيا عظيم الأهمية ألا وهو تعليم من اتبعوا نظامه واجباتهم المدنية نحو قريتهم ، وتبصيرهم بمقدار المسئولية الواقعة عليهم فى كل مايحصل فى وسطهم ، وحضهم على أن يبحثوا عن المركز الذى يجب أن يشغلوه ليقوموا فيه بما عليهم من الواجب الاجتماعى لرفعة قريتهم . نعم إن الحركة التعاونية لم تقم بتعليم أعضائها مباشرة هذا الواجب الحيوى . ولكن تعاليمها من شأنها أن تبعث معها كل الأخلاق الضرورية لكل تقدم اجتماعى .

فالفرد فى الجمعية التعاونية بصفته عضوا فى هيئة تجمع بين مصالحه ومصالح سائر الأعضاء ، يدخل فى نفسه من حيث لا يشعر روح جديدة ، روح متشبعة بفضائل اجتماعية ، هى روح الاتحاد والتضامن والأمانة والغيرة على مصلحة الجمعية . وهذه صفات أساسية ترفع شأن المجتمع القومى .

العضو فى الجمعية التعاونية يعلم أنه إذا غش جمعيته فكأنه بذلك يغش نفسه ، لأن الجمعية جمعيته ، ومن ذلك يتدرج الفرد إلى أن يشعر بأن الغش سواء كان فى جمعيته أو فى قريته شىء يعود على المجموع بالوبال ، وفى ذلك نصيبه منه . ويشعر العضو فى التعاون بأن جمعيته بمثابة قرية مصغرة ، فاذا تمكنت هذه الخلة من نفسه ، وتخطى الجمعية الى القرية ، شعر بأن الواجبات التى قضت عليه باتباع الفضائل فى جمعيته ، تقضى عليه باتباعها فى القرية ، ثم يتدرج هذا الشعور الى المدن . وهكذا تتسع دائرة نظره ، فيرقى شعوره نحو بنى الانسان جملة .

وقصارى القول ، أن الواجبات التى جعلت العضو يشعر بتلك الفضائل و يتأثربها و يعمل بمقتضاها حتى أصبح الفرد لا يفكر فى سعادته الا و يفكر فى سعادة عشيرته أيضا ، أدخلت روحا جديدة فى ريف إرلندا ، هى روح الحياة الاجتماعية الحقة .

بدأت هذه الروح تدب فى نفوس الفلاحين تدريجا حتى تغلبوا بفضلها على صعوبات قوية كانت تقف حجر عثرة فى سبيل كل إصلاح فى إرلندا . وكان أهم هذه الصعوبات ثلاث " الجنسية والعقيدة * والسياسة " فعمل قادة التعاون على هدمها من أول الأمر ، ووضعوا أساس العمل على ألا تكون هناك جنسية ولا دين ولا سياسة لحركتهم ، بمعنى أن حركتهم يجب أن تكون تعاونية بحتة لا دخل لهذه الأمور فيها ، ولا دخل لها فى هذه الأمور . فلكل إرلندى الحق أن يدخلها ، والكل سواء فيها ، على أن يعملوا على تقدمهم وترقيتهم اقتصاديا واجتماعيا . ولقد نجحت هذه الخطة فأزالت من النفوس أكثر سخائمها . واليوم نرى الفلاحين الارلنديين الذين كانوا من ربع قرن يتقاتلون و يتشاحنون نراهم إخوانا متناصرين يتقابلون فى جمعياتهم التعاونية تاركين وراءهم الاختلافات الشخصية ، عاملين يدا واحدة على تقدم قريتهم اقتصاديا واجتماعيا . وهذا ولا شك فخر كبير للحركة التعاونية . فانها وفقت بين الأهالى ، وجمعتهم على مبدإ واحد، وهو ترقية بلادهم اقتصاديا واجتماعيا .

---

* ان السواد الاعظم من الارلنديين هم من العنصر " الكلتى " القديم " Celtic " . الا أنه دخل البلاد فى العصور الماضية الجنس الانجليزى والاسكتلندى واستوطن بها ، لاسيا فى الشمال . ولم يقتصر الاختلاف على الجنسية ، بل ان الارلنديين الأصليين يدينون بالمذهب " الكاثوليكى " ، والارلنديين الذين هم من أصل انجليزى أو اسكتلندى يدينون بالمذهب " البروتستنتى " . ولأسباب شتى تاريخية ودينية وسياسية واقتصادية واجتماعية لم يكن هذان العنصران من ارلنديى اليوم على وفاق تام .

هكذا كان تأثير حركة التعاون فى تعهد خلق التضافر فى الشعب الارلندى . فانه لما كان غرض هذه الحركة هو سد الحاجات الاقتصادية ، وهى الحاجات التى يشترك فيها جميع الناس على اختلاف مشاربهم ، كان من الطبيعى أن يسرع التفاف الشعب حول تلك الحركة بالرغم من اختلافاته المتقدم ذكرها ، وكان من آثار هذا الالتفاف أن أخذ أفراد الشعب يتنبهون عفوا ومن تلقاء أنفسهم الى أنهم أعضاء هيئة واحدة ، و بدءوا يدركون من حيث لا يشعرون بما عليهم من الواجبات والمسئوليات تلقاء تلك الهيئة . وبهذه الصفة أصبحت الواجبات المدنية تتجلى بأيسر مجهود وفى أوضح شكل لعقول الناس ، وأخذ الأفراد يتسابقون انسياقا لانماء تلك الصفات النفسية والخلقية التى عليها يتوقف تقدم الهيئة الاجتماعية .

هذا أساس وضعته الجمعيات التعاونية ، وهذا بناء شيدته ، فيه تماسكت العناصر المكونة للأمة بعضها ببعض ، وفيه استقرت روح عالية وجهت نفوسهم إلى التفكير فى مصلحة الأمة . حتى تبينوا أن مصلحتها مصلحة لهم . وعلى هذا المذهب يعملون .

على أنه رغم كل هذه المزايا ، لم يزل تيار المهاجرة إلى أمريكا يسير خببا وان كان قد صار أهدأ منه فيما مضى . على أن السبب فى ذلك عامل قديم لم يزل بعد . هو أن الأهالى لم يجدوا من وسائل الرفاهية فى الريف ما يستبقيهم فيه . فهرع أشدهم ضجرا وأعظمهم تنبها للحياة الى الحواضر من إرلندا وغيرها من الأقطار كانجلترا ومستعمراتها وأمريكا شمالها وجنوبها ترويحا عن أنفسهم . وابتغاء للرفاهية التى حرموها . وقد أقلق هذا الخطر بال رجال التعاون فلم يدخروا وسعا فى العمل فى قراهم ، وقامت الجمعيات التعاونية بعمل كل ما يجعل الريف محببا لدى أهله جالبا للمسرة وداعيا الى السعادة . فنقلوا من نظم المدن ما يساعد على ذلك حتى صارت فى بلاد الفلاحين مكتبات للاطلاع ، وأندية للاجتماع ، وملاه

للسرة والاستمتاع : للموسيق والرقص وللتمثيل والسينما ، وغير ذلك من وسائل اللهو البرىء ، حتى أصبحت القرية بما فيها من هذه الأسباب أدعى الى تعلق النفوس بها ، ورغبتها فى البقاء فيها .

وانى ليخيل الىّ أن هذا التعاون سيغير وجه المدنية ، ثم يرقى بها الى المحل الذى لم يزل العلم والأدب يدعوان اليه ، ويمثلانه فى الذهن ركنا من أركان النعيم . بل انى لأعتقد أن هذا اليوم قد قربته المبادئ العالية التى تمخضت عنها الحرب العالمية الكبرى . لهذا أصبح حتما على كل من يريد تقريب هذا اليوم أن يبذل كل ماليديه من الجهد لنشر أصول التعاون وتدعيمها حتى تحقق هذه المدنية الفاضلة فانه ماتم شىء فى العالم بغير التضافر والتعاون .

الفصل الرابع والعشرون

أثر التعاون فى الخارج فى اتجاه حركة التعاون فى مصر

أتينا فى مواضع عدة من الكتاب على وصف الحركة التعاونية فى مصر ، ونستطيع الآن أن نجعل ما اكتسبناه من المعارف الأوروبية التى أوردناها فيه هدى لنا فى طريق المجهودات التى نبذلها فى إصلاح حركتنا والأخذ بيدها . وقد رأينا أن الوقت حان لاتجاه الأنظار الى التعاون والعناية بأمره ، والبحث عن الفوائد التى تعود منه على بلادنا ، واقناع الناس بأنه وسيلة من أنجع الوسائل وأقواها لاصلاح المجتمع الانسانى ، بيد أنه ليس سحرا أو اكسيرا تأخذه الشعوب فتصبح به على الفور فى رغد ونعيم ، بل إنه نظام اقتصادى اجتماعى تظهر مزاياه بعد سنين عدة تبذل الشعوب فى خلالها أقصى مجهوداتها لتحقيق مراميه السامية . وعندى أن الشعب الذى يظن أنه اذا تشبع بالمبادئ التعاونية فى سنين قليلة ظهرت فيه مزاياه الجليلة عاجلا ، هو شعب واهم . وأن الشعب الذى يأخذ بهذه المبادئ ولا يعمل على تحقيقها ، ثم ينتظر نتائج باهرة هو شعب أكثر وهما . وقد علمتنا التجارب الارلندية دروسا كثيرة فى هذا الصدد ، ورأينا أن التعاون لم ينشر فى إرلندا إلا بعد مجهودات شاقة ، وسنين ليست بقليلة ، ومع ذلك لم يكلل النجاح كل مجهوداتهم ، بل بقى كثير من المقاصد التعاونية معلقا ، ولكنهم بالرغم من ذلك لم ييأسوا ، بل ظلوا الى الآن فى جهادهم ، لا تفتر لهم همة ، ولا يضعف لهم رجاء .

وسنأتى هنا على الوجوه الظاهرة فى الحركة التعاونية الارلندية ، ثم نعطف بعد ذلك على حالتنا فى مصر من هذه الوجوه .

*
* *

التعاون فى التوريد :

بينا فى الجزء الأول أن الجمعيات التعاونية الزراعية فى إرلندا كانت تقتصر فى أول أمرها على توريد الحاجات الزراعية وحدها الى الفلاحين ، ثم ترقت فيما بعد حتى صارت تقوم بكل شىء يحتاج اليه الزارع ، فتورد له اللوازم الزراعية والمنزلية أيضا ،وتبيع له محاصيله ، وتقرضه ما يحتاج اليه من المال، الى غير ذلك من شؤون الحياة الزراعية ، بيد أن أهم أعمالها لاتزال محصورة فى دائرة توريد الحاجات الزراعية .

كذلك فى مصر فقد بدأت جمعياتنا الزراعية كما بدأت مثيلاتها فى إرلندا وليس لها محل تجارى مفتوح الأبواب يأتيه الأعضاء متى شاءوا . ولا يزال الكثير من جمعياتنا باقيا على حاله الأولى ، فالأعضاء يجتمعون وقت الضرورة فى مكتب الجمعية ، وذلك فى مواسم معينة من السنة ليقدموا طلباتهم الزراعية من بزور وأسمدة وعلف ، فاذا انتهوا من ذلك ، تفرقوا ولم يعودوا يجتمعون الا فى الموسم الذى بعده . فكأن الجمعية متقطعة الأعمال ، ضئيلة الحركة ، وسيط لا أكثر ولا أقل .

الا أننا نعمل فى مصر للوصول الى ما وصل اليه التعاونيون الارلنديون ، والخطة التى اتبعها الارلنديون هى التى نتبعها نحن فى مصر ، وقد وجدنا من الحكمة أن نجعل جمعياتنا متعددة الأعمال تقوم كل منها فى جهتها بكل ما يحتاج اليه أعضاؤها الزراع ، فيتسع نطاقها لدرجة تكفل نجاحها بشرط أن تتبصر فى أمورها ولا تقدم على أمر حتى تكون قد درسته ، وتحققت من النجاح فيه ، بيد أنها تكون على استعداد دائم للدخول فى كل عمل جديد تتطلبه سنة التقدم ومصلحة أعضائها .

ولا شك أن هذه الخطة تفضى الى اتساع دائرة أعمال الجمعيات اتساعا يعود عليها بالمنفعة كما أنها تدعو الى الاقتصاد فى المصروفات ، ولا تتطلب عددا كبيرا

مكتب جمعية التعاون بشلال (دقهلية)

من الرجال لادارة دفة الأعمال، وزيادة على ذلك فانها توحد قوى الزراع المعنوية ولا تجزئ مواردهم المادية ، وتكون لهم واسطة تعارف وتوحيد مصالح . أما اذا كان فى الجهة جمعيتان أو أكثر ، تختص كل منها بعمل واحد تقوم به ، فلن تتأتى هذه النتيجة على أتمها. ولا يخفى ما قد يحدث من التنافس بين هذه الجمعيات وما يقع من الصعوبات فى ايجاد العدد الكافى من الرجال الأكفاء للقيام بأعمال الجمعيات المتعددة فى الجهة الواحدة ، فضلا عن اضطرار هذه الجمعيات الى الوقوف عن العمل جزءا من السنة بسبب قلة أعمالها فى فصول معينة أو انتفائها بتاتا كما يحدث مثلا فى أحوال جمعيات التأمين على الماشية و جمعيات تخيير أشجار الفواكه . فان الأولى لا تجتمع الا حين تتفق ماشية أحد الأعضاء لعمل شىء فى سبيل تعويضه ، والثانية لا تجتمع الا فى الوقت الذى تظهر فيه الأمراض على الأشجار ، وفى ذلك التقطع ما فيه من ركود النشاط التعاونى وفتور الهمة العملية وترانى الرابطة بين التعاونيين .

التعاون فى الانتاج :

أقوى المنشآت التعاونية فى إرلندا "معامل الزبدة" وهى منشآت انتاجية يزيد مقدار ما تتعامل به على نصف ما تتعامل به المنشآت التعاونية الأخرى جميعها .

وهناك غيرها من المنشآت الإنتاجية كمعامل الكتان ، و جمعيات اللحوم ، و جمعيات صيد الأسماك ، و جمعيات تربية النحل وانتاج العسل وغيرها * . كل

* ليس هناك حد فاصل فى الحقيقة بين جمعيات الانتاج وجمعيات البيع وجمعيات الشراء لأن هناك تداخلا وتمازجا بين أعمالها . فجمعيات الدجاج والبيض مثلا تربى الدجاج وتبيع البيض ومع ذلك تشتغل ببيعه ، وكذا تشترى حاجات أعضائها جملة كعلف الدجاج وغيره .

ذلك يبين لنا أن الارلنديين جروا شوطا بعيدا فى تطبيق المبادئ التعاونية على جملة أعمال انتاجية زراعية ، واستفادوا من وراء ذلك فوائد جمة أتينا عليها فى محلها .

هذا درس عملى تلقيناه عن اخواننـا الارلنديين ، أخذنا ببعضه فى بلادنا ، فلدينا ثلاث جمعيات زراعية بدأت تقوم بصناعة الألبان فأنشأ كل منها مصـنعا لصنع الجبن والزبدة . كذلك يقوم بعض الجمعيـات بدرس القمح والأرز لأعضائها بواسطة الآلات الحديثة . ولا يزال الميدان واسعا أمامنا لهذا العمل ويحسن أن نشير هنا إلى بعض المسائل التى يصح أن نأخذ بها لنسير على المنوال الذى سارت عليه إرلندا حتى تقوم الجمعيات الزراعية بقسطها فيما يسمى فى العرف الاقتصادى بالصناعات الزراعية (*) .

(أولا) حلج القطن وكبسه :

القطن فى مصر هو عماد ثروتها . فهو أهم ما يجب أن تعنى به جمعيات التعاون الزراعيـة إذا ما نضجت للقيام بأعمال إنتاجية . والقطن كما هو معلوم لا يشحن للموانئ المصرية إلا بعد حلجه محليا وكبسه مائيا ، وهاتان العمليتان هما من الصناعات الزراعيـة التى تستطيع الجمعيات التعاونية أن تتولاها خصوصا بعد دخولها جديا فى ميدان بيع القطن تعاونيا كما سيأتى الكلام عنه عند ما نتناول موضوع "التعاون فى البيع" . وتمتلك المحالج فى الوقت الحاضر هيئات أو أفراد يرد اليهم محصول القطن فى منطقة معينة من التجار المحليين أو من العملاء للتجار المصدرين أو من بعض أفراد المزارعين وفى أغلب الأحيان يكون صاحب المحلج من تجار القطن . وتوجد المحالج فى الوقت الحاضر فى بلاد كثيرة متفرقة فى أنحاء القطر . وفى كثير من هذه البلاد يوجد أكثر من محلج . وكل ما يعود عليها من كسب راجع أصله إلى منتجى القطن من المزارعين . والواقع أن هذا المزارع تعيش على أكتافه طبقة

(*) Farm industries.

معمل الألبان التعاونى التابع لجمعية التعاونية الزراعية بالعبيدية (دقهلية)

من العملاء والسماسرة والتجار المحليين وأصحاب المحالج والمصدرين . فكل هؤلاء يكونون فى الوقت الحاضر حلقة تستنفد جزءا كبيرا من غلة الأرض فى كل موسم من مواسم القطن . فلا بد لهذه الحالة من علاج وهذا العلاج فى يد الفلاح نفسه . فواجبه الأول أن يشترك فى عضوية إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية وواجب هذه الجمعيات أن تؤلف فيما بينها فى الوقت المناسب جمعيات إقليمية لتصريف الحاصلات التى أهمها القطن . فاذا ماتوطدت دعائم هذه الجمعيات وتركزت فيها عمليات بيع القطن بمختلف أدوارها وأمكنها أن تحل تماما محل المنتفعين من وراء هذه العمليات من تجار وسماسرة ، وجب عليها بعد ذلك أن تفكر فى امتلاك محلج يحلج به قطن أعضاء الجمعيات التعاونية المحلية المشتركة فيها وبذلك يصبح المزارع هو المسيطر مباشرة على كل الأدوار التى يمر بها القطن من وقت جنيه إلى حين تصديره أو شحنه حيث يغزل وينسج . ذلك هو الوضع الصحيح الذى يجب أن يأخذ به المزارعون إذا أرادوا أن تكون لهم تلك الأرباح الطائلة التى تتسرب من جيوبهم إلى هذه السلسلة الطويلة من عملاء القطن وتجاره وحلاجيه .

(ثانيا) إقامة معامل الألبان :

لا يمكن لصناعة الألبان الحديثة أن تنتشر وتعم إلا متى شعر المستهلكون أنفسهم بعظم الفائدة الصحية من شرب الألبان المعقمة واستهلاك مصنوعات الألبان من زبدة وقشدة وجبن ، التى روعى فى صناعتها كافة الشروط الصحية . أما إذا كان المستهلك لا يعير هذه الأمور ما تستحقه من أهمية فالمشاهد فى أغلب الأحيان أنه يلجأ إلى شراء ما هو أقل نفقة وإن كان أقل جودة ونظافة .

هذا أمر لا يمكن اغفاله إذ هو الأساس الذى يجب أن يبنى عليه تقديرنا الصحيح لمدى انتشار معامل الألبان الحديثة . فما من بلد انتشرت فيه هذه

المعامل وتحقق نجاحها ألا وهى من البلاد التى يعنى أهلها أكبر عناية بتوفر الشروط الصحية فى معيشتهم خصوصا فى اللبن ومستخرجاته . بل نحن نكاد نرى أن تقدم صناعة الألبان الحديثة فى أى بلد هو المقياس لدرجة تقدم الأمور الصحية فيه . وقد حاول فى السنوات الأخيرة بعض الأفراد من وطنيين وأجانب فى مصر أن يستثمروا أموالهم فى إقامة معامل للألبان فلم يكن لهم نصيب يذكر من النجاح . كما أن الجمعيات التعاونية التى بدأت الآن فى هذه الصناعة لا زال مجال النجاح أمامها محدودا لنفس الأسباب المتقدم ذكرها .

هذه الحالة لا يمكن أن تدوم بل المشاهد أن هناك تطورا سريعا فى فهم الأهالى لأهمية توافر الشروط الصحية فى مواد الغذاء وعندما يحين الوقت لاقامة معامل الألبان ستجد الجمعيات التعاونية الميدان أمامها خاليا والفرصة سانحة كى تصبح هذه الصناعة من أهم الصناعات القروية التى تقوم على أساس تعاونى. وليس هذا الوقت فى اعتقادنا ببعيد .

(ثالثا) إقامة معامل لحفظ الفاكهة وعمل المربى :

بدأت زراعة البساتين تنتشر فى مصر بعد أن شعرت البلاد أفرادا وحكومة بخطأ الاعتماد فى ثروتها على محصول واحد وهو القطن ، وكان من أثر ذلك أن بدأت تظهر الصعاب التى لابد من ظهورها فى كيفية تصريف منتجات هذه البساتين و بخاصة الموالح التى تنتشر بكثرة فى مديريتى الفيوم والقليوبية . فلجأ أصحاب البساتين فى هاتين المديريتين الى تكوين جمعيتين للفواكه ، مهمة كل منهما تصريف محاصيل أعضائها من ثمار البساتين ،وقد بدأت جمعية الفيوم فى عملها فعلا وصدرت كميات من ثمار البرتقال واليوسفى فى موسمين متعاقبين كما تولت بيع باقى الحاصلات فى الأسواق المحلية .

مصنع النسيج والسجاد التابع للجمعية التعاونية الزراعية بأجا (دقهلية)

محل بيع منتجات المصنع

هـذه الخطوة الأولى لا بد أن تتبعها خطوة ثانيـة حتى يتحقق الغـرض من ضمان تصريف منتجات البسـاتين بأحسن الشروط وأكثرها كسبا لملاكها ، تلك الخطوة الثانية هى إقامة مخازن للتبريد ومعامل لحفظ الفواكه التى لا تجد لها سوقا رائجة فى وقت من الأوقات أو لسبب من الأسباب وكذلك معامل لصنع المربى. ولا شك أن مثل هذه المنشآت تخفف الضغط عن السوق المحلية باستهلاك جزء كبير من الثمار وقت انخفاض أسعارها بسبب كثرة المعروض ، كما أنها تفتح بابا جديدا لصادرات البلاد من منتجات هذه المعامل يعود منها الربح الوفير على أصحاب البساتين. مثل هذا العمل يجب أن تقوم به الجمعيات التعاونية لتصريف منتجات البساتين وإن كنا لا نتطلبه منها فى الوقت الحاضر إذ هى لا تزال فى بدء عهدها ولا زالت أمامها خطوات واسعات يجب أن تخطوها فى تنظيم شؤونهـا داخليا وضم كافة أصحـاب البساتين الى عضويتهـا والحلول محل المسيطرين فى الوقت الحاضر على وسائل تصريف هـذه المنتجات والقضاء على الكثير من وسائل التلاعب والفوضى الفاشية فى طرق التصريف . وما يقال عن ثمار الموالح يقال كذلك عن البلح الذى يكثر فى مصر خصوصا فى مديريات الشرقية والجيزة والمرج ورشـيد والواحات . والمشاهد أن البلح المحفوظ هو من الأصناف التى تروج كثيرا فى البلاد الأوربية .

(رابعا) بعض الصناعات الزراعية الأخرى :

الى جانب الصناعات الزراعية التى سبق شرحها يوجد بعض الصناعات الأخرى التى تستطيع الجمعيات التعاونية أن تتوفر على القيام بها . ففى الجهات التى تزرع بها الخضر بكثرة تستطيع الجمعيات أن تقيم المعامل لحفظها أولعمل الصلصة منها . ومنتجات هـذه المعامل تسـتهلك محليا فى الأوقات التى تندر فيهـا الخضر والطماطم وتصـدر للخارج حيث تأتى بأوفر الأرباح . كما أن إقامة هذه المعامل تساعد على تحسين أسعار الخضر وقت كثرة المحصول حيث تباع بأبخس الأسعار

بل هى تتلف فى كثير من الأحيان فيذهب مجهود انتاجها سدى على زارعيها. كذلك فى المناطق التى يزرع فيها الأرز بكثرة يجب أن تقوم الجمعيات التعاونية بعملية تبييضه بدل أن تترك هذه العملية لبعض الأفراد الذين يمتلكون المعامل لهذا الغرض فتذهب الى جيوبهم الأرباح الناتجة من هذا العمل . وقد بدأ بعض الجمعيات التعاونية فى اقتناء آلات حديثة لدرس الأرز ولا شك أن هذه الخطوة هى التى يجب أن تسبق إنشاء المعامل التعاونية لتبييض الأرز .

* * *

التعاون فى الاقراض :

رأينا فيما سبق أن الأساس الذى شيدت عليه ألمانيا بناءها التعاونى هو المصارف التعاونية، التى هى أعظم المنشآت التعاونية فى تلك البلاد. اما فى إرلندا فالأمر على العكس ، إذ المصارف التعاونية لم تكن الأساس ، بل هى الى الآن فى مؤخرة المنشآت التعاونية هناك . وفى الجزء الأول بيان حقيقة الحالين ، والأسباب التى أدت الى ذلك ، وفيها للمتأمل وجوه شبه بين إرلندا ومصر ، لأن ظروف إرلندا أقرب الينا فى مصر من ظروف ألمانيا ، وقد نستفيد من التجارب التى خاضتها إرلندا ، والأسباب التى دعت الى تأخر منشآت الاقراض فيها اذا نحن درسناها . على أنا نذكر هنا أهم هذه التجارب والأسباب :

(أولا) رأينا من الأسباب التى أفضت الى عدم نجاح المصارف التعاونية فى إرلندا نجاحها المنتظر حرمانها قانونا من حرية الاتجار بلوازم الزراع كما هى الحال فى ألمانيا . لذلك ولأسباب أخرى سبق أن أتينا عليها ، نرى أن الجمعيات التعاونية اذا أنشئت متعددة الأعمال وجعلت ضمن أعمالها الأقراض ، تغلبت على الصعوبات التى قابلت التعاونيين الارلنديين، واستفادت البلاد من وراء ذلك فوائد أخرى ذكرناها فى غير هذا المكان .

(ثانيا) من العقبات التى قامت فى وجه إرلندا، أنه لم يكن بها مصرف مركزى لجمعيات الاقراض التعاونية ، ليحدث التوازن بينها ، وليكون واسطة فى توزيع أموالها حيث يكثر عليها الطلب . على أنه لم يكن بنا حاجة فى مصر فى بدء الحركة لايجاد مصرف مركزى ، ولكنا بدأنا نشعر بالحاجة الى شىء من هذا القبيل نستعين به فى هذا الصدد ، الى أن يأتى الوقت الذى تستطيع فيه الجمعيات إنشاء مصرف مركزى لها يقوم بالخدمات التى تستوجبها مجهوداتها فى مضمار الاقراض التعاونى .

(ثالثا) إن المصارف التعاونية الارلندية اعتمدت كثيرا على المساعدة التى قدمتها الحكومة كسلفة لمدة معينة، و بفائدة قليلة تكاد تكون اسمية ، ولكن هذا الأمر كان خطرا عليها لأسباب ثلاثة : الأول — أن المال الذى تسلفه الحكومة معرض للاسترداد فى كل وقت تضطرب فيه أحوالها المالية. الثانى — أن المصارف تصير تحت رحمة الحكومة ، فاذا رضيت عنها أبقت مالها فيها ، واذا غضبت سحبته بسبب أو بغير سبب . الثالث — أن فى هذا الاقراض الحكومى تثبيطا شديدا لهمم الأعضاء عن تكوين رأس مال لمصارفهم يكون لهم عمدة وموردا مضمون الوجود. واذا ذكرنا ما حدث ، عند شبوب الحرب العظمى، للمصارف الارلندية التى اعتمدت على القروض الحكومية ، من اضطرار الحكومة الى سحب هذه القروض تاركة إياها على باب الافلاس ، وذكرنا أيضا أن الغرض الأساسى من المصارف التعاونية هو ايجاد مراكز ليوفر الشعب أمواله فيها ، ويثمر بواسطتها فى كل إقليم ما يوفره هذا الإقليم ، وأن وظيفة الاقراض التى تقوم بها هذه المصارف ليست فى الحقيقة إلا عملا ثانويا بالنسبة للتوفير ، ولذا سماها مبدعها رايفايزن "مصارف التوفير والاقراض" ، فاننا ننبه التعاونيين المصريين الى أن فى الاتكال على موارد الحكومة المالية خطرا عليهم وعلى حركتهم ، يجب الاحتراس منه ، والابتعاد عنه ما أمكن .

ذكرنا أن نجاح جمعياتنا التعاونية فى مصر انما يتحقق عند تعدد أعمالها، فلا ينتظر والحالة هذه انشاء جمعيات خصيصا للاقراض ؛ ولذا أصبحت مسألة الاقراض تهم جميع منشآتنا التعاونية على اختلاف أنواعها ، واذا أردنا بحث هـذه المسألة بما يتفق مع مبلغ أهميتها وظروف بلادنا الخاصة ، وجدنا أنفسنا وجها لوجه أمام مشكلة تعاونية هى "مساعدة الحكومة للتعاون مساعدة مالية" .

إن من أهم المسائل المختلف عليها بين النشيطين من دعاة التعـاون و بين علمائه الثابتين ، مسألة معونة الحكومات للتعاون . فكل من الفريقين قدم من الحجج فى هذا الموضوع ما جعل الناس ينقسمون فى ذلك. فمنهم من تبع المذهب القائل بأن على الحكومة واجبا نحو التعاون يحتم عليها أن تمـده بكل المساعدات أدبيـة كانت أو مادية. ذلك لأن التعاون حركة قومية تعمل لرفعة الشعب، فكل مايبذل فى هذا السبيل فرض لازم على كل حكومة رشيدة ، خصوصا اذا كان الشعب غير حائز للكفايات العلميـة والخلقية الكفيلة بتسيير العمـل على الوجه المرجو ، أو كان غير قادر على تمو يل الحركة بالمـال اللازم لادارة دولاب الأعمال. ومنهم من أخذ بالمبادئ الصحيحة للتعاون وقال إن التعاون حركة شعبية أوجدتها مجهودات الشعوب ، ولم يكن للحكومات دخل فيها، وعلى هذا الأساس أينعت وأزهرت وكان لهـا من الأثر المـادى والأدبى ما أصلح من حالة الناس المعاشـية ، و رفع مستواهم الاجتماعى ، وأدخل فى نفوسهم من الأخلاق المتينة ما جعلهم يعتمدون فى أعمالهم على أنفسهم ، و يجدون من تلقاء أنفسهم دافعا الى العمل لخدمة مصالحهم، متبعين فى ذلك التعاليم القو يمة التى تمليها عليهم المبادئ التعاونية . هذه المجهودات الشعبية قامت فى كثير من البلاد المتباينة فى العلم والأخلاق والثروة. غير أن بعض الشعوب نظرت الى حكوماتهـا مستعطفة إياها لمناصرة التعاونيين . ولمـا بدا لها استعدادها لذلك، طمعوا فى أكثر مما كانوا يتطلعون اليه قبلا، واستمرت الحال على ذلك الى أن دخلت هذه الحكومات ميدان التعاون بأكثر مما كان يخطر على

بال من يغارون على نشر هذا النظام . وكان ما كان من أخذ الناس فى الاتكال على الحكومة فى أمر التعاون اتكالا أدخل فى نفوسهم من الكسل وخور العزيمة وضعف الارادة وفتور الهمم ما لا يصح أن يتصف به أناس منتسبون الى نظام قوامه الاعتماد على النفس .

بدأت مساعدة الحكومات للتعاون من الوجهة التشر يعية ، فسنت له من القوانين ما يضمن مصالحه و يمنحه من الامتيازات القانونية مايسهل نشره و يشـجع النـاس على الأخذ بتعاليمه وايجاد منشآته . اكتفت الشعوب النشيطة بهذه المهمة التى قامت بها الحكومة ، إلا أن غيرهـا تطلع الى أكثر من ذلك ، وواصلوا مجهوداتهم لتمدهم الحكومة بالمساعدة المـادية، وعملوا بالتأثير عليها للوصول الى هذه الغاية. كما أن غيرها من الشعوب الضعيفة الحول يتطلع الى أكثر من ذلك الى درجة أدت الى تولى الحكومة بنفسها تنظيم الحركة التعاونية بأكملها * .

ليس هـذا مقام ذكر البلاد المختلفة والدور الذى لعبته حكوماتهـا على مسرح التعاون فيها ، و يكفى هنـا أن نجمل القول ونقول إن الشعوب التى ركنت الى حكوماتها فى تنظيم التعاون وتمو يله ، كان انتشار التعاون فيها انتشارا كاذبا أبعد مايكون من المبادئ التعاونية، ومن ثم صارت مضغة تتشدق باسمها البلاد التعاونية الحقة ، ولا ينتظر أن تقوم للتعاون فيها قائمة حقيقية .

نترك الآن التعاون فى الخارج ونرجع اليه فى بلادنا، لنرى ما الذى يجب أن نتبعه حيال هذا الموضوع ، مراعين على الدوام أننا لانود أن نقلد أحدا تقليدا أعمى، أو نفعل هـذا الأمر أو ذاك ، لمجرد أن هاته البلاد أو تلك فعلته . بل نتناول موضوع التعاون كأمة لم تعدم رجالا واقفين تمام الوقوف على نظام التعاون وغايته، عارفين مقدار احتياج البلاد اليه ومبلغ استعداد أهلها للأخذ بتعاليمه . فنحن

* راجع موضوع " المعونة الحكومية والمعونة الذاتية " فى هذا الفصل .

والحالة هذه مستعدون أن نطبق التعاليم التعاونية على حالة بلادنا ؛ بتصرف يضمن عدم الشطط عن المبادئ الاساسية للتعاون وفى الوقت نفسه يكفل تسييره تسييرا يوصلنا الى الغاية التعاونية ؛ وهى تحسين حالة الأهالى الاقتصادية ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية .

نحن نبحث هذا الموضوع ومركزنا يجمع بين الفئتين السابق ذكرهما فى أول الأمر ، فكما أننا نحتى من صميم قلوبنا نشر التعاون فى طول البلاد وعرضها ، لما نعلمه من المزايا المادية والأدبية التى تعود على الشعب من ورائه ، كذلك نرجو أن يكون هذا النشر على أساس صحيح من الوجهتين العلمية والعملية حتى لايتخلله ضعف أو يلحقه فشل .

نشطت حكومتنا وسنت للتعاون تشريعا فى سنة ١٩٢٣ استبدلته بآخر فى سنة ١٩٢٧ فأصبح من أحسن القوانين التعاونية . وكان من الواجب علينا وقت أن أصدرت الحكومة قانون سنة ١٩٢٣ ألا نشير عليها أن تفعل أكثر من ذلك . غير أنه نظرا الى عدم وجود هيئة منظمة عامة للتعاون : تقوم ببث مبادئه وتعليم أنظمته ونشر جمعياته ورعايتها ، اضطررنا أن نقبل دخول الحكومة كمنظمة للحركة التعاونية .

هذا عمل لا يعتبر فقط معونة أدبية من الحكومة بل و يعتبر معونة مادية أيضا . لأنه لولا قيام الحكومة بهذه المهمة، لكلف هذا العمل التعاونيين كثيرا من المال . و ياليت البلاد وقفت عند هذا الحد واكتفت بما قدمته الحكومة من المساعدة ، وانصرفت مجهودات الناس الى العمل الجدى فى هذا الجو المشجع الذى أوجدته الحكومة .

ظن كثير من الناس أنه لن تقوم فى البلاد قائمة للتعاون الا اذا فتحت الحكومة خزائنها للتعاونيين يسحبون منها مايشاءون قرضا عليهم لأجل غير مسمى

وبدون فائدة ما . هذا قول لايصح أن ننظر اليه بتاتا ، لأنه مناف لكل مبدأ تعاونى مهما كانت الظروف التى وجد فيها التعاون .

نعم كان فلاحونا قليلى الثقة بالتعاون ومنشآته ، حديثى العهد بأصوله و بمزاياه ، ولذا لم يكن ينتظر منهم أن يأخذوا بتعاليمه وأن يمولوا منشآته بالمال اللازم لتسيير دولاب أعماله على الوجه الذى نرضاه . ولكن ذلك لم يكن ليجعلنا نرضى بأن نشترى بمال الحكومة ثقة الأهالى بالتعاون ، أو بأن تبسط الحكومة يدها للتعاونيين لاعتبارات قد تكون بعيدة عن التعاون وان كانت تختفى تحت ستار خدمته لأننا لو قبلنا ذلك لخرجنا عن كوننا تعاونيين ، ولقضينا على أكبر أمل يرمى اليه التعاون ، وهو استقلال الناس فى أعمالهم استقلالا اقتصاديا ، وقيامهم بأنفسهم بما يرفع مستواهم الاجتماعى .

إن المنشآت التعاونية ليست جمعيات خيرية تستمد قوتها من إحسان الحكومة ، ولا هى بهيئات تتخذ سلما يرقاه المغرضون نحو مآربهم ، بل هى جمعيات وجهتها التعاملية من تجارية ومالية مبنية على أصول اقتصادية محكمة، ووجهتها الأدبية لاتسمح بالتلاعب بشؤونها .

إننا لوخيرنا بين الطريقين لرضينا السير فى طريق التعاون السوى على مهل، ننظم جمعياتنا ونمولها بقدر ما تسمح به ظروفنا التنظيمية والتمويلية — وفلاحنا أحوج الى التنظيم منه الى التمويل — ولفضلنا ذلك على أن نشر التعاون ونسيره فى طول البلاد وعرضها معتمدين فى ذلك على رغبة الحكومة ورهبتها ، وعلى تنظيمها له وتمويلها إياه .

و إنما كان هناك طريق وسط ، رأينا فى اتباعه الخير لنا . نحن رضينا بأن تنظم الحكومة الحركة التعاونية فى البلاد ؛ولكنا لم نهمل تعليم الأهالى واشراكهم فى العمل وتركنا لهم تحت إشراف الحكومة إدارة الجمعيات . كذلك أمكننا أن نشرك الحكومة

مع الأهالى فى تمويل الحركة التعاونية . ويصح تلخيص ما كنا نراه خير كفيل للوصول الى غايتنا فيما يأتى* :

(١) أن تضع الحكومة مبلغا من المال بفائدة معينة فى مصرف ذى صبغة أهلية ، تحت تصرف الجمعيات التعاونية المسجلة طبقا لقانون التعاون . هذا المبلغ تقرره وتضع شروط التعامل به لجنة مشكلة من أعضاء وزارتى الزراعة والمالية ، ويتناسب مقداره مع الخطة التى ستتبع فى نشر الحركة فى البلاد، وكذا مع السياسة التى ستتبعها الحكومة فى مساعدتها .

نحن نفضلنا أن تتعامل الجمعيات التعاونية مع مصرف، على أن تتعامل مع قسم حكومى ، لأننا نعتقد أن المصارف "الرأسمالية" هى ، عند عدم وجود مصرف مركزى تعاونى ، خير من الحكومة فى تدبير أمور التعاونيين المالية ، لأن نظام المصارف وما اعتادته من السرعة فى انجاز الأعمال واتقان الأساليب المالية والتدقيق فى المعاملة ، أنسب لروح العمل المرتبط بمصالح الشعب . ولا داعى للتذكير بما فى نظام الحكومات مما يدعو الى التعطيل والتأخير ، ومما قد يسبب دخول خلة الاعتماد على الحكومة فى نفوس الأهالى الذين يقصدون أقسام الحكومة وكأنهم يطلبون حقا ، لا كما يدخلون المصارف يطلبون تعاملا .

وقد اشترطنا فى المصرف أن يكون ذا صبغة أهلية ، لأن أموال مثل هذا المصرف غير معرضة للسحب عند حلول أزمات خارجية ، وفى ذلك ما فيه من الأمان على حياة جمعياتنا التعاونية . دع ما يدخل نفس صغار الفلاحين من الارتياح لمعاملة مصرف أهلى يتفاهمون معه شاعرين على الأقل أن المورد غير التعاونى الذى دفعتهم الضرورة إلى الالتجاء إليه ، ليس موردا أجنبيا .

(٢) أن يقرض المصرف الجمعيات لا بدون فائدة — فان عدم تحصيل فوائد يشجع على الاعتماد التام على هذه القروض المجانية ، فتقل بذلك الغيرة على استقلال

* هذا ما اقترحناه فى الطبعة الأولى ، وقد أخذت الحكومة بكثير مما جاء فيه .

الجمعيات بمالياتها ، ويضعف الحث على التوفير والايداع . فتضيع بذلك مزية من أكبر المزايا للتعاون ، وهى إنماء ملكة الاقتصاد والاستقلال المالى — بل بفائدة يراعى فيها تقليل سعرها ، وبشروط تسهل طرق التسديد .

(٣) أن يكون أقصى قيمة للقرض بنسبة معينة إلى مجموع ما عند الجمعية من المال المتجمع من رأس المال المدفوع من ثمن الأسهم ، وكذا من المال الاحتياطى ، ومن الأموال المودعة لدى الجمعية لمدة لا تقصر عن أجل القرض المطلوب ، كأن يكون هذا القرض مثل هذا المال أو مثليه أو ثلاثة أمثاله تبعا للقاعدة التى توضع وتلتزم .

(٤) ألا يتعامل المصرف مع الجمعيات الا بعد موافقة وزارة الزراعة على هذه المعاملة ، وكذا على مقدار القرض المطلوب لها ، لأن وقوف هذه الوزارة على دخائل الجمعيات يضمن معرفة مركز الجمعية المالى، ومقدار احتياجها الى القرض وقدرتها على الدفع .

(٥) الضمان الذى تقدمه الجمعيات لوفاء تعهداتها هو المسئولية التى يرتبط بها أعضاؤها حسب شروط مبينة فى عقد تأسيسها ونظامها الداخلى .

هذا التضامن التعاونى هو الدعامة الكبرى التى تقوم عليها الثقة فى معاملة الجمعيات التعاونية ، وهو الركن الركين الذى تعتمد عليه فى اقتراض ما يلزم لها من المال لادارة دولاب أعمالها .

هذه خطة وهذه شروط من شأنها أن تمد الحكومة يد المساعدة المالية لجمعيات التعاون ، وفى نفس الوقت تشجع على اشراك التعاونيين فى تمويل جمعياتهم عن طريق ازدياد رأس مالهم وكذا احتياطيهم ، كما أنها تشجعهم على التوفير ، وتزيد ثقتهم فى أن يودعوا أموالهم لدى جمعياتهم . وبهذا تحقق الرغبة الطيبة فى موضوع الإقراض .

هذه هى الخطة التى كنا نرى اتباعها عند ما أصدرت الحكومة قانون التعاون فى سنة ١٩٢٣ ، وقد تحققت هذه الخطة فى سنة ١٩٢٥ إذ بدأت الجمعيات تقترض من اعتماد الحكومة المخصص للسلف الصناعية والمودع فى بنك مصر . ثم خصصت الحكومة اعتمادا لاقراض الجمعيات التعاونية أودعته بنك مصر استفادت منه الجمعيات فى الفترة بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٠ حيث أنشئ بنك التسليف الزراعى وتولى عملية اقراض الجمعيات التعاونية الزراعية .

وقد تناولنا الكلام بالتفصيل عن الأدوار التى مرت بها طرق تمويل الجمعيات التعاونية فى الفصل الخامس عشر . كما تكلمنا باسهاب عما يجب أن يتبع لتمويل الجمعيات بطريقة تتفق مع النظم التعاونية .

* * *

التعاون فى بيع الحاصلات :

رأينا أن الحركة التعاونية فى إرلندا نجحت نجاحا باهرا فى ميدان توريد الحاجات الزراعية والمنزلية التى يتطلبها أعضاء الجمعيات ، وأنها لم تقف عند حد الاتجار بالقطاعى بل تعدته إلى الاتجار بالجملة ، فأنشأت الجمعيات التى تكلمنا عنها فى الفصل الثانى عشر من الجزء الأول . أما البيع التعاونى فالواقع أن الحركة لم تنجح فيه كثيرا ، لأنها لم تستطع تركيز أعمال هذه المهمة فى الجمعية المذكورة ، وعند ما تألفت جمعية مركزية خصيصة لبيع الزبدة المصنوعة فى المعامل التعاونية جميعها ، لم تصادف فى ميدان البيع ما صادفته من النجاح فى ميدان التوريد التعاونى .

رأينا فى الجزء الأول أن "جمعيات البيض" و "جمعيات الكتان" و "جمعيات اللحوم" و "جمعيات الأسماك" و "جمعيات الزبدة" وكلها جمعيات انتاج قبل أن تكون جمعيات بيع ، تقوم ببيع ما تنتجه . وقد نجحت فى هذه

المهمة نجاحا تاما . ولكن هذه الجمعيات تقوم ببيع ما لديها منفردة ، وفى ذلك ما لا يخفى من التزاحم والتنافس بين الجمعيات وزيادة المجهود وكثرة النفقات ، ومن شأن هذا أن ينقص ثمن الأشياء فى الأسواق ويقلل الأرباح . وقد عمل رجال التعاون كثيرا على تركيز البيع التعاونى فى جمعية واحدة أو فى جمعيات قليلة يختص كل منها بعمل من الأعمال ولكنهم لم ينجحوا إلا بعض النجاح ، وذلك لأن البيع التعاونى ، كما بينا فى الفصل السادس ، هو أصعب أشكال المجهود التعاونى ، لأنه يتطلب كل ما يتيسر من القوة المنظمة بين التعاونيين . وهذا هو السبب الذى جعل البيع التعاونى فى مؤخرة المجهودات التعاونية ، رغم انتشار التعاون فى أنحاء إرلندا ، وتوطد دعائمه على مدى أربعين عاما ، توطدا جعله وضعا من أوضاعها الثابتة .

هذا ما نقوله فى هذا الموضوع عن إرلندا القديمة العهد بالنظم التعاونية ، فماذا نقول عن مصر وهى حديثة عهد بها !

نحن نعلم أن أول درجة فى سلم التعاون هى التوريد التعاونى ، وأن ذلك أسهل مجهود تقوم به الجمعيات التعاونية ، ومع ذلك فاننا فى مصر لا زلنا فى دور إنشاء هيئات التوريد التعاونية ، وما تصل هذه الهيئات إلى ما نرجوه لها من استكمال قوتها وتوطيد نظامها وتأليف الهيئات المركزية لها .

ومن العجب أنه لما حلت الأزمة القطنية فى مصر ، ونزل سعر محصولنا الوحيد الذى تتوقف عليه ثروة البلاد ، وتحكم فينا تجار الاسكندرية ولفربول ، وصناع لانكشير عامة ومانشستر خاصة ، توجهت الأفكار إلى "الجمعيات التعاونية" واعتقد الناس كبيرهم وصغيرهم أنها هى المنقذ الوحيد للقطن من تدهور الأسعار ، وهو وثوق يتعدى كل الحدود المعقولة . وقد دلت التجارب على تعذر تحقق هذا المرمى ، فان إرلندا مثلا وهى التى مضى عليها أربعون عاما تفكر

بعقول كبيرة ، وتجد بهم لاتكل فى ميدان التعاون ، لم تستطع أن تصل الى بيع أكبر محصول زراعى لديها وهو الزيدة بيعا تعاونيا كاملا . نعم إنها توصلت الى أن تبيع كل جهة فيها زبدتها على يد معملها التعاونى ، ولكن هذا لايكفى بل انه قطع لنصف الطريق ، اذ البيع التعاونى لايكون تاما حتى تتولى جمعية مركزية بيع منتجات الجمعيات الفردية .

لسنا ممن يتخيلون فيخالون ، وانما نحن ننظر الى الواقع الميسور ، ولذا نقول للتعاونيين منا إن اعتمادهم الكلى على التعاون ولا سيما فى بيع الحاصلات ، على تقدير أن يأتى بنتائج عاجلة أى أنه يؤتى ثمره على الفور ، هو على حسنه باطل . نعم إن التعاون كفيل بكل خير ولكنه من النظم التى لابد أن تستوفى حقها من الزمن . حتى اذا ما آمن الناس بمبادئه العالية واستقرت هـذه المبادئ فى النفوس ، جاء بنتائجه المرجوة . و بقدر اعتقاد الناس بالمبادئ والعمل عليها بتلك الروح العالية تكون النتائج ، وهـذا ولا شك يقتضى وقتا ليس بالقصير . ولو كان الأمر غير ذلك لنجح التعاون وأتى بخيره يوم أراد اللورد كتشنر أن ينتشر التعاون فى مصر فأمر أمرا عسكريا بذلك سرعان ماقامت على إثره الجمعيات التعاونية قيام الرغوة وسرعان ما اختفت ، فانه لم يمض عليها الا سنة أو أقل حتى لم يبق لها وجود ، ولم يعش من الجمعيات التعاونية الا ما أنشأه عمر لطفى وتلاميذه، وهى الجمعيات التى اعتقدت بصحة المبادئ التعاونية فعملت بها بعـد ما أخذت روح التعاون تتطرق اليها شيئا فشيئا على مدى الزمن الطويل

بيد أن المبادئ التعاونية لم توضع لرفع أثمان الحاصلات الزراعية ، بل لاعطاء كل ذى حق حقه من الثروة المستخرجة من مجهودات الأمة ، فالمنتج — سواء زارعا أم صانعا — والمستهلك ، كلاهما يأخذ حصته من هذه الثروة بالعدل والانصاف . وهذا هو الجانب الاقتصادى من التعاون . على أنه ليس فى المبدأ

ولا النهاية الا مقدمة للجانب الآخر — الاجتماعى . فان تحسين حالة الشعب الاقتصادية ليست الا أقل مدارج الاصلاح لرفع مستوى الحياة الاجتماعية من كل وجوهها ، ورقى الشعب هو الغاية القصوى للحركة التعاونيـة ، ولا يتم له هذا الا من طريق تحسين معاشه . لأن ذلك من ضروريات الحياة الراقية .

ولذلك نعود فنقول إنه لاعلاج لتدهور سوق القطن على يد التعاون من حيث هو مبدأ وخطة ، ولكن نشر الروح التعاونية بين الزراع ، وما يعود عليهم من أسباب الثقافة والحذق والاتحاد فى العمل و إدراك الواجبات القومية، من شأنه أن يساعد على النجاح ماقد يختط من الوسائل الكفيلة برفع السعر عند التدهور . قد يعد بعضهم تدخل الحكومة عونا على ذلك، أو يرون الاقلال من زراعةالقطن والاهتمام بمحاصيل أخرى كفيلا بزيادة السعر لنقص المعروض ، أو ليسد هـذا المحصول فراغ ذاك . وقد يكون لهذا الرأى أو ذاك من روح التعاونيين الاجتماعية مايحققه ، أو من علمهم وخبرتهم التى يعنى التعاون بتقريرها فيهم مايساعد على تمحيصه،ولكن التعاون نظام ليس قصده الأقل رفع أسعار المحاصيل الزراعية، بل لعمرى لو كان كذلك لكان عبئا ثقيلا على الهيئة الاجتماعية، ولما جاز أن يعضده رجال الاقتصاد الاجتماعيون . ولكننا فى مصر لاندرك صدق هذا القول تمام الادراك لأن بلادنا زراعية محضة ، ولا مورد لثروتنا غير الزراعة ، ولذلك نعد كل نظرية ترفع أسعار محاصيلنا الزراعية أعظم النظريات وأدعاها الى القبول والتصديق ، والعمل بكل ماعندنا من قوة الرغبة على تحقيقها ولو على حساب كل خير آخر ، ولو كان لنا فى مصر صناعات عظيمة أى لو كنا أمة صناعية كما أننا أمة زراعية ، لرأينا بأعيننا أن ليس من العدل ولا من المصلحة العامة رفع ثمن الحاصلات الزراعية رفعا غير مقيد .

سبق أن بسطنا رأينا فى مسألة البيع التعاونى لمحاصيلنا الزراعيـة ، وأشرنا على زراعنا ألا يفكروا الآن فى دخول جمعياتنا التعاونية هـذا الميدان ، بل لابد لهم

اذا أرادوا نجاح التعاون أن يوجهوا همتهم كلها الى التوريد التعاونى ليتقنوه ، فاذا استقر مبدأ التعاون ، وشغف الناس بمزاياه حتى أصبح ديدنا ودينا ، اتسع نطاقه بطبيعة الحال فشمل وجوه التعاون الأخرى من انتاج و بيع وغير ذلك على مضى الزمن .

إن مسألة البيع هى حقا من أصعب المسائل التعاونية. ولا يمكننا أن ندخل فيها قبل أن نتدرب على ماهو أسهل منها ، ثم نتدرج من ذلك اليها . ولذلك نعود فنقول: لنتقن أولا أبسط الوجوه التعاونية وهو التوريد التعاونى، ولا ننس فى نفس الوقت الوجهة الاجتماعية وفيها مستراد لكل عالم ومخلص ، فاذا عملنا على هـذا المنوال وجدنا أنفسنا بعـد قليل من السنين قد حسنا حياتنا الاجتماعية أثناء القيام بذلك ، ومرنا أنفسنا على ماهو أشـق عملا ، وأصعب تحقيقا من الأغـراض التعاونية الأخرى .

على أن حداثة الحركة التعاونية فى مصر وعدم اكتمال نضوج جمعيات التعاون فى التوريد لم يمنعا من دخول الكثير من هذه الجمعيات فى السنوات الأخيرة ميدان البيع التعاونى فى أبسـط أدواره . فمن هذه الجمعيات ما مارست بيع قطن أعضائها جملة واحدة فى كل موسم فى سنوات متعددة فحصلت على أسـعار من تجار القطن أفضل من الأسعار التى كان يحصل عليها الأعضاء منفردين . ومنهـا ما تضامن بعضها مع بعض فى بيع أقطان أعضائها فى جلسات مزاد خاصة دخلها بعض كبار تجار القطن . كما أن بعض الجمعيات فى الوجه القبـلى بدأت تبيع محصول أعضائها من البصل جملة واحدة بعد فرزه و إعداده . كل ذلك يعتبر من الأعمال الأولية التى يجب أن تمارسها الجمعيات سـنوات متعددة قبل أن تنضج لدى أعضائها فكرة البيع التعـاونى و يلمسوا فوائده و يقفوا على طـرق تنظيمه و إدارته وقبل تكوين الجمعيات المركزية المختصة بمثل هذه الأعمال. كذلك تقوم

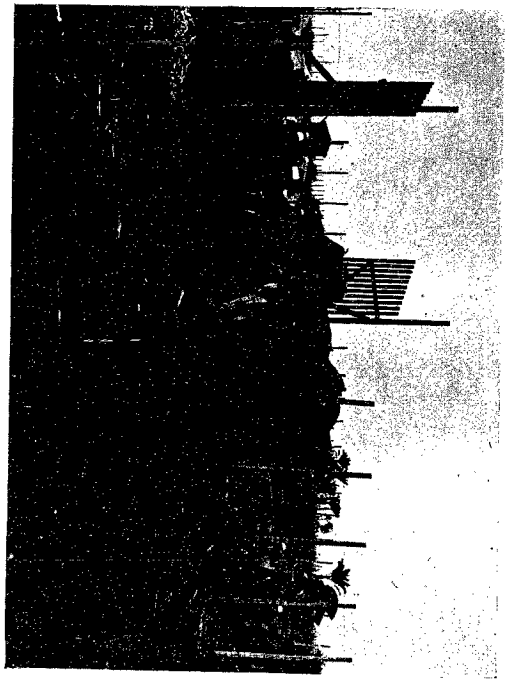

شونة لقطن الجمعية التعاونية بناحية كفر بهم (غربية)

الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية ببيع خضر أعضائها على نظام تعاونى خاص أفردنا له فصلا فى هـذا الجزء كما تأسست جمعيتان لتصريف الفواكه فى الفيوم والقليوبية .

*
* *

التعاون فى الاستهلاك (التعاون المنزلى) :

قد يتساءل البعض عن أهمية هذا النوع من التعاون فى بلاد زراعية كمصر . والواقع أن التعاون المنزلى لا تتوقف أهميته أصلا على كون البلاد صناعية أو زراعية . ولذا كان لا دخل له بالموارد التى تنجت منها الثروة فى أى بلد كان ، لأن كل شخص فى الوجود لابد أن يكون مستهلكا زارعا كان أم صانعا . فلو قلنا مثلا إن للتعاون الصناعى أهميته فى بلاد كفرنسا حيث تكثر الصناعات الصغيرة، أو قلنا إن للتعاون الزراعى أهميتـه فى مصر وكافة البلاد الزراعية، أو قلنا إن للتعاون فى تصريف الحاصلات أهميته فى بلاد كالولايات المتحدة وغيرها حيث يتوفر الانتاج الزراعى الكبير ، فانه لا يفوتنا أن نقول إن للتعاون المنزلى أهميته العظمى فى جميع هذه البلدان على السواء .

يتعاون الشخص الواحد بصفته "منتجا" مع غيره ممن يحترفون حرفته فى الزراعة أوالصناعة كى يوفر من تكاليف انتاجه، ولكنه يتعاون بصفتة "مستهلكا" مع كل إنسان مثله ليقتصد من نفقات معيشته ، ولذا قالوا إن التعاون فى الانتـاج هو تعاون بين طبقات المنتجين ، أما التعاون فى الاستهلاك فهو شامل للجميع . والكثيرون من كبار رجال التعاون والباحثين فى النظريات التعاونية يقولون إن للتعاون المنزلى فى أى بلاد أهمية تزيد على كل ما عداه من فروع التعاون الأخرى وهم يتطلعون إلى المثل الأعلى للتعاون بتنظيم قوى المستهلكين فى العـالم أجمع .

فالفرد الواحد يجتمع مع غيره من المستهلكين ليكوّنوا جمعيات تعاونية محلية للاستهلاك (أى جمعيات تعاونية منزلية) تقوم بتوريد وتقديم كافة المواد والخدمات التى يحتاجون اليها . ومن هذه الجمعيات المحلية تتكون الجمعيات التعاونية العامة فتبتدئ بتوريد ما يلزم للجمعيات المحلية ثم تتدرج إلى انتاج هذه اللوازم وينتهى بها الأمر إلى أن تكون قوة يعتد بها فى العالم الاقتصادى . ومن هذه الجمعيات التعاونية العامة للاستهلاك فى كل بلد تتألف الجمعية التعاونية الدولية كأداة للمبادلة الخارجية . وبهذا يصل التعاون إلى مثله الأعلى إذ يتدخل فى كل حلقات الانتاج وتبادل السلع ويحل الانتاج المنظم محل الانتاج الحالى . ذلك هو نظام التعاون فى الاستهلاك وإنه لقوة معنوية تسمو بنا إلى "الدولة التعاونية" * وتهدينا إلى الشعور الحق بالإخاء الانسانى الدائم .

أما ما وصلت اليه جمعيات التعاون المنزلى فى مصر فعلى الرغم من حداثة الحركة التعاونية فى بلادنا وعلى الرغم من العناية التى كانت توجه فى الماضى إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها . فقد تأسست إلى الآن ١٨ جمعية منزلية . وقد كانت النتائج التى حصلنا عليها فى كافة هذه الجمعيات إلى الآن تبشر بالنجاح . وقد اتجهت الفكرة الآن إلى العمل على الاكثار من تأسيس الجمعيات التعاونية المنزلية حتى يصبح فى كل مدينة أو مركز جمعية تعاونية منزلية .

ومتى انتشرت الجمعيات التعاونية المنزلية فى مختلف المدن وكبرت معاملاتها وزاد عدد أعضائها أصبح من الضرورى تأسيس جمعية تعاونية مركزية للاتجار بالجملة تشترك فيها هذه الجمعيات . ومتى تأسست هذه الجمعية تبتدئ فى توريد البضائع المنزلية التى تستوردها الجمعيات المحلية فى الوقت الحاضر من تجار الجملة . وتكون مهمتها فى مبدأ الأمر مهمة الوسيط فى استيراد هذه البضائع جملة من

* Co-operative Commonwealth

مصادر انتاجها فى الداخل أو الخارج أو من كبار تجار الجملة . ومتى قويت هذه الجمعية وتركزت مشتريات الجمعيات المحلية فيها أمكنها أن تبدأ فى إقامة المصانع للمواد التى ترى أن الطلب عليها كبير الى درجة تسمح باقامة المصانع لصنعها ومتنظم الى درجة تكفل تصريف منتجات هذه المصانع أولا بأول . ثم تتدرج فى إنتاج ما تحتاج اليه الجمعيات التعاونية المحلية حتى تصل إلى ما وصلت اليه كبريات الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة فى انجلترا واسكتلندا وألمانيا وغيرها . وهى التى تمتلك عشرات المصانع والمعامل لمختلف مواد الغذاء والملابس والأثاث .

ففى استطاعة الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فى مصر أن تقوم مثلا بشراء ما تبيعه الجمعيات التعاونية الزراعية من قطن عن طريق الجمعية التعاونية المركزية للتصريف — وهو ما أتينا على شرحه فى موضوع "التعاون فى الانتاج" — وتقيم المصانع لغزل ونسج الأصناف التى تسمح بصناعتها ظروف البلد الاقتصادية تبعا لقانون التكاليف النسبية * كما تستطيع هذه الجمعية أن تشترك فى عضوية الجمعية التعاونية الدولية للاتجار بالجملة وبذلك يمكنها أن تتبادل السلع مع غيرها من جمعيات التعاون للاتجار بالجملة فى مختلف البلدان .

الاتجار التعاونى الزراعى بالجملة :

حينما يتسع نطاق الحركة التجارية عند الجمعيات التعاونية، يصبح من الضرورى وجود هيئة تجارية عامة كما حدث فى ارلندا ، وقد فصلنا ذلك فى الفصل الثالث عشر .

أما عندنا فى مصر فلم نصل بعد الى هذه المرحلة . ولكن ستجد الجمعيات الموجودة الآن وكذا الجمعيات التى ستنشأ فى المستقبل . حاجة الى تأليف جمعية

* Law of Comparative Costs

تجارية عامة خصيصة بها . لم يكن أمامنا فى بدء الحركة سوى طريقين على مابهما من نقص لسد هذه الحاجة: أولهما طريق "الجمعية الزراعية الملكية"، ثانيهما "وزارة الزراعة" وكان لكل منهما محاسن فأما من يؤثرون الطريق الأول فيقولون فى تزكيته ان الجمعية الزراعية أول هيئة عنيت بتربية مواشينا و بتحسين محاصيلنا و بفتح أبواب المعارض الزراعية لزراعنا فرغبتهم فى ترقية زراعتهم ، وشجعتهم على الابتكار فى أعمالهم كما أنها كانت واسطة فى تقريب مزايا الأسمدة الكيماوية من أذهان الفلاحين بل تجاوزته الى احضارها و بيعها لهم بأثمان معتدلة فأحسنت اليهم والى الزراعة من جهة وحالت دون عبث السوق بهم و بمزارعهم من جهة أخرى.

فاذا اعتمد التعاونيون عليها فى مثل ذلك وشجعوها بالاتجار معها فى الأسمدة وفى كل ما يلزمهم من بزور وآلات زراعية وغاز وفحم وغير ذلك ، تيسر للجمعية بما تناله من الربح من و راء هذه المعاملة أن تنهض بأعمالها الفنية الأصلية وتتوسع ، فينال الزراع من و راء ذلك مزايا التعامل مع تاجر أمين يبيع أحسن البضائع بأرخص الأثمان وقصده الأول مصلحة الفلاح وترقى الزراعة . وقد يتفقون معها على أن تعطيهم فى آخر السنة جزءا من الربح بنسبة مشترياتهم . واذا سار العمل على هذا المنوال فكأن الفلاح يعين نفسه باعانته الجمعية الزراعية اذ هى هيئة زراعية عظيمة تعمل للزراعة وتسهر على مصلحة المشتغلين بها .

وأما المفضلون طريق وزارة الزراعة فيرون أن الجمعية الزراعية جمعية وجدت لتعمل على ترقية الزراعة من الوجهة الفنية . فمساعدتها بالاتجار معها عدول بها عن قصدها وعن الحد الذى تلتزمه مثيلاتها فى أوروبا وأمريكا . فان الجمعية الزراعية الملكية فى انجلترا مثلا لم تتدخل مرة فى الأمور التجارية منذ نشأتها فى سنة ١٨٣٨ بل جعلت كل عملها مقصورا على الأعمال الفنية كغيرها من الجمعيات العلمية كالجمعيات الجغرافية والاقتصادية والتاريخية وغير ذلك . نعم ان الجمعية الزراعية

لم تتدخل فى الأعمال التجارية البعيدة عن قصدها الا رغبة فى مساعدة الفلاح للحصول على أضمن الأسمدة وأنفعها فى أوقات شديدة ولكنها توسعت فى هذا العمل بعد ذلك وتجاوزت حدوده ، ثم لم تستطع إزاء تقلبات الأحوال التجارية أن تحافظ على الغرض الأصلى وهو خدمة الفلاح بدون مقابل بل تخطته لتتلافى مقادير من خسارة ترتبت على سوء تصرف تجارى وقعت فيه ، ثم دب فى روحها شىء من شهوة المكسب والربح حتى أصبحت الآن وكأنها بيت تجارى واسع النطاق له عملاء ووسطاء قصده الانتفاع من بيع الأسمدة والبزور للفلاح . نعم كان يجب على الحكومة التى أمدت الجمعية بأموال وعقار لتقيمها وتعينها على عملها الفنى ألا تسمح بدخولها فى الأعمال التجارية ، ولكنها انما فعلت ذلك لأنه لم تكن هناك هيئة حكومية زراعية تعمل لمصلحة الفلاح فى ذلك الوقت . فلما أنشئت وزارة الزراعة واتضح أن الجمعية أوغلت فى الاتجار ، نشطت الى توريد الأسمدة والبزور للفلاح الصغير وفضلت لو رجعت الجمعية الى حظيرتها العلمية لتجرى فيها مجراها السابق الذى لا ينسى أحد ما عاد على البلد معه من الخير . ولاشك أن الحكومة لا تبغى من و راء ذلك ربحا مطلقا ، لأنها تبيع هذه الحاجات بتكاليفها فقط ، ولن تكون هذه التكاليف كثيرة ، لأنها لاتشغل عددا كبيرا من الموظفين خصيصا لهذه المهمة بل تضيف جانبا عظيما منها الى أعمال موظفيها الحاليين ، وذلك طبعا مما يوفر من النفقات ، ويخفض من الثمن. وهنالك نقطة من الأهمية بمكان عظيم وهى أن الجمعية الزراعية تحتم على الفلاح دفع ثمن ما يأخذه من السماد فو را عند التسليم ، ولا يخفى أن هذه الطريقة أحسن الطرق وأضمنها ، الا أن الفلاح الصغير غير قادر فى كل وقت على اتباعها ، فتبقى أرضه بلا سماد أو يلتجئ الى الاقتراض بفائدة عالية لاضطراره. وكلا الأمرين ضار بمصلحة هذا الصنف من الفلاحين .

الى هذه الأسباب وجهت الحكومة عنايتها ففتحت اعتمادا ماليا فى سنة ١٩٢٣ قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لشراء الأسمدة والبذور التى يحتاج اليها صغار الفلاحين و بيعها وارسالها اليهم الى أقرب محطات السكة الحديد من قرية كل طالب . أما طرق الدفع عند العسر فهى تأجيل التسديد الى أن يجنى الفلاح ثمار أتعابه وفائدة ما اشتراه ، ويقوم بتحصيل الثمن صيارفة المالية فاذا كانت الجمعيات التعاونية قد عاملت وزارة الزراعة فانها لاشك استفادت كثيرا ، وكانت المزايا المادية التى عادت عليها أكثر مما عاد من الجمعية الزراعية .

وفى رأينا أن الطريقة الثانية كانت أقرب الى الصواب من الطريقة الأولى للتعاونيين وللجمعية الزراعية نفسها . أما أفضليتها للتعاونيين فظاهرة من التفسير السابق ، وأما أفضليتها للجمعية الزراعية فذلك لأنها تجعلها توجه اهتمامها الى ماوجدت لهوهو ترقية الزراعة من وجهتيها العلمية والعملية تبعا لقانون الجمعيات الزراعية الأخرى فى البلاد المنظمة. ويكفيها ما يكفى الجمعيات الزراعية الأوروبية من اشتراكات كبار الزراع وما تحصل عليه من اقامة المعارض المختلفة. أما مسألة توريد الحاجات الزراعية فهذا أمر ليس من شؤونها، وما دامت وزارة الزراعة قد نهضت اليه مع ما بيناه من المزايا فلنتركه فى يدها مشكورة حتى أن تنشئ الجمعيات التعاونية جمعياتها التجارية المركزية فتتولاه هذه مستقلة عن مساعدة الحكومة المالية وغير المالية ، جارية بذلك على مبادئ التعاون الخالصة ، فتموّلها وتديرها وتهيمن عليها الجمعيات نفسها .

ذلك هو الموقف الذى وقفناه فى بدء حركتنا التعاونية . ولا زلنا عنده فيما يختص بالجمعية الزراعية الملكية حتى بعد إلغاء القسم التجارى بوزارة الزراعة وقيام بنك التسليف الزراعى بتوريد اللوازم الزراعية .

وقد فصلنا فى الفصل الخامس عشر قيام بنك التسليف الزراعى بمهمة توريد اللوازم الزراعية للجمعيات التعاونية . ولا شك أن قيام بنك التسليف بهذه المهمة فى الوقت الحاضر مما يؤخر نضوج فكرة تأسيس جمعية تعاونية مركزية للاتجار بالجملة، الأمر الذى من أجله اعترضنا على قيام البنك بالتجارة .

*
* *

المعونة الحكومية والمعونة الذاتية :

التعاون حركة اقتصادية اجتماعية قائمة على المجهود الاختيارى المشترك للشعب فهى تحمل الأفراد على القيام بأمورهم فتلقى بذلك تبعاتهم على عاتقهم و بهذا تدربهم على الاعتماد على أعمالهم وموارد هم فى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية . ووحدة هذه الحركة هى الشخص ، وقوته هى فى الدور الذى يمثله بالاشتراك مع رفاقه من الأعضاء . ولا يظهر هذا الا فى المجهود الاجماعى الذى يبذلونه جميعا . فالحركة شعبية محضة ولا بد أن تبقى كذلك اذا ظلت محافظة على مبادئها ينظمها الشعب نفسه و يموّنها و يديرها . وقد تم هذا فى بعض البلدان التى قام الشعب نفسه فيها بما هو أنفع مما تستطيعه أفضل الحكومات وذلك باتحاده الاتحاد المنطوى على العقل والذكاء .

وقد استطاعت الحكومة فى بلدان كثيرة أن تمد إلى الحركة يد المعونة فأمدتها فعلا بأشكال مختلفة من المساعدة مدركة أنها بهذا العمل تعين على إظهار كامن قوى الخلق الانسانى وموارد البلاد المادية والعمل على تنميتها . وهذا واجب جوهرى من واجبات الحكومة التى أصدرت قوانين التعاون فى بعض البلدان كما حدث فى إيطاليا وغرضها من ذلك تمهيد الطريق لنشر التعاون و وقاية المصالح التعاونية . وذهبت الحكومة إلى أبعد من هذا فى بلدان أخرى كما وقع فى إرلندا

فأعانت التعليم الذى تقوم به الهيئة العامة للجمعيات كيما تمكنها من توسيع نفوذها وانماء جدارتها . وقدمت الحكومة فى غير ذلك من البلدان المساعدة المالية بالفعل على صورة قروض بلا فائدة أو بفائدة قليلة إلى الجمعيات على يد اتحاداتها المالية والتجارية كما هى الحال فى فرنسا . بل ذهبت فى الهند إلى أبعد من ذلك فتولت تنظيم الجمعيات التعاونية فى طول البلاد وعرضها .

من هذا يتضح أن الحكومة فى كل بلد إذا رغبت فى تحسين حالة الشعب من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، لاتعمل طبقا لمبدأ معين بل تبعا للظروف . على أنها لا تفتر عن إشعار الناس بأن معونتها للتعاون مؤقتة فقط ، بل تدرك أن مبدأ المعونة الذاتية هو من الحركة بمثابة حجر الزاوية ، وإنه ليسر الحكومة يوم ترى التعاون مستقرا على قاعدة وطيدة أن تنسحب وتترك الحركة تسير بمفردها .

ونحن لا نستطيع الجزم بأن أى حكومة محقة فى إعانتها حركة قائمة على مبدأ المعونة الذاتية فى أدوارها الأولى أو غير محقة ، فقد دلتنا التجارب فى بلدان كثيرة على وجود حالات حقت فيها على الحكومة إعانة الحركة التعاونية فى مناح شتى والى درجة معينة . وقد كاد يكون من المستحيل على الشعوب المتأخرة أن تسير الحركة فيها دون معونة الحكومة ، وما كانت هذه الشعوب لتثق بالحركة لو لم تظاهرها الحكومة ، ولم يكن سوى الحكومة من يدفعها إلى السير . على أنه لا يزال يرن فى آذاننا ما يقوله أصحاب النظريات من أن وصف حركة تساندها الحكومة بأنها حركة تعين نفسها بنفسها يعد مهزلة . فهم يرون أن السيادة الحقيقية هى لمن يدفع المال ، وأننا إذ نسمح للحكومة بأن تدخل الحركة بصفة سيدة تعوقها بالقيود والمطاولة والتلكؤ الحكومى ، نكون قد عرضنا روح الحركة للخطر العظيم وثبطنا الهمة الذاتية لأنصار الحركة .

فما الذى كان يجب علينا أن نتبعه فى مصر حيال هذين الرأيين ؟ هل كنا نلتزم تعاليم الحركة ونتبع أصحاب النظريات أم كنا نسمح لأنفسنا بشىء من الانحراف ونراعى الظروف فندرس معونة الحكومة ، محاسنها ومساوئها ، غير غافلين عن أن معونة الحكومة هى معونة مؤقتة فقط إلى أن تستطيع الحركة النهوض على قدميها ؟ على أن المشاهد أنه مامن حركة وجدت إلا شعر أتباعها أحيانا أنهم مضطرون إلى الانحراف قليلا عن تعاليم الحركة الأصلية للملاءمة بينها و بين ظروف الزمان والمكان .

من هذا نستخلص أنه إذا اقتنعنا بأن التعاون فى مصر لا يمكن أن يتقدم تقدما حقيقيا فى الوقت الحاضر إلا إذا تلق المساعدة من الحكومة ، نكون محقين فى قبول معونة الحكومة بشروط تضمن تقدم الحركة تقدما حرا ما أمكن وتجعل سيرها يتمشى مع تعاليم التعاون قدر المستطاع . و إلا فانه يكون من الخرق أن نرفض معونة الحكومة لمجرد المحافظة على المبادئ التعاونية مع علمنا بأن تلك الخطة تسير بالحركة إلى الانحلال ، وأن الحكومة بنصائحها و إرشادها الحازم سترد التعاونيين إلى الطريق المستقيم .

وقد يسألنا سائل لماذا نستعين بالحكومة خاصة . أليس فى مصر أشباه من يعرفون فى أوروبا بالمصلحين الاجتماعيين* مستعدين للعمل بنشاط و إخلاص بعيدين عن الظهور مضحين بأنفسهم لخير الشعب ؟ وهذه لعمر الحق مسألة تتعذر الاجابة عليها بيد أنا لا نكون محقين إذا نفينا بتاتا وجود صنف هؤلاء الرجال فى مصر ، ولكن لا يدرك الصعوبة التى يصادفها هؤلاء الرجال فى أعمالهم إلا الذين يعرفون مصر وأهلها جيدا إذ الحكومة الكل فى الكل هنا وستظل كذلك إلى أن يتكون خلق الشعب من جديد وهذا يحتاج إلى سنوات عدة تتفق ومجهود متواصل يبذل فى تعليم بنى مصر و بناتها تعليما صحيحا ناجعا فى هذا العصر الديموقراطى الحديث .

* Social reformers

أما الكلام عن قيام جماهير مصر بتنظيم أنفسهم بأنفسهم الآن فهو على حدالمثل الانجليزى "وضع العربة أمام الحصان" إذ لا بد أولا من التعليم وترقية الأخلاق وفى اعتقادنا الجازم أن التعاون ينفع كثيرا فى تحقيق هذه الغاية فيجب إذن أن نقنع فى الوقت الحاضر بقبول معونة الحكومة وقيامها بتنظيم تلك الحركة إلى أن يصلح الشعب لتسلم قيادها .

ومعونة الحكومة تأخذ شكلين أحدهما مادى والآخر أدبى ورأينا فى ذلك قد بسطناه عند الكلام فى هذا الفصل على "التعاون فى الاقراض" وكذا على " الاتجار التعاونى بالجملة " . وهنا نزيد على ما بسطناه شيئا آخر أوحى به ما قامت به الحكومة الارلندية من إنشاء "مصرف الأراضى الأهلى" الذى شرحناه فى الفصل الثانى عشر من الجزء الأول .

فانه لما أنشئت فى إرلندا حكومة أهلية كانت أول عمل قامت به أنها أسست مصرفا أهليا للأراضى حل معضلة اقتصادية زراعية شرحناها فى الفصل المذكور وهى نقل ملكية الأراضى الإرلندية من أيدى العناصر الأجنبية إلى أيدى العناصر الوطنية وخصصت لهذا العمل الجليل اعتمادا قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

وهذا المصرف هو مصرف تعاونى يعمل مع جمعيات تعاونيـة لتحقيق مسألة قومية فى إرلندا فى عهدها الجديد . فهل لنا نحن فى مصر أن تقوم حكومتنا بشىء من ذلك فى عهدها الجديد ، و بيننا و بين إرلندا وجوه شبه كثيرة ؟

نعم إن أكثر أراضينا فى حوزتنا والحمد لله ولكن هنالك من البوارى والأراضى "البور" ما لا يملكه مصرى ولا أجنبى، بل شخص آخر ليس من النوع الانسانى، هو وحش الفلاة . وهذه الأراضى يمكن إصلاحها لاستغلالها وزيادة ثروة البلاد وخلق مرتزق واسع للعاطلين وأشباههم من إخواننا . فهل تنشط حكومتنا إلى إنشاء مصرف كالمصرف الإرلندى مهمته المساعدة على استعادة الأراضى

الفضاء وأخذ الأهالى الأراضى " البور " لاصلاحها واستعمارها ؟ على أن خير طريقة لذلك هى أن تتفق الحكومة مع جمعيات تعاونية فتعطيها هذه الأراضى بلا ثمن أو بثمن قليل وتتفق مع المصرف المذكور على صيغة الإقراض والتسديد، وفى هذه الحالة يجب على الحكومة أن تقدم أقصى ما تستطيع من وسائل المساعدة مثل تسهيل المواصلات للجهات المتطرفة والبعيدة عن العمران ومثل تنظيم طرق الرى بحفر الترع والمصارف ومنح امتيازات خاصة لهذه الأراضى حتى يتسنى للجمعيات التعاونيـة أن تعمرها ، ومثل امدادها بالأسمدة والبزور والأشجار والماشية الجيدة بنظام يسهل على أعضاء هذه الجمعيات تحقيق أغراضهم . وعندنا أنه اذا استمر العمل على هذا الأساس عشرا أوعشرين سنة عمر كثير من الأراضى "البور" التى لاينتفع بها الآن أحد . وأمامنا من أعمال شركة أبى قير ومن أعمال شركة كوم امبو برهان على امكان تحقيق هذه الفكرة .

أما الأيدى العاملة فهى وافرة عندنا ، وها نحن أولاء نرى عددا كبيرا من أهالى الأرياف يأتون الى المدن ولا عمل لهم فيها الا الضئيل من المهن الحقيرة ، بل ان منهم كثيرين يضطرون الى التشرد لعدم وجود عمل لهم . وفى اعتقادى أن هؤلاء " العاطلين " اذا قادتهم جماعات من الشبان المتعلمين المتخرجين من المدارس الزراعية يستطيعون أن يفيدوا أنفسهم والبلاد معا، بل يوجدون أعمالا حرة شريفة لهذا الفريق من المتعلمين الذين يضطرون بسبب قلة المشروعات الى التماس أبواب الحكومة وهيهات أن يجدوا بها من الأمكنة قدر عددهم المتزايد المتصاعد .

أما استفادة الحكومة مباشرة من ذلك فغير خفية ، اذ بالاكثار من مساحات الأراضى الزراعية يكثر على الأقل دخلها السنوى من ضرائب الأراضى ، هذا الى الفوائد العمرانية الأخرى التى تترتب على عدم وجود عاطلين فى بلادها . نعم انه

اذا تعاونت الحكومة مع الشعب على تحقيق تلك الأمنية كثرت ثروة البلاد واتسع المجال للأفراد وكانت جمعية الفلاحة التعاونية هذه وسيلة لاكثار ثروة البلاد ونشر التعليم والمدنية فى البرارى والقفار على أساس اقتصادى اجتماعى متين . ولأهمية هذا الموضوع كتبنا فيه من الناحية التطبيقية تحت عنوان "التعاون فى الفلاحة" .

أما معونة الحكومة الأدبية فأعظم مظاهرها تنظيم الحركة التعاونية فى هذا القطر، ولا أعنى بذلك أن تسيِّر الحكومة الحركة بحذافيرها كأنها مصلحة حكومية ، بل أن يعين لكل من الشعب والحكومة قسط خاص من العمل يقوم به كل منهما، على أن يزاد قسط الشعب على مر الأيام بينما يصغر قسط الحكومة شيئا فشيئا الى أن يأتى الوقت الذى تصبح فيه الحركة حركة شعبية بحتة لا دخل للحكومة فيها بتاتا. وفى رأيى أن هذه الخطة جديرة ان تتبع فى مصر وفى البلدان الناهضة السائرة فى مؤخرة موكب الأمم غير القادرة على تنظيم شؤونها الاقتصادية بنفسها . على أنه يجب أن تجرى هذه الرقابة الرسمية المؤقتة بطريقة تحتث الخلق الاستقلالى فى الحركة ، وذلك بأن تحوّل القوة والابتكار تدريجيا الى التعاونيين أنفسهم .

*
* *

التعاون فى الفلاحة :

التعاون نظام عمرانى أساسه تدبير الحياة المعاشية لتصبح فى مستوى راق ماديا وأدبيا . وقد أخذت بلاد كثيرة بهذا النظام وطبقته على مختلف نواحى الحياة فيها من زراعية وصناعية ومالية ومنزلية. وعلى قدر همة أهل هذه البلاد وقوة ابتكارهم ومدى عنايتهم بالنواحى المختلفة من الحياة وتشبعهم بالروح التعاونى واستيعابهم لنظم التعاون وأخذهم بتعاليمه كان نجاح الحركة فيها واستفادة مختلف الطبقات من جمعياتها .

ولقد نجح النظام التعاونى فى الناحية الزراعية من الحياة المصرية بدرجة مشجعة نرجو بعدها أن ينال على الزمن نصيبا من التدعيم أوفر ودائرة من التطبيق أوسع ليتمكن من خدمة المجتمع المصرى بمختلف طوائفه وطبقاته خدمة كاملة شاملة .

ومن النواحى التى خدمها التعاون فى أوروبا ناحية حيازة المزارعين لأراض زراعية عن طريق الملكية أو الايجار وفلاحتهم لها بطرق تعاونية . وقد كتبنا عن ذلك بما فيه الكفاية فى الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب عندما تكلمنا عن مصارف الرهن العقارى التعاونية لارتباط الموضوعين بعضهما ببعض .

فتى حصلت الجمعية الزراعية المنشأة خصيصا لذلك على الأرض اللازمة لها وبالشروط المناسبة لظروفها نظمت عملية الفلاحة فيها على احدى طريقتين كلتاهما متبعة بنجاح فى ايطاليا ورومانيا . فالأولى تقوم على أساس توزيع العمل وتسمى بالطريقة الجمعية . والثانية على أساس توزيع الأرض وتسمى بالطريقة الفردية .

فالطريقة الجمعية تقتضى أن يقوم مجلس ادارة الجمعية بادارة العمل فيوزع على الأعضاء عموما — وعددهم عادة ليس بالكثير — الأعمال المختلفة حسب استعدادهم ومقدرتهم يساعدهم فى ذلك عمال بقدر الحاجة . وما ينتج من الأرباح بعد أداء جميع النفقات والالتزامات كالضرائب وأقساط الثمن أو الايجار يوزع على الأعضاء حسب جهودهم وتقوم الجمعية باستيراد جميع الحاجات وتصريف المحصولات .

والطريقة الفردية تقتضى أن توزع الأراضى على الأعضاء حسب مقدرتهم بعد أن تصلحها الجمعية وتعدها للزراعة . وبعد أن يتسلم كل عضو حصته من الأرض يبدأ فلاحتها بنفسه مستعينا بما تتطلبه الحاجة من العمال. وعلى قدر نشاطه وكفايته يكون ربحه . أما استيراد الحاجات وتصريف المحصولات فاما أن تقوم به الجمعية نفسها وإما أن تنشأ جمعية تعاونية خصيصا له .

هذا ما يحدث فى بعض ممالك أوروبا . ومنه يرى أن فى بلادنا مجالا بل حاجة إلى الأخذ بما يلائمنا من هذه النظم التعاونية مع التعديل الذى يتفق مع ظروفنا المحلية. على أنه لابد لى من أن أذكر أن هذه الأنظمة انما تقوم فى الخارج لمساعدة صغار المزارعين ليصبحوا ملاكا لمزارع صغيرة . أما فى مصر فالذى يدعو الى الأخذ بها هو أنه قد أصبح لدينا فى الوقت الحاضر عدد من خريجى مدارس الزراعية اما عاطل واما مشتغل بما لم يتخصص له وفى كلتا الحالتين ضياع للكفايات وخطر على المجتمع يزداد مع الزمن . والحكومة تعمل على فتح أبواب بعيدة عن دورها التى ضاقت بالمتعلمين من طلاب الوظائف رغبة منها فى تهيئتهم للعمل الحر والسعى للرزق، ولديها مساحات كبيرة من الأراضى فى مختلف المديريات تؤجرها للأهالى عموما وهؤلاء المتعلمون فى مقدورهم القيام بفلاحة هذه الأرض وادارة شؤونها طبقا للأساليب العصرية بما يزيد فى غلتها وينظم الحياة فيها تنظيما صحيحا تزداد به الثروة العامة من جهة وتقوم فى مختلف المديريات — من جهة أخرى — أمثلة طيبة للزراعة المصرية والادارة الحديثة . كما أن مشروعات الرى الجديدة وما يرتبط بها من تعمير الأراضى الواقعة فى شمال الدلتا ستعوقها قلة الأيدى العاملة . وطريقة التغلب على هذه الصعوبة هى زراعة هذه الأراضى زراعة خفيفة — وهى عكس الكثيفة كزراعة الحدائق مثلا حيث يستخدم المال والعمال بكثرة فتنتج المساحات الصغيرة محصولا كبيرا — ولكن على أساس علمى وباستعمال الآلات الزراعية وهو ما يتفق مع مشروع ايجاد عمل لهذا الفريق من المتعلمين الذين يتطلعون إلى عمل نافع مجد .

فى كل ذلك ما يجعلنا نعتقد أن المشروع الذى نوضحه فيما يلى يهيئ أحسن السبل لرفع مستوى الزراعة من ناحيتها العلمية والعملية وكذلك الحياة الريفية بوجهيها الاقتصادى والاجتماعى . هذا فضلا عما فى تعمير هذه الجهات من زيادة حركة العمل فيها وكذلك تنشيط حركة المواصلات بينها ورفع قيمة الأرض بها . فكأن ثروة البلاد ودخل الحكومة قد زادا وأعطى المتعلمون فرصة ليستفيدوا ويفيدوا .

أما تمويل المشروع فنرى أن تقوم به الحكومة لأن هؤلاء المتعلمين الذين سيقوم هذا العمل على أكتافهم ليس لهم من رأس مال الا تعليمهم ونشاطهم . وحين نعلم أن هذا التمويل لا ينصب على ثمن الأرض فقط بل يتناول اعداد المبانى وشراء المواشى والآلات الزراعية وغيرها مما يلزم لادارة دولاب العمل، وأن هؤلاء المتعلمين ليس لديهم المال ولا الضمان الكافى فى نظر البنوك . حين نعلم كل ما تقدم ندرك ضرورة اضطلاع الحكومة بانشاء عدد من هذا النوع من الجمعيات التعاونية تمده بالمال وتواليه بالمساعدات حتى إذا ما نجح وحقق الغرض منه كعمل اقتصادى اجتماعى جديد، أصبح عاملا قويا لترقية الريف وأهله بمن هم فى الواقع أحق الطبقات المهذبة بأداء هذه الخدمة القومية التى لابد منها إذا ما أريد لبلادنا السمو والرفعة .

أما من جهة اختيار كيفية فلاحة الأراضى فكم كنا نتمنى لو استطعنا الأخذ بالطريقة الجمعية فأنشأنا جمعيات كبيرة يتناول كل منها عدة آلاف من الأفدنة تقوم عليها جالية مستعمرة تستورد وتنتج وتصنع وتصرف وتمتلك كل هذا باسم الجميع . وبذلك تعيش عيشة هنيئة رغيدة كأسرة واحدة سعيدة . الا أن هذا حلم لذيذ أخشى ألا تحتمله ظروف حياتنا .

من أجل ذلك نميل إلى اتباع الطريقة الأخرى فى الاستغلال وهى الطريقة الفردية .

وفيما يلى القواعد التى نقترح العمل بها :

أولا — تختار الحكومة لعشرة على الأقل من خريجى الزراعة العليا قطعة أرض لا تقل مساحتها عن خمسمائة فدان . ويشترط فى هذه القطعة أن تكون سهلة المواصلات وأن تتوفر فيها سبل الرى والصرف وأن تكون من صلاحية التربة بالقدر الذى يشعر العاملين فيها بأن من وراء خدمتها خيرا فلا يتسرب اليأس إلى

نفوسهم . وأن تكون من الأراضى التى هى فى حاجة إلى اصلاح حتى لا يكون ثمنها فادحا وحتى يمكن انتفاعهم بارتفاع قيمتها نتيجة ما يبـذلون من جهد وما يبدونه من علم وحذق وخبرة .

وقد قدرنا أقل مساحة للفرد الواحد بخمسين فدانا باعتبار أن الفـدان سيغل ايرادا صافيا قدره جنيهان بعد أداء جميع النفقات ودفع قسط الثمن ، فيحصل الواحد على مائة جنيه فى السنة وهو أقل ما يكفى خريج مدرسة عليا . وفى اقتناء خمسين فدانا ما يغرى الشاب بالمثابرة والاستمرار و يسهل عليه الحياة فى المزرعة و يبعثه على الاجتهاد ليزيد من ايراده .

ثانيا — تنشأ لهؤلاء الخريجين جمعية تعاونية ذات مسئولية مطلقة ورأس مال مسهم قابل بطبيعته للزيادة المستمرة . وقيمة السهم جنيهان وتقوم هـذه الجمعية بالحصول على الأرض وتوزيعها على الأعضاء ووضع برنامج للجميع لاستغلال الأرض والاشراف على تنفيذ هذا البرنامج واستيراد جميع الحاجات وتجهيز المحصول وتصريفه وتوفية الالتزامات وتوزيع الايراد على أن يبقى كل واحد مسئولا عن اجادة الزراعة فى أرضه والمحافظة على خصوبتها وتبقى له حساباته مستقلة .

و يحسن أن يكون جميع الأعضاء أو أغلبهم من أبناء المديرية نفسها . ولا بد من العنـاية فى اختيارهم من ذوى الاستقامة والأخلاق التى يسهل معها العمـل المشترك وأن يكونوا من المعروفين بالاجتهـاد والاخلاص والنشاط لأنهم النواة الأولى لهذا المشروع الجليل .

ثالثا — تبيع الحكومة الأرض للجمعية وتقسط الثمن على خمسـة عشر قسطا سنو يا و يكون ذلك بثمن مخفض و بشروط سهلة فلا يبدأ فى دفع الأقساط إلا بعد ثلاث سنوات أو خمس على حسب حالة الأرض . وتخصص الجمعية قطعة لكل

عضو وتحصل منه الأقساط على أن تبقى لها الملكية حتى يفى بكامل الثمن فينتقل اليه "تكليفها" وتصبح ملكا خالصا له .

رابعا — تضع الجمعية بالاتفاق مع الحكومة المشروع الانشائى لهـذه الأرض للثلاث أو الخمس السنوات الأولى من حياتهـا . و يفتح له اعتماد بدون فوائد تصرف منـه قروض بعضها طو يل الأجل لإقامة المبـانى ولإجراء الاصلاحات الدائمة ، وأخرى متوسطة الأجل لشراء المواشى والآلات الزراعية . أما قروض الزراعة الموسمية القصيرة الأجل لاستيراد البزور والأسمدة والعلف ولنفقات الزرع والحصاد فيحصلون عليها كسائر أعضاء الجمعيات التعاونية الأخرى .

و يراعى دائمـا عدم الإسراف فى الصرف وعدم التقتير فيـه لأن هذه المزرعة ستكون مزرعة نموذجية لها صفة المنافع العامة يقام عليها من المنشآت النافعة و ينفذ فيها من المشروعات المجدية ما يضمن أن تؤتى الأموال والجهود أحسن الثمرات لأعضائها ولمن حولها .

خامسا — تندب الحكومة من بين موظفيها مديرا لهذه المزرعة ذا خبرة واسعة بادارة المزارع يرعى الجمعية فى أول نشأتها و يرشد مجلس الادارة و يضمن استتباب النظام ونجاح العمل و يكون صلة بين الجمعية والحكومة. و يبقى معهم هذا الموظف مدة السنين الأولى من حياة الجمعية و يتقاضى مرتبه من الحكومة. ومتى استقامت أحوال الجمعية وسارت شؤونها بانتظام يلغى ندبه و يقوم بمهـامه و يحل محله أحد أعضاء مجلس الادارة على أن يكون تعيينه وعزله بموافقة الحكومة . و يجوز أن تمنحه الجمعية العمومية مكافأة سنو ية .

وتقدم مصـالح الحكومة المختلفة لهـذه المزرعة سائر المساعدات والارشادات من حسابية واقتصادية وهندسـية و بيطرية ... ... الخ لتكون مزرعة نموذجية

كما قدمنا . وتخصص الجمعية قطعة من الأرض تحقل للتجارب تقوم بالعمل فيه تحت الاشراف المباشر لوزارة الزراعة .

سادسا — إذا دفع أحد الأعضاء أكثر من القسط كان له الحق فى فائدة مركبة عن الزيادة بسعر ٣ ٪ تخصص مع فوائدها لدفع الأقساط الأخيرة ليكون فى هذا باعث قوى على الادخار وزيادة الاهتمام بأداء الأقساط واستخلاص الأرض .

سابعا — من لا يقوم بتعهداته أو يصبح غير صالح لعضوية الجمعية تقرر الجمعية العمومية والحكومة معا فصله و يصفى حسابه و ينظر فيمن يحل محله حتى لا يقل عدد الأعضاء عن عشرة وهو الحد الأدنى القانونى لعضوية الجمعيات التعاونية .

التعاون والرأسمالية المصرية :

لا يفوتنا قبل أن نختم هذا الفصل أن نلفت القارئ الى أن تحول رءوس الأموال من أيدى الأجانب الى أيدى فئة قليلة من أصحاب رءوس الأموال المصريين ليس هو كل ما يرجوه المصرى فى نهضته الاقتصادية القائمة . لأن الرأسماليين ، وهم الذين يعملون لأنفسهم ولا يكاد يهمهم غير ذلك بطبيعة مبدئهم ، هم مشرب واحد سواء أكانوا مصريين أم أجانب ، وعلى ذلك فلا يصح أن يفخر المصريون بأن دمنهور أو دمياط أو غيرهما من المدن ليس للأجنبي فى ثروتها نصيب ظاهر ، بسبب أن هذه الثروة محصورة فى أيدى عدد قليل من الرأسماليين لا فى شعبها ذاته . والواجب علينا ونحن على أبواب حياة اقتصادية ستفتحها النهضة المصرية الجديدة ، أن نحرص كل الحرص على أن نجعل الثروة فى يد الشعب نفسه ، ونعمل على توزيعها بين الناس ، عملا بروح الديموقراطية التى تشبعت بها كل نفس مصرية ؛ والتعاون كفيل بذلك .

نرى الشعوب فى أوروبا تئن من مظالم الرأسماليين ، مع أن هؤلاء من جنسهم ، ففى انجلترا مثلا يملك عدد قليل من الأشراف مساحات عظيمة من الأراضى ، وفى جهات المعادن يملك كبارهم مناجم الفحم والحديد ، وفى البقاع الصناعية يملك عدد قليل من رجالهم المعامل والمصانع ، وفى المدن الكبيرة يملك أثرياؤهم المصارف المالية . وهؤلاء الأشراف والكبار انجليز جميعا كسائر الشعب ، ومع ذلك لا هم لهم ولا رغبة الا جمع الثروة غير مكترثين بما يؤول اليه حال الشعب ، ماداموا يزيدون ثروة فوق ثروة . فاذا كانت الحال كذلك فى أوروبا حيث انتشر العلم وعمت الحضارة ، فما بالك اذا انتشر مذهب الرأسمالية بيننا فى مصر ، حيث الشعب جاهل بحقه ، عاجز عن إصلاح حاله . نعوذ بالله من شر ذلك اليوم الذى يستعبد المصرى فيه أخاه المصرى و يستبد برزقه .

من أجل ذلك نقول إننا اذا أخذنا من الآن فى نشر كل مذهب اقتصادى يعمل على توزيع الثروة بين الأهالى ، فاننا نكون قد جعلنا الطريق وعرا على أرباب رأس المال ، وحلنا دون استقرار الحالة التى نراها الآن سائدة فى أوروبا سيادة تعمل المذاهب الجديدة على تخفيفها أو تغييرها أو قلبها بطرق مختلفة . تارة بنشر أفكار اشتراكية بين الناس ، وأخرى بتنظيم قواهم على طريقة نقابات ، وتكوين أنفسهم أحزابا كحزب العمال وهكذا .

ومن حظنا أننا فى مصر لم ندخل الى اليوم فى مضمار الحياة الرأسمالية بشكل جدى ؛ فليس بيننا الا القليل من البيوت الرأسمالية الكبيرة ، تجارية كانت أم صناعية أم مالية ، فمن الواجب علينا ، والفرصة سانحة مهيأة ، أن نأخذ فى العمل على النظام التعاونى لنقيم مكان هذه البيوت الرأسمالية بيوتا تعاونية كبيرة لتكون مصارفنا ومحال تجاراتنا ومعامل صناعاتنا ملكا للشعب . وفى اعتقادنا أننا اذا وفقنا الى ذلك ، أمكننا بفضل النظام التعاونى أن نقوم دعائم الشعب

الاقتصادية ، بل نجعله يوجه هـذه المزايا فى إصلاح حالته الاجتماعية ، إصلاحا يرتفع به مستوى حياة الشعب ارتفاعا لايخطر الآن على البال . وفى هـذا نهضة الأمة وحياتها وعظمتها .

نعم ان كثيرا من المفكرين يخالفوننا فى الرأى ، و يقولون إن الشعوب الأوروبية لم تبتدع الأفكار الاجتماعية التى أفضت الى إيجاد "التعاون" و"نقابات العمال" و"الاشتراكية" وغيرها الا بعد أن ذاقت الأمرين من أيدى الرأسماليين . كما أن المذهب الجمهورى الذى جاء من فرنسا لم ينشأ الا بعد استبداد الحكم الملكى ، حتى ضاق صدر الشعب فثار فقلب النظام . فلا يكفينا فى مصر على رأيهم أن نأخذ دروس غيرنا ، بل لابد لنا من أن نذوق النار التى ذاقتها أوروبا ، حتى يتألم الشعب ، فينهض للدفاع عن نفسه من تحكم الرأسماليين بالطرق التى يجدها أمثل وأصلح من غيرها . ثم يقولون إنه يجب علينا الآن أن نقوى تيار الحركة العاملة على نقل الرأسمالية فى مصر من الأيدى الأجنبية الى الأيدى الوطنية ، وبعد أن يحصل لنا ما حصل فى أوروبا ، و بعد أن يتنبه الشعب كما تنبهت الشعوب فى أوروبا ، و بعد ما يتيقظ ، يندفع الشعب من تلقاء نفسه الى العمل على تحرير نفسه بنفسه ، وجنى ثمار أعماله كاملة .

هذا مذهب يقول به كثير ، وهو ظاهر الصواب فى سطحه ، ولكنه قول غير منطق بل هو فى الغالب مذهب المـاديين ، الذين لا يؤمنون بالنظريات الثابتة ، ونتائج التفكير الصحيحة . وعندى أننا اذا اتبعناه أضلنا فى أعمالنا كلها ، وقتل فينا روح القومية العامة ، وكان برهانا على أننا لانهتم بتاريخ الحركات ، ولا نتعظ ، بل لا نستفيد من التجاريب التى مرت بها أوروبا ، سواء أكانت علمية أم اقتصادية أم اجتماعية . بل لعمرى لئن أخذنا به ، لكنا كمن يترك تربية ولده وتعليمه لظروف الدنيا وتصرفات الحياة فلا يفيده بما استفاد من الخبرة أو التجربة حتى تسوء العقبى و يستفحل الخطب .

نعم إن تجاريب الدنيا خير التجاريب ، ولكن يجب على الانسان أن يتخذ من المواعظ التى تلقيها هذه التجاريب بلسان غيره عدة تقيه مصاعب الحياة ، وتبصره بسبيل النجاة والقصد الصواب . فاذا اتعظ الجمهور المصرى بما قاسى غيره وفر جهده الذى كان عليه أن يقاوم به تلك المصاعب والمصائب ، فصرفه فى طريق الخير بلا تلكؤ ولا اضطراب .

إن المـاديين لا يؤمنون بالنظريات المنطقية ، و فى محاولتنا اقناعهم بصواب رأينا بطريق الحجة ، ضياع للوقت سدى . فلنأتهم بما يؤمنون به ، برهانا ملموسا ، ولنلفت أنظارهم الى مقام إرلندا الحالى فى صناعة الزبدة مثلا ، فان هـذه الصناعة نظمت فيها من أول أمرها — منذ أربعين عاما — على المبادئ التعاونيـة مباشرة ، فلم تتطلب الحال دخولها فى دور الرأسمالية قبلا ، كما يرى المخالفون ، بل رأى الشعب بقيادة رجاله التعاونيين أن ينظم هذه الصناعة وتجارتها على المبدأ التعاونى فنجح نجاحه العظيم الذى وصفناه فى الفصل الخامس .

*
* *

الوجهة الاجتماعية للحركة :

اذا رجعنا هنا الى هـذا الموضوع دون أن نذكر شيئا عن الوجهة الاقتصادية للحركة فما نحن بمستعرضين هذا الجانب من الحركة التعاونية ، و إنما يحملنا على العودة الى الجانب الاجتماعى إهمال التعاونيين إياه إهمالا يختلف مقداره باختلاف البلاد ، وانصرافهم عنه الى الجانب الاقتصادى ، وجعلهم إياه فى المحل الأول لضعف فى النفس أو غريزة اكتسابية قديمة تأصلت النوع الانسانى من طول عنايته بالمـادة وتقديره اياها تقديرا ليس وراءه مزيد : واذا ذكرنا مصر وجدنا الناس فيها قد تغالوا فى ذلك حتى جعلوا الجانب الاقتصادى من التعاون هو الأول والآخر .

وقد بينا فى الفصل السابق عظيم أهمية الجانب الاجتماعى للتعاون ، وأنه كفيل بترقية العضو وتهذيب نفسه وتبصيره بحقائق القومية الفاضلة وبحقوقه وواجباته وتمكينه من القوة اللازمة له فى حياة المدنية والعلم ، فلا داعى للخوض فى ذلك هنا ، بيد أنى أريد أن ألفت النظر الى أنه اذا لم تجعل الجمعيات التعاونية رائدها وقصدها الأعلى من مجهودها اصلاح النفوس وتهذيب الأخلاق وخلق نمط راق من أعضائها ، اذا لم تفعل ذلك وقصرت همها على احراز الثروة وتكثير المادة ، فلتعلم أنها مخفقة فى مهمتها الأولى : ألا وهى ترقية الشعب وتقدمه فى موكب الأمم . اذ لاقدرة للأمة على الرقى والتقدم ما لم يكن افرادها من الادراك والوعى بحيث يجعلون كل تفكيرهم منصرفا الى مصلحة الأمة وسعادتها . يومئذ تكون سعادة الفرد ولا سعادة بغير ذلك .

وأعود فأكرر القول بأن هذه الأمنية السامية يتوقف تحقيقها على التعاونيين وحدهم . ولينقوا أن حركتهم كفيلة بتحقيق ماتعد ، على شريطة أن تنفذ تعاليمها بالروح الحقيقية ، روح القومية النبيلة والعلم الثائر على الفوضى ، الراغب فى تنظيم الحياة الدنيا على أساس الحق والاخاء والسلام .

مصر أحوج الشعوب الى اصلاح حياتها الاجتماعية . فاذا استمر رجالنا التعاونيون على إهمال الجانب الاجتماعى من حركتنا التعاونية وتركوا الأمور فوضى كما هو الشأن الآن ، فليعلموا أن الحياة الاقتصادية مهما بلغت من الكمال لاتستطيع أن تعوض على بلادنا شيئا من أمرها الاجتماعى .

وتأخر حال القرية المصرية وسكانها من حيث المستوى الاجتماعى والتعليمى والصحى يجعل جمعياتنا التعاونية القروية مطالبة أكثر من الجمعيات الأوروبية القروية بالعناية بهذا الجانب من مهمتها . وقد عنى بعض الجمعيات بانشاء الفصول الليلية لتعليم الأعضاء القراءة والكتابة أو إنشاء مراحيض صحية وحمامات فى منازل

القرية أو بتأليف لجان للصلحات أو التحكيم . أو غير ذلك من الخدمات . إلا أن هذه العناية من جانب بعض الجمعيات لا زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق ما تطالب به الحركة التعاونية فى مصر فى هذا الباب .

* * *

مكان المرأة من الحركة :

قال كاتب عظيم "المرأة آخر مخلوق يمدينه الرجل" وقد كتب هذا عن الغرب حيث المرأة " محترة " فماذا يقال عن الشرق والمرأة فيه لم تخرج الى النور بعد وقد لبثت أجيالا محرومة حتى من أبسط تعاليم الحرية . وسنأخذ فى تناول موضوع المرأة المصرية ونهضتها الأخيرة والدور الذى ينبغى أن تمثله فى الحياة القومية عموما ثم نعطف على مكانها فى الحركة التعاونية خصوصا . ولكن لابد لنا من القول هنا أنه ما من أمة تاقت الى العظمة فبلغتها الا كان فى قلبها كثير من الثقة والايمان بما يستطيع أن يبلغه جنساها رجالا ونساء معا فوق ما بلغت — ألا تدرى أنه قبل أن يشيد معبد من المعابد الرائعة الجليلة كان يتمثل هذا المعبد فى مخيلة واضعه أجل وأروع ؟ — فما قولك اذا ذهب من هذه الثقة نصفها بانعدامها فى النساء .

لقد كان العرف السائد بيننا الى عهد قريب أن الكلام عن المرأة علانية أمر لايعد لائقا وقد شاء هذا العرف أن تظل المرأة بعيدة عن فكر الجمهور ، ولا يلوح أن للنساء أية مطالب قومية ، اللهم الا فى السنين الأخيرة بعد ما دوى صوت المصلح الاجتماعى قاسم أمين داعيا الى تحرير المرأة المصرية وتعليمها وتهيئتها للقيام بنصيبها من خدمة المجتمع والانتفاع بما وهبها الله من نشاط ومثابرة لتعمل الى جانب الرجل فى توفير الخير والرفاهية للأمة جميعا .

دوت هذه الصرخة فلباها الأقلون وأعرض عنها الأكثرون، وقام فى وجه صاحبها من يسخف رأيه تارة باسم التقاليد وأخرى باسم الدين ، وكان موضوع السفور والحجاب بيت القصيد فى هذه المجادلات فلم يستمع المعترضون الى ما قيل لهم بحق من أن الحجاب ليس من تعاليم الدين أو قواعده فى شىء ، وأن فى الدين تيسيرا يتنافى مع الجمود و يجعل أهله صالحين لمسايرة العصور والجرى مع المدنية الحديثة .

ومضى قاسم أمين يدعو الى رأيه مجاهدا مثابرا، واذا كان لم ينل فى حياته قدرا من النجاح فقد تركت جهوده الأثر الطيب الذى انتهى الى ما نراه اليوم من نهضة نسائية تبعث فى النفوس أصدق الأمل وتبشر مصر بمستقبل مشرق سعيد فى ظل تعاون الجنسين .

ولقد أشاد الزعيم الخالد سعد زغلول بفضل قاسم أمين على نهضة المرأة وكان سعد من أقوى أنصار حرية المرأة، وكان يرى أن النهضة الصحيحة لمصر والشرق لا تقوم الا بجهود الجنسين وأن المرأة لا يجوز أن تقصر مهمتها على شؤون المنزل، بل يجب أن تساهم فى بقية الأعباء التى تتفق مع استعدادها والا بقى نصف المجتمع البشرى معطلا عن القيام بدوره فى الحياة العامة .

ولقد ظلت آراء قاسم أمين تختمر فى الرءوس مدى عشرة أعوام حتى تهيأت لها فرصة الظهور عقب الحرب العظمى اذ كان عبء الرجال قد تضاعف واشتدت الحاجة الى معونة المرأة ، وأخذت النظريات الاجتماعية تتطور مع الظروف الجديدة . وما إن وضعت الحرب أوزارها و بزغ فى مصر فجر الحركة الوطنية حتى كان من أوائل مظاهرها خروج النساء المصريات فى مياديها خطيبات وكاتبات ومواسيات ، وهكذا برز الجنس اللطيف من الخدور غير مقصر فى واجب ولا متوان عن تضحية ، وكان لهذا أثره فى صقل المرأة المصرية وترقية مداركها ومضاعفة اهتمامها بالشؤون العامة .

ولم يقف هذا الاهتمام عند الناحية السياسية ، بل تعداها الى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فكما تألفت لجان سياسية للسيدات ، كذلك وجدت لهن مشاغل ومصانع وقامت أسواق نسائية للاحسان وانتعشت حركة المطالبة بحقوق النساء ووجد فى مصر من تولين زعامة النهضة النسوية فى مختلف فروعها. فعلى رأس الحركة السياسية السيدة الجليلة صفية زغلول التى قاسمت قرينها العظيم تكاليف جهاده ثم مضت فى العمل مع من خلفوه .

وعلى رأس الحركة النسوية الاجتماعية السيدة الفضلى هدى شعراوى ، وقد كانت لسانا فصيحا لسيدات مصر فى مختلف المؤتمرات الأوروبية النسوية ولها فى مصر نشاط مستمر فى سبيل النهضة النسائية .

وقد أنتجت هذه الجهود المشكورة كثيرا من الثمرات الطيبة، فتأسس الاتحاد النسائى يرعى حقوق المرأة ويدأب على طلب المزيد . ووجدت مشاغل نسوية تعمل فيها أيدى المصريات وتخرج مصنوعات مختلفة غاية فى الأناقة والاتقان ، ونال التعليم نصيبه فسمح للبنات بدخول المدارس الثانوية والعليا وكليات الجامعة وبدأت طلائعهن تحتل مكانا طيبا فى مضمار الحياة العامة ، فأخرجت المدارس طبيبات ومربيات ومتخصصات فى الآداب والعلوم والفنون وأخذ الخمار يخسر عن الوجوه شيئا فشيئا على حين يشيع السفور بين مختلف الطبقات .

هذا مدى ما وصلت اليه النهضة النسوية الى اليوم ، ولا جدال فى أن هذا المدى محدود وغير واف بالأمل كله، لأن هذا التطور لم يتعد نساء صفوة الأسر فى المدن، بل إن الكثيرات من ساكنات المدن لم يحرين الى الآن على هذه السنن الجديدة ، ولابد من أن يمر زمن قبل أن تشيع هذه التقاليد فى بقية الأوساط وقبل أن تسلك طريقها الى الريف حيث لا يزال يغشى القرى طابعها القديم ولم تتغلغل فيها الحضارة الى الحد الذى يطمع فى نهضة نسوية سريعة، ومما يؤخر موعد هذه

النهضة هجر الأسر الراقية للريف واقامة أكثرها فى العواصم وقلما تجد منها من ترضى المكث فى عزلة القرية وهدوئها بعيدا عن مناهج الحضارة ومناعمها .

وهنالك عامل آخر فى بقاء النهوض النسائى محدودا وهو ما لا يزال يتطلبه المستوى الاجتماعى العام من رفعة وسمو خصوصا فى الريف ، ولا شك أن كلا الغرضين مرتبط بالآخر كل الارتباط فبقدر علو المستوى الاجتماعى يكون تقدم المرأة ونهوضها .

ولسنا فى حاجة الى تذكير القارئ بالموقف الذى وقفته الحكومة عند اصدار الدستور فى إبائها على المرأة حق الانتخاب على الرغم من الخدمات القيمة التى أدتها فى النضال القومى من أجل الحرية السياسية . وهذا فى اعتقادنا تحريم تشريعى لالزوم له بتاتا ، وما لنا نخشى من المرأة الآن أن تتسلط على الحياة العامة وهى الضعيفة التى لا تستطيع السيطرة على بيتها . ولابد أن يكون قد فات مشرعينا المصريين أن من الخطر أن نجعل جانبا كبيرا من الشعب يعتقد أنه غير صالح بطبيعته لأن يمثل دورا فى حياته القومية . وكان ينبغى حقا أن يتعلموا الدرس القائل بأنه "لاقبل لانسان بالعمل لأمته دون أن يحدوه الرجاء فى أن يبلغ جنسه أقصى مابلغته الانسانية وأبعد من هذا" كذلك لا يستطيع أمرؤ أن يعمل لبلاده ما لم يحده الأمل فى أن يبلغ هو ذاته أقصى ما بلغه مواطنوه وأبعد منه . فان هذا الأمل يستأصل من نفوس الأهلين الارتياب فى أنفسهم ويبعث فيهم الثقة بقواهم ، والثقة بالنفس بشير النجاح ورائد الفوز .

وأظن أنه يحسن ألا يغيب عن أذهان قادة الشعب أن مصر تجتاز الآن مرحلة انتقال وأنه ينبغى أن ينظروا وجه الصواب من أن تتاح للمرأة المصرية فرصة لإثبات قيمتها والاهتداء بنفسها الى العمل الذى يجب أن تقوم به فى الحياة العامة. ولا فائدة من مجرد حقيقة واقعة هى أن الاصلاح فى مصر قائم على قاعدة أوروبية

فنظمنا السياسية وطرقنا التعليمية وحكومتنا المحلية وسياستنا الدولية بل ومبادئنا العليا لم تعد ذات صبغة شرقية . وقد قال الخديوى اسماعيل هذا القول منذ أعوام خلت وأيدت الحقائق أقواله . لهذا يجب ألا نغمض أعيننا أو نصم آذاننا كلما عرضت مسألة المرأة وتحريرها على بساط البحث ، فانه لابد يوما ما أن نواجه هذه المشكلة فلماذا لانواجهها من الآن ونجتهد فى حلها من تلقاء أنفسنا بعقل واسع وصدر رحب؟ أليس خيرا أن ندرس هذه المسألة من الآن ونرسم الخطة القومية التى تحرر نساءنا تدريجا ، وتعلمهن وترفع مستواهن وتعدهن للعمل الذى ينبغى أن يقمن به مع الرجال فى تشييد مصر الكبرى ؟

إن النساء فى أوروبا لسن بمعزل عن أعمال الرجال وأمثلتهم العليا وأمانيهم . وكلا الفريقين هناك رفيق للآخر يعمل معه فى وفاق ويشاطره عبء البيت والوطن . كلاهما مستعد بطبيعته للقيام بواجبات معينة فى حياته الخاصة والعامة ولكل وجهة فى النظر الفكرى ، ولكل موهبة نماها عمله . فاذا لم ينتفع بهذا كله فى تشييد مصر الكبرى فستضيع أمتنا بين هذا وذاك . ولنحول وجهنا شطر الغرب وننظر إلى العمل الذى تقوم به النساء هناك وبخاصة فى انجلترا وأمريكا . فانه اذا أقصيت النسوة المتعلمات المثقفات عن ميدان الاصلاح الاجتماعى شلت حركة العمل فيه . ولا مشاحة فى أن عملهن فى الهيئات العامة والمجالس المحلية والأنظمة الاقتصادية والأعمال الاجتماعية ذخر عظيم لبلادهن .

أما هنا فى مصر فالحال على حد المثل الانجليزى القائل " أشنع عن الكلب مرض الكلب يلق حتفه "[1] فانه يكفى أن يقال عن انسان أن امرأة ربته ليقضى على سمعته . على أن موظفا بريطانيا كبيرا فى هذا القطر حدثنى مرة عن أولاده الذين كانوا يعرفون فى دائرتهم العائلية " بالدردنوطات "[2] لإقدامهم

(١) Give a dog a bad name and hang him

(٢) Dreadnaughts وهى مراكب حربية عظيمة .

وشجاعتهم ، فقال لى " ان الفضل فى تربية أولادى يرجع الى أمهم وحدها "وانى لتاركٌ للقارئ مغزى هذين الموقفين القوميين .

إن من يعرفون أوروبا منا جيدا — ولا أعنى أولئك الذين استمتعوا ببضع عطلات فيها فعرفوا شوارعها الكبرى ومشاربها العديدة وفنادقها الفخمة وملاهيها العظيمة، بل ولا من قضوا جانبا من عهد الشباب يدرسون هذا العلم الخاص أوذاك مدة خمس سنين وان شئت فقل عشرا ، لست أعنى هؤلاء ولا هؤلاء ، بل أعنى أولئك الذين عاشوا فى أوروبا بالمعنى الحقيق ودرسوا الثقافة الأوروبية دراسة حقيقية استغرقت أمدا طويلا وخبروا أسبابها ومسبباتها — أولئك وحدهم هم الذين يستطيعون أن يحكموا على الدور الحيوى الذى تقوم به المرأة فى الغرب فى حياتها الخاصة والعامة .

وأود أن تدرك مصر أن مستقبل أية بلاد لا يتوقف على نظمها العامة توقفه على بيوت أفراد الشعب حيث تسيطر المرأة ، فهى التى تهيئ الجيل المقبل إما للخير وإما للشر وفى يديها يستقر مصير الأمة . فالبيت هو مهد الأمة .

و ينبغى أن لا تقتصر أعمال المرأة على أمورها المنزلية بل يجب أن تكون لها وجهة قومية أيضا . وفى هذا الميدان الأخير يجب أن تكون قادرة على القيام بدورها كبر أم صغر تبعا لظروفها وتعلمها ومواردها وشخصيتها .

ولا أظننى أسرفت فى محاولتى بيان الأهمية الجوهرية المترتبة على إعطاء المرأة المصرية فى الوقت الحاضر فرصة للدخول فى الحياة العامة متساوية مع الرجل . فان هذا ينفع خلقها بصفتها امرأة و بصفتها من أفراد الشعب المتساوين فى الحقوق والواجبات كما ينفع البلاد بأكملها .

ولقد نجح ساستنا فى إقصاء المرأة عن السياسة فلعل اقتصاديينا يكونون أوسع صدرا فيسهلون لها الدخول فى الميدان الاقتصادى ولاسيما ذلك الذى تسود فيه الحركة

التعاونية فقد كنا ولا نزال نطمع فى أن تأخذ المرأة المصرية بقسط وافر فى الحركة التعاونية كما أخذ الرجل ، خصوصا وهى بطبيعتها مهيأة للتعاون بما يدل عليه هذا اللفظ من معنى، فهى فى القرية تعاون زوجها وذوى قرباها فى الزراعة والعمل اليدوى ، وفى المدينة قد تشارك رجال أسرتها فى كثير من أعمالهم ووسائل عيشهم. والتعاون يخدم المرأة أجل الخدم و يرقى بتفكيرها ونظام حياتها كما أن مساهمة المرأة فى التعاون تنفعه أجل النفع فكلاهما مفيد للآخر ، وما من شك فى أن التعاون المنزلى لابد لقيامه من جهود النساء فهن المدبرات لشؤون المنزل الخبيرات بحاجاته وعليهن عبء تنظيم هذه الشؤون وحسن التصرف فى تدبير هذه الحاجات .

واذا كان التعاون لم يطرق للآن باب الأعمال والخدمات الاجتماعية بشكل ظاهر لأسباب ذكرناها فى الفصل السادس عشر ، وكانت الجهود التى تبذل لتحسين حالة المرأة الريفية لاتزال قاصرة ، فان ذلك لا يؤيسنا من اشراك النساء فى التعاون ، خصوصا ولهن سند من التشريع ، فقد أباح القانون عضوية المرأة فى الجمعيات التعاونية وأعطاها ما أعطى الرجل من الحقوق فهى تنتخب وتنتخَب وتصوت ، ولا يبقى بعد ذلك كله الا إعداد الأذهان لهذه الفكرة الصالحة والدعوة المتواصلة لتنفيذها بعد تعبيد الطرق والتغلب على ما ذكرنا من العوائق ، وفى هذا أكبر تمهيد لقيام المرأة خصوصا فى القرى بنصيبها فى خدمة الحياة الاجتماعية حيث ألقى العبء عليها فلاسفة المدنية الريفية القائلون بأن الحياة الريفية تقوم على ثلاثة أركان : الأول ترقية الزراعة من حيث هى علم وفن ، وهذا ما تضطلع به الحكومة ، والثانى تنظيم المعاملات الزراعية تجاريا وماليا ، وهذه مهمة التعاون ، والثالث ترغيد الحياة ورفع المستوى الاجتماعى بين أهل الريف وذلك واجب المرأة والجمعيات النسوية

---

*راجع كتاب مكان المرأة الريفية من الحياة الاجتماعية Le Rôle Social de la fermière تأليف P. de Vuyst المدير العام للزراعة ببلجيكا .

تعاونية وغير تعاونية فى إرلندا وانجلترا و بلجيكا وكندا وغيرها تعطى أحسن الأمثال فى هـذا الباب . وقـد تناولنا الجمعيات الانجليزية والارلندية بالتفصيل الوافى فى الفصلين الأول والرابع عشر من الجزء الأول .

على أننا نعتقد أن الحركة التعاونية خير وسيلة لترقية المرأة الريفية وتحسين الحياة فى الريف ، ذلك لأن التعاون حركة اقتصادية اجتماعية سهلة المأخذ مضمونة العواقب سبيلها التدرج المنتظم . و إلى هذه الغاية فلتتجه الجهود وليعمل العاملون.

و إنه ليتعذر أن تجد فى أوروبا أمة تقدم فيها التعاون إلا وهى حاصلة على نظام تعاونى للنساء يمكن فيه أنفسهن و يعملن بواسطته لخير الشعب و يسعين على أساس المساواة فى العضوية بين الرجال والنساء الى اقامة الهيئة الاجتماعية على قاعدة أعدل وأعظم مساواة مما هو حادث الآن . وهذه هى الروح التى يشعنها فى أعمالهن سواء فى الريف أو الحضر . وانى لأوصى أنصار التعاون بالاتصال بأعمال النظم النسوية فى مختلف البلدان ، وحسب هؤلاء أمثلة على النظم التعاونية النسوية المختلفة فى أوروبا وأمريكا * " جمعيات التعاون النسوية " فى انجلترا واسكوتلندا و" الارلنديات المتحدات " فى ارلندا و " جماعات النساء " فى كندا و بلجيكا و" اتحاد بروسيا الشرقية لجماعات نساء المزارع " فى ألمانيا وغيرها .

ان فى مصر لعملا عظيما معدا لأيدى النساء فى الريف والحاضرة فى هذه الحركة التعاونية . ومع أن النساء من كل الطبقات سيجتمعن متساويات فان هذا العمل — لأسباب ظاهرة — ستتولاه فى مصر نساء متعلمات رخيات العيش يمكن الفراغ من وقتهن . فيجدر بهن أن يبدأنه و يفتتحن الطريق . وأظن أن هذه الجمعيات ستبدأ

---

* انظر فى كتابى "مصرى فى إرلندا" صفحات ١٤٨ — ١٥٠ و ١٦٨ — ١٧٣ و ٢٦٤ — ٢٦٧ و ٢٧٥ — ٢٨٢

بداية حسنة فى مصر فى الأقاليم ، فان الفلاحة المصرية تشاطر زوجها حياتها بالمعنى الغربى أكثر مما تفعل أختها الحضرية . فهى تعمل معه وتصحبه الى السوق ولها كلمة فى شؤونها المنزلية وهى نشطة قادرة كدود متمتعة بالصحة تصلح لتكون مادة أولية للعمل الذى نبحثه هنا أكثر مما تصلح المرأة الحضرية .

ومن الطبيعى أن هذا الجانب من عملنا سيتأخر الى حين تستقر الجمعيات التعاونية على أساس صحيح . وسيستغرق هذا بضع سنين يجب فى أثنائها أن تبدأ حركة لبث الدعوة بين النساء كى يألفن الفكرة و يعددن أذهانهن لها حتى اذا آن الأوان تكون قد أعددنا أرضا خصبة للبذرة التعاونية .

وستكون المراكز العامة لهذه النظم النسوية حين تأتى ، فى مدن الأقاليم ، و يكون لها فروع هنا وهناك فى القرى والبلدان أشبه بالفروع الارلندية التى فصلناها ، وتكون هذه الفروع بمثابة مراكز لتنظيم نساء كل اقليم تبعا لحاجاته الخاصة به وتمكينهن من تحسين مركزهن الاقتصادى وحياتهن الاجتماعية. وستقوم هذه الفروع بتعليم أعضائها تعليما تعاونيا فى الاقتصاد وقواعد حفظ الصحة وتجاهد فى إيقاظ النفوس للتقدم الاجتماعى ، و بذا تساعد على وضع أساس المدنية القروية فى الريف وفى هذه الأثناء تكون المراكز العامة للمدن الاقليمية قد مهدت الطريق لتشكيل جمعية كبيرة مركزية لها فى العاصمة ، تمثل فيها . وستكون هذه الجمعية لهن بمثابة " برلمان تعاونى " وتكون لجمعيتهن بمثابة " الاتحاد " لجمعيات التعاون عموما . بهذه الوسيلة يستطيع نساؤنا أن يقمن بدور فعلى فى تحسين مركزهن اقتصاديا واجتماعيا ، و يساعدن فى الوقت نفسه على اظهار الكامن من قوى أفرادهن ، و ينشطن من خمود حياتهن ذلك الخمود الذى لا يتناسب مع الطبيعة ، فاذا آن هذا الأوان أصبحت لهن شخصيات حقيقية فى بيوتهن واستعملن قواهن لرفع حياة البيت المصرى وتهذيبها بدلا من أن يكن كقطع الأثاث أو الزينة مجردات من قوة

الارادة والشخصية والثقافة . يومئذ يكن محررات قادرات على القيام بدورهن من الواجبات المدنية بدلا من أن يكن ألعوبة فى أيدى الرجال . يكن نساء يعددن رجالا ، لا نساء يعددن بوجلهن وجهلهن أبناء ضعافا يفضون بالجنس المصرى الى الانحطاط .

ولن يكون شعب مصر صاحب الشأن الحقيق فى بلاده ، ولن تكون بلاده سائرة فى طريق التقدم حتى يتعلم كيف يستخدم الروح التعاونية استخداما كاملا بواسطة تلك النظم الرجلية والنسوية معا كما أسلفنا ، وانى لا أبالغ فى القول اذا قلت إن شعب مصر فى الوقت الحاضر يكاد لايعد الا خليطا من السكان فقط ، لأنه فى المجاميع المنظمة تسترعى مصالح الشعب أنظار الفرد بصفة مباشرة، ويعنى الشعب من جهته بخير الفرد . وهذا النظام فى الأمة يساعد على خلق رأى عام معين يكون حياة الشعب . أما فى الشعب غير المنظم كما هى الحال فى مصر حيث لا يعنى الأفراد بمصالح الجماهير ولا يؤثر الأفراد غير المنتظمين تأثيرا كبيرا فى تكوين الهيئة الاجتماعية فليست الحال كما ذكرنا .

إن تنظيم الأمة يبدأ من البيت ، فالبيت هو الوحدة التى يجب أن تنظم أولا. فمن الواجب والحالة هذه أن يربى الفرد على أن يكون عضوا جليلا فى بيته ، ومن ذا الذى يربيه سوى أمه ؟ فاذا لم تستطع الأمهات أن يقمن بدورهن على أتمه فلن يكون نصيب المدرسة — مهما حسنت وسائلها — الا الاخفاق . وفى رأيى أنه يجب أن يكمل عمل المدارس بقيام هيئات من الرجال والنساء الى جانبها تكون مهمتها القيام عمليا بما تعلمه المدارس نظريا . واعتقادى أنه اذا سارت الحركة التعاونية على القواعد التى سردناها فى هذا الكتاب ، ساعدت بمجهودات نظمها الرجلية والنسوية على تحقيق تكوين الشعب المصرى فى صورة متمدينة . وسيكون التعليم الالزامى هو المجهود الذى تبذله الحكومة ، والتعاون الاختيارى هو المجهود الذى يبذله الشعب لتحقيق نظام اجتماعى سام فى مصر .

الفصل الخامس والعشرون

بعض المشاكل الاجتماعية للحياة الريفية وعلاجها

"لعل فى هذه التربة المهملة يرقد قلب كان"
" بالأمس مفعما بنار سماوية ، وأيد كان "
"فى مقدورها أن تهز صولجان الملك ، أو توقظ"
"قيثارة الشعر الى عالم النشوة . "*

للحياة الريفية — كما لكل ناحية من نواحى الحياة — مشاكلها الاجتماعية التى لابد من معالجتها اذا أريد تحسين هذه الحياة . وقد رأينا ألا نختم هذا الكتاب دون أن نعرض لأهم هذه المشاكل معتقدين أن من الميسور معالجتها ببث روح الجماعة . وخير الوسائل لبث هذا الروح إقامة النظام التعاونى الذى يتفق تمام الاتفاق مع طبيعة الانسان وتكوينه . وكما أن للانسان جسما وروحا — ولابد من اعتبار كل منهما اذا أردنا تحسين النوع الإنسانى وانزاله منزلة الكمال — فكذلك للتعاون ناحيتاه المادية والمعنوية ، وكلتاهما لاشك موضع الاعتبار . إذن فبين التعاون وبين الإنسان اتفاق فى الوسيلة وهى تحسين الحالة المادية ، وفى الغاية وهى رفع المستوى المعنوى . ومما يقوى الرابطة بينهما أنه نظام رضيه الإنسان واطمأن اليه عن فهم لأساليبه ويقين بأنه ينفعه ويصلح من شأنه .

* من " مرثية نظمت فى مقبرة كنيسة ريفيه " للشاعر الانجليزى توماس جراى
"Elegy written in a Country Churchyard" by Thomas Gray

ولقد تنبه العالم الى مشاكل الريف هذه فى ربع القرن الأخير، فعقدت مؤتمرات دولية فى أوروبا وأمريكا مثلت فيها الأمم المتحضرة ، للنظر فيما يؤدى الى تحسين الريف وحل مشاكله وايصال آثار المدنية الحديثة اليه ، حتى يساهم مع المدن فى التمتع بما وصل إليه الفكر الإنسانى من الرقى والتهذيب .

وكان يسود هذه المؤتمرات روح التضامن الحق والرغبة الخالصة فى خدمة الانسانية المعذبة ، وكان للتعاون مكانه الرفيع من أبحاث هذه المؤتمرات . وانا نعرض فيما يلى أهم هذه المشاكل الريفية :

١ — أهل الريف :

الريف "مشتل" الأمة . وما القرية إلا ينبوع يمد بحر المدينة الواسع ليزخر بالحياة . وعلى قدر قوة أهل الريف ، ورجاحة عقولهم ، وقدرتهم على الخلق والانتاج ، وطموحهم الى المثل العليا ، يتوقف تقدم المدن وتتسع أو تضيق آفاق الجهاد والفوز أمامها وتنتصر أو تنهزم فى معترك الحياة فرقى الريف يتبعه رقى المدينة فالأمة ، واضمحلاله يتبعه اضمحلال المدينة فالأمة . واذا ساءت حال الريفيين العقلية والجسمانية فلن نجد مايمنع حضارة المدن من الانهيار والسقوط ، ولن يتمكن العلم نفسه من سد هذا الفراغ فيها ولن تستطيع الثقافة أن تداوى هيكلها العليل الفانى لتقف دبيب الموت بعد أن فقد الريفيون الطموح والقدرة على الانتاج والابتكار هما عنصرا الحياة والخلود .

وأقرب مثل لذلك ، الجياد الكريمة فعلى قدر كرمها يتوقف حسن نتاجها ويجرى فى عروق نسلها دم الأصالة وطيب الأرومة واذا وضع أصلها ساء نتاجها ولن يفلح مدربها مهما كان حاذقا محنكا فى أن يخلق منها عنصرا كريما ممتازا .

والآن لنسأل أنفسنا ما الذى نقصده بما نسميه "القدرة على الانتاج والابتكار"؟ ان الذى نعنيه هو مقدار الطاقة الفكرية والعملية التى تعمل على الإحداث والخلق وهذه القدرة هى غاية مايسمى بالاستعداد الغريزى الذى هو الميل الى استكناه أسرار الأشياء وحل الغازها .

ويرجع هذا كله الى طبيعة تكوين الرجل والى أثر البيئة التى وجد فيها . فالزنوج مثلا لايكادون يفهمون من معنى المدنية غير البهرج الكاذب وغير التأنق الخادع وغير المظاهر فى المأكل والمشرب . وفى حسبانهم أنهم يستطيعون أن يكونوا متحضرين فى مدة قصيرة . ولقد قضى أحدهم جزءا كبيرا من حياته بين قوم متحضرين ثم رجع فى كهولته آسفا لأنه قضى حياته فى وسط لا يضر ولا ينفع ولأنه جاهد أعواما طويلة فى سبيل المدنية ولكنه أيقن أخيرا أنها لم تكن تستحق كل هذا التعب والعناء .

من هذا ترى أن حياة البربرى المتوحش حياة واحدة ونغمة لاتتغير، حياة همود وركود ، لا تعرف طموحا ولا تصبو الى مجد ولم يسعدها الإلهام العبقرى الذى يبعث فى النفس العالية القدرة على تذوق الأمور وهضمها .

٢ — كيف نخلق النوع الصالح ؟

ولكى نخلق النوع الصالح من الرجال والنساء يجب أن نختار "بستانيا" صالحا يتعهد "المشتل" . بستانيا مدربا قويا ذكيا خبر الحياة وخبرته ، لا تغريه مفاتن الدنيا ولا خدعها . يكرس وقته لخدمة مشتله ورعايته ويفتن فى ابتعاث أنواع جديدة وتوليد أصناف من النبات طيبة أصيلة . نعم يجب أن نختار هذا البستانى أولا ويجب أن نخبر هذه الخصائص فيه .

أما الذى نعنيه بلفظة "بستانى المشتل" فهو المرأة التى فى مقدورها أن تخلق لنا جيلا طيبا كريما وعنصرا أصيلا يحمل فى أطواء نفسه ومكنوناتها عُدد الحياة الكاملة ويعد فى جعبته أسلحة الكفاح القوية .

يجب على الرجل القوى الكامل فى كل نواحيه الحيوية أن يختار زوجة قوية كاملة مثله . يجب أن يختار زوجة متعلمة مثقفة تتعاون معه على حمل أعباء الحياة وتجاهد بجانبه لتكوين أسرة ثابتة الأساس قوية الأركان ثم تعمل معه بعد ذلك فى جهد ونصب للوصول الى آمال الأسرة وأمثلتها العليا . المرأة هى نصف الانسانية الثانى . المرأة هى المدرسة الأولى التى يتلقن فيها الانسان أول دروس الحياة . ولقد صدق الشاعر الانجليزى " پوپ " * حين قال " إن أول شعر سمعته كان من فم أمى وهى تغنى " .

والمرأة الذى هذا شأنها سيكون لها أثر عظيم فى تكوين حيوية الطفل وخلق طاقته العقلية والجسمانية وهما العنصران الجوهريان اللازمان لتهيئة النسل الصالح إنها ستكون قادرة على نقل قوتها الذهنية إلى أطفالها بكل الوسائل الناجحة الحكيمة فان لرعايتها طفلها وحسن معاملتها له أثرا فى إفهامه سر ما يحيط به . كما أن لنظافة منزلها وانتظام أوضاعه واتساق أساسه أثرا فى اتزان فهمه وتنظيم تفكيره واتساق أعماله .

و بفضل هذا النوع من النساء تقوم صروح الأسرة القويمة وتغنى الأمة بالرجال المقتدرين الممتازين ، و إن الأمة التى تعتز بهذا النفر الصالح لهى أمة جديرة بالتفوق والنجاح فى كل شىء . ولما كانت جموع الرجال المتحضرين تفد فى

* Alexander Pope

النهاية من الريف فان من المعقول جدا أن تسود هذه الأمثلة العليا فى الأمة كلها . وليرجع القارئ إلى ما سبق أن كتبناه عن الدور الذى تقوم به المرأة الريفية فى الحركة التعاونية .

٣ — تأثير نزوح الريفيين إلى المدن :

هناك خطر كبير يهدد كيان الريف وهو نزوح الريفيين إلى المدن بكثرة . فاذا فرضنا أن نزح النفر الصالح من الشبان الأقوياء الأذكياء إلى المدن فان ذلك يسبب وهن الأسرة وزلزلة أركانها ويظل النوع الأقل صلاحية يتناسل فى القرية وبذلك يعم العنصر الفاسد القانع الكليل ، الذى يضيع حقه فيستنيم وتجرح عزته فلا يشعر . مثل ذلك مثل مربى الجياد الذى يبيع خير جياده وأكرمها ويحتفظ بالضعيف الوضيع الأصل منها ليقوم بعملية التناسل والولاد .

ولما كانت المدن ميدانا للجهاد العقلى والجسدى ومعتركا حامى الوطيس بين الانسان وآماله ومظهرا تتبارى فيه بدائع المدنية ومبتكراتها . ولما كان الجو كله مشبعا بالضجيج والصخب ، والحذر وتيقظ الفكر ، أثرت كل هاته الأشياء فى تركيب الرجل الفسيولوجى وهدمت أعصابه وأوهنت حواسه وتركته لا يقوى على الجهاد طويلا فى ميدان الحياة . وسيرث عنه نسله هذا الضعف والكلال ثم يقوم هذا النسل بنصيبه الهزيل فى الجهاد وهكذا يظل الضعف متوارثا بين السلف والخلف ولا تكاد تمضى أجيال قليلة حتى ينقرض ذلك الجيل ويتطلب الميدان جيلا جديدا قويا كيما تتابع عجلة الحياة دورتها .

من هذا ترى أن المدن تستنفد قوى الرجال وخيرتهم وما القرى إلا مزارع إنتاج تمد هذه المدن كلما أقفرت واشتد عوزها .

فاذا استمر نزوح هؤلاء الفتيان إلى المدن بهذه الكثرة فسوف يأتى اليوم الذى لن نجد فيه رجالا ممتازين فى الريف لنرسلهم إلى المدن حتى تحتفظ ببقائها وتقوى على السير فى قافلة الحياة الدائبة على التقدم والارتقاء .

ولكى نضمن بقاء عدد كاف من هـذا العنصر الصالح فى القرى يجب أن نزين لهم الحيـاة الريفية ونحيطها بكل أسباب الراحة والطمأنينة ونوفر لهم سبلا رغيدا وكسبا طيبا ونهيىء لهم حياة اجتماعية راضية ونستكمل لهم أحسن أنواع الرياضـة والاستمتاع وبذلك نحبب إليهم البقاء فى الريف .

٤ — توفير أسباب العيش الرغد :

يجب أن نضمن للريفى كسبا يكفل له عيشة راضية فى قريته حتى لا تضطره الحـاجة إلى الهجرة إلى المدن طلبا للرزق حيث تزداد الحـاجة إلى العمل وحيث تتفتح أبواب الكسب الكثيرة فيجد فيها ما كان يحلم به من بسطة فى الرزق ودعة فى العيش ولقد أدت سوء الحال فى ريف صعيد مصر على الأخص إلى هجر أهله قراهم ونزوحهم إلى المـدن يلتمسون فيها رزقا وكسبا . ولقد كتبنا فى مواطن مختلفة من هذا الكتاب كيف تتفتح أبواب الرزق فى الريف أمام أهـله على يد الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها فمن مزارع تعاونية وفيرة الانتاج ينتفع بها صغار المزارعين أكثر مما ينتفعون من هجرتهم إلى المدن واشتغالهم بأعمال غريبة عليهم ، إلى معامل زراعية بعضها لمنتجات الألبان ، وبعضها لحلج الأقطان ، وبعضها لانتاج الحرير والكتان ، وبعضها لصنع المربات ، وبعضها لاستخراج الزيوت والأعمـال وغير ذلك من الصناعات الزراعيـة المتعددة التى لو انتشرت فى الريف لكانت موارد عذبة للرزق يستفيد منها أهل الريف وتزداد بهـا الثروة القومية .

هذا فضلا عما يجنيه المزارع من الجمعيات التعاونية الزراعية التى تخفض له نفقات الانتاج وتزيد قيمة حاصلاته وتقرضه ما يحتاج إليـه من المـال بطريقة تريحه وتنفعه .

٥ — توفير أسباب الحياة الاجتماعية الراضية :

ويجب أن تكتمل الحياة الاجتماعية فى الريف حتى تجذب إليه ذويه وتحبب إليهم الاقامة فيه . إذ أن الريفى لا غنى له عن الاتصال بكل مايحيط به . وهناك فرق كبير بين الجيرة فى المدن و بينها فى الريف إذ فى استطاعة الحضرى إذا استاء ممن حوله ومما يحيط به أن يتلمس جيرة أخرى دون أن يخسر شيئا . أما الريفى فعلى عكسه تماما . فاذا ما استاء من جيرته وأراد أن يبعد عنها خسر أرضه وخسر كل جهوده فيها وانتقل إلى أرض غريبة و بيئة أغرب .

ويزعم بعض الناس أن الريف سيبقى على ماهو عليه إلى أبد الدهر مختفيا وراء عظمة المدن متأخرا عنها فى مراحل المدنية وأساليب العمران . ولكن حان الوقت الذى يجب أن تتبدل فيـه هذه الفكرة نحو الريف وأن يزول الاعتقاد الخاطئ الذى ينسب قذارة بيوت الفلاحين إلى وجودها فى الريف و ينسب كدر المـاء وضعف الانارة وعدم تمهيد الطرق إلى كونها فى القرى و يرد اختلال نظم حياة هؤلاء الريفيين وعدم العناية بتربية أطفالهم ، ورثاثة ملابسهم وسوء حالتهم الصحية إلى بعدهم عن المدن ؛ كأنما المدن وحدها هى التى يجب أن تنفرد بهذه النعم كلها وكأنما خلق الريف ليكون حومة القاذورات ومباءة الفوضى والجهـالة وموطن الخشونة وفساد الذوق . وليست هذه الحـال قاصرة على مصر فقط بل هى قائمة فى جميع ممالك العالم والقياس مع الفارق إذ النكبة فى مصر أشد والبلوى أعظم .

نحن لا نرى مبررا لكل ذلك ولا نرى سببا يمنعنا من رفع مستوى الريف من جميع الوجوه الى ماتراه فى المدن — يجب أن تكون القرية مدينـة مصغرة فيها المتاع

الطيب الذى فى المدن — فلا يجوز أن يشرب الريفيون ماء قذرا آسنا كما أنه لايجوز أن تظل الاضاءة بينهم على أسلوبها القديم البالى ولا يجوز أن يعيشوا فى بيوت يتجسم فيها شبح البؤس والفاقة . ان كل ماوصلت اليه يد المدنية من تحسين وابداع يجب أن يكون فى متناول القروى كما هو فى متناول الحضرى .

يجب أن ينال الريفى حظه من الحياة . يجب أن نخرجه من ظل الموت البارد الى شمس الحياة الفياضة بالدفء والحرارة . إن الرحمة الانسانية الكبرى التى يحمل رسالتها الفكر الحديث تتجه بكليتها إلى وجوب اعطاء الريفى حظا من المدنية لا يقل عن حظ الحضرى حتى يستوى ميزان العدالة وتتعادل الكفتان .

٦ — بيت القروى :

يقول الانجليز فى أمثالهم إن " بيت الرجل هو قلعته " ولما كانت مهمة القلعة وقتية تقوم للدفاع والغلبة فى " الجهاد الأصغر " . وكانت بيوت القرويين حصون الأمة القائمة لكل زمان ومعقلها فى "الجهاد الأكبر" وجب أن تضاعف الجهود فى تحصينها وتقويتها حتى ترد صولة الدهر وتدفع غير الحدثان .

ولقد فكر كثير من المصلحين فى تحسين بيت القروى . وافتنوا فى مختلف الوسائل التى قد توصلهم إلى غايتهم وكان محمد على باشا الكبير أول من اهتم فى مصر الحديثة بهذا الإصلاح . وقد رأى ان خير وسيلة لاصلاح بيوت القرى هى إحراقها كلها و إقامة أخرى تمتاز باستيفائها الشرائط الصحية والاجتماعية . ولكن العلماء وكبار رجال الدين أبوا عليه ذلك قائلين إنهم مع اعتقادهم بسوء الحالة فى الريف لدرجة يصعب اصلاحها يرون أن الانسانية تقضى بالبعد عن الطفرة وأساليب

العنف، وأن الحكمة تتطلب التدرج فى الاصلاح ، وتمشى المظاهر والتحسينات الخارجية مع التعليم والتربية وتهذيب النفس . وظلت الفكرة راكدة حتى قام نفر من المصلحين المعاصرين واقترحوا بناء بيوت مثالية يحذو الريفيون حذوها ، ويتخذون مساكنهم على مثالها . ولكن ذهبت كل تلك الجهود هباء وظلت بيوت القرويين على حالتها الأولى التى كانت عليها منذ العصور القديمة دون تغيير أو تبديل فكأنها مقطوعة الصلة بالزمن وما الزمن سوى التغير والانقلاب .

يسكن هؤلاء الريفيون بيوتا قذرة ليس فيها منفذ للضوء ولا مدخل للهواء . وفى هذه الأماكن ينشأ الطفل متأثرا بأوضاع هذه البيئة وتنشأ الطفلة محملة تراث هذا العرف الاجتماعى السيء ، وهذا الطفل وتلك الطفلة هما عدة المستقبل وأساس الأسر فى الغد القريب .

يجب اذن أن يبنى " الدوار " على نظام صحى أنيق يكفل الراحة التامة لسكانه ويضمن لهم حياة هانئة . يجب أن يرتب أثاثه ترتيبا بسيطا جميلا يحبب الى الفلاح الإقامة فيه .

٧ — مسجد القرية :

مسجد القرية أحد المؤثرات القوية التى تساعد على إنشاء حياة اجتماعية قوية الأركان فى الريف . والعناية بالمسجد لها أثر كبير فى تحسين هذه الحياة الاجتماعية الريفية وحل كثير من مشاكل الريف ومتاعبه التى تقوم حجر عثرة فى سبيل ارتقائه . أليست مهمة المسجد هى التعبد والحث على طاعة الله والعمل بما أمرنا به ؟ ألم يحثنا الله فى تعاليمه على الأمانة وحب الجار والعطف عليه — وهذه كما بينا احدى مشاكل الريف الاجتماعية ؟ ألم يحثنا الله على الكد والسعى للرزق فى مناكب هذه الأرض بقوله تعالى " يرثها عبادى الصالحون " والصالحون هنا هم المعمرون؟ وهذه شارة الحضارة الريفية التى تتطلب شبانا أقوياء مجاهدين يسعون

الى تحقيق آمالهم والوصول الى غاياتهم؟ألم يحثنا الله على الادخار والاقتصاد بقوله "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا"؟ ألم يحثنا الله تعالى على التعاون بقوله "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ؟" أليست هذه كلها قوانين المدنية الريفية . أليست هذه أقوى أسسها وأوضاعها ؟

و إذا تمكن المسجد من القيام ببعث الفرح الروحى والرضا والقناعة فى القلوب، فان الريفى سيستغنى عن كثير من الملهيات الناقصة فى قريته وسيكون فى مقدوره أن يخلق فى منزله سعادة يوجدها خياله وعقيدته ، و إن فى القيام بما فرضه الله لسعادة لا تعد لها سعادة وسرورا روحانيا لا يعدله سرور .

فهل لنا أن نعنى بمسجد القرية . وهل لنا أن نختار له واعظا مثقفا خبيرا بشؤون دينه ودنياه ، متزنا فى تفكيره ، منطقيا فى تعبيره ، حتى يؤثر فى الناس و يبعث فيهم روح الاخوة والشهامة والأمانة وحب الجار واجتناب الخمر والميسر والزنا وقتل النفس التى حرم الله قتلها . لا شك أن لمثل هذا الوعظ أثره فى تهذيب القرويين واصلاح نفوسهم واسعاد دينهم ودنياهم .

٨ — مدرسة القرية :

هذه المدرسة هى مجمع للثقافة فى الريف و يجب أن نوجه التفاتها الى أنواع التعليم التى نعتقد أنها الأسس الأولى للثقافة الريفية والعناصر النافعة التى تعد الريفى للدخول فى غمار الحياة . واذا كان تحسين حالة المدارس فى الحضر واجبا فهو فى الريف أوجب ، إذ أمام الحضرى متسع لاختيار أية مدرسة يلحق بها أولاده . أما الريفى فانه يلاقى مشقة وعناء إذا لم يرتح الى مدرسة القرية الوحيدة فلا يجد بدا من الحاق أولاده بإحدى مدارس المدينة البعيدة عن

قريته . ولا يخفى ما يكلفه ذلك من نفقات باهظة وعناء كبير ما كان أغناه عنهما لو أصلحت حال مدرسة القرية .

ولما كان هذا الموضوع متشعب الأطراف، محتاجا إلى بحث طو يل لا يمكننا الخوض فيه هنا ، فقد اكتفينا بالاشارة إليه ، لافتين النظر إلى ضرورة العناية ببحثه بحثا مستفيضا ، تشترك فيه الهيئات الحكومية والشعبية معا رجاء الاهتداء إلى الوضع الذى يتناسب وحياتنا الريفية، على أنى أضع تحت نظر القارئ ماسبق أن كتبته فى هذا الجزء من الكتاب عن نظم التعليم فى بلاد الدانيمارك ، تلك البلاد التى استفادت من التعليم أجل الفائدة بفضل إحكام أساليبها وتناسبها مع الظروف القائمة فيها .

٩ — مستشفى القرية :

ليس مستشفى القرية بأقل أهمية من مدرستها بل يجب أن يكونا فى مستوى واحد إذا سلمنا بأن العقل السليم فى الجسم السليم وأن صحة الفكر ور بحانه يتصلان اتصالا وثيقا بسلامة الجسد وقوته .

وتكاد لا تخلو قرية فى الممالك الأوروبية من مستشفى قروى بالرغم من أنهم ليسوا فى الحاجة القصوى إلى ذلك كما هى الحال فى مصر ، فان صحة الريفيين الأوروبيين قوية وأبدانهم مؤسسة على نظم الحكمة والتبصر،ولهذا فهى مثال الفتوة والعنفوان بفضل درايتهم بحقوق أجسادهم وتفهمهم كيفية توق الأدواء .

فاذا كان المستشفى فى أوروبا لازما للقرية فانه لا ريب ألزم لها فى مصر وحالة الريفيين الصحية عندنا مما لا يحتاج الى بيان فكلنا يعرف كيف يقاسى الفلاح المسكين آلام الأمراض وكيف يتعذب ولا يدرى علة هذا العذاب .

١٠ — التآلف والإخاء :

هاتان الخلتان هما وليدتا الاجتماع وتبادل المنفعة ولكى نخلق هذا الروح الطيب فى قلوب الريفيين يجب أن نمهد الطريق إلى اجتماعهم فى مناسبات قوية تربطهم بها أواصر دائمة لجمعهم فى جمعيات تعاونية أو فى محافل دورية أو فى أعياد قومية أو فى فرق رياضية أو فى نواد اجتماعية أو دور كتب أو قاعات تلقى فيها المحاضرات وتقام فيها الحفلات يؤمها الجميع فى أوقات فراغهم أو فى بعض أيام الأسبوع .

ولهذه الاجتماعات مزاياها العظيمة فانه لا يكاد يجتمع جماعة من الناس ويتبادلون التحيات ويتحادثون فى أمورهم شورى حتى تقوم بينهم أسباب الإخاء وتقوى فيهم روابط الألفة والتحاب والاتحاد . وما البغضاء والتحاسد والريبة والوحشة إلا وليدة تباعد الناس وقلة التواصل بينهم .

١١ — الرياضة والتسلية :

يجب أن تكون بجانب العمل المرهق الشاق رياضة ذهنية وجسدية ونفسية ويجب أن يجد الريفى متسعا من وقته وماله لينفقه فى التلهى والتسلية على شرط ألا يزيد هذا الوقت والمال أو يقل عن المعقول حتى لا يضنى الريفى نفسه فى العمل ليل نهار أو يتركها على أعنتها ترتع فى اللهو والمجون .

وانه ليسوؤنى من رجال لهم مكانتهم فى حياتنا القومية عند الكلام فى موضوع اشتراك القروى فى التمتع بالتسلية البريئة وتوفير أسباب المباهج له فى قراه كايجاد السينما والراديو والموسيقى والغناء والتمثيل وغيرها ، أن يقولوا إن هذه أول خطوة فى سبيل إفساد الفلاحين علينا فلقد خلق الفلاح للعمل والكد ، ويجب ألا

يكون له نصيب من اللهو والتمتع . كأنما مثله عندهم مثل الدابة تعمل طيلة النهار حتى اذا أظلم الليل دخلت حظيرتها .

هذه نظرة قاسية وتفكير لن يستمر العمل به طويلا فى هذا الزمن السريع التطور . وسيأتى الوقت الذى يطالب فيه الفلاح بحقه فى الحياة ، وبمكانه تحت الشمس — على حد التعبير الافرنجى — وسوف يحصل عليه دون ريب وهو عالم بأنه المنتج الأعظم لثروتنا القومية .

ألم يكن من الحكمة التبصر قليلا . ألم يكن من الواجب عدم حرمانه من متاع الحياة المشروع حتى لا يشعر بأنه مهيض الجناح مهضوم الحق فيثور عند ما تسنح له أول فرصة على هذه المعاملة الجائرة .

١٢ — الأعيان المتغيبون :

يترك كثير من الأعيان قراهم وينزحون إلى المدن زاعمين أن هذه القرى لا تصلح للاقامة فيها وأن أفقها أضيق من أن تحلق فيه آمالهم العظيمة أو تلتمس فيه نفوسهم ما يغذيها من متع ومباهج لا غنى لهم عنها . وهؤلاء الأعيان لاهم لهم إلا جمع المال من هذه القرى وصرفه فى المدن وقلما يعنون باصلاح أراضيهم أو تحسين حال فلاحيهم وإنما يعنون بالبهرج الكاذب والتظاهر الخادع وهم لا يعدون هذا العالم الريفى إلا موردا يمدهم بالمال ولا يهتمون بأى إصلاح محلى أو تحسين قروى إلا إذا علموا أن هذا الاصلاح وذاك التحسين سيرفعان من قيمة أملاكهم لدر الربح عليهم . وعلى ذلك تظهر هذه القرى فى هيئة زرية سيئة ولا يرتفع مستوى الاصلاح فيها إلا بقدر ما تستلزمه الضرورة القصوى .

وأسوأ شيء هو علاقة هؤلاء الأعيان بمستأجرى أطيانهم فانهم يعيشون بعيدين عن التفاهم معهم والاشتراك فى تحمل المسئولية واياهم ولا يتقابلون إلا نادرا وعلى ذلك كثيرا ما يشتد الشقاق والعداء بينهم إلى حد يقلق بال المفكرين .

حال كهذه تؤول حتما إلى مراوغة المستأجرين لجماعة الأعيان وسيدفع هؤلاء الأعيان بدورهم إلى الثأر من أولئك. وبذلك تضيع القرية فى معترهما . ويعقب ذلك اضمحلال نشاط الفلاح وارتخاء قواه وانهيار آماله وتفنى فى نظره كل الأشياء المغرية التى كانت تدفعه إلى سكنى الريف .

والأعيان — وأغلبهم على جانب من الثقافة والتعليم ، وهم بمثابة قادة للهيئات الريفية التى تتكون من صغار المزارعين — يتوقف عليهم رقى هذه الهيئات . هذا الى أن وجود هؤلاء الأعيان فى أراضيهم يجعلهم نماذج للكمال النسبى فى نظر الريفيين ، وكذلك يعطيهم متسعا من الوقت لتوسيع مشروعات التحسين نظرا الى الامتيازات التى يحصلون عليها من الهيئات الحكومية بفضل اتصالاتهم برجالها . حقا إن فى إقامة هؤلاء الأعيان فى قراهم حياة وتعميرا ، كما أن فى هجرهم لها فناء وتدميرا . واذا توالى نزوح هؤلاء الأعيان الى المدن فستكون النتيجة أن تذهب بمرور الأيام قداسة جو القدم الذى تخفق فيه أرواح الأجداد الأقدمين على القرية فيحكم القرية أسياد آخرون لهم آمال جديدة يطمسون من أجلها أثر العهد المنقرض وبذلك تقوم حياة جديدة على غير أسس ، حياة موحشة لا تربطها بحلقة الماضى الذهبية أية صلة وهى أشبه شيء بعش الغراب الذى ينبت فى المستنقعات ويقوم فيها على غير جذور ، أو يحكمها صغار الفلاحين الذين سيكون لهم مطلق التصرف فى مستقبل القرية الذى أصبح غامضا فاما الى نجاح واما الى خذلان .

وأنه ليجدر بهؤلاء السادة الهاربين من الميدان أن يعودوا الى قراهم ويجيبوا داعى الوطن قبل أى داع آخر من أهواء النفس ورغباتها حتى يتصلوا ثانية بماضيهم ويكونوا حلقة الحاضر الذى يقوم عليه مستقبل مصر العظيم .

هذه هى بذاتها قوانين "المدنية الريفية" وأوضاعها التى تشغل بال العالم الحديث كما شغلت " المدينة الفاضلة " بال العالم القديم عندما فكر الفلاسفة فى إقامة " المدينة الفاضلة "[1] وقام أفلاطون والفارابى وغيرهما يتحدثون عن مذاهبها وتعاليمها . ولكن لم تكن هذه ولا تلك جلية المعالم . كما أنها لم تكن ناضجة عملية ولهذا فقد وقفت معلقة عند حد الفكرة ولم يكن فى المستطاع الوصول بها الى دور التنفيذ .

تطورت الحياة منذ ذلك الوقت فى جميع مرافقها الحسية والمعنوية بفضل تقدم الفنون والعلوم والآداب على مرور العصور . وأصبح طريق الوصول إلى " المدينة الفاضلة " واضحا مستطرقا أمام التفكير فيه وأمام العمل على تحقيق الغاية المنشودة . ولم يك ذلك وقفا على الحضر كما كان الحال قبلا وإنما تناول الريف كذلك ، فنودى بالمدنية الريفية بعد أن كان القدماء يعتقدون أن المدنية هى من حق الحضر فقط وأن الريف ما هو إلا خادم لهؤلاء الحضر .

وسواء أكانت المدنية ريفية أم حضرية فان وجهتها فى كل هو "الإنسان الكامل"[2] كما سماه كل من "هنريك إبسن"[3] و "برنارد شو"[4] وغيرهما من رواد الفكر الحديث الذين دعو اليه بمقدرة عظيمة وهمة فائقة .

---

(١) Utopia

(٢) Superman

(٣) Henrik Ibsen مفكر وكاتب عالمى أصله نورويجى ولد سنة ١٨٢٨ وتوفى سنة ١٩٠٦

(٤) George Bernard Shaw مفكر وكاتب عالمى أصله أرلندى ولد سنة ١٨٥٦

وكما كانت سنة التقدم عند الأقدمين التضامن فى العمل والتعاون عليه فهى كذلك عند العصريين ، وإنما تمتاز الأخيرة بأنها تعمل طبق أوضاع نظامية وقوانين محكمة أوجدها نور العرفان وصقلتها خبرة الأزمان .

وبدأت هذه الأوضاع التعاونية منذ قرن تقريبا تقوم بمهمتها فى هدوء وانتظام لتكوين ذلك " الإنسان الكامل " الذى يعتبر — فيما يختص بالريف — وحدة " القرية الفاضلة " وهى أساس المدنية الريفية التى ندعو إليها ونعمل على تحقيقها .

ملحق

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧
بشأن الجمعيات التعاونية المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول
أحكام عامة

مادة ١ — تعد جمعيات تعاونية مصرية الجمعيات التى تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها من الوجهة المادية فى مسائل الانتاج والشراء والبيع والاقراض والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضى وأعمال الرى والصرف وبناء المساكن بقليل النفقات أو ما شاكل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم متبعة فى ذلك المبادئ التعاونية .

يجوز للجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال المتقدمة .

مادة ٢ — لا يطلق اسم جمعية تعاونية مصرية الا على الجمعيات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٣ — لايجوز أن تتناول أعمال هذه الجمعيات مصالح أفراد غير أعضائها إلا اذا جاء ذلك عن طريق فرعى وفى الحدود التى يعينها نظام الجمعية لغرض خدمة مصالح الأعضاء على وجه أتم ، هذا فيما عدا أعمال الاقراض فانه لا يجوز للجمعيات أن تقرض غير أعضائها .

مادة ٤ — تتكون الجمعية التعاونية من أفراد يختلف عددهم بشرط ألا يقل عن عشرة أعضاء .

رأس مال الجمعيـة قابل للتغيير ويجوز أن يتكون رأس مالها الأصلى من اشتراكات أو أنصبة أو أسهم —

مادة ٥ — يجب أن تكون لكل جمعية تعاونية مصرية تسـمية خاصة تعبر عن هذه الصفة وتدل على ما يأتى :

(١) الغرض الأصلى من أعمالها .

(٢) اسم المدينة أو القرية التى بها مقرها .

ويجب ألا تتضمن تسمية الجمعية اسم أى شخص .

مادة ٦ — يجب أن يذكر اسم الجمعيـة كما هو موضح فى المـادة السابقة فى دفاتر الجمعيـة وعقودها ومراسلاتها مشفوعا برقم تسـجيلها فى سجل الجمعيات التعاونية المصرية .

مادة ٧ — يكون مقر الجمعية فى المدينة أو القرية التى تزاول فيها أعمالهـا . ولا يجوز أن يكون لها فروع فى جهات أخرى الا اذا كان ذلك لشراء ماتحتاج اليه أو لتصريف حاصلاتها أو حاصلات أعضائها .

لا يجوز أن تؤلف أكثر من جمعية تعاونية لغرض واحد فى مدينـة أو قرية واحدة الا بتصريح خاص من قسم التعـاون بوزارة الزراعة وتستثنى من ذلك المحافظات وعواصم المديريات .

يجب التميز بين أسمـاء الجمعيات اذا ما تألف أكثر من واحدة منها فى مدينة أو قرية واحدة .

مادة ٨ — تنقسم الجمعيات التعاونية من حيث مسئولية أعضائها الى نوعين :

(١) جمعيات ذات مسئولية محدودة يكون الأعضاء فيها مسئولين بقدر قيمة أسهمهم فى الجمعية أو بقيمة أزيد منها ينص عليها فى نظام الجمعية .

(٢) جمعيـات ذات مسئولية غير محدودة يكون فيها الأعضـاء مسئولين بالتضامن عن كافة ما على الجمعية من التزامات ويجب أن يزاد على اسم الجمعيات التى من هذا النوع أن مسئوليتها غير محدودة .

وللجمعيات ذات المسئولية غير المحدودة دون غيرها أن تتكون بغير رأس مال.

البـاب الثانى

فى الجمعيات التعاونية المصرية

مادة ٩ — الأشخاص الذين يشـتركون فى انشاء جمعية تعاونية هم مؤسسوها وهم الذين يتولون تحضير عقد التأسيس الابتدائى ومشروع نظام الجمعية .

مادة ١٠ — يجب أن يشتمل العقد الابتدائى للتأسيس على ما يأتى :

(١) تاريخ ومكان تحريره .

(٢) أسماء المؤسسين ومحل اقامتهم وصناعتهم .

(٣) اسم الجمعية .

(٤) مقرها .

(٥) نوع أو أنواع أعمالها .

(٦) مدتها ان كانت لها مدة محددة .

(٧) قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتتب به من الأسهم وما دفع من ثمنها وكذلك نوع الأنصبة وقيمتها والهبات ان وجدت .

مادة ١١ — يجب وضع نظام الجمعية طبقا لأحكام هذا القانون على أن يشمل على الأخص ضمن نصوصه ما يأتى :

(١) اسم الجمعية .

(٢) نوع أو أنواع الأعمال التى تزاولها .

(٣) مقرها ومدتها ان كانت لها مدة محددة .

(٤) نوع مسئولية أعضاء الجمعية .

(٥) قيمة الاشتراكات أو قيمة الأسهم وكيفية دفعها .

(٦) أقصى ما يجوز أن يمتلكه العضو من الحصص مع مراعاة الحدود الواردة فى المادة ٥٥

(٧) شروط قبول الأعضاء وفصلهم أو انسحابهم .

(٨) كيفية ادارة الجمعية .

(٩) تعيين طريقة معاملة غير الأعضاء اذا أرادت الجمعية معاملتهم وذلك فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٣

(١٠) السنة المالية للجمعية .

(١١) طريقة تحضير الحساب الختامى والمصادقة عليه .

(١٢) كيفية تكوين المال الاحتياطى .

(١٣) كيفية توزيع الأرباح .

(١٤) قواعد دعوة الجمعية العمومية وكيفية التصويت فيها .

مادة ١٢ — يجب على المؤسسين أن يرسلوا الى قسم التعاون نسختين من عقد التأسيس ونظام الجمعية موقعا عليها من جميع المؤسسين ومصدقا فيها على امضاءاتهم تصديقا قانونيا ، فاذا رأى قسم التعاون أن نظام الجمعية غير مطابق لأحكام هذا القانون فعليه أن يعيده الى المؤسسين فى ظرف خمسة عشر يوما مع بيان التعديلات التى رأى ادخالها . فاذا انقضى الميعاد المذكور بدون اعادة النظام للمؤسسين أو اذا أعاده ورأى المؤسسون أن التعديلات التى رأى قسم التعاون ادخالها لامبرر لها فلهم أن يرفعوا الأمر بعريضة مباشرة للمحكمة الابتدائية الكائن فى دائرة اختصاصها مقر الجمعية ، وعلى المحكمة بعد سماع ملاحظات قسم التعاون أن تبت فيه بطريق الاستعجال وبدون مصاريف و يكون حكمها غير قابل لأى وجه من وجوه الطعن .

مادة ١٣ — لمؤسسى الجمعية أن ينتخبوا من بينهم لجنة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة لتنوب عن جميع المؤسسين فى اتمام الاجراءات المنصوص عنها فى المادة السابقة وعلى هذه اللجنة أن تقدم الى قسم التعاون مع عقد التأسيس ونظام الجمعية محضر انتخابها .

مادة ١٤ — تسجل الجمعيات التعاونية فى سجل خاص معد لذلك فى قسم التعاون تدون فيه البيانات الواردة فى المادة ١١ وغير ذلك من البيانات التى يرى القسم فائدة فى تدوينها .

و يرسل قسم التعاون إلى الجمعية فى مدة لاتتجاوز خمسة عشر يوما شهادة تدل على تسجيل الجمعية والنشر عن عقودها ومعها نسخة من عقد نظامها وتأسيسها و يحفظ النسخة الأخرى فى محفوظاته .

مادة ١٥ — على قسم التعاون أن ينشر ملخص نظام الجمعية فى نشرة يصدرها .

مادة ١٦ — لاتعد الجمعية مؤلفة الا من تاريخ النشر المنصوص عنه فى المادة السابقة .

مادة ١٧ — الأعضاء المؤسسون مسئولون بطريق التضامن عما يستلزمه تأليف الجمعية من نفقات وعما يتفرع عنه من تعهدات فاذا تعذر تكوين الجمعية فليس لهم أى حق فى الرجوع على المكتتبين باشتراكات أو أسهم —

أما اذا تألفت الجمعية فانها ترد اليهم ما أنفقوه من مصاريف لتأسيسها وتقيد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى —

مادة ١٨ — المؤسسون مسئولون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتتابات الواردة فى عقد التأسيس الابتدائى وعن الأنصبة العينية وعن الهبات الموضحة بذلك العقد وعن القيمة التى قدروها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٩ — كل جمعية أنشأت لها فرعا تعلن عنه قسم التعاون لتسجيله —

مادة ٢٠ — كل تعديل فى نظام الجمعية يكون بقرار من الجمعية العمومية طبقا للاجراءات المبينة فى المادة ٧٥

أما اذا كان التعديل خاصا بزيادة درجة مسئولية الأعضاء عما هو مقرر فى نظام الجمعية أو بجعل هذه المسئولية غير محدودة وجب أن يكون بموافقة جميع الأعضاء.

مادة ٢١ — كل تعديل فى نظام الجمعية يجب تسجيله ونشره ولا يمكن التمسك قبل الغير الا من تاريخ هذا النشر .

الباب الثالث

المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية

مادة ٢٢ — ينشأ مجلس أعلى للجمعيات التعاونية مهمته بحث الخطط العامة للحركة التعاونية وفحص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو الغير من الاعانات المالية وغيرها .

ويكون تشكيل هذا المجلس كما يأتى :

عدد الأعضاء		
١	وزير الزراعة	رئيسا
١	وكيل وزارة المالية...	
٢	عضوان من مجلس الشيوخ	يعينون بمرسوم ملكى
٣	أعضاء من مجلس النواب	
٢	من مديرى المصارف المصرية	
٥	من الاختصاصيين بالمسائل الاقتصادية على أن يكون منهم اثنان من أعضاء الهيئات الزراعية الكبرى .	
٨	أعضاء تنتخبهم الهيئات التعاونية المركزية من بين أعضائها ويعين وزير الزراعة طريقة انتخابهم بقرار وزارى ويختار وزير الزراعة هؤلاء الأعضاء الثمانية من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الموجودة الآن ريثما يصدر هذا القرار .	
١	المستشار الملكى لوزارة الزراعة .	
١	مدير قسم التعاون .	
١	مراقب مصلحة التجارة والصناعة .	
٢٥		

مدة العضوية فى هذا المجلس للأعضاء المعينين أو المنتخبين ثلاث سنوات ويجوز اعادة انتخاب العضو أو تعيينه .

يستبدل الأعضاء المعينون بمرسوم ملكى قبل انتهاء مدة عضويتهم اذا فقدوا الصفة التى عينوا بسببها الا أنهم يستمرون فى عملهم الى أن يتم تعيين من يحل محلهم.

ينتخب المجلس وكيلا له من بين أعضائه يقوم مقام الرئيس فى غيابه .

مادة ٢٣ — ينعقد المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من الرئيس ويجب على الرئيس أن يدعو المجلس للانعقاد اذا طلب منه ذلك خمسة من الأعضاء وتكون الدعوة فى ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الطلب .

مادة ٢٤ — لا يقرر وزير الزراعة أمرا من الأمور المبينة فى الفقرة الأولى من المادة ٢٢ الا بعد أخذ رأى هذا المجلس .

الباب الرابع

فى الأسهم وفى المال الاحتياطى

مادة ٢٥ — اصدار الأسهم غير محدود بعدد فى الجمعيات ذات الأسهم ولا يجوز للجمعية أن تصدر أسهما بقيمة تقل عن القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو تزيد عنها .

مادة ٢٦ — تعين قيمة الأسهم فى نظام الجمعية على ألا تقل عن نصف جنيه ولا تزيد عن جنيهين . فاذا تحددت قيمة السهم بنصف جنيه تدفع بأكملها وقت الاكتتاب واذا زادت عن ذلك يدفع على الأقل نصف جنيه عند الاكتتاب على أن يسدد الباقى فيما بعد دفعة واحدة أو على أقساط .

مادة ٢٧ — لا توزع أرباح على العضو الا بعد تمام تسديده لقيمة أسهمه وإلى أن يتم هذا التسديد يطرح ما يخصه من الأرباح من حساب الباقى من ثمن هذه الأسهم .

مادة ٢٨ — اذا سببت خسائر الجمعية فى سنة ما عجزا فى رأس المال المسهم المدفوع فلا يجوز توزيع أرباح فى السنوات التالية إلا بعد سد ذلك العجز .

مادة ٢٩ — يتكون المال الاحتياطى للجمعية عدا المبالغ المأخوذة له طبقا لأحكام المادة ٧٧ من المواد الآتية :

(١) ما قد يفرض من رسوم الدخول .

(٢) الهبات والوصايا والأوقاف التى لم تخصص لغرض معين .

(٣) الفوائد والأرباح ومبالغ العائد التى لم تطلب خلال الخمس السنوات التالية لاعتمادها من الجمعية العمومية .

مادة ٣٠ — الى أن يبلغ المال الاحتياطى ربع رأس المال المسهم المدفوع يجب سد العجز الذى قد يحصل فيه من أرباح السنوات التالية قبل دفع أية فائدة أو عائد . فاذا بلغ الاحتياطى الربع المشار اليه أو زاد عنه ثم نقص بعد ذلك فيسد العجز بالطريقة عينها ولكن بقدر ما يعيده الى الربع فقط .

مادة ٣١ — متى بلغ المال الاحتياطى ضعفى رأس المال المسهم المدفوع جاز للجمعية أن تكون مالا احتياطيا غير عادى تتصرف فيه طبقا لقرارات جمعيتها العمومية .

الباب الخامس

قواعد الاقراض والاقتراض والودائع

مادة ٣٢ — على الجمعيات التعاونية التى يكون غرضها أو من أغراضها الاقراض والاقتراض وقبول الودائع مراعاة القواعد المبينة فى المواد الآتية :

مادة ٣٣ — لا تعطى القروض والاعتمادات الا للأعضاء وذلك بمقتضى عقود يبين فيها الغرض من القروض ومدتها . ويشترط فيها أن تكون مخصصة

بأكملها لأعمال منتجة داخلة ضمن الأعمال التى تزاولها الجمعية ويراعى فى اعطائها حاجة المقترض اليها ومقدرته على تسديدها

مادة ٣٤ — القروض التى تقدمها الجمعية لأعضائها تكون إما لأجل قصير أو لأجل متوسط .

مادة ٣٥ — القروض القصيرة الأجل تعطى لأمد لا يزيد عن المدة التى تستغرقها الأعمال التى استوجبتها تلك القروض على ألا تزيد مدة القرض عن اثنى عشر شهرا .

لا يجوز مد أجل هذه القروض الا اذا دفع المقترض نصف دينه على الأقل كما أنه لا يجوز مد الأجل أكثر من مرة واحدة .

مادة ٣٦ — تعطى القروض المتوسطة الأجل لمدة تتناسب مع الأعمال التى أعطيت القروض من أجلها على ألا تزيد عن خمس سنوات . وتسدد هذه القروض أقساطا سنوية .

لا يجوز أن تزيد القروض المتوسطة الأجل عن عشر المبالغ التى تخصصها الجمعية للإقراض ، وتستثنى من ذلك الجمعيات التى تتطلب طبيعة أعمالها الإقراض لآجال متوسطة .

مادة ٣٧ — يشترط فى اعطاء القروض القصيرة الأجل تقديم احدى الضمانات الثلاث الآتية :

(١) كفالة شخصية من ضامن أو أكثر من ذوى اليسار سواء من الأعضاء أو غيرهم .

(٢) ايداع أوراق تجارية أو قراطيس مالية من التى تقبلها الحكومة أو أشياء أخرى ذات قيمة أو منقولات .

(٣) رهن عقارى أو حيازى .

وفى الحالتين الأخيرتين لا يجوز أن يزيد مقدار القرض عن ٦٠ ٪ من قيمة الوديعة أو الرهن .

مادة ٣٨ — يشترط فى القروض المتوسطة الأجل تقديم رهن عقارى من الدرجة الأولى أو رهن حيازى على أعيان خالية من كل حق عينى أو تقديم قراطيس مالية من الدرجة الأولى .

مادة ٣٩ — يصبح القرض مستحق الدفع فورا وبدون انذار اذا ثبت لمجلس الادارة عدم استعمال القرض فى الأوجه التى أعطى من أجلها .

مادة ٤٠ — للجمعيات أن تقبل ودائع سواء من الأعضاء أو من غيرهم لأجل مسمى أو تحت الطلب على أن تكون الودائع التى تحت الطلب بدون فائدة . أما الودائع التى لأجل مسمى فيجوز أن تكون بفائدة أو بدون فائدة .

لا يجوز التصرف فى المبالغ المودعة تحت الطلب . أما الودائع التى لأجل مسمى فلا تتصرف فيها الجمعية الا بمقدار ٧٠ ٪ من مجموع قيمتها ولا تستعمل لأجل يتجاوز ميعاد استحقاقها .

مادة ٤١ — للجمعيات أن تتولى تسديد مستحقات على الأعضاء من مالهم أو تحصيل مطلوبات لهم نظير عمولة معينة .

مادة ٤٢ — على الجمعية العمومية أن تقرر فى كل سنة :

(١) الحد الأقصى لمجموع المبالغ التى تقترضها الجمعية ومجموع المبالغ التى تقبلها بصفة ودائع .

(٢) أقصى مبلغ يخصص لمجموع القروض والاعتمادات التى تعطى للأعضاء أثناء السنة .

(٣) أقصى مبلغ تقرضه الجمعية للعضو الواحد دفعة واحدة أو على دفعات متعددة ـــ

مادة ٤٣ ـــ لا يجوز أن يزيد الفرق بين فائدة الاقراض ومتوسط فائدة الاقتراض عن ٣ فى المائة فى حالة القروض القصيرة الأجل و ٢ فى المائة فى حالة القروض المتوسطة الأجل ـــ

الباب السادس

حقوق وواجبات الجمعيات وأعضائها

مادة ٤٤ ـــ الجمعيات التعاونية المكونة طبقا لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المعنوية ويجوز لها قبول الهبات والوصايا والانتفاع بالأوقاف المحبوسة عليها وهى خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٤٥ ـــ الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقا لأحكام هذا القانون تتمتع بالمزايا الآتية :

(أ) تعفى من جميع الرسوم النسبية وغيرها مما يستحق على العقود المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها كما أن التصديق على الامضاءات والنشر الخاصين بالعقود المذكورة يكونان بلا مقابل .

(ب) تعفى من رسوم تسجيل عقود ممتلكاتها أو حقوقها العينية العقارية وكذلك من رسوم التصديق على الامضاءات .

(ج) تعفى من تقديم التأمين المؤقت الذى يشترط دفعه مقدما للدخول فى المناقصات التى تطرحها الحكومة والسلطات المحلية بشرط أن تكون التوريدات المطلوبة داخلة فى دائرة أعمالها .

(د) تعفى من الرسوم الجمركية التى تستحق على العدد والآلات التى تستوردها لتأسيسها فى بدء عملها على شرط أن يكون الاستيراد فى خلال السنتين الأوليين لتأسيسها .

(هـ) تمنح تنزيلا قدره ٢٥ ٪ من أجور نقل العدد والآلات المذكورة آنفا على السكك الحديدية التابعة للحكومة .

(و) يكون لها الحق فى تخفيض رسوم التحليل فى المعامل الكيميائية للحكومة ويحدد مقدار هذا التخفيض بأمر وزارى يصدره الوزير المختص .

(ز) تمنح تخفيضا قدره ٥ ٪ على الأقل عن أثمان البذور والأسمدة التى تشتريها من وزارة الزراعة لمنفعة أعضائها الشخصية ـــ

مادة ٤٦ ـــ يجب أن تتوافر فى العضو الشروط الآتية :

(١) أن يكون مصرى الجنس .

(٢) أن يكون مقيما فى الجهة التى تزاول الجمعية فيها عملها أو تكون مصالحه أو أشغاله فيها ولم يكن محكوما عليه بالافلاس بالتدليس ولا فى جناية أو جنحة مخلة بالأمانة أو بالشرف .

(٣) أن يكون قد قبل كتابة نظام الجمعية وقام بالتعهدات الخاصة بالاشتراك ورسوم الدخول أو الاكتتاب فى الأسهم ودفع قيمتها .

وعلى كل حال لا يجوز تعليق الدخول فى الجمعية على الاكتتاب فى أكثر من سهم واحد .

مادة ٤٧ — اذا تسمت الجمعية التعاونية بجمعية تعاونية زراعية وجب أن يكون أعضاؤها ممن يستغلون أرضا زراعية كملاك أو مستأجرين أو ممن يزاولون أى عمل مرتبط بالزراعة ، هذا فضلا عن توافر الشروط المبينة فى المادة السابقة .

مادة ٤٨ — تفقد صفة العضوية باستقالة العضو أو بوفاته أو بفصله .

مادة ٤٩ — يفصل العضو من الجمعية فى الأحوال الآتية :

(١) اذا فقد شرطا من الشروط المنصوص عليها فى المادتين ٤٦ و ٤٧

(٢) اذا لم يسدد ما عليه من ديون للجمعية .

(٣) اذا أتى عملا من طبيعته أن يلحق بالجمعية ضررا جسيما ماديا أو أدبيا .

(٤) اذا التحق بجمعية تعاونية فى نفس الناحية تشتغل بالعمل الذى تشتغل به جمعيته أو التحق بجمعية اقراض تعاونية وهو عضو فى مثلها ولو كانت فى ناحية أخرى ويكون الفصل بقرار تصدره الجمعية طبقا للشروط المقررة فى المادة ٧٥

مادة ٥٠ — ليس للعضو الذى فصل من عداد الأعضاء ولا لورثة العضو المتوفى من حق الا فى أن يستردوا قيمة ما للعضو من أسهم بنسبة مال الجمعية الموجود فى ختام السنة المالية الجارية طبقا للحساب الختامى المصدق عليه من الجمعية العمومية وبعد استنزال كل ما عليه من دين للجمعية . ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يزيد المبلغ الذى يدفع عن المبلغ الذى دفعه العضو للجمعية .

ولا يدخل فى تقدير مال الجمعية المال الاحتياطى ولا الديون غير المضمونة ولا التى حل أجلها ولم تدفع ولا ممتلكات الجمعية .

وللجمعية ستة أشهر من بعد عمل الحساب الختامى السنوى لدفع هذه المبالغ ، وعلى كل حال لها الحق فى أن لا تدفع خلال سنة واحدة أكثر من عشر رأس المال المدفوع .

ويسقط الحق فى المطالبة بعد مضى خمس سنوات من وفاة العضو أو فصله .

مادة ٥١ — ليس للعضو المستقيل أن يطالب بقيمة أسهمه وانما يجوز له أن يتنازل عن هذه الأسهم للغير بالشروط المبينة بالمادة ٥٤

أما ورثة العضو المستقيل فيعاملون بأحكام المادة السابقة .

مادة ٥٢ — يبقى العضو المستقيل أو المفصول وكذلك ورثة العضو المتوفى مسئولين أمام الغير لمدة سنتين من تاريخ الخروج من الجمعية أو الوفاة فى كل مايتعلق بما أبرمته الجمعية من أعمال الى ذلك التاريخ وفى حدود المسئولية المقررة فى نظام الجمعية .

مادة ٥٣ — تكون الأسهم دائما اسمية وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز الحجز عليها الا بسبب ديون للجمعية .

مادة ٥٤ — يجوز للعضو أن يتنازل عن أسهمه لشخص آخر بمقتضى عقد عرفى بشرط أن يوافق مجلس الادارة على هذا التنازل فاذا انحلت الجمعية فى خلال ستة أشهر من تاريخ التنازل وحصلت تصفيتها فيستمر العضو المتنازل ضامنا للمتنازل اليه قبل الجمعية عن الالتزامات الناتجة من هذه التصفية .

مادة ٥٥ — لايجوز للعضو أن يملك أكثر من خمس مجموع أسهم رأس مال الجمعية .

مادة ٥٦ — الأعضاء الذين يوفون دائنى الجمعية حقوقهم تنتقل اليهم حقوق هؤلاء الدائنين فى التأمينات والضمانات التى لهم قبل الجمعية وذلك حتما وبقوة القانون .

مادة ٥٧ — لا تسرى أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ على الجمعيات التعاونية فيما يختص بمعاملتها مع أعضائها .

الباب السابع

ادارة الجمعيات

مادة ٥٨ — يكون لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شؤونها و لجنة مراقبة تكون مهمتها مراقبة سير أعمال الجمعية بانتظام و يتألف كل من مجلس الادارة و لجنة المراقبة من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم الجمعية العمومية من بين الأعضاء طبقا لأحكام نظام الجمعية .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة وعضوية لجنة المراقبة ولا يتقاضى أعضاء هاتين الهيئتين أجرا على عملهم —

مادة ٥٩ — يجب تبليغ قسم التعاون أسماء أعضاء مجلس الادارة و لجنة المراقبة وصناعاتهم وكل تغيير يحدث فى تشكيل هاتين الهيئتين .

مادة ٦٠ — مجلس الادارة يمثل الجمعية أمام القضاء فيما لها من الحقوق وما عليها من الواجبات .

مادة ٦١ — فيما عدا الأعمال التى نص نظام الجمعية على أن ليس لمجلس الادارة مزاولتها الا بعد موافقة الجمعية العمومية فان جميع معاملات مجلس الادارة تلزم الجمعية قبل الغير طالما أن هذه المعاملات تدخل ضمن الأعمال المنصوص عليها فى نظام الجمعية .

يجب على أعضاء مجلس الادارة القيام بتنفيذ جميع التعهدات التى يفرضها عليهم القانون ونظام الجمعية ولكنهم ليسوا مسئولين شخصيا عن أعمال الجمعية التى يجرونها فى حدود توكيلهم .

اذا قام أعضاء مجلس الادارة بأعمال لا تدخل فى عداد الأعمال التى أشار نظام الجمعية بأنها من متناول عمل الجمعية فعليهم شخصيا مسئوليتها سواء قبل الجمعية أم قبل الغير .

مادة ٦٢ — يجب على كل جمعية تعاونية أن يكون لديها غير الدفاتر التجارية المشار اليها فى المادة الحادية عشرة والمواد التى تليها من قانون التجارة الأهلى الدفاتر المبينة بعد وهى :

(١) دفتر الأعضاء ، وتبين فيه أسماؤهم وصناعاتهم ومحال اقامتهم وتاريخ قبولهم أو استقالتهم أو وفاتهم أو نصلهم وكذلك حساب المبالغ التى دفعوها أو سحبوها .

(٢) دفتر الأسهم و يبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الأعضاء وكل ما طرأ عليها من الغاء أو نقل .

(٣) دفتر محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية .

مادة ٦٣ — قبل بدء العمل فى دفاتر الجمعية يجب أن ترقم الدفاتر وأن تعلم كل صفحة منها بواسطة قسم التعاون أو موظف من موظفى الحكومة المقيمين فى الجهة يندبه القسم المذكور خصيصا لهذا العمل .

وفى نهاية كل سنة مالية للجمعية يجب أن يؤشر على الدفاتر والسجلات المذكورة من احدى الهيئات الآنفة الذكر فى نهاية آخر صفحة مكتوبة .

ولا يتقاضى أى رسم على هذه الاجراءات .

مادة ٦٤ — على مجلس الادارة أن يرسل الى قسم التعاون فى مدة الثلاثة الشهور التالية لانتهاء السنة المالية :

(١) كشفا بحركة الأعضاء أثناء السنة مبينا به من انضم الى الجمعية ومن خرج منها عن طريق الاستقالة أو الفصل أو الوفاة .

(٢) صورة من الحساب الختامي السنوى وحساب الأرباح والخسائر مشفوعة بتقارير أعضاء مجلس الادارة و لجنة المراقبة ومراجعى الحسابات ومحضر الجمعية العمومية التى اعتمدت الحسابات المذكورة .

واذا عقدت الجمعية العموميـة جلسات أخرى فعلى مجلس الادارة أن يرسـل الى قسم التعاون صورة من محضر كل جلسـة فى خلال الخمسة عشر يوما التاليـة لتاريخ انعقادها .

مادة ٦٥ — فى حالة غيـاب أحد أعضاء مجلس الادارة فللجنة المراقبة أن تندب أحد الأعضاء ليقوم مقامه أثناء غيابه .

مادة ٦٦ — للجنة المراقبة أن تطلب من مجلس الادارة جميع البيانات الخاصة بادارة أعمـال الجمعية وأن تطلع بنفسها أو بواسـطة من تنتدبه على دفاتر الجمعية ومراسلاتها و أن تجرد خزانتها ومخازنها .

ولهـا أن تطلب عقد الجمعية العمومية اذا اقتضت مصلحة الجمعية ذلك .

وعليها فحص التقرير السـنوى والحساب الختامى والقيام بجميع الأعمـال التى يفرضها عليها نظام الجمعية .

مادة ٦٧ — موافقة لجنة المراقبة شرط لازم لصحة كل معاملة تتم بين الجمعية وعضو مجلس الادارة سواء أكان متعاملا لحسابه الخاص أم بصفة ضامن .

مادة ٦٨ — الدعاوى التى يراد رفعها لمصلحة الجمعية ضد مجلس الادارة أو ضد أحد أعضائه ينبغى أن تقررها الجمعية العمومية وأن تباشرها لجنـة المراقبة باسم الجمعية .

مادة ٦٩ — للجنة المراقبة الحق فى ايقاف تنفيذ أى قرار يتخذه مجلس الادارة تراه مهددا للجمعية فى كيانها أو فى مصالحها وعليها فى هذه الحالة أن تدعو الجمعية العمومية بصفة مسـتعجلة للانعقاد فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أيام للداولة فيما يتخذ من الاجراءات ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره نصف الأعضـاء فاذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية الى اجتماع ثان فى مدة ثلاثة أيام أخرى على الأكثر . فاذا لم يتكامل العدد القانونى فى الاجتماع الثانى يبطل أمر الايقاف حتما وينفذ قرار مجلس الادارة .

مادة ٧٠ — يجب أن تعقد الجمعية العمومية العادية بدعوة من مجلس الادارة مرة على الأقل فى كل سـنة خلال الشهرين التاليين لختام السنة المـالية وذلك للتصـديق على الحسابات السـنوية وعلى تقارير مجلس الادارة و لجنـة المراقبة والمفتشين ومراجعى الحسابات وعند الاقتضاء لتعيين أعضاء مجلس الادارة و لجنة المراقبة أو اسـتبدالهم بغيرهم طبقا لأحكام نظـام الجمعية ولفحص غير ذلك من المسائل الواردة بجدول الأعمال .

مادة ٧١ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المـادة ٧٥ تكون الجمعية العمومية مكونة تكوينا صحيحا متى حضر اجتماعها نصف الأعضاء .

فاذا لم يبلغ المجتمعون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التى تعقد بدعوة ثانية فى خلال الخمسة عشر يوما التالية مكونة تكوينا صحيحا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين الا فى الأحوال المنصوص عليها فى المـادتين ٦٩ و ٧٥

تصدر القرارات بأغلبية الأصوات المطلقة واذا تساوت الأصوات يرجح الرأى الذى ينضم اليه من يرأس الجمعية .

مادة ٧٢ — لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التى يملكها .

مادة ٧٣ — يجب على الأعضاء أن يحضروا الجمعيات العمومية بأنفسهم وللنساء أن ينبن عنهن أعضاء آخرين .

وينوب عن القصر والمحجور عليهم أوصياؤهم والقامة عليهم .

وعلى كل حال لا يجوز أن ينوب أحد عن أكثر من شخص واحد .

مادة ٧٤ — لا يجوز للعضو أن يصوت فى أمر يتعلق بمصالحه الشخصية ويستثنى من ذلك التصويت فى الانتخابات .

مادة ٧٥ — لأجل اصدار قرار فى أمر من الأمور المبينة بعد يجب أن يحضر الجمعية العمومية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل ويجب الحصول على ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين :

(١) تعديل نظام الجمعية الداخلى .

(٢) فصل أحد الأعضاء .

(٣) انضمام الجمعية الى جمعية أخرى .

(٤) حل الجمعيـة قبل الأجل المحدد لهـا فى النظام الداخلى أو اطالة الأجل المذكور .

واذا لم يحضر العدد القانونى تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية وتعتبر القرارات صحيحة اذا حضر الاجتماع نصف أعضاء الجمعية على الأقل بأنفسهم أو ممثلين وحازت ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين .

واذا رفض الاقتراح المعروض أو لم يجتمع العـدد القانونى فى الاجتماع الثانى فلا يجوز إعادة عرضه على الجمعية العمومية قبل مضى ستة أشهر .

مادة ٧٦ — يجب على مجلس الادارة فى نهاية السنة المـالية أن يضع حسابات الجمعية ويختمها بحيث تشمل :

(١) الحساب الختامى للسنة المنتهية .

(٢) حساب الأرباح والخسائر .

ويجب أن يعرض الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر مشفوعين بالمستندات المثبتة لها على لجنة المراقبة ومراجع الحسابات لفحصها قبل انعقاد الجمعية العمومية التى ستصدق عليها بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبقى الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمراجعين والمفتشين فى مركز الجمعية مدة الثمانية الأيام على الأقل التى تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق ولكل عضو حق الاطلاع عليها .

مادة ٧٧ — اذا تبقى شىء بعد سداد كل النفقات وبعد وفاء جميع الالتزامات كان هذا الباقى ربحا صافيا للجمعية يوزع على الوجه الآتى :

يؤخذ أولا مبلغ للاحتياطى لا يقل عن ٢٥ ٪ من صافى الأرباح ويجوز تخفيض المبلغ الذى يؤخذ لهـذا الغرض الى ١٢½ ٪ من الأرباح متى بلغ الاحتياطى نصف رأس مال الجمعية المدفوع .

وأما اذا كانت الجمعية من الجمعيات التى لارأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب ألا يقل هـذا المبلغ عن ٧٥ ٪ من صافى الأرباح ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافى لأن يدفع للأعضاء الذين يملكون أسهما الفائدة التى قررها نظام الجمعية الداخلى (على ألا تزيد هذه الفائدة عن ٦ ٪) .

وتحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للأسهم بعد استنزال المبالغ التى لم تدفع من ثمن الأسهم ثم يؤخذ بعد ذلك جزء من الأرباح ينص عليه فى نظام الجمعية الداخلى لأجل ترقية شؤون البلد القائمة فيه الجمعية من الوجهتين المادية والأدبية والباقى يوزع على الأعضاء بنسبة المعاملات التى أبرمها كل منهم مع الجمعية ويطلق عليه اسم " العائد " .

مادة ٧٨ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها فى المادة ٦٩ تنعقد الجمعية العمومية بناء على دعوة مجلس الادارة ويجب على المجلس دعوتها الى الانعقاد إذا طلبت منه ذلك لجنة المراقبة أو عدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة ويجب أن يبين فى طلب الدعوة الغرض من الاجتماع .

مادة ٧٩ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها فى المادة ٦٩ يجب أن يصدر اعلان الدعوة الى عقد الجمعية العمومية قبل الانعقاد بمدة خمسة عشر يوما على الأقل ولا تجوز المناقشة أو التصويت الا فى المسائل المدرجة فى جدول الأعمال .

الباب الثامن

التفتيش ومراجعة الحسابات

مادة ٨٠ — الجمعيات التعاونية خاضعة للتفتيش وهو عبارة عن فحص أعمال مجلس الادارة ولجنة المراقبة والجمعية العمومية والتحقق من مطابقتها للقانون ونظام الجمعية ولقرارات الجمعية العمومية وكذا التحقق من أن الملاحظات التى أبديت والتعليمات التى أعطيت لها فى التفتيش السابق قد عمل بها .

يقوم قسم التعاون بوزارة الزراعة بهذا التفتيش وذلك الى أن توجد اتحادات تعاونية تتولى بنفسها هذه المهمة بارشادات قسم التعاون .

مادة ٨١ — تجب مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية مرة فى السنة على الأقل بواسطة مراجعى الحسابات . ولهؤلاء الحق فى فحص دفاتر الجمعية وأوراق حساباتها وأن يجردوا خزائنها ومخازنها .

ويجب أن يقوموا بهذه الأعمال بحضور لجنة المراقبة .

ويكون المراجعون من موظفى قسم التعاون الى أن توجد الاتحادات التعاونية التى يكون من واجبها حينئذ تعيين المراجعين .

مادة ٨٢ — على المفتشين ومراجعى الحسابات أن يرسلوا نسخة من تقاريرهم الى مجلس ادارة الجمعية لعرضها على الجمعية العمومية وأخرى الى الاتحاد وثالثة الى قسم التعاون .

مادة ٨٣ — يكون التفتيش ومراجعة الحسابات بمقر الجمعية .

الباب التاسع

حل الجمعيات وتصفيتها

مادة ٨٤ — تحل الجمعية فى الأحوال الآتية :

(١) اذا انتهت المدة المحددة لها ولم يمد أجلها .

(٢) اذا تمت الأعمال التى أنشئت الجمعية من أجلها أو طرأت عليها عقبات حالت دون اتمامها .

(٣) اذا ضاع كل أو بعض رأس مال الجمعية بحيث يصبح الاستمرار فى العمل مستحيلا أو داعيا الى الخسارة الا إذا قررت الجمعية العمومية اصدار أسهم جديدة تكفل الاستمرار فى العمل .

(٤) اذا نقص عدد الأعضاء عن عشرة .

(٥) اذا اندمجت الجمعية فى جمعية تعاونية أخرى .

(٦) لكل سبب آخر تراه الجمعية العمومية .

والجمعية العمومية هى التى تصدر قرار الحل فى هذه الأحوال .

مادة ٨٥ — يمكن حل الجمعية بحكم من المحاكم فى الأحوال الآتية :

أولا — اذا اشتغلت بالمسائل السياسية أو الدينية أو قدمت المساعدة أو المعونة بالذات أو بالواسطة الى الأحزاب السياسية .

ثانيا — اذا ثبت أنه من المتعذر أن تثابر الجمعية على عملها بانتظام سواء لاضطراب أعمالها اضطرابا مستمرا أم لتكرار اخلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون أم لخروجها عن القواعد التى قررها القانون أو نظام الجمعية أم لحدوث منازعات بين الأعضاء أم لأى سبب خطير آخر .

ثالثا — اذا ثبت أنها فى حالة اعسار بسبب تكرار اخلالها بتعهداتها .

مادة ٨٦ — فى حالة ما اذا طلبت لجنة المراقبة أو جماعة من الأعضاء تمثل عشر مجموع أعضاء الجمعية من مجلس الادارة أن يدعو الجمعية العمومية لتقرير حل الجمعية لسبب من الأسباب المذكورة فى المادة ٨٤ ورفض المجلس هذا الطلب فللجنة المراقبة وكذلك لجماعة الأعضاء المتقدمة الذكر الحق فى أن يرفعوا الأمر الى المحكمة للحكم بحل الجمعية .

مادة ٨٧ — يكون رفع الدعوى بطلب الحكم بأن الجمعية منحلة أو لطلب الحكم بحلها من حق وزير الزراعة فى جميع الأحوال ويباشر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التعاون .

وتملك النيابة العمومية هذا الحق فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٨٥ ويملكه دائنو الجمعية فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٨٥

مادة ٨٨ — القضايا الخاصة بحل الجمعية تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مقر الجمعية الا اذا كان مجموع ما للجمعية المراد تصفيتها وما عليها أقل من ١٥٠ جنيها ففى هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضى المحكمة الجزئية التى يقع مقر الجمعية فى دائرتها .

مادة ٨٩ — فى حالة حل الجمعية حلا اختياريا تعين الجمعية العمومية مصفيا أو أكثر وتحدد سلطتهم وأجل التصفية وأجرهم عند الاقتضاء . ويجب أن يصدر قرار الحل على الوجه المبين فى المادة ٧٥ وأن يبلغ الى قسم التعاون قرار الحل وأسماء المصفين لنشرها .

مادة ٩٠ — على المصفين أن يشرعوا بلا ابطاء فى تصفية ما للجمعية وما عليها ومتى نشر تعيين المصفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يعاونوا فى التصفية اذا طلب منهم ذلك .

ويجب أن يقصر المصفون عملهم على انهاء أعمال الجمعية التى بدئ بها من قبل وأن يمتنعوا عن الشروع فى أعمال جديدة . وكذلك يجب عليهم أن يدونوا بانتظام فى دفاتر الجمعية حسابات التصفية .

مادة ٩١ — متى انتهت التصفية يضع المصفون حسابها الختامى ويقدمونه لمراجعى الحسابات للتصديق عليه ويجب تبليغ هذا الحساب ملحقا به تقرير مراجعى الحسابات الى قسم التعاون لنشرهما .

مادة ٩٢ — يجوز للأعضاء فى خلال الثلاثين يوما التالية لنشر حساب التصفية أن يطعنوا فى هذا الحساب أمام المحكمة وتضم جميع الطعون معا ليصدر فيها حكم واحد يسرى على جميع الأعضاء ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصفين ابلاغه الى قسم التعاون لنشر ملخصه فى نشرة القسم .

مادة ٩٣ — اذا لم تقدم طعون فى التصفية أو متى صدر حكم نهائى فى الطعون المقدمة فعلى المصفين أن يشرعوا فى توزيع المال الناتج من التصفية . ولا يجوز أن يوزع على الأعضاء أكثر من القيمة التى دفعت فعلا لأسهمهم . وأما الباقى فيودع فى المصرف الذى تتعامل معه الجمعية على ذمة انشاء جمعية تعاونية جديدة فى نفس البلد أو أى عمل ذى منفعة عامة فيها ينص عليه فى نظام الجمعية الداخلى .

ومتى تم التوزيع يبعث المصفون حساب التوزيع ودفاتر الجمعية الى قسم التعاون لحفظها .

مادة ٩٤ — يسقط الحق فى مقاضاة أعضاء مجلس ادارة الجمعية ولجنة مراقبتها بسبب أعمالهم بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ النشر عن الحسابات النهائية للتصفية .

ويسقط الحق فى كل قضية ضد المصفين بسبب التصفية وفى كل قضية ضد الأعضاء بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائى الصادر بشأن هذه الحسابات .

مادة ٩٥ — فى أحوال التصفية الاجبارية تعين المحكمة المصفين وتحدد سلطتهم ولها أن تعزلهم ويكون المصفون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضى الذى تندبه .

الباب العاشر

الجمعيات التعاونية المركزية والاتحادات التعاونية

مادة ٩٦ — للجمعيات التعاونية أن تشترك فيما بينها لتأسيس جمعيات تعاونية مركزية الغرض منها القيام باجراء عمليات بالجملة تتطلبها الجمعيات المنتمية اليها لحسابها ، أو تمهيد الوسائل التى تكفل للجمعيات المذكورة تحقيق هذه العمليات ، أو تقديم المواد التى تستهلكها هذه الجمعيات لها .

مادة ٩٧ — تتكون الجمعيات التعاونية المركزية من جمعيات تعاونية لا يقل عددها عن عشر ويجوز لها بعد ذلك قبول الأفراد كأعضاء متى توفرت فيهم الشروط المبينة فى المادة ٤٦

مادة ٩٨ — تطبق أحكام هذا القانون على الجمعيات التعاونية المركزية هذا فيما عدا الاستثناءات الآتى بيانها :

أولا — يجوز أن تزيد قيمة الأسهم فيها عن جنيهين ويجب على كل حال أن تدفع قيمة الأسهم بأكملها عند الاكتتاب .

ثانيا — يجوز أن ينص فى نظام هذه الجمعيات على أن يكون للجمعيات التعاونية المنتمية اليها الحق فى أكثر من صوت واحد فى جمعياتها العمومية .

ثالثا — تنتخب هذه الجمعيات أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة من بين أعضاء جمعيتها العمومية ، على أن لها بطريق الاستثناء أن تنتخب بعض أعضاء هاتين الهيئتين من باقى أعضاء الجمعيات التعاونية المنتمية اليها .

مادة ٩٩ — للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المركزية أن تكون فيما بينها اتحادات تكون مهمتها القيام بعمليتى التفتيش على أعمالها ومراجعة

حساباتها المنصوص عنهما فى المادتين ٨٠ و ٨١ واللتين يقوم بهما قسم التعاون بوزارة الزراعة ريثما توجد هذه الاتحادات .

ويجوز أن يكون ضمن أغراض هذه الاتحادات ارشاد الجمعيات المنتمية اليها فى ادارة أعمالها وكذا مساعدة الأهالى على انشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم أنظمتها وبث الروح التعاونية فيهم .

مادة ١٠٠ — تتكون الاتحادات التعاونية من عشر جمعيات تعاونية على الأقل ويجوز لها بعد ذلك قبول الأفراد كأعضاء متى توافرت فيهم الشروط المبينة فى المادة ٤٦

مادة ١٠١ — يدير هذه الاتحادات مجلس مكون من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم جمعية عمومية مكونة من أعضاء الاتحاد .

مادة ١٠٢ — على مؤسسى اتحاد جمعيات تعاونية أن يعلنوا قسم التعاون بانشائه وشروط تأسيسه للنشر عنها فى نشرة القسم الرسمية .

ويبلغ قسم التعاون أيضا أسماء أعضاء مجلس الادارة وكذا كل تغيير يحدث فيه بدون امهال .

مادة ١٠٣ — الاتحادات التعاونية خاضعة لرقابة قسم التعاون .

مادة ١٠٤ — يصدر مرسوم ببيان قواعد العمل فى هذه الاتحادات بناء على طلب وزير الزراعة .

الباب الحادى عشر
أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ١٠٥ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور بغير اخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

(١) المؤسسون وأعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمديرون والمفتشون ومراجعو الحسابات والمصفون الذين تعمدوا فى أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم المبلغة سواء الى قسم التعاون أو الى الجمعيات العمومية أو الى المحكمة ايراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الجمعية أو تعمدوا اخفاء أو ستر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة .

(٢) أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمديرون الذين تعمدوا توزيع فوائد أو عوائد على الأعضاء لم تؤخذ من الأرباح الحقيقية للجمعية عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ما ورد فى الحساب الختامى أو طبقا لحساب ختامى وضع بطريقة التدليس .

(٣) أعضاء مجلس الادارة الذين أصدروا أسهما بقيمة تقل عن قيمتها الأصلية أو تزيد عليها .

(٤) أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمديرون الذين أقرضوا أو قدموا مالا أو أجروا عمليات ايداع نقود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المبين فى المواد من ٣٢ الى ٤٣ من هذا القانون .

(٥) المصفون الذين وزعوا على الأعضاء موجودات الجمعية على خلاف ما يقضى به حكم المادة ٩٣

مادة ١٠٦ — فى حالة تصفية الجمعية تصفية اجبارية بسبب الاعسار يجازى أعضاء مجلس الادارة و لجنة المراقبة والمديرون بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات الأهلى اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور وكذلك يعاقبون فى الحالة عينها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٩١ من ذلك القانون اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادة ٢٨٧ (الفقرتين ٢ و ٣) وفى المادة ٢٨٨ (الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤) وفى المادة ٢٩٠

مادة ١٠٧ — يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا أعضاء مجلس الادارة والمديرون لأى جمعية تعاونية مصرية لم تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون .

و يعاقب بنفس هذه العقوبة كل شخص أطلق على غير حق فى مكاتباته التجارية أو فى لوحات محاله أو فى أى اعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور على الأعمال التى يديرها أو المشروعات التى يستغلها تسمية تشعر الجمهور بأن هذا العمل أو المشروع تعاونى أو استعمل فى تسمية عمله أو مشروعه أى تسمية أخرى يفهم منها أن ذلك العمل أو المشروع هو جمعية تعاونية مصرية .

الباب الثانى عشر

أحكام ختامية ومؤقتة

مادة ١٠٨ — يلغى القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ١٠٩ — كل شركة من شركات التعاون الزراعية أنشئت طبقا لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ وكل هيئة تعاونية أخرى موجودة الآن يجب عليها لكى تتمتع بمزايا القانون الحالى أن تخضع لأحكامه وتنقح نظامها

بالتطبيق له وأن تقوم باجراءات التسجيل التى نص عليها فيه وأن تخطر قسم التعاون بذلك فى ظرف ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١١٠ — على وزراء حكومتنا كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص اصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات واللوائح .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بدار المفوضية الملكية المصرية بلندن فى ٢٣ محرم سنة ١٣٤٦ (٢٢ يوليه سنة ١٩٢٧)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
ثروت

وزير الحربية والبحرية
جعفر ولى

وزير الداخلية (بالنيابة)
جعفر ولى

وزير الحقانية
أحمد زكى أبو السعود

وزير الخارجية (بالنيابة)
أحمد زكى أبو السعود

وزير المواصلات
أحمد محمد خشبه

وزير المالية (بالنيابة)
أحمد محمد خشبه

وزير الأشغال العمومية
عثمان محرم

وزير الزراعة
محمد فتح الله بركات

وزير الأوقاف
محمد نجيب الغرابلى

وزير المعارف العمومية (بالنيابة)
محمد نجيب الغرابلى

تم طبع هـذا الكتاب بالمطبعة الأميرية ببولاق
فى يوم ٢٩ من ربيع الثانى سـنة ١٣٥٤
(٣٠ من يوليه سنة ١٩٣٥) م
مدير المطبعة الاميرية
أحمد أمين بهجت

المطبعة الاميرية ٢١٨١٢-١٩٣٤-٣٠٠٠